عماد عبد اللطيف

بَلاغَةُ الحُرّية

معارك الخطاب السياسي في زمن الثورة



بلاغة الحرية

معارك الخطاب السياسي في زمن الثورة

رقم الإيداع: ١٧٥٧١
الترقيم الدولى: 978-9953-582-26-9

الطبعة الأولى: 2013

الناشر: دار التنوير



لبنان: بيروت ـ الجناح ـ مقابل السلطان إبراهيم
سنتر حيدر التجارى الطابق الثانى هاتف وفاكس 009611843340
مصر: القاهرة ـ وسط البلد ـ 8 شارع القصر العينى الدور الأول ـ شقة 10
هاتف: 0020223924139 – 00201003418118

البريد الإليكترونى: darattanweer@gmail.com
الموقع الإليكترونى: www.dar-altanweer.com

تصحيح لغوى: رفعت فرج
التنفيذ الطباعى: مطابع المتروبول مصر

عماد عبد اللطيف

بلاغة الحرية

معارك الخطاب السياسي في زمن الثورة



الثورة؛

تصنعُها الميادين،

وتقاومُها الشّاشات،

ويجني ثمارَها مُحترِفو الصّناديق

المحتويات

القسم الثاني: خطاب الشاشات

القسم الثالث: خطاب الصناديق

مقدّمة: عزفٌ جماعيٌ على وتر الثورة

ما أشبه السياسة بالمسرح الكبير! وما أشبه حقل التّواصل السياسيّ بخشبة المسرح التي تقف عليها القوى السياسيّة بأحزابها وجماعاتها وكياناتها لتعزف خطاباتها أمام جماهير مُحتشِدة، تجتمع في قاعة رحبة، رحابة الوطن. من الطبيعيّ أن تتغيّر المقطوعات المعزوفة من حينٍ إلى آخر، وأن يتغيّر العازفون، بل يمكن أن تتغيّر نوعيّة الجمهور أنفسهم، وشكل عَلاقتهم بالعازفين، لكنّ خشبة المسرح، وحدود الوطن يظلّان ثابتينِ عادةً. وسوف تُلقي هذه المُقدِّمة نظرة سريعة على هذا المسرح الكبير، بعازفيه ومعزوفاته، وجمهوره ومتفرِّجيه، ونقارن بين حاله قبل ثورة يناير، وحاله بعدها.

قبل الثورة كان النظام الحاكم يحتلّ المساحة الأكبر من خشبة التواصُل السياسيّ؛ بتلفزيونه الحكوميّ، والقنوات الخاصّة التابعة له وإذاعاته وصُحُفه «القوميّة»، وجيش كبير من «الخبراء» والمتابعين. كان هذا الجمع الغفير من العازفين يعزف تقريبًا سيمفونيّة واحدة؛ تتغنّى بالرخاء والديمقراطيّة والأمن والاستقرار، وتُنشد مقطوعاتٍ متواصلةً في مدح الرئيس الأب، والرئيس الابن، الذي بدا وصوله إلى الحكم ـ كما ظهر في بعض التّصريحات ـ أمرًا قدريًّا، لا مفرَّ منه، و لا مهرب.

بالطّبع كانت هناك تنوّيعات على هذه السيمفونيّة بآلاتٍ مختلفة وأصوات ونغمات متباينة؛ فلم تخلُ ساحة المسرح من ديكور النقد الذّاتي، مُتمثّلًا في مقالات وعبارات وحوارات تلفزيونيّة ينتقد أصحابها هذا المسئول التنفيذيّ أو ذاك، ويستصرخون

الرئيس، المايسترو بأن يُصحّح، كعادته، الأوضاع البسيطة الخاطئة! وكان المايسترو يحاول السيطرة على كلّ تجلّيّات الخطاب الذي يقدّمه هؤلاء العازفون، ولا يتوانى عن إقصاء أيّ عازف يخرج على النوتة الموسيقيّة الموضوعة. أمّا المخلصون من العازفين؛ بخاصةٍ رؤساء تحرير الصحف و«مفكري» اللّقاءات الحواريّة في التلفزيون، فلم يحظَوا فقط بتصفيق التابعين وصفير استحسانهم، بل ببعض من إيراد الحفلة التي دفع ثمنَها المصريون مسبقًا.

على هامش هذه السيمفونيّة الرئاسيّة، التي احتلّ عازفوها مساحة كبيرة على خشبة مسرح التواصل السياسيّ، كانت هناك أغنيّات أخرى أقلّ ضجيجًا لكنّها أكثر عمقًا وأصالة ونُبلًا. كان منشدو هذه الأغنيّات يشكّلون ضمير الوطن، وروحه النقيّة. وكانوا يُشكّلون مجموعات مُتنوّعة من صحفيّين وكُتّاب شرفاء، ومعارضين سياسيّين حقيقيّين، وقُضاة وأساتذة مَعنيّين بهُموم المجتمع، وعمّال واعين، وغيرهم من الشرائح المجتمعيّة التي شاركت في إنشاد خطاب التّغيير، إضافةً بالطبع إلى كُتلة ضخمة من الشباب الذي جمع بين الوعي وإرادة التغيير والإدارة الكفء للطّاقات، كما ظهر على نحو جلِيٍّ في أنشطة حركتَي كفاية و٦ إبريل.

على خشبة مسرح التواصُل السياسيّ، خضع خطاب التغيير لأشكال عديدة من التضييق، ومحاولة إسكاته وتهميشه، أو صرف الجمهور عنه. لكنّ هذا الخطاب استطاع اجتذاب شريحة ضخمة من جمهور المصريّين، الذين ملُّوا من الجلوس مُتفرِّجين على المسرحيّة الركيكة التي كان النظام البائد يحاول بواسطتها تمرير سيناريو التوريث. ولأنّ خطاب التغيير كان يراهن على إيمان المواطن البسيط به، والمساهمة فيه، سرعان ما وصل المجتمع إلى لحظة فاصلة في تاريخه، حين أصبح أغلب المصريّين يشاركون في إنتاج خطاب التغيير، في ساحة التواصل السياسيّ. فقد كان المصريّون العاديّون يُنتجون خطاب التغيير ويتلقوّنه في الأتوبيسات العامّة ومنتديات الإنترنت وصفحات الجرائد وزوايا المقاهي وفضاء الفيس بوك وجدران الحوائط وداخل الميكروباصات وقاعات الجامعة وساحات المظاهرات وأستديوهات التلفزيون وورش المصانع. ووصل الإحساس برداءة واقع السلطة القائمة ورداءة خطابها إلى حدّ التساؤل عن إمكانيّة الثورة، ثم الإلحاح على ضرورتها، ثم الدعوة إليها، وتأنيب الشعب على عدم القيام بها، ومحاولة تفسير عدم حدوثها[١].

(١) انظر على سبيل المثال: الأسواني، علاء. (٢٠١٠). لماذا لا يثور المصريّون؟ دار الشّروق، القاهرة.

بحلول آواخر عام ٢٠١٠ أصبحت أغنيّة الثورة هي الصوت الأقوى الذي تنشدّه الجماهير على خشبة المسرح السياسيّ في مصر، وخفتت سيمفونيّة الاستقرار والاستمرار. ومع حلول الخامس والعشرين من يناير فاضت مصر بخطاب الثورة، الذي احتلّ ساحة ميادينها وشوارعها وبيوتها بلافتاته وأغنيّاته وهُتافاته وشعاراته وتسميّاته وصوره. ولم يكن باستطاعة النظام البائد إلا أن يقاوم خطابيًّا حتّى الرمق الأخير. وشنّت الآلة الإعلاميّة لنظام مبارك حربًا شعواء على الثوار وخطاباتهم، وكانت شاشات التلفزيون الحكوميّ والتلفزيونات الخاصّة المُتحالفة معها المنصّة الرئيسة للهجوم على الثورة. وأصبحت حرب الشّاشات بين القنوات الدّاعمة للثورة وتلك المناهضة لها واحدة من أبرز الحروب الخطابيّة التي شهدتها الثورة. غير أنّ المعركة لم تستمر طويلًا، وسَرعان ما هيمن خطاب الميدان على خطاب الشّاشات.

حين نجح خطاب الميدان بفعليه الرمزيِّ والماديِّ في إسقاط رأس نظام مبارك، تشكّل مشهد جديد، بعد أن توارى معظم عازفي النظام القديم بشكل جزئيّ، وتوقّف عزف سيمفونيّة التوريث، وتبلورت قواعد جديدة لإنتاج الخطاب وتوزيعه واستهلاكه، فصعد على الخشبة عازفون جُدُد، قاموا بعزف خطابات جديدة. لكنّ التغيُّر الأبرز كان يمسُّ الجمهور؛ أي المواطنين العاديّين على مختلف انتماءاتهم وخصائصهم، الذين ساهموا بقوّة في إنتاج خطاب الثورة/ الميدان.

على مدار الثمانية عشر يومًا الخالدة ـ من ٢٥ يناير حتّى ١١ فبراير ـ أنتج المصريّون خطابًا ثوريًّا شديد الفعاليّة، وبدا للحظة أنّ الحدود الفاصلة بين خشبة المسرح وقاعة الجمهور قد أوشكت على الزوال، وأنّ الجميع أصبحوا مُنتجِين ومُتلقِّين للخطاب في الوقت نفسه. ولوهلة مضيئة، تحوّل مسرح التواصُل السياسيّ نفسه إلى ميدان كبير. وعلى الرغم من اتّساع الميدان ليصبح بحجم الوطن، وتزايد أعداد مُنشدي خطاب التغيير لتربوا على عشرات الملايين، فإنّ أغنيّة الثورة كانت واحدة (عيش، حرية، عدالة اجتماعيّة). وكان تناغُم الأداء والإنشاد مُثيرًا للدّهشة والإعجاب معًا. لقد وضع المصريّون في هذه الأيام خطاباتهم جميعًا في بوتقة واحدة، صهرتها الوطنيّة الخالصة، وأنضجتها روح التكاتف والتخلِّي عن الأغراض الخاصّة أو المطالب الفِئويّة. وحافظ على تماسكها وعيٌ جمعيٌّ ثاقب بمصالح البلاد، ثم أذاعتها حناجر ملايين المصريّين، نساءً ورجالًا؛ أقباطًا ومسلمين، شبابًا وشيوخًا،

إسلاميّين وليبراليّين، يساريّين ويمينيّين. بالإضافة إلى الغالبيّة الأكبر من المواطنين ممّن يدركون أنفسهم بوصفهم مصريّين لهم الحقّ في حياة كريمة، قبل أيّ شيء.

حين سقط رأس النظام، انفضّ الميدان. ولأنّ آفة الإنسان العجَلةُ، سرعان ما بدأ التصارع على جنْي ثمار ثورةٍ لم تكن قد نضجت بعد. وكان خطاب الميدان هو الخاسر الأساسيّ؛ إذ سرعان ما تحوّلت ساحة التواصل السياسيّ من ميدان شاسع بحجم الوطن، يُنشد فيه الجميع أغنيّة الثورة، إلى مسرح يضيق بضيق حجم المصالح الفرديّة أو الفئويّة، يعزف فيه بعضهم سيمفونيّته، ويحاول إجبار الآخرين على الإنصات والترديد. لقد اكتظّت خشبة المسرح بعازفين، كل منهم يعزف سيمفونيّته، بلغته الخاصّة، ويحاول أن يزيح مَنْ حوله من مركز الصدارة استعدادًا للقفز على مِنصّة المايسترو. لم يعد أحد ينصت لأحدٍ. ربّما وُجد تناغمٌ بين عازفَين أو أكثرَ ـ مثل التناغُم بين الإخوان والسلفيّين في مواجهة الليبراليّين ـ لكنّ ما خيَّم على القاعة بالفعل لم يكن إلا الضّجيج.

لقد دخلت مصر في حالة حربٍ خطابيّة شعواءَ بين شُركاء الثورة، على خلفيّة الانتماءات الفكريّة والأيديولوجيّة أو على خلفيّة الاختلاف حول سيناريوهات المرحلة الانتقاليّة بين البدء بالدستور أو الانتخابات، أو على خلفيّة التنافس على مقاعد مجلسي الشعب والشورى أو منصب رئيس الجمهوريّة، وغيرها. في حين كان خطاب الثورة المضادّة يوسع مساحة نفوذه بعد أن استردّ توازنه إثر ضربة إسقاط رأس النظام، واستردّت الشاشات دورها في تزييف وعي المصريّين بالثورة، معتمدةً تقريبًا على الأدوات والسياسات بل والشخصيّات نفسِها التي اعتمد عليها نظام مبارك. كان مسار (الانتخابات أوّلًا) قد فرض نفسه لمصلحة تحالف القوّتين الأكثر تنظيمًا وسيطرة ـ العسكر والإخوان ـ فقد أصبح المسرح السياسيّ مشغولًا بخطابٍ آخرَ جديد هو خطاب الصناديق.

يمكن بذلك التمييز بين ثلاثة خطابات كبرى هيمنت على الثورة المصرية؛ الأوّل هو «خطاب الميادين» الاحتجاجيّ والثوريّ. والثاني هو خطاب الثورة المضادّة، الذي يمكن تسميتُه «خطاب الشّاشات»، بسبب الدور الهائل الذي مارسه الإعلام ـ المرئيّ خاصّةً ـ في إنتاجه وترويجه. أمّا الثالث، فهو «خطاب الصناديق» الدعائيّ الحشديّ، الذي ظهر على ساحة الخطاب العامّ في فترة مبكّرة، بعد أسابيعَ من إسقاط رأس النظام. فحين

اختار المجلس العسكريّ أن يتبنّى سيناريو «الانتخابات أوّلًا»، كان حلفاؤه الأساسيّون هم الإسلاميّون؛ الذين اتخذوا من ثنائّيات مثل «الإسلاميّين وغير الإسلاميّين» (وغير المسلمين أيضًا)، و«الجنّة والنار»، و«أنصار الشريعة وأعدائها»، فخًّا لاصطياد أصوات المصريّين؛ وهو فخّ كانت عبارة «غزوة الصناديق» ـ التي قالها محمد حسين يعقوب أحد وعّاظ الفضائيّات ـ أيقونته الأساسيّة. وعلى مدار شهور طويلة، استمرّ هذا الخطاب في الهيمنة؛ لكنّه وصل إلى ذُروته في الانتخابات النيابيّة في نوفمبر وديسمبر ٢٠١١، وفي الانتخابات الرئاسيّة في إبريل ومايو ويونيو ٢٠١٢.

احتلّت هذه الخطابات الكبرى الثلاثة ساحة مسرح التواصُل السياسيّ المصريّ أثناء الفترة الانتقاليّة، ودخلت في عَلاقات صراع وتواطُؤ وتحالف عديدة. وسوف يُخصَّص هذا الكتاب بأكمله لرسم خريطة هذه العَلاقات، ونقل صورة حيّة لمسرح الخطاب السياسيّ، الذي شغلته. وقد اخترت أن أخصَّ كلّ خطاب بقسم من أقسام الكتاب، على الرّغم من وضوح الوشائج القويّة التي تُوجد فيما بينها.

ينقسم هذا الكتاب، إذن، إلى ثلاثة أقسام: القسم الأول يدرس «خطاب الميادين»، ويتضمّن أربعة فصولٍ حول خطاب الثورة/ الميدان. يقدّم الفصل الأول تحليلًا لهُتافات الثورة ولافتاتها، وتسميّاتها، وأيقوناتها، وفكاهاتها، وأغانيها، ورسومها الجداريّة، ويرصد بعض أهمِّ خصائص بلاغة الميادين. أمّا الفصل الثاني فيناقش التحوّل الذي طرأ على قدرة المواطن العاديّ في عصر الاتصال الإلكترونيّ على مقاومة الكلام المزيَّف والمُضلِّل، بواسطة إنتاج كلام مضادٍّ، يكشف الزيف، ويُقاوم التضليل؛ وهو تحوّل كان حاسمًا في إنتاج خطاب الثورة، الذي اعتمد على وسائط الاتصال الاجتماعيّ مثل الفيس بوك وتويتر في الحشد للثورة والدعوة لمواصلتها. في حين يدرس الفصل الثالث تجليّات الصراع بين خطاب الميدان، وخطاب البرلمان وخطاب المجلس العسكريّ في لحظة فارقة من لحظات الثورة المصريّة هي أحداث مجلس الوزراء، وشارع محمد محمود في الفترة من نوفمبر ٢٠١١ إلى نهاية يناير ٢٠١٢. ويركّز على تحليل كلام القوَى الثلاث، ودوره في تأسيس شرعيّة كلِّ قوّة منها في هذا المنعطف من منعطفات الثورة المصريّة. وأخيرًا، يدرس الفصل الرابع أثر الخطاب في صياغة الدستور المصريّ بعد الثورة، ويركز على أهميّة الخطاب التفسيريّ والشارح للدستور في صياغة بُنوده، وفي تفسيره، وتأويله في الوقت ذاته.

القسم الثاني من الكتاب، يتناول «خطاب الشاشات»؛ ويركّز على خطاب السلطة المقاوِمة للثورة، والتي اعتمدت بشكل أساسيٍّ على وسائل الإعلام ـ المرئيّة خاصّة ـ في محاولتها إجهاض الثورة. يبدأ هذا القسم بمَدخل حول ملامح ما أُسمِّيه «بلاغة الاستعباد»؛ التي ازدهرت في عصر الرّؤساء الآلهة مثل معمّر القذّافي، وحسني مبارك، وزين العابدين بن علي، وعلى عبد الله صالح، ثم يقدّم مَدخلًا تاريخيًّا إلى دراسة الخُطب السياسيّة لمبارك على مدار سنوات حُكمه. ويقدّم الفصل الأوّل تحليلًا تفصيليًّا لخُطب مبارك الثلاث التي ألقاها في الفترة من ٢٨ يناير ٢٠١٠ إلى ١٠ فبراير ٢٠١١، مركّزًا على إجابة تساؤل حول قدرة الخُطب الرئاسيّة على إجهاض الثورات؟ والآليّات الخطابيّة لتحقيق ذلك.

لقد حاول التلفزيون المِصريّ الرسميّ وأد الثورة في مَهدِها، واستخدم لتحقيق ذلك عِدَّة ضخمة من الأساليب الخطابيّة. ويتناول الفصل الثاني المعنون بـ«الميدان في التلفزيون: التأثير السياسيّ للتمثيلات المرئيّة»، بعض هذه الأساليب؛ خاصّةً طرق تمثيل ميادين الثورة في التلفزيون المصريّ، وبالتحديد ميدان التحرير. كما يرصد الفصل تكرار استخدام هذه الطرق نفسها في تغطية التلفزيون المِصريّ لأحداث الاحتجاج الشعبيّ العارم الذي أعقب تبرئة المحكمة لمساعدي العادلي ونجلي الرئيس المخلوع حسني مبارك في أوائل مايو ٢٠١٢. أمّا الفصل الثالث المُعنوَن بـ«تلفزيون أنس الفقي: سياسات قديمة، ووجوه جديدة» فيدرس بعض الآليّات التي وُظِّفت لتشويه الثورة والثوار أثناء الفترة الانتقاليّة، بعد أن وُضِعَا بين مِطرقة المجلس العسكريّ وسندان الأحزاب ذات المرجعيَّة الدينيّة. وأخيرًا، يرصد الفصل الدور الذي لعبته بعض الإذاعات الحكوميّة في عمليّة تشويه الثورة؛ ويتّخذ من إذاعة القرآن الكريم نموذجًا.

يقدّم الفصل الرابع تحليلًا بلاغيًّا لجلسة النطق بالحكم في قضيّة محاكمة مبارك، التي شغلت الرأي العامّ لفترة طويلة، وكان من نتائجها اندلاعُ مظاهرات ضخمة في أرجاء مصر. أمّا الفصل الخامس، فيتناول كيف تحدث رؤساء مصر منذُ ثورة يوليو عن الفتن الطائفيّة التي شغلت قدرًا كبيرًا من الخطاب العامّ أثناء الفترة الانتقاليّة. وأخيرًا، يتعرّض الفصل السادس لظاهرة الارتجال الزائف في الخطابة السياسيّة؛ ودورها في تزييف وعْي الجماهير بقدرات الخطيب السياسيّ، وبدرجة مصداقيّته،

وأختتمُه بتحليلٍ موجزٍ لكيفيّة استخدام ثنائيّة الارتجال والقراءة من النّص في الدِّعاية الانتخابيّة لمرشَّحَي الرئاسة المصريّة في الجولة الثانية، الدكتور محمد مرسي، والفريق أحمد شفيق.

يعالج القسم الثالث خطاب الصناديق؛ أي خطاب الحشد والدِّعاية والترويج، الذي صاحب الانتخاباتِ النيابيّة، والحملات الانتخابيّة الرئاسيّة التي استمرّت طوال الفترة الانتقاليّة تقريبًا. وينقسم إلى جزأين: الأوّل يعالج قضية الاستغلال السياسيّ للخطاب الدينيّ في مصر بعد الثورة، والثاني يتناول بالتفصيل الخطاب السياسيّ لمُرشَّحِي الرئاسة المصريّة، وحروب الكلام التي نشأت بينهم سواء في شكل مناظرات رئاسيّة أو في شكل حروب كلاميّة ملتهبة، وملامح الخطاب السياسيّ لأوّل رئيس منتخب.

يبدأ هذا القسم بمَدخل حول سمات خطاب الصناديق كما تجلَّى في الفترة الانتقاليّة. ثم يتناول الفصل الأول تحليلًا للأساليب التي تُستخدم في حشد المصريّين للتصويت لصالح مرشّح أو حزب أو جماعة ما. أمّا الفصل الثاني، فيدور حول أهم ظواهر خطاب الصناديق، وهي ظاهرة الصعود الهائل للخطاب الدينيّ في ساحة السياسة المصريّة، واستغلاله بضراوة أداةً للحشد الانتخابيّ. يناقش هذا الفصل الدوافع التي تحفّز السياسيّين في العالم العربيّ على المزج بين الخطاب السياسيّ والخطاب الدينيّ، والآثار التي تترتّب عليه. ويواصل معالجة القضيّة نفسها؛ تطبيقًا على الحالة المصريّة في الانتخابات النيابيّة؛ ويحاول أن يشرح مظاهر استغلال الخطاب الدينيّ في الحشد الانتخابيّ في مصر، وأن يُفسر كيف يحدث هذا الاستغلال، وأن يرصد الآثار المترتّبة عليه.

الفصلان التاليان (الثالث والرابع) يحلّل أحدهما حالة فرديّة لاستخدام الخطاب الدينيّ في الحشد الانتخابيّ؛ هي تحريم بعض الفقهاء انتخاب مُرشّحِين من خارج معسكر الإسلاميّين. في حين يُعالج الآخر طرق الإخفاء الأيديولوجيّ كما تجلّت في تسميّات الأحزاب ذات المرجعيّة الإسلاميّة التي تأسّست بعد الثورة. وينتهي هذا الجزء بفصل خامس يدرُس بالتفصيل دور استطلاعات الرأي في صياغة توجُّهات الناخبين نحو المُرشّحِين في انتخابات الرئاسة المصريّة.

يتضمّن الجزء الثاني من هذا القسم مجموعة من الفصول التي عالجت خطاب مُرشّحِي الانتخابات الرئاسيّة. تبدأ بفصل يقدّم عددًا من الملاحظات على خطابات المُرشّحِين «المحتملين» للانتخابات الرئاسيّة، بعد انقضاء شهور عِدّة من بَدء حملاتهم الانتخابيّة. كما يرصد السّمات المُميّزة لخطاب كل مرشح من هؤلاء المُرشحين، مع التركيز على معجمه السياسيّ، ونبرات صوته، وإشاراته الحركيّة، وطبيعة الجمهور الذي يستهدفه في خطابه، ونوع الحُجج الشائعة في كلامه، إضافةً إلى تقييم عام لقدراته التأثيريّة والإقناعيّة.

لقد شهدت الانتخابات الرئاسيّة المصريّة أول مناظرة رئاسيّة في التاريخ العربيّ المعاصر بين السيّد عمرو موسى، والدكتور عبد المنعم أبو الفتوح. ونظرًا لرمزيّة هذا الحدث في حقل التواصل السياسيّ العربيّ فقد أفردتُ لها فصلًا؛ درستُ فيه التكتيكات الخطابيّة التي استخدمها كلٌّ متناظر في مهاجمة الطرف الآخر. لقد نتج عن المناظرة تراجع في شعبيّة المُرشّحَينِ معًا؛ وقد حاولت تفسير هذا التراجع من خلال تحليل خطابيهما أثناء المُناظرة. وينتهي هذا القسم بفصل حول الخُطب السياسيّة لأوّل رئيس مصريّ منتخب بعد الثورة؛ الرئيس محمد مرسي. أتتبع فيه خصائص خطابه السياسيّ، والتحوُّلات التي طرأت عليه؛ سواء في معجمه أو أساليب إقناعه، أو أدائه، وأُحلّل أهمّ الخُطب التي ألقاها في الشهر الأوّل من توليه السلطة.

وقبل أن يُغلق هذا الكتاب دَفّتَيه، يختتم تطوافه في خطابات الثورة بخاتمة مُوجزة حول أهمّ النتائج التي يمكن أن نستخلصها من دراسة الخطاب السياسيّ في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ مصر المعاصر.

لقد نُشرت بعض أجزاء هذا الكتاب في عدد من المجلّات والصحف. كما أُلقي بعضٌ منها في محاضرات عامّة وندوات مُتخصّصة في مصر وإنجلترا ولبنان والجزائر، وتلقيّت في هذه المناسبات عددًا كبيرًا من التعليقات والمُلاحظات المهمّة من القرّاء والجمهور. فلهم منّي جميعًا وافرُ الشكر والامتنان. وأودّ أن أخصّ على وجه التحديد الصّديقَينِ الدكتور أحمد كمال والأستاذ يوسف محمّد اللذينِ قرءا أجزاءً من هذا الكتاب، وأمدّاني بفيضٍ من التعليقات المُفيدة. كما أشكر الأستاذ فادي عوض، على اقتراحاته القيّمة أثناء إعداد الكتاب للنّشر. وأشكر ـ قبل كلّ شيءٍ ـ شباب الربيع العربيّ، الذين جعلوا بإبداعاتهم ودمائهم هذا الكتاب مُمكنًا.

القسم الأول
خطاب الميادين

خطاب الميادين

يقول المناضل:

أعطوني ميدانًا فسيحًا،

وبضعة آلاف من المُحتجّين الحالمين،

ووعيًا نقديًّا،

أُعطِكم ثورة.

بلاغة الميادين

قراءة في مسيرات الثورة وهُتافاتها، ولافتاتها، وبياناتها، وتسميّاتها، وأيقوناتها، وجرافيتاتها، وفكاهاتها، وأغانيها

الثورات سيولُ التغيير. وحين ينهمر السيل، فإنّه لا يجرف أمامه شخوص العهد البائد وسياساته فحسب، بل بلاغاتِه أيضًا. وبينما تشقّ الثورة لنفسها مجرى جديدًا، تتشكّل بلاغة جديدة؛ فالثورات تلِد بلاغاتِها. فما سمات البلاغة البائدة؟ وما سمات البلاغة الوليدة؟

لا يثور الإنسان بسبب امتهان كرامته، أو العبث بقوت يومه فحسب؛ لكنّه قد يثور ـ في الحين نفسه ـ لامتهان اللّغة والعَبث بمعانيها. إذ غالبًا ما تكون الثورة مُؤشّرًا على أنّ النظام البائد قد وصل إلى أقصى حدود العبث بالكلمات. هذا العبث يتجلّى ـ أوّلًا ـ في وجود فجوات كبيرة بين ما تقولُه اللّغة وما يُوجد على أرض الواقع، حين تستغلّ السلطة القائمة الكلماتِ المعسولة في التغنِّي بمنجزاتٍ وأعمالٍ ومواقفَ وصفاتٍ لا تتحقّق إلّا على صفحات الورق أو في رنين الألفاظ، في حين يعكس الواقع نقيضها على الدّوام. ولعلّ المصريّين الذين شُنِّفت آذانهم على مدار العقود الأخيرة بتغنّي الأنظمة الحاكمة بالديمقراطيّة الزاهرة، والرخاء العميم، والعدالة الاجتماعيّة الناجزة، والانحياز للضُّعفاء والفقراء، قد اختزنوا طاقة مدهشة من الغضب على هذا العبث بالكلمات، وهم يتطلّعون حولهم فلا يرون إلا حكمًا متسلِّطًا وفقرًا عميمًا، وهرسًا للمطحونِين، وفجوة خرافيّة بين مَنْ يملكون كل شيء، ومَنْ لا يملكون أيّ

شيء. وهكذا يتنامى شعور الغضب من تلك اللّغة المزيّفة المزيَّفة، وتتنامى الرغبة في تمزيق الأقنعة البلاغيّة، ليتبدَّى بجلاءٍ بشاعة ما تُخفيه.

يتجلّى العَبث باللّغة ـ ثانيًا ـ في استخدامها أداةً لما يمكن تسميتُه بالبطش اللُّغويّ؛ وأقصد به أن تتشبّع اللُّغة بالاستبداد، ولا تعرف غير الأوامر والنواهي، تنثر الوعيد وتنجز العدوان، ولا تتيح فضاءً للحوار، أو أُفقًا للتنوُّع والتعدُّد. كما يتجلّى البطش اللُّغويّ في فرض أعراف صارمة على التواصل بين الحاكم والمحكوم، من خلال تأسيس عَلاقة سلطويّة تراتبيّة، تُلزِم المخاطَب (المواطنين/ الشعب) بالإنصات التامّ، والسمع والطاعة، وإنتاج كلّ أشكال التأييد والاستحسان. وتعاقب أشدَّ العقاب منْ يُظهرون عدم الاكتراث، أو يغامرون بإظهار استجابات استهجانيّة، أو رافضة، أو يجرؤون على مقاطعة الكلام، أو انتقاده. ولعلّ التجلّي الأبرز لهذا النوع من العبث باللُّغة نجده في البثّ الحيّ للخُطب الرئاسيّة المصريّة التي تحوّلت في العقود الأخيرة إلى مهرجانات للتصفيق والهُتاف من جمهور يُختار سلفًا بعناية شديدة ليقوم بالدور المُعدِّ له. في حين يُفرَض على كل مخالفٍ أو معارِض إمّا التأييد قهرًا، أو الصمت خوفًا.

يتجلّى العبث باللُّغة ـ ثالثًا ـ في جعلها ساحة لادّعاء السلطة بامتلاك اليقين التامّ والحقيقة المُطلقة، بواسطة استخدام أدواتِ التوكيد جميعًا. فما تقوله السلطة هو «الحقّ والحقيقة»، و«الصدق المنزَّه عن الغرض»، و«الواقع الذي يتبدّى للعين المُدقِّقة»، أمّا ما يقوله «الآخرون»، فهو «الباطل الزائف» و«الكذب الفجّ»، و«ما لا أساس له من الصّحّة». إنّ السلطة التي تُضفي على لغتها سمتَ المقدَّس، وتحتكر الحقيقة المُطلقة، لا تُبقى للمخالفين سوى أن يكونوا أصوات الشياطين. وهكذا ينفتح الطريق أمام التجلّي الرابع للعبث باللُّغة؛ أي تسخيرها أداةً للإقصاء والتمييز.

إنّ الأنظمة المستبدّة تستخدم لغةً تهميشيّة لا تعترف بالآخر؛ إلّا إنْ كان ذليلًا، ولا تشاركه في أفعالها؛ إلا إنْ كان تابعًا. أمّا هؤلاء الذين لا يرضون ذلًّا ولا تبعيّة؛ فإنّها تُجهِّلهم وتخفيهم من خلال استغلال تراكيب المَبنيّ للمجهول، أو تشوّههم بواسطة أساليب التعريض والكناية والسخرية. أليس من المُدهش والمُفجع أنّ الرئيس المخلوع اعتاد في خُطبه ـ على مدار ثلاثين عامًا ـ أن لا يذكر آراء مُعارضيه

إلّا على سبيل الانتقاد المستتر Hidden Polemic [1]، دون أن يحدّد مصدر الرأي، أو يسمِّي قائله؟

هذا التهميش على مستوى الخطاب كان يوازيه دومًا تهميش على مستوى الممارسة السياسيّة[2]. ولعلّ حالة التعالي والإقصاء التي كان نظام مبارك يمارسها على المعارضة الحقيقية، أبرزُ دليلٍ على ذلك. وقد كان تعبير «خَلّيهُم يِتْسَلّوا» الشهير ـ الذي قاله الرئيس المخلوع بنبرة ساخرة في إحدى خطبه قُبيل الثورة تعليقًا على عزم المعارضة المصريّة تأسيس برلمان موازٍ للبرلمان الرسمي المزوَّر ـ يتردّد صداه في أرجاء مصر قُبيل الثورة وأثناءها بوصفه عَلامة دالّة على نظام بلغ الحدَّ الأقصى في تهميش المُعارِضين.

كانت الثورة على العبث بالكلمات ثورة على بلاغة تضليليّة مُستبدّة مُراوِغة، لصالح تأسيس بلاغة صادقة تحرريّة مباشرة. لكنّ الصراع لم يكن من السهل حسمُه، فقد كان فضاء المجتمع المصريّ مسرحًا للصراع بين خطابات عديدة كل منها يسعى لترسيخ بلاغته والدفاع عنها. كانت الثورة المصريّة عامرة بخطابات تنوّعت بتنوُّع الفاعلين السياسيّين المُشاركين في أحداث الثورة؛ تأييدًا، أو مقاومة، أو تعليقًا، وتعقّدت بتعقُّد الوظائف بالغة التنوّع والتضارب التي سعى كلّ منتج للخطاب إلى تحقيقها بواسطة خطابه.

تُظهر نظرة سريعة على ساحة الثورة المصريّة أنّ هذه الساحة كانت مسكونة بخطاب الثوار أنفسهم؛ الذي تجلّى عبر آلاف الهُتافات، والشعارات، واللافتات، والأيقونات، والأغاني، والخُطب، والكلمات التي أنتجها الثّوار في ميادين مصر الفسيحة، وفي رحابة الفيس بوك وفضاءات التواصُل الاجتماعيّ الإلكترونيّ. هذا

---

(١) يحدث الانتقاد المُستتر بحسب مفهوم ميخائيل باختين «حين يقوم خطاب المُتكلّم بشنٍّ عاصفة انتقاديّة على خطاب شخص آخرَ مُغاير، من غير أن يشير إلى هذا الخطاب إشارة صريحة، أو يُعيد إنتاجه» انظر Bakhtin, Mikhail. (1984). Problems of Dostoevsky’s Poetics. Edited and translated by Caryl Emerson. Minneapolis: University of Minnesota Press، ص ١٩٥ ـ١٩٧.

(٢) انظر وصفًا تفصيليًّا لاستراتيجيّات الانتقاد المُستتر في خطب مبارك في كتاب ميشيل دون (٢٠٠٣). «الديمقراطيّة في الخطاب السياسيّ المصريّ المعاصر»، ترجمة، عماد عبد اللطيف، نشر المركز القوميّ للترجمة، القاهرة، ٢٠١١.

الخطاب كان يُواجه خطاب السلطة المناهِض للثورة، الذي تجلّى في خُطب أركان نظام مبارك وتصريحاتهم، وبياناتهم، وحواراتهم. في المنتصف بينهما، نستطيع أن نلمح خطابًا ثالثًا هو خطاب الجيش المصريّ؛ الذي تجلّى بخاصةٍ في بياناته التاريخيّة وفي بعض الأيقونات البصريّة والحوارات النادرة مع بعض وسائل الإعلام. وعلى أطراف ساحة الثورة المصريّة ومنافذها أُنتج خطاب خارجيّ تراوح هو الآخر بين تأييد الثورة أو مقاومتها، وتجلّى بوضوح في بيانات، وتصريحات، وحوارات الإدارة الأمريكيّة، والاتحاد الأوربيّ، ودول مثل تركيا وإيران، وشخصيّات مستقلّة بارزة وبعض الدول العربيّة.

هذه الخطابات تمّ ترويجها وتوزيعها عبر كمٍّ كبير من وسائط الاتصال، لم يتسنَّ لأيّة ثورة أخرى. فرُبّما للمرّة الأولى في تاريخ البشريّة يكون للقنوات التلفزيونيّة الرسميّة والخاصّة، والإذاعات المحليّة والدوليّة، والمواقع الإلكترونيّة الشخصيّة والعامّة، والصحف الورقيّة المطبوعة والإلكترونيّة، هذا الدور الكبير في تحديد مسار ثورةٍ ما. لقد كانت الثورة المصريّة ثورة وسائط اتصال إلى حدٍّ كبير. وقد أوجد هذا سببًا إضافيًّا لتعقُّد أشكال الصراع بين البلاغة البائدة، والبلاغة الوليدة، كما أتاح لخطاباتها السياسيّة فرص التداخل مع خطابات أخرى دينيّة، واقتصاديّة، واجتماعيّة، وعلميّة. ونتجت عنها تجليّات فنيّةٌ بالغة الثراء؛ تمثّلت على نحو جلِيٍّ في أغاني الثورة، وأشعارها، ولوحاتها، ومسرحياتها، وقصصها، ومذكّراتها ورواياتها، ونكاتها.

استهدفت البلاغة الوليدة تثوير الخطاب بموازاة عمليّة تثوير المجتمع. وقد حقّقت ذلك عبر عمليّات تفنيد ونقد مكثّفة لخطاب السلطة القائمة. تضمّنت هذه العمليّات كشف تناقضات خطاب السلطة وتحيُّزاته، والسخرية من مغالطاته، وتعرية عمليّات التلاعب والتضليل التي يقوم بها، وإبراز المصالح الحقيقيّة التي يسعى لتحقيقها، وإزالة أقنعة التمويه التي تخفي هذه المصالح وتجمِّلها. وفي المقابل قامت البلاغة الوليدة ببلورة خطاب ثوريّ، يتضمّن مجموعة القيم والمبادئ التي يؤمن بها الثوّار، والأفكار والآراء التي يتبنونها ويدافعون عنها، والمصالح والأغراض التي يستهدفون تحقيقها، وشبكة التحالفات الاجتماعيّة والسياسيّة والاقتصاديّة التي يحاولون أن يُؤسِّسوها، وصورة الماضي الذي يثورون عليه، وملامح المستقبل الذي يبشرون به.

لأنّ البلاغة تمارس تأثيرَها في الآنَ واللحظة، فإنّها سياقيّة بامتياز. والبلاغة الوليدة

يسهل عليها، عادةً، التكيُّف مع السياقات الجديدة، وتطويع أدواتها واستراتيجيّاتها بما يخدم تحقيق الغايات التي تحلم بإنجازها. فالبلاغات الوليدة ـ خاصةً الثوريّة منها ـ تتّسم في بدايات تكوّنها بالمرونة الشديدة التي تقترب إلى حدِّ السيولة. وهو ما يرجع إلى أنّها لا تكون مشدودة إلى ذخيرة خطابيّة بعينها تمارس تأثيرًا عليها؛ بمعنى أنها غير متأثرة على نحو جذري بتراث معين من النصوص والخطابات. كما أنّ المشاركين في تأسيس مثل هذه البلاغة يتعدّدون ويتنوّعون وتتفاوت تفضيلاتهم الخطابيّة، بما يعني أنّ أُفق التنوّع والتبايُن يكون مفتوحًا على مصراعيه. وأخيرًا، فإنّ حالة الثورة تعني في جوهرها سلسلةً مُتواصلةً من التحوُّلات العنيفة يتجاوز مداها مفردات الواقع إلى مفردات البلاغة.

ربّما تُقدِّم فكرة سيولة الخطاب أثناء الثورات تفسيرًا للتحوُّلات التي طرأت على خطاب الثورة المصريّة وبلاغتها. فقد بدأ خطابًا أقرب إلى الإصلاح الاجتماعيّ، ينادي بالعدالة الاجتماعيّة والحريّة السياسيّة والكفاية الاقتصاديّة، ويستخدم بلاغة شبه تقريريّة تقدِّم الحاجات دون تطرُّق للوسائل، كما يتجلّى على نحو رائع في الهُتاف الأبرز للأيّام الأولى من الثورة (عيش، حريّة، عدالة اجتماعيّة)، الذي ساد الفترة من الخامس والعشرين حتّى السابع والعشرين من يناير.

لقد تحوّلت البلاغة التقريريّة إلى بلاغة إنشائيّة تتضمّن أوامر ونواهيَ قاطعة، حين تحوّلت عن خطاب يرضى بالإصلاح إلى خطاب ثوريّ لا يرضى بغير التغيير الجذريّ، إثر معارك الجمعة الدامية في ٢٨ يناير. وربّما كان فعل (ارحل) هو أيقونة تلك المرحلة، وهو فعل ينطوي على خطاب مباشرٍ للحاكم، ويجعل غايتَه الجديدة (الرحيل)، وسيلتَه لتحقيق غاياته الأُولى المتضمَّنة في هُتاف (عيش، حريّة، عدالة اجتماعيّة). ثم كانت معركة الجمل، وما تلاها من تحوّل شرائح ضخمة من المصريّين من معسكر المحايدين إلى معسكر المتعاطفين والمشاركين في الثورة، وبدا أنّ الثورة سوف تُؤتِي أُكلَها قريبًا، فأصبح الخطاب أكثر تنوُّعًا وأقلَّ صرامة، فهيمنت بلاغة السخرية، والمفارقة والتنكيت، وأثْرَت البلاغة بالتنويعات الجماليّة للمطالب الأساسيّة. وفي الأيّام الأخيرة، كان الخطاب قد تحوّل إلى ساحة للاحتفال بالنصر الوشيك، ممّا استدعى هيمنة بلاغة احتفاليّة على ساحة الميدان. هذه البلاغات جميعًا كان لها تجلّيّات وسمات عديدة، سوف أتعرض لها فيما يلي.

أوّلًا: تجليّات بلاغة الثورة المصريّة: إبداعات اللُّغة والصورة

ربّما لا يكون من المُبالغ فيه القول بأنّ التجلِّي الأكبر للثورات السلميّة هو الأيقونات، والرموز، والهُتافات، والأغنيّات، والفكاهات، واللافتات، والتنظيم الجماليّ للحشود والمسيرات. فالثورة تُنجِز عملها، غالبًا، بواسطة هذه التجليّات البلاغيّة التي ستكون موضوع بحثٍ تفصيليٍّ فيما يأتي.

المسيرات: تشكُّلات الحشود

لقد عَرفت الاحتجاجات العربيّة، على نطاق واسع، ظاهرة المسيرات الحاشدة، التي يسير فيها المتظاهرون في الطرقات، يحمِلون اللافتات، ويهتفون بحماسة وغضب. كانت المسيرات حاضرة منذُ أوّل أيّام الثورة، وخضعت لهندسة تنظيميّة دقيقة؛ تحدّد أماكن انطلاقها، ونقاط تجمّعها والتقائها، وموعد تحرُّكها ووصولها لمقاصدها، وتصوغ مهامَّ القوّة الفاعلة فيها، التي ستتحمّل عبء الحشد، والتنظيم، وتجهيز اللافتات، وقيادة الهُتافات.

لقد أدرك المتظاهرون أنّ قوّة المسيرات تكمن في دقّة تنظيمها، وكثافة حشدها، وتوحُّد خطابها، وقدرتها على خلق كينونة مستقلّة. وكما تصنع الجداول الصغيرة مع النهر الكبير، كانت مسيرات المتظاهرين تُغذِّي دومًا فضاء الميادين. فكانت المسيرات تنطلق من نقاط انطلاق عديدة، لكنّ الميادين كانت، عادةً، هي محطّات الوصول. واستمرّ ذلك المُخطّط للسير فاعلًا حتّى مساء الخميس ١٠ فبراير ٢٠١١، حينما تحرّكت بعض حشود الميادين المُكتظة باتجاه القصر الجمهوريّ في القاهرة والإسكندريّة (قصر رأس التين).

شهدت الثورة المصريّة مئاتِ المسيرات، في أرجاء المدن الكبرى والصغرى. وعلى الرغم من اختلاف المكان، وتنوّع البشر ظلّت الهُتافات واحدة، والشعارات واحدة. ولم يكن من المُثير للدّهشة أن يردّد متظاهر سكندريّ يسير بموازاة ساحل البحر المتوسط نحو ميدان إبراهيم باشا في قلب الإسكندريّة، نفس الهتافات التي يردّدها متظاهر فيوميّ يسير بمحازاة بحر يوسف، باتجاه ميدان السواقي في قلب الفيوم. فقد وحّدت الثورة خطابها. ويمكن تفسير ضعف تأثير التباُين الجغرافيُّ

والبَشَريّ في خطاب المسيرات والميادين بثلاثة عوامل؛ الأوّل هو تأثير الجماعات السياسيّة المنظّمة الممتدّة عبر أرجاء مصر، والتي كان المنتمون إليها في تواصُل دائم مع الإدارة المركزيّة لها. ونذكر من هذه الجماعات ثلاثة على وجه التحديد، عُرفت بتنظيمها الجيّد، وإدارتها شبه المركزيّة، هي جماعة الأخوان المسلمين، وحركة كفاية (التي تنطوي تحت عباءتها الجمعيّة الوطنيّة للتغيير)، وحركة ٦ أبريل. ومن الأمانة القول إنّ هذه الجماعات الثلاث قامت بالعبء التنظيميّ الأكبر في معظم المسيرات التي جرت في مصر، لا سيّما خارج القاهرة.

العامل الثاني هو تزايد القوة الرمزيّة لميدان التحرير، فقد كان المثل والقدوة لكلّ الميادين، خاصّةً في مفردات الخطاب الثوريّ، كما تتجلّى في اللافتات، والهُتافات، والأيقونات. وهكذا أصبح خطاب ميدان التحرير نموذجًا تُحاكيه بقيّةُ الميادين، وتراجع بالتالي تأثير التمايُز الجغرافيّ والبشَريّ في الخطاب الثوريّ لميادين الأقاليم. أمّا العامل الثالث فيتمثّل في دور الوسائط الاجتماعيّة الإلكترونيّة والتغطية التلفزيونيّة المستمرّة لخطاب الميدان في توحيد هذا الخطاب. فقد كان هناك عادة نقلٌ فوريٌّ للتجلّيّات الخطابيّة للميادين، وكانت ساحة الفيس بوك قد تحوّلت إلى ساحة لصنع الخطاب الثوريّ ونقله إلى كلّ الأرجاء. وهكذا ضاقت المسافات الجغرافيّة، وتنحّت التمايُزات الأقاليميّة، وانصهر الخطاب الثوريّ في بوتقة واحدة، تداوله منها الجميع.

لقد كان لنقاط انطلاق المسيرات دلالة رمزيّة مميّزة. فعادة ما كانت المسيرات تنطلق إمّا من أمام مساجد (مثل مسجد الفتح في رمسيس، والجامع الأزهر في ميدان الحسين)، أو من أمام نقابات مهنيّة (مثل نقابة الصحفيّين في وسط البلد، ونادي أعضاء هيئة تدريس جامعة القاهرة بالمنيل) أو من أمام مُؤسّسات تعليميّة (مثل جامعة القاهرة بالجيزة أو جامعة الأزهر بالدراسة ومدينة نصر أو جامعة عين شمس بالعباسيّة)، أو من أمام ميادين مُماثلة (مثل ميدان الجيزة أو ميدان مصطفى محمود بالمهندسين). ومن الواضح أنّ النقابات والجامعات ـ على وجه التحديد ـ كانت من المؤسّسات الاجتماعيّة التي لعبت دورًا كبيرًا في التمهيد للثورة وأثّرت في مجراها. كما أنّ المساجد والميادين الفرعيّة ظلت نقاط تلاقٍ مهمّة طوال أيّام الثورة.

في مقابل المسيرات الوافدة إلى الميادين، عرف ميدان التحرير نوعًا آخرَ من

المسيرات داخل الميدان. فقد اعتادت بعض الجموع ـ في الأيّام والأوقات التي لم يكن الميدان يكتظُّ فيها بالناس ـ أن يتحرّكُوا في مسيراتٍ جماعيّةً داخل الميدان. هذه المسيرات كانت تتّسم بالتنوّع الشديد، والتبايُن في أعدادها وشكلها. فبعض المسيرات كانت تضمُّ آلاف المتظاهرين في حين اقتصرت مسيرات أخرى على حفنة من العشرات منهم. كما عرف الميدان ظاهرة المسيرات الخاصّة، التي تقتصر المشاركة فيها على شريحة معيّنة قد تكون مهنيّة (كما في مسيرات شيوخ الأزهر بأرديتهم التقليديّة، ومسيرات القضاة بأوشحتهم، ومسيرات الأطباء بمعاطفهم البيضاء) أو نوعيّة (مثل المسيرات النسويّة). كما شهد الميدان نوعًا بالغ الخصوصيّة من المسيرات يمكن أن نسمّيَه «المسيرات الجنائزيّة»، والتي ظهرت بعد أحداث موقعة الجمل، حيث كان المتظاهرون يحملون نعوشًا فارغة عليها صور الشهداء ويدورون بها في الميدان.

لقد قامت المسيرات داخل الميدان بوظائفَ خطابيّة مهمّة، منها خلق حالة نشاط وحركيّة داخل الميدان، واجتذاب الأفراد المنعزلين للمشاركة في طقوس جماعيّة، وتقوية الترابط الاجتماعيّ بين الأشخاص. كما كانت هذه المسيرات وسيلة مُهمّة من وسائل ترويج خطاب الثورة، بفضل الهُتافات التي يطلقها السائرون، واللافتات التي يرفعونها. وكانت الحشود المتحرّكة في فضاء الميدان تعوض في بعض الأيّام النقص العدديّ للمتظاهرين؛ حيث تُعطي الحركة الدائمة للمتظاهرين إيحاءات بالكثرة العدديّة.

لقد مثلت الحشود الواقفة في الميدان أو الزاحفة في الشوارع أحد أبرز مشاهد الثورة المصرية، وأصبحت ـ بالإضافة إلى عبارات وصور عديدة أخرى ـ أيقونات للثورة، تجسّد أهمَّ سماتها وملامحها. هذه الأيقونات سوف تكون موضوع بحثٍ في الصفحات الآتية.

الأيقونات: تجسيد الثورة في صورٍ وكلمات

كانت الثورة المصريّة عامرة بأيقوناتها. ويمكن تصنيف هذه الأيقونات بحسب نوع العلامات التي تشكّلها إلى ما يأتي:

أولًا: أيقونات لُغويّة: مثل هُتافات «ارحل»، و«الشعب يريد إسقاط النظام»، و«الجيش والشعب إيد واحدة»، وشعار «عيش ـ حرية ـ عدالة اجتماعيّة».

ثانيًا: أيقونات مرئيّة: يأتي على رأسها علم مصر بألوانه: الأحمر، والأبيض، والأسود والنّسر المُحلّق في قلبه؛ وصور ميدان التحرير وهو يفيض بالمتظاهرين (وسوف أخصّ هاتينِ العلامتينِ بتحليلٍ خاصٍّ في القسم الثاني من الكتاب)؛ وصورة السواعد المُتعاضدة فوق علم مصر؛ وصورة الشابّ الذي يقف أمام سيّارة مُدرّعة مزوّدة بخرطوم مياه (وهي صورة مشابهة للصورة التاريخيّة للشابّ الصينيّ الذي وقف في مواجهة رتل دبّابات في ميدان السلام السماويّ بالصين). وصور شهداء الثورة التي نشرتها صحيفة المصريّ اليوم في صفحة كاملة، بعنوان «الورد اللي فتّح في جناين مصر». من أبرز أيقونات الثورة، أيضًا، التحيّةُ العسكريّة التي أدّاها أحدُ أفراد المجلس الأعلى للقوّات المسلّحة (اللواء أركان حرب محسن الفنجري) تحيّةً لأرواح شهداء الثورة. وكذلك عبارة التنحّي التي ألقاها نائب الرئيس السابق عُمر سليمان مساء الحادي عشر من فبراير ٢٠١١.

في تفسير غياب الشخصيّات الأيقونيّة: ثورة بلا زعيم

على خلاف كثيرٍ من الثورات التقليديّة، لم تعرف الثورة المصريّة ظاهرة تحوّل شخص بعينه إلى أيقونة للثورة، بمثل ما كان أحمد عرابي أيقونة لثورة ١٨٨٢، وسعد زغلول أيقونة لثورة ١٩١٩. ربّما يرجع هذا إلى أنّ الثورة دعا لها شباب مختلفو الانتماءات والأفكار والتنظيمات. كما أنّ الأسابيع القليلة التي استمرّ فيها زخم الثورة لم ينبثق عنها ظهور قائد للثورة، ربّما بسبب تعدّد القوى السياسيّة التي شاركت في الحفاظ على حيويّة الميادين، ووجّهت دفّة الثورة بشكلٍ جماعيٍّ تقريبًا. وقد كان هذا شديد التأثير في نجاح الثورة، فارتباط الثورة بشخصٍ واحدٍ أو كيانٍ سياسيٍّ واحدٍ كان من الممكن أن يؤدّيَ إلى تعريض الثورة للمخاطر، إذا تعرّض هذا الشخص، أو الكيان لمخاطرَ مادّيّةٍ أو معنويّةٍ.

لكن هذا لا ينفي أنّ بعضَ الشخصيّات حظِيَت بمكانةٍ مميَّزة في الوعي الثوريّ، وإن لم يتحوّلوا إلى أيقونات للثورة. من أبرز هذه الشخصيّات (وائل غنيم)، مُدشِّن ومدير صفحة «كلُّنا خالد سعيد» على الفيس بوك، الذي كان من أوائل مَن دعوا للتظاهر في

٢٥ يناير، وأحد أبرز مَن حشدوا له. وقد زادت شعبيّة غنيم بعد أن وضع الثوار مطلب الإفراج عنه في صدر مطالبهم من نظام مبارك. وتدعّمت هذه الشعبيّة بفضل التغطية التلفزيونيّة المباشرة لعمليّة الإفراج عنه في أبرز القنوات الفضائية الخاصة في مصر. لكنّ شعبيّته قفزت بشكل استثنائيٍّ بعد لقاء قصير ـ نسبيًّا ـ على الهواء مباشرة مع الإعلاميّة منى الشاذلي في برنامج «العاشرة مساءً»، وهو أحد أكثر برامج الحوارات التلفزيونيّة شعبيّةً في مصر والعالم العربيّ. وكان التأثير العاطفيّ الذي تركه وائل في المشاهدين بسبب بكائه على الهواء، وانسحابه من أمام الكاميرا بعد أن غلبته دموعه، عاملًا مساعدًا في تزايد شعبيّته الجماهيريّة. ونظرًا للدور الاستثنائيّ الذي لعبه هذا اللقاء في مسار الثورة فإنّنا سوف نتوقف عنده ببعض التفصيل.

الحوارات التلفزيونيّة والثورة

لقد شهدت ساحة التواصل العام تناميًا مذهلًا في دور برامج التلفزيون الحواريّة (التوك شو) في صياغة الخطاب العامّ في مصر في العقد الأوّل من القرن الحادي والعشرين[1]. وأصبحت البرامج الحواريّة في نهاية هذا العقد تُسهم بقوّةٍ في وضع أجندة الاهتمامات الجماهيريّة في حقل التواصُل العامّ. وكانت هذه البرامج قُبيل الثورة وأثنائها منفذًا أساسيًّا لإنتاج الخطاب الثوريّ وخطاب الثورة المضادّة وتوزيعهما على المصريّين، خاصةً على الشرائح الأقلّ تعليمًا وغير المتعلّمة التي ليست لديها القدرة على التواصُل مع منافذَ أخرى مثل الصحف الورقيّة والإنترنت. ويتجلّى هذا التأثير في حرص النظام القائم آنذاك على مخاطبة المصريّين من خلالها، ويمكن للتدليل على ذلك أن نُشير فقط إلى أنّ رئيس الوزراء الذي اختاره حسني مبارك أثناء ثورة يناير ـ الفريق أحمد شفيق ـ استهلّ عمله رئيسًا للوزراء بعقد أربعة حواراتٍ تلفزيونيّةٍ في أشهَر ثلاثة برامج حواريّة في التلفزيون الخاص[2]، استمرّ لما

(١) من أبرز هذه البرامج برنامج «العاشرة مساءً» (قناة دريم ٢)؛ و«تسعين دقيقة» (قناة المِحور)؛ و«البيت بيتك» أُطلق لاحقًا عليه «مصر النهاردة» (التلفزيون المصريّ)؛«آخر كلام» (قناة أون تِي في)، و«الحياة اليوم» (قناة الحياة).

(٢) هي برامج الحياة اليوم على قناة الحياة، والعاشرة مساءً على قناة دريم ٢، وتسعين دقيقة على قناة المحور.

يقرب من خمس ساعات، وذلك في مساء يوم الثلاثاء ١ فبراير ٢٠١١. وهو نفسه الذي أُقيل من منصبه في صباح يوم ٣ مارس ٢٠١١، إثر ـ وربّما بسبب ـ حوارٍ تلفزيونيٍّ شهير امتدّ لما يقرب من أربع ساعات على قناة (أون تي في)، تعرّض فيه لانتقاداتٍ لاذعةٍ من عَلمينِ من أعلام الثورة المصريّة هما الدكتور علاء الأسواني والكاتب حمدي قنديل.

جاء لقاء وائل غنيم مع منى الشاذلي في ذُروة الاهتمام الشعبيّ بشخصيّته المجهولة، وإثر تغطية مباشرة ـ استثنائيّة في تاريخ التلفزيون المصريّ ـ لوقائع الإفراج عنه، وتوجهه إلى منزله مساء ٧ فبراير ٢٠١١. وقد واصلت قناة دريم التنويه عن اللقاء المُرتقب حصريًّا، وهو ما كان عامل حشد إضافي للمشاهدة. وحين تكلّم وائل أخيرًا على شاشة التلفزيون كان كسر أفق توقعات المشاهدين أحد عوامل نجاح اللقاء في حشد شعبيّة جديدة للثورة.

بعكس الصورة الذهنيّة التي رسمتها الأخبار القليلة عن مفجّر الثورة، ظهر وائل غنيم في صورة شابٍّ عاديّ، لا يكاد يستوقف النظر في الأحوال العاديّة. يرتدي ملابس بسيطة (تي شيرت شتوي، وبنطلون جينز)، بشعر طويل، وذقن غير حليقة، ونظرات زائغة، ونبرة حزن عميق، وصوت واهن مُتهدّج، وكلمات متلعثمة، وجمل متقطّعة. باختصارٍ، كانت هيئة وائل، ونبراته، وكلماته تتناقض كليّةً مع صورة البطل التقليديّ التي روّجها له المحتجّون، وصورة المخرّب والعميل الخطر على الوطن التي روّجها له المشايعون للنظام في الوقت ذاته. وحين توالت كلماته، ترسّخت في الأذهان صورة جديدة هي صورة الشابّ المصريّ البسيط، الذي يشبه كثيرًا من شباب مصر بعاطفة مشبوبة، وإخلاص شديد، وإرادة صادقة، وتواضع خالص يصل إلى حدِّ إنكار الذات. وهي صورة كان لها أن تؤثر بقوّة في جمهور المشاهدين؛ خاصّة من تشكلت لديهم صورة مغايرة لشباب الثورة تربطهم بالعمالة للخارج، والغرور، والنزق، والهوجائيّة. وربّما كانت القيمة الأكبر لهذا اللقاء تكمن في كسر هذه الصورة، تمهيدًا للتخلّص منها. ولم يكن خطاب وائل أقلّ تأثيرًا من تأثير سمته وهيأته.

لقد ابتدأ وائل كلامه بتعزية أهالي الشهداء، وفي لفتة ذكيّة قدَّم عزاءه لأهالي الشهداء من الضبّاط والجنود، متبعًا ذلك بتفنيد بعض أهمّ الاتهامات التي وجهها النظام للثوار، وهي اختيار العنف بديلًا للتعبير السّلميّ عن الرأي، والدعوة للتخريب،

والتّحرُّك بدافع أجندات خاصّة، والعمالة للخارج، وغياب الوعي بخطورة ما يفعلونه على المجتمع. واستخدم في تفنيد هذه الاتهامات حزمة من الحجج العقليّة، والتأثير العاطفيّ والانفعاليّ في الجمهور، وصل إلى ذُروته بنوبة من البكاء الذي أعقبه انسحاب ـ غير مألوف ـ من الاستديو، تاركًا المذيعة والجمهور في حالة تأثر نفسيّ عميق.

وعلى الرّغم من التأثير الكبير الذي تركه هذا الحوار التلفزيونيّ والدور المهم الذي لعبه وائل غنيم في الدّعوة للثورة وتدشينها، وفي إعطائها زخمًا جديدًا بعد الإفراج عنه، فإنّ ثراء المشهد في الميادين، كان أكبر من أن يُختزل في أيقونة شخص واحد وحيد.

للأيقونة وظائف جمّة في تفعيل خطاب الثورة. فالأيقونة هي علامة محمّلة بطبقات كثيفة من الدّلالات والإيحاءات والانفعالات، ويؤدّي تداولها إلى استدعاء هذه الدلالات والإيحاءات والانفعالات لدى مَن يتلقّونها، وتوجيهها نحو أفعال ومواقفَ وخبراتٍ جديدة. كما أنّ الأيقونات تحظى بدرجة كبيرة من القبول الجماعيّ واسع الانتشار، وتشكّل أرضيّة مشتركة بين شرائحَ واسعة من الجمهور. وبذلك تتمكّن من القيام بدور مهمّ في صياغة وعي جمعيّ شامل. كذلك فإن الأيقونات اللّغويّة والبصريّة تقوم بوظيفة اختزال خطاب الثورة في مجموعة من المقولات والصور القليلة؛ وهو ما يقلّل من الجهد اللازم للإحاطة بأبعاد هذا الخطاب. لكن هذه الاختزال ـ ككلّ اختزال خطابيّ آخر ـ تكتنفه، بالطبع، بعض القلاقل، خاصّة حين تكون الأيقونات واسعة الانتشار غير دقيقة في دلالتها على الأبعاد الجوهريّة للخطاب، وتفشل في إبراز التنوّع والتعدُّد الذي يتضمّنه هذا الخطاب.

لقد كانت الأيقونات صورًا مصغّرة للخطاب الثوريّ، وبالمثل كانت هُتافات الثورة صوت الثورة المُدوّي، الذي هزّ القلوب والعقول في الشوارع والميادين.

الهُتافات: صوت الثورة المزلزل

الهُتافات من أبرز تجلّيّات خطاب الثورة وأهمِّها؛ إذ تقوم بوظائف بالغة الأهميّة أهمها صياغة مطالب الثورة في شكل بلاغيٍّ مُوجز، ويصبح ترديدها بشكل جماعيٍّ علامة على حصولها على قبول عامٍّ. كما تخلق الهُتافات هُويّةً جماعيّةً بين أفراد

الثوار المتباينين في هُويّاتهم الفرديّة، وذلك من خلال توحُّدُهم حول هُتافات مطلبيّة أو مبدئيّة واحدة. كذلك تقوم الهُتافات بوظيفة نفسيّة هي التفريغ الإيجابيّ لشحنات الغضب والرفض من خلال الانخراط في الهُتاف المُتواصل؛ إذ يقوم الهُتاف ـ عادة ـ بتقليل مخاطر مشاعر القلق والتوتُّر التي قد تصاحب أفعال الاحتجاج.

كان الهُتاف الأبرز لثورة ٢٥ يناير هو فعل الأمر (ارحل)، الموجه للنظام السياسيّ ممثّلًا في شخص رئيسه. وهو مطلب اشتركت هُتافات أخرى عديدة في التعبير عنه، ربّما كان أكثرها تكرارًا هو هُتاف «مش هنمشي.. هُوَّ يمشي» الذي يحمل نبرة تحدٍّ صارمة. كما سعت بعض الهُتافات كذلك إلى وصف حالة تماسك الثوّار ووحدتهم في مقابل محاولات التفريق التي بُذلت بضراوة لتفتيتهم، وكان المحتجُّون يهتُفُون بين الحين والآخر عبارات مثل «الشعب والجيش إيد واحدة» و«مسلم.. مسيحي.. إيد واحدة»، أو مجرد «إيد واحدة» دون تقييد.

لكل ثوّرة صليلُها، وصليلُ الثورات السلميّة هتافاتُها. وبقدر ما تعلو أصوات الثوار لتصل عنان السماء، تهتزُّ أركان الأنظمة التي يثورون عليها. وهكذا، فإنّ لطريقة أداء الهُتافات دلالات لا تقلّ عن معناها. فكلّما كان الهتافُ حاشدًا وحماسيًّا أصبح أكثر قدرةً على نقل رسالته، وأداء وظائفه.

لقد قامت الهُتافات بوظائفَ ماديّةٍ ملموسة في كثير من الأحيان. والمثال الأبرز لهذه الوظائف يمكن أن نجده في أحد أهمّ الهُتافات المصريّة، وهو هُتاف «سلميّة.. سلميّة». لقد استطاعت الثورة المصريّة الاحتفاظ بطابعها السلميّ طوال فترة استمرارها. ولم تنزلق باتجاه العنف، في أيّ مرحلة من مراحلها. ومن المُؤكّد أنّ نجاح الثورة المصريّة يرجع بشكل مباشر إلى كونها «سلمية.. سلمية». فلو أنّها جنحت إلى العنف في أيّ فترة لربّما فشلت فشلًا ذريعًا، ولفتحت الباب أمام أشكال واسعة من القهر المضادّ، كما حدث بالفعل في أحداث العباسيّة ٢٠١٢[1].

---

(١) أحداث العباسيّة هي سلسلة من المصادمات وقعت في الأسبوع الأوّل من شهر مايو ٢٠١٢، بين أفراد ينتمون إلى التيار الإسلاميّ ـ خاصّة من مؤيّدي الشيخ السلفيّ صلاح أبو إسماعيل ـ ومجموعات مسلّحة؛ على خلفيّة الاعتصامات التي دعا لها أنصار الشيخ أمام وزارة الدفاع؛ احتجاجًا على استبعاد شيخهم من سباق الانتخابات الرئاسيّة. وقد وصلت الأحداث إلى ذُروتها بحدوث مصادمات واسعة بين المُعتصمين وقوّات الشرطة العسكريّة، تبعتها حملة اعتقالات واسعة في صفوف المُعتصمين. وعادةً ما يُشار إلى هذه الحادثة على أنّها نموذج لقدرة الشرطة العسكريّة على فضّ التظاهرات والاعتصامات بقوّة وحسم.

لقد حاول نظام مبارك جرّ الثوار إلى العنف إمّا بواسطة المبادأة بالعنف، تحفيزًا للعنف المضادّ، أو بواسطة بثّ عناصر مُحرّضة، داخل جماعات الثوّار، هدفها تحريض المتظاهرين على القيام بأفعال عنيفة. وفي الحالتين كان هُتاف «سلميّة.. سلميّة»، يُنجز وظيفة الحفاظ على سلميّة الثورة؛ فحين كانت تظهر بوادر احتكاك بين المتظاهرين والقوات النظاميّة (سواء الشرطة في ٢٥ و٢٦ و٢٧ يناير، أو الجيش فيما بعد ٢٨ يناير)، كان المتظاهرون يُبادرون برفع أصواتهم عالية «سلميّة.. سلميّة». وكثيرًا ما كان هذا الهُتاف (خاصّة بعد ٢٨ يناير) يُطفئ شرارة العنف في مهدها. بالمثل حين كان بعض المُحرِّضين يحاولون دفع المُتظاهرين إلى القيام بأفعال عنيفة أو تخريبيةٍ، كان هُتاف «سلميّة.. سلميّة» يحُول دون الانسياق وراء هذه الدّعوات.

وعلى نحوٍ مشابهٍ، كان شعار «إيد واحدة»، يقوم بإنجاز وظائف ملموسة على أرض الميدان، تتمثّل في مقاومة محاولات بثّ الخلاف والوقيعة والتمزُّق بين الثوار من ناحية، ومقاومة محاولات الاستئثار بالميدان من ناحية أخرى. وكلّما ظهرت بوادر إحداث شقاق بين المتظاهِرين على أساسٍ دينيٍّ أو نوعيّ أو عرقيّ أو أيديولوجيّ، كان الحاضرون يسارعون بالهُتاف «إيد واحدة». وكلّما حاولت إحدى الجماعات المشاركة في الثورة إظهار هيمنتها، أو تمييز نفسها عن الآخرين، علا نفس الهتاف في مواجهة هذا التمييز. وهكذا لم تكن الهُتافات مجرد صيغ منطوقة لمطالب الثورة وانشغالاتها فحسب، بل كانت أيضًا آليّة فاعلة من آليّات الحفاظ عليها، ومقاومة محاولات تشويهها. وإذا كانت الهُتافات هي صوت الثورة المُزلزِل، فإنّ اللافتاتِ هي لوحاتُ الثورة المتحديّة.

اللافتات: لوحات الثورة المتحديّة

اللافتات هي قطع من القماش أو الورق تكتب عليها عبارات أو ترسم عليها صورٌ تتضمّن رسالةً ما، ويتمُّ تعليقُها أو إلصاقها فوق جسم ثابت. وتتعدّد أشكال اللافتات وتتنوّع في أحجامها ووظائفها. فبعض لافتات الثورة المصريّة كانت في صغر شريط اللاصق الطبيّ الذي يلصقه المتظاهرون على جروحهم حتّى تشفى، فيُسجّلون عليه أحلامهم، وآمالهم، ووعود صمودهم حتّى تتحقّق. بينما كانت لافتات أخرى في حجم عمارة كاملة كتب عليها الثوّار مطالبهم السبعة التي توافقوا عليها. وقد كُتبت اللافتات

على الأقمشة والورق المُقوّى وأوراق الفلوسكاب وغيرها من الموادّ. وأتاح الثوّار في ميدان التحرير كلّ الأدوات اللازمة لكتابة اللافتات للرّاغبين في كتابتها. لكن يبدو أنّ عدم توفّر هذه الأدوات لم يكن ليُسبب عقبة أمام كتابة المصريين لافتاتهم، نظرًا لوجود طرق أخرى بديلة كما هو الحال مع الشابّ الذي رسم علم بلاده على وجهه، وكتب لافتةً ثوريّةً على جسده العاري.

استهدفت اللافتات تحقيق وظائف منها الاستجابة الآنيّة للخطابات الخارجيّة المضادّة للثورة وتفنيدها والسخرية منها؛ مثل اللافتات التي تسخر من الإشاعات التي روّجها التلفزيون المصريّ عن وجبات الكنتاكي والعملاء الأجانب، مثل: «أنا زهقت من الكنتاكي.. ارحمني، وارحل». كذلك ساهمت اللافتات في تفنيد الأساطير التي رُوِّجت عن المتظاهرين، والتمييز بين شباب الثوّار وعصبة البلطجة. كما فنَّدت بعض اللافتات كثيرًا من الأساطير التي تخصّ نظام الحكم والقوى السياسيّة الفاعلة فيه مثل اللافتة التي تقول: (مصر هي أمي.. بس مبارك مش أبويا)، أو (أنا ذقني طويلة.. أنا مش إخوان). واللافتات التي تحثّ على الثبات والصبر مثل: «إنّما النّصرُ صبرُ ساعة»، «شدّوا حيلكم يا شباب»، «صامدون حتّى الرحيل»، «أموت أعيش، ما يهمنيش»، «احذروا..إن أنصاف الثورات تصنع أكفان الشعوب». كما كانت بعض اللافتات تعبيرًا دقيقًا عن آمال الثورة وطموحاتها، كما هو الحال مع لافتة شديدة الضخامة، بطولٍ يزيد على عشرة طوابق كاملة، وعرضٍ يزيد عن خمسة أمتار، وحملت مطالب الثورة مرتّبة كما يلي:

إسقاط الرئيس

حلّ مجلسي الشعب والشورى.

إنهاء حالة الطوارئ فورًا.

تشكيل حكومة وحدة وطنيّة انتقاليّة.

برلمان منتخب يقوم بعمل التعديلات الدستوريّة لإجراء انتخابات رئاسيّة.

محاكمات فوريّة للمسئولين عن قتل شهداء الثورة.

محاكمات عاجلة للفاسدين وسارقي ثروات الوطن (الإمضاء: شباب مصر المعتصمين).

كانت اللافتات من أكثر تجليّات خطاب الثورة شيوعًا في فضاء التواصُل العامّ.

فالمتابعات الإخباريّة والتقارير المصوَّرة تضعها في صدر الشاشة. أمّا في فضاء التواصل الإلكترونيّ، فقد استدعت هذه اللافتات الكثير من الاهتمام العامّ، الذي تجلّى في اتّساع نطاق تداوُلها، وفي انتشارها في معظم المواقع الإلكترونيّة المعنيّة بالثورة. وربّما يرجع ذلك إلى سهولة تداوُلها نسبيًّا؛ لكونها لا تشغل مساحة كبيرة من ذاكرة الأجهزة، وإلى سهولة تلقِّيها؛ لكونها لا تحتاج إلى زمن طويل للإحاطة بمضمونها ودلالاتها. وفيما يأتي سوف نرصد بعض سمات لافتات الميادين.

التنوُّع اللُّغوي والأسلوبيّ: بين تعدُّد المخاطَب المستهدف والنزعة الفكاهيّة

عرفت اللافتات المحمولة في الميدان تنوُّعًا أسلوبيًّا ثريًّا. فكان هناك تنوُّع في مستويات اللُّغة بين الفصحى والعاميّة، وتنوُّع في اللّغات المختلفة، ففي حين كُتبت أكثر اللافتات باللّغة العربيّة، كان هناك حضورٌ ملموسٌ للافتات مكتوبة بالإنجليزيّة، خاصّةً اللافتة المركزيّة التي وُضِعت فوق الصينيّة التي تتوسّط ميدان التحرير وحملت عبارة «People Demand Removing of the Regime»، وهي ترجمة حرفيّة للشعار المحوريّ في الثورة وهو «الشعبُ يريد إسقاط النظام». ولم يكن من الغريب أن يصادفَ المرء بعض اللافتات المكتوبة بالفرنسيّة أو الألمانيّة.

هذا التنوُّع اللُّغوي يعكس أمرينِ مختلفينِ؛ الأوّل التنوُّع الثقافيّ للمشاركين في الثورة، وتعدُّد اللّغات التي يسعون للتعبير من خلالها عن احتجاجهم. والثاني هو تعدّد المخاطَب المستهدف بهذه اللافتات. لقد سعى المتظاهرون إلى نقل رسائلهم الاحتجاجيّة الأساسيّة إلى الجماهير الكونيّة، خاصةً في البلدان الغربيّة التي تعاطفت شعوبها مع المظاهرات المصريّة، وتضامنت معها، وتجلّى هذا التضامن في شكل مظاهرات شعبيّة داعمة في هذه البلدان نفسها. ولأنّ كثيرًا من القنوات الأجنبيّة كانت ـ خاصّة في الأيام الأخيرة من الثورة ـ تنقل الأحداث في بثّ متواصل من ميدان التحرير، فقد كانت اللافتات المكتوبة بالإنجليزيّة والمعلَّقة في الميدان أشبه برسائل سريعة لهذا الجمهور الكونيّ.

لكن الميدان عرف أيضًا تنوّعًا لُغويًّا آخر استهدف تحقيق وظائف بلاغيّة مغايرة. فقد كتب بعض المتظاهرين لافتاتهم بلُغاتٍ حيّة غير كونيّة مثل الصّينيّة والهنديّة ولغات أخرى ميّتة مثل الهيروغليفيّة. وعادةً ما استهدفت الكتابة بهذه اللغات

تحقيق وظيفة السخرية، فقد كانت مثل هذه اللافتات تتضمّن إشاراتٍ إلى الرئيس مبارك، معظمها يحمل دلالة واحدة هي «سوف نكتب (ارحل) بلغات أخرى غير العربيّة، لعله لا يفهم اللغة العربيّة». وعلى سبيل المثال، فقد تضمنت إحدى اللافتات عبارة «ارحل» مكتوبة بالهيروغليفيّة، وتحتها عبارة «بالهيروغليفيّ يمكن تفهم يا فرعون». أمّا اللافتات العديدة المكتوبة بالعبريّة، فقد تضمّنت إشاراتٍ موحية إلى عَلاقة مبارك بإسرائيل وتعريض بها، وهي عَلاقة كانت محطّ انتقاد واسع من المتظاهرين في الميدان، وكانت حُجّة من الحجج الفعّالة في الخطاب الثوريّ للميدان.

اللافتات الثابتة والمتحركة

اللافتات المحمولة المُتحرّكة هي الأكثر شيوعًا في المظاهرات. لكن الميادين عرفت أيضًا بعض اللافتات الثابتة التي عُلقت على حوائط الجدران المحيطة بالميدان أو الأعمدة الخشبيّة المدقوقة في الطرقات أو بين أعمدة الإنارة المتقاربة. عادةً ما كانت هذه اللافتات الثابتة هائلة الحجم (وصلت إلى حجم عمارة من أحد عشر دورًا في إحدى لافتات ميدان التحرير). وغالبًا ما كانت تُكتب بلغة عربيّة فصحى، وتتضمّن عبارات مطلبيّة عامّة، لا يُختلف عليها بين المتظاهرين. ونظرًا للكلفة الماديّة لهذه اللافتات والجهد الذي تحتاجه للنقل والتعليق، فإنّها عادةً ما كانت نتاج عمل جماعيّ. وعلى خلاف ذلك، فإنّ اللافتات المحمولة حملت دائمًا نفحة من روح الفرد الذي صاغ مفرداتها، وكتبها على لوح الكارتون، أو الورقة البيضاء، أو القماشة الزاهية، أو جبهة وجهه أو جلد ذراعه.

اللافتات الغرضيّة والفنيّة: التحوُّل من النفعيّ إلى الجماليّ

يمكن التمييز بين مرحلتين من مراحل التشكيل الجماليّ للافتات الميدان؛ في المرحلة الأولى سادت النزعة النفعيّة، وتركز الاهتمام على محتوى اللافتة أكثر من شكلها. وكانت اللافتة في شكلها التقليديّ البسيط هي المهيمنة. هذا النوع من اللافتات التقليديّة يؤدّي وظيفة نفعيّة بسيطة هي توصيل فكرة أو رأي أو معلومة لمن يشاهدون اللافتة. ويتوازى هذا مع التركيز على اللّغة، على حساب العلامات

الأخرى، خاصةً الصورة؛ حيث يصبح فضاء اللافتة مجرد خلفيّة بيضاء هدفها إبراز الرسالة اللّغويّة.

بمرور الوقت شهدت الميادين اهتمامًا متزايدًا بالعناصر الفنيّة، وجماليّات التشكيل، انعكس بوضوح على شكل اللافتات. فقد زادت مساحة الصورة على حساب الكلمات؛ إلى حدّ اكتفاء بعض اللافتات بالصور فحسب. كما ازدادت خلفيّات اللافتة تعقيدًا وجماليّة، فلم تعُد مجرد لون أبيض هدفه تبئير الكلمات المكتوبة بالأسود، بل أصبحت الخلفيّة ذاتها بألوانها وأشكالها جزءًا أصيلًا من الرسالة. وأخيرًا، فقد تجلّى هذا الثراء الجماليّ، في تزايد احتضان لافتات الميادين لأنواع فنيّة عديدة مثل الكاريكاتير والفوتوغرافيا والرسم التشكيليّ. وقد زاد الثراء العلاماتي بسبب اشتمال اللافتات على علامات لفظيّة وغير لفظيّة عديدة؛ مثل اللّغة، واللّون، والصورة. كذلك قدّم بعض المتظاهرين تشكيلات جماليّة لهياكل اللافتات، بما يُحقّق تأثيرات جماليّة ووظائف نفعيّة في الآنَ نفسِه؛ فعلى سبيل المثال، اتخذت بعض اللافتات شكل الصندوق أو المثلث، وهو ما أعطى هيكل اللافتة شكلًا جماليًّا، كما أتاح ـ في نفس الوقت ـ رؤيتها من جوانب مختلفة في حال تزايد الازدحام في المكان.

اللافتات وصراع الخطاب

لقد شهدت الثورة المصريّة حربًا واسعة النطاق بين خطاب النظام وخطاب الميدان. ولعبت اللافتات دورًا مهمًّا في هذه الحرب الخطابيّة. فقد حاولت بعض اللافتات إنجاز وظيفة تفنيد المقولات الأساسيّة التي يقوم عليها خطاب النظام القائم؛ وعادة ما كانت هذه اللافتات تستخدم تقنية الانتقاد المباشر للردّ على الاتهامات الموجّهة للميدان، كما يظهر في العديد من العبارات التي حاولت نقد اتهامات النظام للمتظاهرين بالعمالة والرشوة والأجندات الخاصّة.

كذلك حاولت لافتات أخرى إنجاز وظيفة التحريض ضدّ النظام وشخصيّاته البارزة، وعلى الأخصّ مبارك وعائلته، خاصّة ابنه الأصغر جمال. هذه اللافتات اعتمدت على تقديم رسم كاريكاتوريّ ـ بواسطة اللّغة أو الصورة ـ للشخصيّات التي تنتقدها، يتمّ في إطاره تضخيم مواطن العيب والخطأ، وهدم الشخصيّة بواسطة التشويه المنظّم لسماتها وأفعالها.

لقد كانت اللافتات هي لوحات الثورة الناصعة، التي سجل فوقها أشخاص عاديّون من الشعب المصريّ ملحمة الثورة، بطموحاتها، وأحلامها، ومخاوفها، وأخطائها. وبقدر ما كانت لافتات الثورة إبداعًا لغويًّا تشكيليًّا، كانت أغاني الثورة إبداعًا لغويًّا موسيقيًّا.

الأغاني: ترانيم الثورة

عبر مكبرات الصوت التي تقوم في أركان ميدان التحرير كانت أغاني الثورة تهدر في الآذان. وفي حلقات السمر اللّيليّ أو مجموعات النقاش المستمرّة على مدار الساعة كانت أناشيد الثورة وأغانيها تتخلّل لحظات الجدّ الصارمة لتضفي بعض بهجة وحماس. وبمثل ما صاغ الثوّار أيقونات ولوحات وصور، وألّفوا هُتافات وشعارات، فقد ترنّموا بأشعار وأغنيّات جديدة؛ نُسجت مقاطعها على وقع حالة الثورة في الميدان.

لقد ردَّد المحتجّون أغاني وطنيّة قديمة مثل أغنية «أحلف بسماها وبترابها»، «مصر هي أمي»، و«يا بيوت السويس»، «باسم الله»، و«وطني حبيبي الوطن الأكبر» و«بالأحضان» ونشيد «بلادي بلادي» وأغاني الشيخ إمام مثل «اتجمعوا العشاق في سجن القلعة». كما ظهرت أغاني جديدة أنشدها ولحنها مطربو الثورة المعتصمون في ميدان التحرير. من بينها أغنية قصيرة أنشدها المطرب رامي عصام وتكرّرت مئات المرّات في الميدان، وتضمّنت معالجة موسيقيّة لبعض أشهر هتافات الثورة، هي:

«كلنا إيد واحدة،

طلبنا حاجة واحدة،

ارحل.. ارحل.. ارحل.. ارحل

يسقط يسقط حسني مبارك،

الشعب يريد إسقاط النظام»

بالإضافة إلى أنّ الأغاني تقوم بخلق إيقاع حماسي تهتزّ له نفوس الثائرين فإن الأغاني الوطنيّة القديمة ـ على وجه التحديد ـ تستثير عواطف مشتركة بين المتظاهرين؛ لأنّها تستدعي الذخيرة الخطابيّة الكامنة في ذاكرتهم، وتربطها بالحدث

الجديد. وربّما يفسر ذلك الحماس الشديد الذي كان ينتاب المتظاهرين وهم يردّدون بعض مقاطع الأغاني الوطنيّة الشائعة.

لقد كان لشيوع الأغاني في الميدان دلالة جانبيّة بدت مهمة في هذا الوقت. فقد حاول نظام مبارك تصوير المتظاهرين على أنّهم ينتمون إلى جماعات إسلاميّة، خاصّةً جماعة الأخوان. وكانت أغاني الميدان التي بدأ بثّها من خلال مكبّرات الصوت، بموسيقاها وأصواتها الذكوريّة والأنثويّة، ردًّا عمليًّا على كذب هذا الاتهام. كما كانت حفلات السمر اللّيليّ التي يشدو فيها أشخاص عاديّون بأغاني الثورة الجديدة أو القديمة تفنيدًا آخر لخرافة سيطرة الإخوان على الميدان.

فور إسقاط مبارك شهدت ساحة الخطاب العام نمطًا جديدًا من الغناء، يمكن تسميته «كليبّات الثورة». لقد كانت أغاني الثورة تُنشَد فعليًّا في الميدان إمّا بواسطة أشخاص عاديّين أو بواسطة مكبّرات الصوت. وكانت تستهدف إنجاز وظائف الشحن المعنويّ والروحيّ للمتظاهرين، وبلورة مطالبهم في عبارات إيقاعيّة، وإشباع ذائقتهم الجماليّة، وتحفيز الذاكرة الوطنيّة المرتبطة بالأغنيات الوطنيّة. لكنّ تمكُّن الثورة من الحصول على شرعيّة جديدة بعد نجاحها في الإطاحة بمبارك، فتح الباب أمام فيض من الأغنيّات التي أنتجتها شركات إنتاج صوتيّات ومرئيّات محترفة، واتخذت من أحداث الثورة موضوعًا لها، ومن صور الميادين خلفيّة مرئيّة لصوت المغنِّي في كثير من الأحيان.

لقد كانت أغاني الميدان تُنجز أغراضًا آنية في الميدان، وعلى الرغم من أن بعض القنوات كانت تنقل أجزاءً من وقائع بثّ هذه الأغاني أو إنشادها، فإنّ المدى المكانيّ لتداولها والمدى الزمنيّ لتكرارها كان محدودًا. وعلى خلاف ذلك، فإنّ «كليبات الثورة» أتاحت نقل مختارات من وقائع الثورة ومشاهدها إلى عدد هائل من المشاهدين، كما أتاح تكرارها المتواصل على الشاشات انتقال مشاهد الثورة وأحداثها إلى الذاكرة طويلة المدى للمتفرِّجين.

شهدت الأسابيع التالية لإسقاط مبارك هيمنة «كليبات الثورة» على ساحة القنوات الفضائيّة. وامتدّت المساحة التي احتلتها هذه الكليبات لساعات متواصلة في بعض الأحيان. كما استُخدمت كمادة ربط بين الفقرات الأساسيّة في قنوات أخرى. وهكذا

أصبحت «كليبات الثورة» من أبرز التجليّات الثانوية لخطاب الثورة. وظهر تأثيرها بقوة في أحداث الفترة الانتقاليّة.

قدمت بعض هذه الكليبات الثوار في صورة أبطال خارقين، وقدّمت الثورة بوصفها عملًا أسطوريًّا. وقد كانت هذه الصورة شديدة الفعاليّة خاصّة على شرائح الشباب صغار السّنّ، وهي الشرائح الأكثر استهلاكًا لكليبّات الثورة وتأثرًا بها. وقد أصبحت الثورة بالنسبة لهؤلاء جزءًا من هُويّة تنتظر التحقق. وسرعان ما أتاحت الأحداث لهم فرصًا لوضع الهُويّة «الثوريّة» موضع التنفيذ. وفي أحداث الموجة الثانية من موجات الثورة المصريّة في نوفمبر ٢٠١١، كان لهؤلاء الشباب من صغار السّنّ ـ وتنظيمات الألتراس ـ الدور الأبرز في الأحداث. ولا يمكن فهم جرأتهم في التصدي لقوات الأمن المركزيّ والشرطة العسكريّة بمعزل عن صورة الثائر البطل والثورة الأسطوريّة التي رسختها «كليبّات الثورة»، على مدار الشهور السابقة.

التسميّات: من وصف العالم إلى خلقه

الصّراع بين البلاغة البائدة، والبلاغة الجديدة يتجلّى أوضح ما يكون في عمليّة التسميّة. فما بين الفتنة والثورة، والمؤامرة والإصلاح، والفوضى والاحتجاج، والعملاء والمُخلصّين تكمن المسافة بين تسميّات البلاغة البائدة، وتسميّات البلاغة الثوريّة. وقد أبدعت الثورة تسمية أحداثها وأيّامها. وفي القلب من هذه التسميّات أسماء الجمع والمليونيّات والأسابيع.

المليونيّات والجمع والأسابيع: براعة تسميّات الحشود

اكتسب يوم الجمعة مكانة رمزيّة خاصّة في الثورات العربيّة الأخيرة. فالجمعة ـ التي تُعد عُطلة رسميّة في معظم الدول العربيّة ـ هو يوم حشد المتظاهرين، وقد ابتكر المصريّون تسمية كل جمعة باسم يعكس طبيعة المظاهرات أو غايتها. فالجمعة الأولى حملت اسمًا بالغ الدلالة هو «جمعة الغضب»، وقد كانت كذلك. أمّا الجمعة الثانية فقد حملت اسم «جمعة الرحيل»، وحين لم تُنجز الجمعة وعدها بالرحيل، وظلَّ النظام متشبِّثًا بالسلطة كانت تسمية «جمعة الصمود والتحدّي» طرفًا في معادلة صراع الإرادات. وحين وصل زخم الثورة إلى حدّه الأقصى، وفاض الميدان بناسه

أطلق المتظاهرون على جمعتهم اسم «جمعة الزحف»، وهي تسمية تتضمّن فعلًا لغويًا هو التهديد، وتسعى لإنجاز أهدافها بواسطة هذا التهديد. ويبدو أنّها أفلحت في ذلك فلم تكد تغيب شمسها حتّى كانت بالفعل «جمعة الرحيل».

شكّلت الجُمَع المتعاقبة ذُروة الاحتجاجات الشعبيّة التي يُنتظر لها أن تُحدث تحوّلًا في مسار الثورة. أمّا أيام الآحاد والثلاثاء فقد كانت أيضًا أيام تجمعات ضخمة للمحتجّين اختير لها اسم «المليونيّات». وهي تسمية كانت في البداية تُنجز فعلًا كلاميًّا هو الدعوة للتجمع والحشد، ثم أصبحت لاحقًا تصف واقعًا فعليًّا بعد تزايد الحشود، ومن ثمَّ تُنجز فعلًا كلاميًّا آخر هو تهديد النظام القائم، كما أنّها كانت من ناحية أخرى تقوم بوظيفة استراتيجيّة حجاجيّة؛ لكونها تسدّ الفجوة بين الأعداد الفعليّة للمحتجين والمليونيات المعلن عنها. فتجسر الفجوة ـ إن وجدت ـ بين المعلَن عنه والمتحقِّق.

بالإضافة إلى «المليونيّات» و«الجمع»، أطلق الثوّار تسميّات على بعض الأيام مثل «الأربعاء الدامي» الذي شهد ما يُعرف بـ«معركة الجمل» و«أحد الشهداء» الذي أحيا فيه الثوار ذكرى شهداء الثورة؛ خاصةً من سقطوا يوم الأربعاء الدّامي. وكذلك أطلقوا اسم «أسبوع الصمود»، و«أسبوع التحدّي»، على الأسبوع الذي تلا جمعة الرحيل، في إشارة إلى مواصلة الثورة واستمرارها. وسوف أرصد فيما يأتي بعض ملامح المعركة على التسمية التي نشبت بين خطاب الثورة وخطاب النظام.

الثورة والفتنة: ثنائيّة المنتصر والمهزوم

نتائج المعارك هي التي تُرسخ التسميات؛ فالمنتصر هو وحده الذي يملك فرض التسمية. وقد ظهرت قبيل الأحداث بوادر الصراع على التسميات. فقد استخدم النظام السابق تعبير «الفتنة» لوصف الدعوة التي أطلقها بعض الشباب للتظاهر ضد النظام في ٢٥ يناير ٢٠١٢. كما أطلقت عليها وسائل الإعلام المملوكة للدولة وصف «الدعوة المشبوهة». تنتمي تسمية «الفتنة» إلى المعجم الديني، وهي تنطوي على حكم قيمي يتضمّن تشكيكًا في دوافعها ونتائجها. وقد استخدم الحكام المستبدون الذين حكموا العالم العربيّ على مدار قرون طويلة بعد عصر الخلفاء الراشدين تعبير «الفتنة» لوصف أيّة محاولة لمقاومة سلطتهم المستبدّة، أو الاعتراض عليها، أو السعي لتغييرها. وعلى الرّغم من اختلاف مرجعيّة الحكم في نظام الدولة الحديثة عن نظام الديكتاتوريّات

الدينيّة، فإنّ الرؤساء العرب عادةً ما يلجئون إلى «خطاب الفتنة» لتأليب الشعوب على أيّة دعوة للتغيير أو أيّة مقاومة سلميّة منظمة لسلطتهم المستبدّة.

في مقابل «الفتنة»، فإنّ تسمية «الثورة» تنطوي على دلالة إيجابيّة تستمدّها من الإيحاءات التي تنطوي عليها؛ وهي:

١ ـ السعي نحو إحداث تغيير جذريّ.

٢ ـ العفويّة.

٣ ـ الانطلاق من أرضيّة شعبيّة.

٤ ـ الاستجابة لطموحات إنسانيّة واجتماعيّة واقتصاديّة وسياسيّة مشروعة.

لقد علَّمنا التاريخ العربيّ أنّ الأنظمة الحاكمة حين تنجح في القضاء على الاحتجاجات الجماعيّة فإنّها تنجح في ترسيخ تسميتها بالفتن، أمّا حين ينجح المحتجّون في السيطرة على السلطة، فإنّهم ينشرون تسمية «الثورة» على أوسع نطاق. وبعد نجاح المُحتجّين في الإطاحة بمبارك، أصبحت الأحداث الاجتماعيّة التي وقعت في مصر في الفترة من ٢٥ يناير إلى ١١ فبراير تُعرف بـ«ثورة ٢٥ يناير». تتكوّن التسمية من جزأين: الأوّل كلمة «ثورة»، التي كانت تطورًا طبيعيًّا لتسميّات أخرى غيرها خاصّة في الأيام الأولى للأحداث، مثل «احتجاجات»، أو «مظاهرات»، أو «انتفاضة»، وذلك في مقابل تسمية «الفتنة» التي شاع استخدامها في الخطاب الرسميّ. ويشير الجزء الثاني من التسمية إلى تاريخ «٢٥ يناير»، تاريخ بداية المظاهرات الشعبيّة التي كانت شرارة الثورة.

غير أنّ هذه التسمية لم تكن وحدها التسمية الشائعة أثناء الثورة وحتّى فيما بعدها. فقد استُخدمت تسميّات أخرى للدلالة على الأحداث، وإن كانت أقلّ شيوعًا مثل «ثورة الشباب»، و«ثورة اللوتس» (نسبة إلى زهرة اللوتس المشهورة في الحضارة الفرعونيّة، محاكاة لتسمية الثورة التونسيّة بـ«ثورة الياسمين»)، و«ثورة الغضب»، و«انتفاضة الشباب». وقد كانت هذه التسميّات بالغة الفعاليّة؛ لأنّها قامت من ناحية بشحن النفوس لبدء الثورة أو مواصلتها، كما قامت من ناحية أخرى بتوصيف الثورة بصفات إيجابيّة برّاقة.

الربيع والانتفاضة: ثنائيّة الداخل والخارج

انتشرت في وسائل الإعلام العالميّة تسميتين للدلالة على أحداث الاحتجاجات الشعبيّة في العالم العربيّ. الأولى تسمية «الربيع العربيّ Arab Spring»، التي تتناص مع مواسم ربيع سياسيّة أخرى، مثل ربيع براغ (١٩٦٩) وربيع بكين (١٩٨٩)[1]. وقد استُخدم تعبير «الربيع العربيّ» للإشارة إلى الاحتجاجات العربيّة التي اندلعت ما بين نوفمبر ٢٠١٠ وإبريل ٢٠١١، واستمرّت أسابيع قليلة في حالة مصر وتونس، وشهورًا طوالًا في حالات ليبيا واليمن وسوريا والبحرين. وتسمية «الربيع العربي» تحمل دلالة إيجابيّة مستمدة من دلالة الربيع في الحسّ العام، والذي يرتبط بتغييرات مثل تفتح البراعم، وانتشار عبق الزهور، والخلاص من ليل الشتاء الطويل، وهي جميعًا تعبيرات يشيع استخدامها مجازيًّا، للحديث عن التحوّل من حال سيء إلى حال أفضل. وتكاد تكون جزءًا من خطابات الثورة، بوصفها فعلًا للتحوّل إلى مستقبل مشرق.

لم تشتهر هذه التسمية في السياق العربيّ، قدر انتشارها في الخطاب العالميّ حول الاحتجاجات العربيّة. فقد وجدت تسمية «الثورات العربيّة» قبولًا أكبر لدى الجماهير. ربّما يرجع ذلك إلى أنّ مفهوم «الربيع» مغاير في معظم أرجاء الوطن العربيّ لمفهومه في الغرب؛ فإذا كان الغربيّون يحتفون بفصل الربيع الذي يعقب شتاءات ثلجيّة، فإنّ العرب لا يحتفون بفصل الربيع ـ الذي يعقب شتاءات دافئة ـ برماله وخماسينه، وحرارته المرتفعة، وأمراضه. فشتّان بين الربيع العربيّ والربيع الأوربيّ، على مستوى الدلالة الحسيّة للتسمية. أمّا على مستوى الدلالة الاصطلاحيّة فإنّ تسمية «الربيع العربيّ» تبدو تسمية مُخفّفة، لا تنطوي على قوّة الدلالة والإيحاءات التي تنطوي عليها تسمية «ثورة». خاصّةً في المجتمع العربيّ قريب العهد بثوراته، على المحتلّ الأجنبيّ، التي لم يكد ينقضي عليها في بعض الدول نصف قرن من الزمان.

التسمية الثانيّة المتداولة أجنبيًّا للدلالة على أحداث الاحتجاجات العربيّة هي تسمية «انتفاضة uprising»، وهي تسمية تقدم صياغة مفهوميّة للأحداث بوصفها

---

(١) لمعلومات إضافيّة عن هذين الربيعين، يمكن الرجوع إلى: المسدي، عبد السلام. (٢٠٠٧). السياسة وسلطة اللّغة. الدار المصريّة اللبنانيّة، القاهرة، ص ١٥٧ ـ ١٥٩.

سلسلة من الهبات الاجتماعيّة التي تستهدف تحقيق تغييرات اجتماعيّة أو سياسيّة أو اقتصاديّة، وذلك في مقابل مفهوم «الثورة»، الذي يقدّم الأحداث بوصفها تغييرًا جذريًّا شاملًا لنمط حياة كامل. واستنادًا إلى هذا التمييز، فإنّ ما حدث في العالم العربيّ هو سلسلة من الانتفاضات، شاركت فيها شرائح محدودة من المجتمع، ونجحت في إحداث تغييرات جزئيّة في الأنظمة السياسيّة، غير أنّها لم تغيّر المجتمع بشكل جذريّ، ومن ثمَّ لا تنطبق عليها تسمية الثورات.

تشيع تسمية «انتفاضة» خارج العالم العربيّ، وهي تسمية دقيقة من الزاوية المعرفيّة. وبالمقابل تشيع في العالم العربية ـ خاصّةً الدول التي نجحت في الإطاحة برؤوس أنظمتها الحاكمة ـ تسمية «الثورة»، وهي الأكثر اقترابًا من الوظيفة البلاغيّة لصياغة الأسماء. فالمدافعون عن تسمية الهبات العربيّة بأنّها «ثورات»، ينطلقون من تصوُّر لعمليّة صياغة الأسماء على أنّها أداة أساسيّة لتغيير الواقع، وليس على أنّها مجرد أداة لوصفه. وهكذا، فإنّ إطلاق تسمية «ثورة» على هذه الهبات، هو محاولة لتحويلها من انتفاضة شرائح مجتمعيّة تحقق تغييرًا جزئيًّا، إلى ثورة شعبيّة تنجح في إحداث تغيير كلّيٍّ شامل. وهذا التفسير للتسمية ينطلق من قاعدة راسخة بأنّ اللغة لا تصف العالم، بل تشكِّله وتنشئه أيضًا. وبذلك يتحوّل فعل التسمية نفسه إلى فعل ثوريّ، حيث يمكن صياغة قانونه بواسطة عبارتين موجزتين؛ الأولى هي: «قُلْ لي بماذا تسمي الأحداث، أكشف لك عن توجهاتك وسلوكياتك وقناعاتك بشأنها». وهي تؤكّد على العَلاقة بين اختيار التسمية وانتماءات مستخدمها. أمّا العبارة الثانية فهي «من يهيمن على صكّ التسميّات ونشرها، فهو الأكثر هيمنةً على العالم»، وهي عبارة تؤكّد العَلاقة الوثيقة بين التسمية والسلطة.

الجرافيتي: حين تكون الحوائط لسانًا للثورات!

لقد وظَّف خطاب الثورة المصريّة حزمة كبيرة من الأنساق العلاماتية مثل اللّغة، والصوت، واللون، والصورة. وتعدّدت الأنواع الأدبيّة والفنيّة التي عبَّرت الثورة من خلالها عن رسالتها، وذلك في شكل أغاني، وحكايات، وخطب، وشعارات، وحِكم، وأمثال، وقصائد، ورسوم على الوجه أو الجسد، وحلقات تثقيف فكريّ، ومسرح للشارع. وكانت الصور دومًا إحدى أبرز أدوات التأثير، لا سيّما أنّها تفتح الباب أمام

عقل مَن يشاهدها لإنتاج ترابطات المعاني الخاصّة دون تقييد. وقد أفاد مبدعو الثورة من تقنيّات التصوير في رسم صور مختلفة للشخصيّات السياسيّة التي يرغبون في التخلّص منها، فقد رسموا صورًا للرئيس تجعله قريب الشبه بهتلر أو بحاخامات اليهود، أو الصورة المتخيّلة لإبليس، ويقوم الكلام المكتوب أسفل الصورة ـ عادة ـ بتحديد وجه الشبه بين الصورة والأصل، أو يُترَك دون تحديد ليؤوله المتلقي بحرية. وقد وظَّف شباب الثورة تقنيات معالجة الصور، من أجل خلق صور إبداعيّة تتضمّن ترابطات فكريّة ونفسيّة بالغة الإثراء الدلاليّ. وكانت الرسوم الجداريّة من بين أهم هذه الأنواع الفنيّة التصاقًا بالثورة.

«الجرافيتي Graffiti» هو نوع من أنواع الرسوم الجداريّة على حوائط مباني عامّة (وخاصّة أحيانًا)، باستخدام أدوات رسم مثل بخاخ الدّهان أو قلم البوية. وعلى الرغم من أنّ هذا النوع من الرسم على الجدران العامّة قديم قِدَم الجداريّات الفرعونيّة، فإنّ انتشاره وشيوعه في المجتمع المصريّ يرتبط ـ إلى حدٍّ كبير ـ بأحداث ثورة ٢٥ يناير. ثم تزايد تأثيره والاهتمام الذي حظي به أثناء الفترة الانتقاليّة، حين تحوّلت حوائط المباني العامّة والخاصّة في محيط ميدان التحرير والجامعات إلى ما يشبه المعرِض الفنيّ المفتوح لإبداعات الجرافيتيّ الثوريّة.

يمكن أن نميّز بين نوعينِ من أنواع خطاب الرسوم الجداريّة (الجرافيتي). النوع الأوّل هو خطاب راديكاليّ عنيف يتضّمن عبارات انتقاد وتحدٍّ صارخ للسلطة القائمة؛ سواء أكانت ممثَّلة في نظام مبارك أم المجلس العسكريّ أم تجليّاتهما. وقد تحوَّلت الجدران لتكون الفضاء الأكثر رحابة للخطابات العنيفة والمتهجِّمة، التي تصل في بعض الأحيان إلى حدِّ البذاءة. وبذلك أصبحت الجدران أحد أكثر الوسائط التواصليّة جاذبيّة للشباب إلى حدِّ الشغف؛ لأنّها تتيح أقصى حريّة للتعبير، وتحوّلت الرسوم والنقوش الجداريّة إلى الصوت الأكثر جرأة للثوار، والنوع الأكثر آنيّةً وتثويرًا من بين أنواع الخطاب الثوريّ.

النوع الثاني هو خطاب ملحميّ يصوغ التاريخ الوطنيّ في شكل صور تصنع ملحمة متّصلة الحلقات، لتكون الثورة هي ذُروتها المبهجة. وكانت الرسوم العملاقة على جدران مباني بعض الجامعات (خاصةً الجامعة الأمريكيّة بالتحرير وكليّة الفنون الجميلة بالزمالك) وأسوار النوادي الرياضيّة، وحوائط الكباري العلويّة، وجدران المترو، وأسوار السكك الحديديّة جزءًا من هذه الجداريّات الملحميّة.

لقد دخل رسّامُو الجداريّات في حالة كرٍّ وفرٍّ دائمة مع السلطة القائمة. وأصبحت لعبة الرسم والمحو هي لعبة المطاردة الأثيرة بين السلطة وبعض شباب الثورة. وقد أنتج هذا بعض الظواهر الخطابية المُدهشة، منها ظاهرة الرسم فوق الرسم، فقد كان رجال السلطة يقومون بإعادة دهان الجدران التي رسم الثوار عليها رسومهم، بهدف إخفاء معالم هذه الرسوم، لكن الجرافيتيُّون ـ رسّامو الجرافيتيّ ـ سرعان ما كانوا يرسمون رسومًا جديدة فوق الرسوم القديمة، فتُعيد السلطة دهان الحوائط من جديد، فيرد الجرافيتيُّون برسومات جديدة فوق دهانات السلطة، تستجيب للظروف الجديدة والتغيرات الحادثة في الخطاب الثوريّ ذاته. وهكذا تشكّلت طبقات متواصلة من الرسوم الجداريّة، يتراكم بعضها فوق بعض، لتصبح الجدران أشبه بصفحات متراكمة من سجلات التاريخ، كل سجل يُخلِّد لحظة تاريخيّة خاصّةً في مسار الثورة وتطوُّر خطابها.

أمّا الظاهرة الخطابيّة الأخرى فترتبط بالصراع بين السلطة والمحتجِّين؛ فقد حاول كلُّ طرف فرض خطابه على ساحات الحوائط، إمّا بإزالة ما يكتبه الطرف الآخر، وإعادة الكتابة فوقه، أو ـ وهذه هي الظاهرة الجديد ـ بإزالة كلمة أو أكثر من عبارة طويلة، وإضافة كلمة أخرى تغيّر معنى العبارة تغييرًا جذريًّا. وقد انتشرت هذه الظاهرة في الفترة الانتقاليّة، في كثير من الجدران العامّة. وسأضرب مثالًا واحدًا لتقريبها؛ ففي أحد الجدران التي توجد في نهاية طريق المحور ـ الذي يربط مدينة ٦ أكتوبر بالقاهرة ـ كُتبت في آواخر إبريل ٢٠١١ عبارة للإعلان عن «ثورة غضب أبناء مبارك». وفي اليوم التالي كان المحتجُّون على مبارك ـ والعبارة ـ قد وضعوا دهانًا أبيض فوق كلمتي «ثورة غضب»، وأضافوا كلمة اللصوص في آخر العبارة، لتُقرأ «أبناء مبارك اللصوص». وعلى هذا النحو كانت معارك السيطرة على فضاء الجدران تسير على قدم وساق طوال الفترة الانتقاليّة.

احتفت كثير من جرافيتات الثورة بالرسوم الكاريكاتوريّة لرموز السلطة، وبورتريهات الشهداء. ونال الرئيس السابق حسني مبارك، ورئيس المجلس العسكريّ السابق المشير طنطاوي النصيب الأكبر من هذه الرسوم، في حين حظي شهداء الثورة في يناير وفبراير ونوفمبر ٢٠١١، وشهداء ماسبيرو وشهداء ألتراس الأهلي في مباراة بورسعيد، بالنصيب الأكبر من بورتريهات الشهداء. وتحوّلت بعض الجدران إلى ما يشبه النصب التذكاريّ للشهداء، ممّن تتغيّر وجوههم مع كل حدث دمويّ جديد؛

خاصّة جدران شارع محمّد محمود، الذي كان نفسه مسرحًا لعمليّات وحشيّة ضدَّ المتظاهرين. وأصبحت الحوائط لسان الثورة، وبقدر ما كان اللسان سليطًا في بعض الأحيان، كان نبيلًا وشجاعًا في أكثرها.

الفكاهات: المقاومة بالضحك

لقد كُتب الكثير عن عشق المصريّين للفكاهة والضحك، ودرس باحثون في علم النفس والاجتماع والسياسة الدور المحوريّ للفكاهة في حياة المصريّين[1]. فالمصريّ (ابن النكتة) يحوِّل المواقف التي يمرّ بها إلى صنبور مفتوح من الضحك، يغسل فيه روحه ويهدئ به آلامه. والثورة ـ مثل الحرب ـ حدث بالغ الجديّة والصرامة؛ لأنّها تنطوي على تعرض الثائر للمخاطر والأذى على نحو ما حدث للمتظاهرين من بلطجيّة الحزب الوطنيّ وعصابة مؤيّدي الرئيس في موقعة الجمل. ومع ذلك، فإنّ خطاب شباب الثوار ـ في الأيّام الأخيرة ـ عكسَ الروح المصريّة الميّالة للفكاهة والمتشوّقة للضحك. ففي ميدان التحرير كان شباب الثوار يتبادلون النكات التي سرعان ما ألَّفوها حول الأحداث التي يقومون هم بصناعتها، خاصة النكت المتعلِّقة بهروب بعض رجال الأعمال المليارديرات خارج مصر، أو إجهاض ثورة الشباب لأحلام أسرة مبارك في توريث الحكم لأبنائها. كذلك استطاعت عشرات اللافتات الفكاهيّة التي يتجوّل بها الشباب في جنبات الميدان أن تقتنص ابتسامات الحاضرين، وربما ضحكاتهم أيضًا. وكثير من هذه اللافتات كانت تدور حول أفكار بعينها، من بينها فكرة أنّ الشباب لن يغادروا الميدان إلا بعد انصياع النظام لمطالب الشعب برحيله، وهو ما يرونه قريب المنال، وإن بدا صعبًا، وقد عبَّر عنها الشباب بلافتات منها «ارحل بقى..إيدي وجعتني»، «ارحل بقى..عايز أستحمى»، «رئيس الجمهورية.. عفوًا لقد نفد رصيدكم»، «Game over»، «قولوا له لأ ـ فاضله زقه»، «فاضل له زلطة ويطلع بره»، «يا ريته ضربنا الضربة الجويّة.. وحكم إسرائيل ٣٠ سنة»، «لو كان عفريت كان انصرف».

---

(١) انظر على سبيل المثال: حمّودة، عادل. (١٩٩٠). كيف يسخر المصريّون من حكامهم: النكتة السياسيّة. سفنكس للطّباعة والنّشر، القاهرة. وعشماوي، سيد. (٢٠٠٣). سخريّة الرفض وتهكّم الاحتجاج. مركز البحوث والدراسات الاجتماعيّة، جامعة القاهرة، الجيزة. وجابر، هشام. (٢٠٠٩). النكتة السياسيّة عند العرب: بين السخرية البريئة والحرب. الشركة العالميّة للكتاب، بيروت.

وفي الواقع، فإنّ الفكاهة صاحبت الثورة قبل انطلاق شرارتها وطوال وقت استمرارها، فحين شبّت الثورة التونسيّة فجأة دون سابق تمهيد، تداول المصريون عبارة تكشف عن مفارقة مأساويّة هي: «يعني إيه كوك زيرو؟ يعني إنك تطالب بالتغيير في مصر فيحصل في تونس»(١).

أثناء الثورة كانت الشعارات الفكاهيّة تقوم بوظائف بالغة الأهميّة لنفسيّة الثائر؛ فهي أولًا: تقلل من درجة التوتر والقلق التي يعانيها الثوّار غالبًا في أوقات الثورة. كما أنّها ـ ثانيًا ـ تكسر من حِدَّة الحدث وتتيح درجة بسيطة من الانفصال الجزئيّ عنه حتّى تتمكّن من السخرية منه. إضافةً إلى ذلك تقوم الفكاهة ـ ثالثًا ـ بخلق حالة تفاعل اجتماعيّ بين مَن يؤلفها ومَن يلقيها ومَن يتلقّاها، خاصةً وأنّ الضحك بطبيعته فعلٌ اجتماعيٌّ لا يكتمل معناه إلا في حضرة الآخرين. كما كانت الفكاهة تقوم بعد الثورة بوظائف الاحتفاء بالنصر واسترداد طاقة الفرح، مثل: «ارجع يا ريس احنا كنا بنهزر معاك».

لكنّ المبالغة في الفكاهة قد يقلّل من الجدّيّة التي تصاحب عادة الفعل الثوريّ في عمومه. ولعل الدور الكبير الذي لعبته الفكاهة في صياغة شكل الثورة المصرية هو الذي أهّلها للعب دور كبير أيضًا في خدمة الثورة المضادّة. ظهر هذا الدور بجلاء إثر تنحّي الرئيس السابق عن الحكم. فقد ظهر عددٌ من النكات والصور الكاريكاتوريّة التي تحاول دفع المحتجِّين بعيدًا عن المطالب الجوهرية للثورة التي لم يكن قد تمّ الاستجابة إلّا للقليل جدًّا منها. وهكذا ظهرت عشرات الآلاف من التعليقات على شكل صور ونكات مثل «الرجل اللي واقف ورا عمر سليمان»، في إشارة إلى رجل ظهر وراء عمر سليمان أثناء إلقائه بيان التخلي عبر شاشة التلفزيون. ولا يقلُّ عن ذلك

(١) تتناص الفكاهة مع إعلان تليفزيونيّ لأحد مشروبات كوكاكولا، يتمُّ فيه طرح سؤال عن ماهيّة أحد منتجات الشركة: (يعني إيه كوك زيرو؟) ثم تأتي إجابة مغايرة تمامًا للمتوقّع، على طريقة أسلوب الحكيم في البلاغة العربيّة. فيجيب راوي الإعلان مثلًا عن السؤال السابق بقوله: إنك تشتري أرض في الصحرا ويطلع فيها بترول، أو أنك تسهر طول الليل تتفرج ع التلفزيون وييجي سؤال الامتحان من المسلسل...إلخ. والأجوبة تقوم على بنية المفارقة بين بداية غير مُبشّرة ونتائج مذهلة، دون عمل أو جهد. والإعلان نموذج مثالي لحزمة من إعلانات المنتجات الأمريكيّة المروجة للمصادفة والحظّ بوصفهما عاملَي تحوّلٍ أساسيين في حياة المرء. كما أنّه ـ مثل كثير من هذه الإعلانات ـ يتضمّن تحطيمًا مقصودًا لقيمٍ مثل أهميّة العمل والإخلاص، لصالح قيم استهلاكيّة وأخلاقية منفلتة.

خطورة إعادة تشويه بعض أهمّ شعارات الثورة إمّا لتحويلها إلى فكاهات ونكت، أو لاستغلالها في دعاوَى تمييزيّة أو عنصريّة، كما في تشويه هُتاف «الشعب يريد إسقاط النظام»، الذي أصبح هُتافًا عروبيًّا بعد أن جاب آفاق البلاد العربيّة من تونس إلى مصر وليبيا والبحرين واليمن وسورية، ليتحوّل على يد بعض الإسلاميّين المتشدّدين إلى شعار تمييزيّ هو: «الشعب يريد إسقاط الستات».

سمات بلاغة الميادين

الإبداعُ الفرديّ: الثورة تفتح آفاق الإبداع

لم يفرض الثوّار على أنفسهم الالتزام بشعار واحد أو الهُتاف بعبارات محدّدة أو حمل لافتات متطابقة، بل تُركت لكلّ فردٍ مشارك حريّة الاختيار. واستفزّت هذه الحريّة الطاقات الإبداعيّة للمشاركين في الاحتجاجات فخرجت آلاف الهتافات واللافتات التي تحمل البصمة الفرديّة لكلّ ثائر، وإن كانت تتحرك جميعًا في إطار الهدف العامّ للثورة وهو التغيير الفوريّ للنظام الاستبداديّ القائم، وتأسيس شرعيّة جديدة تقوم على الديمقراطيّة والمواطنة. وقد ساعد في ترسيخ الطابع الفرديّ لإبداعات الثورة كون الكثيرين من المشاركين فيها لا ينتمون إلى أحزابٍ أو جماعاتٍ سياسيّةٍ معيّنة، إنّما ينتمون فحسب إلى حُلمٍ واحد بمستقبل أفضل. كما أنّ الجماعاتِ والأحزابَ السياسيّة المشاركة اختارت بوعيٍ وذكاء ألّا تُعبّر عن شعاراتها أو أفكارها الخاصّة التي قد تميّزها عن الآخرين، بل تبنّت الشعاراتِ والأفكارَ العامّة التي يتوافق حولها الجميع.

لقد خلق الطابع الفرديّ لإبداعات الثورة زخمًا إبداعيًّا خلّاقًا. وربّما لا أبالغ في القول بأنّ ميدان التحرير ـ أبرز ميادين الثورة ـ تحوّل إلى ورشة إبداع أدبيٍّ وفنّيٍّ طوال أيّام الثورة. وقد استفاد الثوّار من الإمكانيات البسيطة المتاحة لهم مثل المساحة البيضاء في عَلم مصر، وألواح الرسم، والورق الفلوسكاب، وأقلام الفلوماستر، والحجر الأبيض، واللوحات القماشيّة، وقطع الكرتون البُنّي، واللاصق الطبيّ، وأقمشة الخيام التي يبيتون فيها، وأعمدة الإنارة وواقي الرأس، بل وأسطح الدبّابات وأسفلت الطريق.

كان للطابع الفرديّ للثورة تجليّاتٌ أقلّ إيجابيّة، منها أنّ بعض اللافتات أو الشعارات كانت أقلّ بكثيرٍ من أهميّة الحدث، وبعضها حاول الترويج لمواقفَ فئويّةٍ أو شخصيّة لكنّ حالة النقاش الدائم التي كانت تعمُّ الميادين سرعان ما كانت تؤدِّي إلى تنحية مثل هذه الشعارات أو اللافتات، وقد حضرتُ الكثير من المناقشات التي دفعت بعض المتظاهرين إلى التخلّص من لافتات قاموا بكتابتها بعد أن اقتنعوا بأنّ الأفضل حمل لافتات جامعة تُوحِّد ولا تُفرّق.

الطابع التفاعليّ لخطاب الثورة: «إيد واحدة» في إنتاج بلاغة الثورة

لأنّ الثورة لم تخرج من رَحِم فردٍ أو جماعة معيّنة، فقد اتّسمت بطابع التفاعليّة والحوار وليس طابع الإملاء والتكرار. يفسر هذا ظاهرة تراجع مساحة الخطب مقارنة بهيمنة الهُتافات؛ سواء في الوقت الذي تستغرقه أو في عدد مرّات تكرارها. فالخطب تعني أن هناك متكلمًا واحدًا بينما يأخذ بقيّة المشاركين دور المستمعين. وعلى خلاف ذلك، فإنّ الهُتافات عملٌ جماعيٌ يشترك فيه الكلّ، وعلى الرّغم من أنّه يوجد ـ غالبًا ـ قائد للهُتاف يقوم الجمهور بترديد الهُتاف وراءه، فإنّ الهُتافاتِ عادةً ما تحظى برضا الجماعة قبل أن تشترك في ترديدها. كما أنّ قيادة الهُتاف يتمُّ تبادلها بين كلّ مَن يرغب في ذلك. هذا الطابع التفاعليّ لإبداعات الثورة يظهر جليًّا في الهُتافات التي يقوم فيها الجمهور بالردّ على قائد الهُتاف على نحو ما كان يفعل المتظاهرون حين يردّد قائد الهُتاف أحد أسماء السياسيّين المنتمين لنظام مبارك، ويردّد الجمهور وراءه كلمة «باطل»، إشارة إلى سقوط شرعيّته بواسطة الجماهير.

ثورة اللّغة وثورة الشباب: إزالة القناع عن اللّغة

تتيح الثورة في المجتمعات التي تعرّضت لحكم استبداديٍّ بوليسيّ ـ مثل نظام مبارك ـ الفرصة للمواطن بأن يتخلّص من الحيل اللُّغويّة التي كان يلجأ إليها في حديثه عن السلطة نتيجة الخوف المزمن من القهر والبطش، الذي قد يتعرّض له في حالة التعبير المُباشر عن رأيه أو أفكاره. من هذه الحيل اللّغويّة: الكناية، والرمز، والتلطيفات اللفظيّة، والأسلوب غير المباشر، والتمثيل، والتورية. لكنّ الثورة التي تمزّق ستار الخوف الماديّ تمزّق أيضًا ستار الخوف اللّغويّ، فيصبح الأشخاص أميل

إلى استخدام لغة غير مجازيّة مباشرة وواضحة وقاطعة، بمثل وضوح تعبير «ارحل» وصرامته، ذلك التعبير الذي امتلأت به ملايين الحناجر في ساحات ميادين مصر. وقد أتاحت المباشرة اللّغويّة التعرض لبعض المسائل التي كانت من المسكوت عنه فيما مضى، مثل ثروة عائلة الرئيس وتحالفه الوثيق مع أمريكا وإسرائيل.

لقد خلقت الميادين بلاغة جديدة لا تنافق ولا تراوغ، تسمّي الأشياء بأسمائها، وتصف كل شخص بما يستحقّ، وتحطم إرث آلاف السنين من الصمت والمراوغة. قد تبدو هذه البلاغة قاسية خشِنة، لكنّ الثورة كالإعصار تقتلع كلّ ما هو مزيف وكاذب. لقد سيطرت في العقود الأخيرة خطابات التلاعب والتضليل والكذب التي تتجسّد في لغة الإعلام الرسميّ، ففقدت المفردات دلالاتها، وغابت المصداقيّة عن اللّغة. وربّما تكون ثورة يناير بوابة العبور ليس إلى حياة جديدة فحسب بل إلى بلاغة جديدة أيضًا، تستعيد اللّغة فيها صدقها ومصداقيّتها. بلاغة تُعدُّ بالفعل تجليًّا رائعًا لعصر استجابات الجماهير الذي سأتناول في الفصل التالي ملامحه ومستقبله.

عصر استجابات الجماهير: الإنترنت ساحة للثورة

أحدث انتشار وسائل الاتصال الجماهيريّ ـ منذ مطلع القرن العشرين ـ تحوُّلًا كبيرًا في درجة مشاركة الأشخاص العاديّين في الشأن العامّ في معظم دول العالم. فقد أدّى الانتشار الطاغي للصحف المطبوعة والإنتاج الكثيف للراديو والتلفزيون إلى تغلغل الخطاب العامّ في حجرات معيشة الإنسان العاديّ في كل أطراف الأرض من أقصاها إلى أقصاها. كان هذا التحوّل عاملاً حاسمًا في بزوغ ما أصبح يُعرف بـ«عصر الجماهير الغفيرة»[1]. وهو تعبير يحمل ضمنيًّا دلالة أنّ ظاهرة الجماهير الغفيرة ملمح مميّز للعصر الذي نعيشه؛ نظرًا لأنّ قدرة وسائل الإعلام الجماهيريّة على مخاطبة أعداد لا حصر لها من البشر في الوقت نفسه ـ متجاوزة قيود المكان والزمان ـ كان لها تأثير بالغ الخطورة على معظم الأنشطة البشريّة في القرن العشرين. وعلى الرغم من أنّ تعبير عصر الجماهير الغفيرة قد يعكس ـ في أحد أبعاده ـ القوّةَ النسبيّة التي يستحوذ عليها الجماهير في حقل التواصل العامّ، فإنّ هذا التعبير ينطوي على دلالات أخرى نقيضة، ربّما كانت هي الأكثر دلالة على جوهر القرن العشرين.

وسائل الإعلام الجماهيريّ وصناعة تعليب العقول

لقد أدرك بعض البشر القوة الهائلة الكامنة في وسائل الإعلام الجماهيريّ؛ من

(١) لتعريف المفهوم وتتبع بعض تطبيقاته على المجتمع المصريّ، يمكن الرجوع إلى: أمين، جلال. (٢٠٠٩). مصر في عصر الجماهير الغفيرة. دار الشروق، القاهرة، ط٣.

حيث قدرتها على التأثير في توجُّهات الجمهور، وأفكاره، ومعتقداته، وتصوّراته لنفسه وللعالم؛ ومن ثمَّ قدرتها على توجيه أفعاله والتحكُّم فيها. وتزامن ذلك مع تنامي الاتجاه نحو أشكال مختلفة من أنظمة الحكم الديمقراطيّ التي تعطي لهذه الجماهير ـ نظريًّا على الأقلّ ـ الدور الحاسم في صياغة شكل المجتمع والحياة التي يريدون معيشتها. وهكذا بدا بوضوح أنّ من يستطيع السيطرة على وسائل الإعلام الجماهيريّ يصبح هو الأكثر تأثيرًا في الجمهور؛ ومن ثمَّ الأكثر قدرة على صياغة شكل المجتمع والحياة. وبذلك غدا التحكُّم في الجمهور، والسيطرة عليه وتوجيهه أبرز غايات الفئة المسيطرة على وسائل الإعلام. وهي فئة ضمَّت الطبقات الحاكمة في بقاع العالم، متحالفة مع كبار رجال المال والدين والنُّخب الفكريّة. ونتيجة لذلك، شهد القرن العشرين أضخم مشروعات التلاعب بالجماهير، وأكثرها تأثيرًا على مدار الإنسانيّة. وأصبحت «صناعة تعليب العقول» ـ أي خلق مواطن كونيّ يفكر ويسلك بطريقة تخدم من يمتلكون السلطة ـ أبرز أنشطة وسائل الاتصال الجماهيريّ وأكثرها خطورة[1].

لم يكن يحلم أكثر السياسيّين أو رجال الأعمال تفاؤلًا أنّه سيأتي ذلك اليوم الذي يسيطرون فيه ـ مدعَّمين بمهارات جيش جرّار من الخبراء، وعتاد كبير من البحوث ـ على عقول ملايين البشر، ليوجهوهم حيث يشاؤون ويرغبون. ونظرة سريعة إلى عشرات الملايين التي سيقت – بإرادتها ـ نحو آتون حروب لا ناقة لهم فيها ولا جمل، ومئات الملايين الأخرى التي أصبحت تعبد الموضة وكرة القدم، كفيلة بأن تضع أيدينا على النجاح الهائل الذي حقّقه مَن تحكّموا كليًّا في «عصر الجماهير الغفيرة».

مَنْ لا صوت لهم: مفارقات عصر الجماهير الغفيرة

في ظلّ سيطرة مَن يملكون وسائل الاتصال الجماهيريّ على بعض أهمّ أدوات صياغة العقول والنفوس في العالم المعاصر، تنامت ظاهرة «منْ لا صوت لهم voiceless»؛ أي الأفراد أو الجماعات أو الأفكار ممّن لا يستطيعون أن يشقوا طريقًا إلى الخطاب العامّ؛ نظرًا لعدم تمكّنهم من النفاذ إلى وسائل الإعلام الجماهيريّ. ونتجت

---

(١) لدراسة واسعة الانتشار حول هذا الموضوع ـ وإن كانت قديمة زمنيًّا ـ يمكن الرجوع إلى: شيللر، هربرت. (١٩٧٤). المتلاعبون بالعقول. ترجمة عبد السّلام رضوان، ط٢، مارس١٩٩٩، عالم المعرفة، الكويت.

عن ذلك إحدى مفارقات القرن العشرين، هي وصول السيطرة على حقل المعلومات إلى حدِّها الأقصى، على الرغم من وجود آلاف المنافذ المتاحة ـ نظريًّا ـ لتوزيعها. وزاد من وطأة هذه المفارقة أنّ معظم منافذ الإعلام الجماهيريّ ظلّت حتّى أواخر القرن العشرين حاملة لخطابات ذات بُعد واحدٍ، غالبًا ما تخدم بشكلٍ أساسيٍّ مصالح الأفراد أو المؤسّسات التي تملكها وتديرها، والأنظمة والقوى التي تتحالف معها[١].

اعتادت هذه المنافذ أن ترسل رسائلها المرئيّة أو المقروءة أو المسموعة لجمهور لم يكن يملك إنتاج استجابة مقابلة تحظى بإمكانيات الانتشار نفسها، والقوة الرمزيّة ذاتها التي تحظى بها الرسالة الأصليّة. فقراء الصحف الورقيّة، أو مستمعو الإذاعات المحليّة والدوليّة، أو مشاهدو السينما والتلفزيون، لم يكن بوسعهم ـ بأيِّ حال ـ أن ينتجوا خطابات تفنيديّة، أو مقاومة، أو موازية لما يقرأونه، أو يسمعونه، أو يشاهدونه، توزع على نطاق واسع، بدرجة قد توازن تأثير الخطاب الأصليّ. وهكذا تجمّعت كلّ القوة التي تتيحها وسائل الاتصال الجماهيريّ في أيدي قلة تسيطر عليها؛ سواء أخذت شكل أنظمة حاكمة أم مالكي أسهم أم ملكيّات عائليّة...إلخ.

حتّى في بعض السياقات التي كانت تتطلّب دمج جمهور فعليّ في الأحداث التواصليّة الجماهيريّة التي تنقلها وسائل الإعلام مثل تلقي الخطب السياسيّة أو برامج التوك شو، لم تكن تُترك للجمهور ـ عادةً ـ إمكانيّة إنتاج استجابات حرّة، بل كان يتمّ تنظيم هذه الاستجابات والسيطرة عليها؛ إمّا بواسطة اختيار الجمهور بعناية ليقوم بالاستجابات المتوقّعة منه، أو بفرض قيود صارمة على الاستجابات غير المحبّبة تزيد من صعوبة إنتاجها من ناحية، وتُخضِع مَن يقوم بذلك لأشكال عديدة من العقاب من ناحية أخرى[٢]. لكنّ العالَم في مطلع القرن الحادي والعشرين كان على وشْك أن يقفز قفزة جديدة، بدا أنّها سوف تُعيد، بشكل جذريٍّ، صياغة خريطة إنتاج الخطابات العامّة وتوزيعها.

---

(١) لدراسة مهمّة حول أثر وسائل الإعلام في خلق عقليّات نمطيّة يمكن الرجوع إلى: ماركيوز، هربرت. الإنسان ذو البعد الواحد. ترجمة جورج طرابيشي، دار الآداب، بيروت، ط٣ ١٩٨٨. وبورديو، بيير. التلفزيون وآليات التلاعب بالعقول. ترجمة درويش الحلوجي، نشر دار كنعان للنشر، سوريّة، ٢٠٠٤.

(٢) لبعض الأمثلة على القيود المفروضة على استجابات الجماهير أثناء تلقِّي الخُطب الرئاسيّة في مصر في العقود الأخيرة، وأشكال الاستجابة المصنوعة، يمكن الرجوع إلى: عبد اللطيف، عماد. (٢٠٠٩). لماذا يصفّق المصريّون؟ بلاغة التلاعب بالجماهير في السياسة والفنّ. دار العين للنشر، القاهرة.

الفضاء الإلكترونيّ يدشّن عصر الاستجابات الغفيرة

لقد كانت التكنولوجيا التي أتاحت لشرائح محدودة من الناس التسلّط على عقل البشريّة بأكمله، هي ذاتها التي أتاحت في العقد الأخير نوافذ أمل للفكاك من هذا التسلُّط. فقد تزايدت المساحة التي يستطيع بواسطتها الفرد العاديّ في أيّ مكانٍ من العالم أن يستجيب بفاعليّة لرسائل الإعلام الجماهيريّ، وأن يبثّ في المقابل رسائله الشخصيّة على نطاق واسع، ربّما لا يقلّ مداه ـ في بعض الأحيان ـ عن مدى الرسالة الأصليّة. وذلك بفضل انتشار وسائط الاتصال التفاعليّة مثل الصحف الإلكترونيّة، التي تتيح تعليقات الجمهور، وبرامج التلفزيون التي تتيح التعليق الآنيّ على بثّها، إمّا على مواقعها الإلكترونيّة أو عبر الرسائل الإلكترونيّة التي تظهر في الأشرطة التفاعليّة أسفل الشاشة، ومواقع البثّ الشخصيّ للمقاطع المرئيّة والمصوَّرة مثل يوتيوب، والإذاعات الشخصيّة التي تُبَثّ مباشرة على الإنترنت، وصفحات الإنترنت الشخصيّة، سواء أكانت في شكل مدونات أم مواقع شخصيّة، والحسابات الشخصيّة في مواقع التواصل الاجتماعيّ على الفيس بوك أو تويتر. إنّ نظرة سريعة على حجم تدفُّق المعلومات وتداولها على النطاق العالميّ تشي بما لا يدع مجالًا للشكّ بأنّ دور الأفراد العاديّين في تزايد وتنامٍ مستمرّ.

ما يَلفِت الانتباه هنا بالأساس هو التغيُّر الجذريّ الحادث في قدرة الجماهير على الاستجابة الفعّالة للخطابات التي تتلقّاها، ومدى قدرة الاستجابات التي تقوم بها على النفاذ إلى ساحة الخطاب العامّ. فلم تعد الجماهير الغفيرة مجرد مستقبلٍ سلبيٍّ لوسائل الإعلام الجبّارة؛ لم يعُد مستمع الإذاعة أو قارئ الجريدة أو مُشاهد التلفزيون أو متصفّح الإنترنت يتلقّى ما يُلقَى إلى سمعه أو يمرّ أمام عينيه فيُعمِل فيه فكره، ويستخرج معناه فحسب، بل أصبح هذا المتلقِّي يستطيع ترجمة رأيه وموقفه ممّا قرأه أو سمعه أو شاهده إلى استجابات مباشرة آنيّة، قد تكون مواجهة لما تلقّاه فتؤيّده أو تفنّده، تستحسنه أو تستهجنه، تؤكّد مصداقيّته أو تنزعها عنه، أو تكون موازية له فتضيف إليه أو تستبدله، أو تكون على هامشه فتقدّم خطابها الخاصّ الذي قد لا يمتُّ للخطاب الأصليّ بصلة.

هكذا ظهر إلى الوجود ما أسمّيه «عصر استجابات الجماهير». فبفضل التكنولوجيا التفاعليّة أصبح للجمهور العاديّ ـ للمرّة الأولى في تاريخ البشريّة ـ القدرة على إنتاج

استجابات للرسائل التي يتلقّاها، لها درجة انتشار لا تقلُّ كثيرًا عن انتشار الرسائل الأصليّة التي يستجيب لها نفسه، ودرجة لا تقلُّ كثيرًا من قوّتها الرمزيّة.

خصائص استجابات الجماهير في الفضاء الافتراضي

تتّسم هذه الاستجابات الجديدة بخصائصَ عدَّة تميّزها عن أشكال الاستجابات الأخرى التي كانت متاحة للجمهور فيما مضى. أولى هذه الخصائص هي الآنيّة. لقد كان باستطاعة الجماهير فيما مضى إنتاج استجابات للرسائل التي تتلقّاها عبر وسائل الإعلام، لكنّ هذه الاستجابات عادة ما كان يتم تداولها في زمن لاحق على زمن إنتاج الرسالة الأصليّة. فبريد القرَّاء في الصحف الورقيّة كان يتيح نشر بعض استجابات القرّاء لكن في زمن لاحق للرسالة الأصليّة. أمّا استجابات الجمهور في الوقت الراهن فإنّها توزع وتستهلك في زمن توزيع الرسالة الأصليّة نفسه واستهلاكها تقريبًا؛ وذلك لأنّ الوسائط التي تُنشر فيها هذه الاستجابات ـ مثل صفحات الإنترنت ـ غير محدودة بقيود مشابهة لتلك التي تقيّد الوسائط القديمة مثل الصحف الورقيّة أو البثّ الإذاعيّ.

الخاصيّة الثانية هي ضعف الخضوع للرقابة وإعادة المعالجة. فقد كانت استجابات الجمهور عادة ما تخضع لأشكال عديدة من الرقابة، يتم أثناءها استبعاد الاستجابات غير المرغوب فيها وإعادة تحرير استجابات أخرى ومعالجتها. أمّا الاستجابات الراهنة، فإنها تتمتع بمساحة أكبر بكثير من الحريّة والاستقلاليّة. بالطبع لا تزال هناك بعض محدّدات الاستجابة في بعض الفضاءات؛ تخصّ كمَّ الكلمات المكتوبة أو طبيعة الكلام المكتوب وأسلوبه، غير أنّ هذه المحدّدات لا تكاد تذكر بالقياس للقيود القديمة على استجابات الجماهير. وهذه المحدّدات عادة ما يتمّ القفز عليها نظرًا لتعدُّد منافذ توزيع استجابات الجماهير، ووجود فضاءات شخصيّة لا تخضع لأيِّة قيود خارجيّة؛ مثل المدوّنات والمواقع الشخصيّة.

الخاصيّة الثالثة هي ضخامة حجم الاستجابات وتعدّد أنواعها. إذ عادة ما كانت استجابات الجماهير في وسائل الإعلام غير التفاعليّة محدودة في حجمها مقارنة بالرسائل الأصليّة، كما أنّها عادة ما كانت تصاغ في شكل رسائل لغويّةً فحسب. على خلاف ذلك، فإنّ استجابات الجماهير في الوقت الراهن لا تواجه أيَّ قيود في الحجم،

وكثيرًا ما يتجاوز حجم بعض الاستجابات حجم الرسالة الأصليّة. وعلى النحو ذاته تتعدّد في الوقت الراهن أنواع استجابات الجماهير؛ فقد تأخذ شكل رسائل لُغويّة، أو شكل تسجيلات مسموعة، أو مسموعة مرئيّة، أو شكل رسائل بصريّة مثل اللوحات أو الحركات الإشاريّة.

الخاصيّة الرابعة هي قابليّة تجهيل المصدر وصعوبة التتبع؛ فقد أتاحت وسائل الاتصال الإلكترونيّة إمكانيات لا حصر لها لتجهيل مصدر استجابات الجمهور، فالأسماء المستعارة، أو الرموز، واستخدام الحواسيب العامّة أو الهواتف النقّالة؛ كلها وسائل تتيح تجهيل مصدر الاستجابة. ومن ثمَّ يمكن معرفة القليل للغاية عن هُويّة منتج الاستجابة سواء من ناحية العمر، أو النوع، أو الجنسيّة...إلخ. وفي الواقع، فإنّ القليل من المواقع الإلكترونيّة هي التي تطلب معلومات شخصيّة عن مصدر منتج الاستجابة، ويندر أن تطلب هذه المواقع أن تكون المعلومات دقيقة أو صادقة. ويترتّب على ذلك صعوبة إمكانيّة تتبُّع هذه الاستجابات، وصعوبة القدرة على ضبط منتهكيها في حال ما خالفت القوانين أو ارتكبت إحدى جرائم الكلام مثل الحضِّ على الكراهية أو التحريض على العنف. هذه الخاصيّة تتيح مساحة هائلة لحريّة الاستجابة من ناحية، وتفسر، من ناحية أخرى، حرص بعض المواقع على وضْع ضوابط أو معايير لقبول الاستجابات، وقد تتيح للجمهور ذاته حذف استجابات أفراد آخرين إذا رأى أنّها غير لائقة بعد عدد مُعيّن من طلبات الحذف.

الخاصيّة الخامسة هي سهولة القابليّة للحصر والقياس. فكلُّ شيء قابل للحصر والقياس على الفضاء الافتراضيّ، ولا تشذّ عن ذلك استجابات الجماهير، فتعليقات الجمهور على الخطاب الأصليّ، وإعادة إرساله، ووضعه أو حذفه من دائرة التفضيلات وغيرها من الأفعال يمكن قياسها، وحصرها، وتفسير العلاقة بينها وبين الخطاب الأصليّ.

تكشف الخصائص السابقة عن الإمكانيات الهائلة لاستجابات الجماهير، والقوّة العظيمة التي تنطوي عليها. ولكي توظَّف هذه الإمكانات على أفضل نحو ممكن، لا بُدّ من إعادة النظر في العلوم التي ساهمت في تشكيل خطابات السلطة القديمة، لكي تنجز أهدافًا جديدة ربّما كانت أكثر نبلًا وأخلاقيّة، ويأتي على رأس هذه العلوم علم البلاغة.

من بلاغة السلطة إلى بلاغة الجمهور

على مدار قرون عديدة كانت البلاغة أداة يستطيع من يتقن استخدامها أن يسيطر ـ إلى درجة ما ـ على الآخرين. وقد ذكر جورجياس ـ وهو أحد أشهر معلمي البلاغة في تاريخ اليونان القديم، في محاورة حملت اسمه خصّصها أفلاطون لنقد البلاغة ـ أنّ هؤلاء الذين يعرفون كيف يتكلّمون، وكيف يُقنعون الجماهير يتمكّنون من تسخير الجماهير لخدمتهم، ويمكنهم بسهولة سلب هذه الجماهير ما تمتلكه. وعلى الرغم من أنّ المهمة التي كان يقوم بها الخطيب قديمًا (أعني إخضاع الناس لإرادته تمهيدًا لاستغلالهم) أصبحت تقوم بها طائفة من التقنيّين، فإن الارتباط بين البلاغة والسلطة ما زال قائمًا وفاعلًا.

في مواجهة هذه الهيمنة التي تمارسها بلاغة السلطة، وللإفادة المُثلى من عصر استجابات الجماهير، لا مفرّ من تأسيس «بلاغة للجمهور» تحاول تخليص علم البلاغة من جزء من تاريخه السلبيّ الطويل في خدمة السلطة على حساب المستمع أو الجمهور. هذه البلاغة الجديدة تكون غايتها إمداد الإنسان العاديّ، الذي يشكل اللبنة الأساسيّة للجمهور، بمعرفةٍ تُمكّنه في حال تعرّضه لخطاب بلاغيّ ما من الكشف عن تحيّزات هذا الخطاب، ومبالغاته، ومغالطاته، ومفارقاته للواقع، وتناقضاته الداخليّة، والأغراض التي يسعى لإنجازها حتّى يتمكّن من التمييز بين خطاب سلطويّ يسعى للسيطرة عليه، وخطاب حُرٍّ يسعى لتحريره. لكنّ الغاية الأهم لهذه البلاغة هي تدريب الإنسان العاديّ على إنتاج استجابات بلاغيّة فعالة تجاه كل ما يتلقّاه، تمكّنُه من مقاومة الخطابات المتلاعبة التي تستهدف تضليله والسيطرة عليه، وفضحها، وإنتاج خطاب بديل يخلو من أشكال التلاعب والتضليل، بالإفادة من إمكانيات الاستجابة التي يُتيحها عصر استجابات الجماهير.

لقد آمن أفلاطون بأنّ غاية بلاغة السلطة هي التلاعب بالمستمعين من قِبَل أناس غيرِ مخلصينَ في دوافعهم بشكلٍ جذريٍّ. وما يمكن أن تقوم به «بلاغة الجمهور» هو إيجاد غاية جديدة للبلاغة تتمثّل في تقويض إمكانيات استخدام اللّغة للتلاعب بالجماهير من قِبَل هؤلاء «غير المخلصين»، وتمكين الأفراد العاديّين من التوظيف الأمثل لاستجاباتهم. وهي تجعل بذلك علم البلاغة في خدمة الطرف الأضعف في عمليّة الاتصال الجماهيريّ؛ أعني الجمهور. مستهدِفة زعزعة هيمنة سلطة الخطاب وخطاب السلطة بحيث يصبح الجمهور ممتلكًا بشكلٍ فعليٍّ لحريّة الإرادة والفعل

دون تعرض لخداع أو تضليل. إنّها بلاغة تعمل على تخليص البشر من كلّ ما يعمل على تشويه الفهم والاتصال، وهو ما قد يُؤدّي إلى خلق اتصالٍ حرٍّ؛ لا تشوهه أشكال عدم التكافؤ الاجتماعيّ، أو القمع الخارجيّ، أو القهر الداخليّ، وتعزّز من قدرة الجمهور على إنتاج خطابات مقاوِمة وتحرريّة، لتجعل من العصر الذي نعيشه بالفعل عصر استجابات الجماهير الرشيدة[١].

التغريدات والرسائل وأشرطة التعليقات: الفضاء الإلكترونيّ للثورة

شهد الربيع العربيّ قفزة كبيرة في دور وسائط التواصل الاجتماعيّ في حركة المجتمع. فقد لعبت رسائل الفيس بوك، والتعليقات على جدارياته، وتغريدات تويتر، ورسائل الأشرطة التفاعليّة على شاشات التلفزيون، وتعليقات القرّاء على الصحف الإلكترونيّة، والرسائل القصيرة في الهواتف المحمولة، لعبت دورًا كبيرًا في التمهيد للثورة، والتحريض عليها، والتحفيز على مواصلتها.

لقد أطلقت بعض وسائل الإعلام على الثورة المصريّة اسم «ثورة الفيس بوك». وهي تسمية تعكس قناعة قويّة بالدور المحوريّ لوسائط التواصل الاجتماعيّ في إشعال الثورة المصريّة. فقد بدأت الدعوة إلى الثورة من خلال هذه الوسائط، وكانت صفحة «كلّنا خالد سعيد» التي دشّنها وأدارها الناشط السياسيّ «وائل غُنيم»، أشبه بنقطة تجمُّع الثورة في الفضاء الإلكترونيّ. كذلك أُنجزت معظم العمليّات التنظيميّة في فضاء الفيس بوك؛ مثل تحديد نقاط انطلاق المظاهرات، وصياغة أبرز الشعارات والهُتافات ونشرها، وتقديم نصائح للتعامل مع عنف الشرطة، وتحديث المعلومات بخصوص المشاركين في الثورة من الشخصيّات العامّة، ورصد تطور الرأي العامّ تجاهها. كما أنّ هذه الوسائط قدّمت فضاءً تواصليًّا رحبًا، أتاح لخطاب الثورة بحججه وقناعاته الوصول إلى شريحة ضخمة من الشباب المصريّ، ومن ثمَّ لعبت دورًا مؤثّرًا في خلق وعي ثوريّ، شكّل نواة الحشد لمظاهرات ٢٥ يناير.

سرعان ما أدرك نظام مبارك خطورة وسائط التواصل الاجتماعيّ على وجود

---

(١) وضع هابرماس بعض التوصيّات للوصول إلى اتصال حرٍّ فعّالٍ أو ما يُطلق عليه «موقف التواصل النموذجيّ Ideal speech situation»، انظر: Habermas. J. On the Pragmatics of Social Interaction, B. Fultner (trans.). Cambridge, MA: MIT Press, 2001.

النظام، بعد المشاركة الواسعة غير المتوقّعة لمئات الآلاف من المصريّين في مظاهرات يوم الثلاثاء ٢٥ يناير. وبدأ النظام في اتخاذ إجراءات متوالية لتقليل أثر هذه الوسائط. ويبدو، من المهمّ، أن ندرس هذه الإجراءات؛ لأنّها تعطينا صورة جيّدة بشأن الوسائل التي تستخدمها الأنظمة القمعيّة للحيلولة دون وصول استجابات الجماهير المعارضة للفضاء العامّ.

تعكس ممارسات السلطة المصريّة أثناء ثورة ٢٥ يناير وبعدها تغيُّرًا في سياسات النظام نحو الوسائط الإلكترونيّة الحاملة لاستجابات الجماهير، بحسب ما يأتي:

سياسة المنع من المنبع

أقصد بسياسة «المنع من المنبع»، الحيلولة دون إقدام الأشخاص على المساهمة في إنتاج الخطاب أو تداوله وتوزيعه، بواسطة أشكال التخويف السياسيّ الشائعة في المجتمعات المستبدّة. وقد امتلأ الفضاء العامّ بعبارات التهديد ضدّ المُحرّضين على التظاهر، خاصّةً من الأجهزة الأمنيّة، التي قامت بالفعل باعتقال عدد منهم قبيل وأثناء جمعة الغضب في ٢٨ يناير ٢٠١١. ولأنّ سياسة «المنع من المنبع» بدا أنّها غير مُجدية في مواجهة إرادة الشباب الصُّلبة، وعزيمتهم الصارمة، لجأ نظام مبارك إلى سياسة الحيلولة دون الوصول إلى المصبّ أو «سياسة حجب الوسيط».

سياسة حجب الوسيط

يتحقّق حجب الوسيط إمّا بالتخلُّص من منافذ توزيع الخطاب (بواسطة إغلاق المواقع الإلكترونيّة وصفحات الفيس بوك)، أو بالتخلُّص من الموادّ التي تتضمّنها مواقع بعينها (بواسطة إزالة أخبار أو صور أو تسجيلات مرئيّة معيّنة عبر عمليات اختراق للمواقع)، أو بإعاقة الأشخاص عن الدخول إلى هذه المواقع (بواسطة قطع خدمة الاتصال بالإنترنت كليّةً).

تتّسم سياسة حجب الوسيط بسهولة التنفيذ نسبيًّا؛ خاصة في حالة سيطرة الدولة على أنظمة الاتصال الإلكترونيّ، ووجود كفاءات متخصّصة تستطيع ممارسة قرصنة إلكترونيّة فاعلة. كما أنّ تأثيرها فوريّ؛ لأنّها تحُول دون تدفُّق المعلومات، أو تخفيها

كليّة. وأخيرًا، فإنّ هذه السياسة تُقدم حلًّا عاجلًا للخطر الذي تشكلّه وسائط الاتصال على النظام القائم؛ فهي لا تحتاج إلى مدى زمنيّ طويل لإنجاز أهدافها. وقد قامت السلطات المصريّة يوم ٢٦ يناير ٢٠١١ بقطع خدمة الاتصال بالإنترنت على المستوى القُطري، وتعذّر ولوج شباب المتظاهرين إلى صفحاتهم على الفيس بوك. كما توقّف بثّ استجابات الجماهير لأخبار الصحف، بتوقُّف الصحف ذاتها عن تحديث موادّها الإخباريّة. وبدا أنّ السلطات المصريّة قد اختارت أن تُعيد المصريّين إلى ما قبل عصر الإنترنت؛ وبلغة هذا البحث إلى ما قبل عصر «استجابات الجماهير».

على الرّغم من هذه المزايا المهمّة لسياسة حجب الوسيط، فإنّ فشلها في وأد الاحتجاجات الاجتماعيّة هو الأرجح، بحسب ما تكشف الحالة المصريّة. يرجع ذلك إلى أن حجب الوسائط الإلكترونيّة لا يمكن أن يكون كاملًا، في ظلّ التطوُّر التكنولوجيّ الهائل. وبالفعل فقد استطاع الشباب الدخول إلى الإنترنت بواسطة الاتصال بالأقمار الصناعيّة. كما وفّرت شركة جوجل تقنية خاصّة للمصريّين تتيح لهم إرسال رسائل إلى تويتر دون الحاجة إلى الاتصال بالإنترنت[١]. إضافة إلى وجود بدائل تقليديّة متوافرة لتحقيق بعض وظائف وسائط التواصل الاجتماعيّ، خاصّة تنظيم الاحتجاجات وحشد المواطنين للتظاهر، ونشر الخطاب التثويري. وكان على رأس هذه البدائل التليفون الأرضي والمحمول، وبعض الصحف الورقيّة المستقلّة، وبعض القنوات التلفزيونيّة المستقلّة، إضافة بالطبع إلى التواصل الشخصيّ المباشر.

ترتبط نقطة الضعف الأكثر خطورة في سياسة الحجب بدور الحجب في تعظيم الغضب المجتمعيّ، ومن ثمَّ، فإنّه يُقدّم سببًا إضافيًّا للاحتجاج الجماهيريّ، وحافزًا مؤثّرًا في انضمام شرائح جديدة للاحتجاج. ويرجع ذلك إلى أنّ سياسة الحجب إجراء قمعيّ، وهو بذلك يقدّم للشعوب التي تتعرّض له دليلًا ملموسًا على قمعيّة النظام الذي يحكمها، ومن ثمَّ يتولّد مزيد من الغضب، ويُضاف إلى أسباب التظاهر سبب جديد. وقد أدرك النظام المصريّ في ذلك الوقت أنّ سياسة الحجب ـ وإن طالت ـ فلن تكون ناجحة في وأد الثورة، وبالفعل أُعيدت خدمة الاتصال بالإنترنت

(١) انظر، http://www.alarabiya.net/articles/2011/02/01/135786.html، تاريخ الدخول ٢١ أغسطس ٢٠١٢

ـ جزئيًّا ـ بداية من يوم الأربعاء ٢ فبراير ٢٠١١. يبدو أنّ النظام كان بالفعل قد تبنّى سياسة مغايرة، تم تنفيذها قبل إعادة خدمة الاتصال الإنترنت، وظهرت آثارها واضحة للعيان بمجرد إعادتها؛ يمكن أن نطلق عليها سياسة «ترويض الوسيط».

سياسة ترويض الوسيط

بعد فشل سياسة إجهاض استجابات الشباب بواسطة التخويف، وسياسة الحيلولة دون وصولهم إلى الوسيط بواسطة الحجب، لجأ النظام إلى سياسة ترويض الوسيط؛ في تطبيق عمليّ لحكمة أنّه «لا يفلّ الحديد إلا الحديد». وهكذا استخدم النظام وسائط الاتصال الاجتماعيّ بوصفها منفذًا لخطاب الثورة المضادّة، من خلال نقد خطاب المُحتجّين ومقاومته في عُقر داره.

لقد فوجئ المتصفّحون المصريّون ـ فور إعادة خدمة الاتصال بالإنترنت جزئيًّا ـ بأنّ معظم صفحات الفيس بوك تحتوي صورًا وأخبارًا وتعليقات وكاريكاتيرات تتضمّن تخوينًا مباشرًا للمحتجّين، وتشكيكًا في دوافعهم وحوافزهم، وتفنيدًا لدعاواهم. وتجلّت قوّة خطاب الثورة المضادّة الذي تعبّر عنه هذه الصور والأخبار والتعليقات في اتساع منافذ توزيعه، وتنوّع رسائله، وتوظيفه لتقنيّات ثريّة التعبير والتواصل. وبدا أنّ النظام يوظّف أدواتِ المحتجين نفسها، لمقاومة خطابهم. وقد ساعده في تحقيق ذلك وجود انقسام قويّ في المجتمع المصريّ حول الاحتجاجات. وعلى مدار الأسبوع الثاني من الثورة بدا من الواضح أنّ معظم منتجي خطاب الثورة المضادّة الأساسيّون هم مواطنون عاديّون، اتخذوا مواقف رافضة للثورة، وعبّروا عن هذه المواقف خطابيًّا، بواسطة إنتاج استجابات جماهيريّة، تم توزيعها وتداولها عبر وسائط التواصل الجماهيريّ نفسها.

استمرّ تفعيل سياسة «ترويض الوسيط» على مدار الفترة الانتقاليّة؛ فسرعان ما دشن المجلس العسكريّ صفحة خاصّة على الفيس بوك، أصبحت في غضون أيّام من أكثر الصفحات شعبيّة، وتمّ الاعتماد عليها بوصفها أداة التواصل الأساسيّة بين المجلس والشعب المصريّ، خاصة في الشهور الأولى من الثورة. كما تزايدت أنشطة التنظيمات والجماعات المناهضة للثورة ـ مثل «أبناء مبارك»، و«ائتلاف الأغلبيّة الصامتة» ـ في ساحة التواصل الإلكترونيّ.

مثَّلت تعليقات الجماهير على مواقع الأخبار الإلكترونيّة التجلّي الأبرز لسياسة ترويض الوسيط. فقد شنّت الجماعات أو التنظيمات المناهضة للثورة ـ وربّما بعض أجهزة الدولة ـ حملات عنيفة على ممثلي الثورة ورموزها، أخذت شكل تعليقات على أخبار الصحف الإلكترونيّة. ولم يكن من المستغرب أثناء الفترة الانتقاليّة أن يتجاوز عدد التعليقات على بعض الأخبار والتحليلات الألف تعليق، خاصة في المواقع التي لم تفرض أيّة ضوابط أو قيود على التعليق على صفحاتها مثل موقع صحيفة الأهرام واليوم السابع. وبدا أنّ الكثير من هذه التعليقات يكشف عن مواقف رافضة للثورة، وعن سعي دءوب لتشويه رموزها وممثليها. وبدا من تكرار كثير من التعليقات حرفيًّا أو معنويًّا أنّها تخرج من مَعين واحد، وأنّها في بعض الحالات تكاد تكون منظمة ومخططة. وقد وصل تأثير هذه التعليقات إلى حدّ أنّ بعض الصحف (مثل صحيفة الشروق) أوقفت خدمة تعليق القرّاء على بعض مقالات الرأي، بسبب الحملات المنظّمة على رسائلها وعلى كتابها، خاصّة كتاب الرأي الداعمون جذريًا للثورة. ومن المؤكّد أنّنا بحاجة إلى مزيد من المعلومات والدراسات لفهم آليّات إنتاج مثل هذه التعليقات المنظمة والعوامل التي تحكم توزيعها وتداولها.

«ترويض الوسيط» وتزييف استجابات الجماهير

يتعرّض ربيع استجابات الجماهير الغفيرة إلى مقاومة شرسة من القُوى التي تسعى إلى السيطرة على الفضاء العامّ. فوجود فضاء عامّ بديل موازٍ وفعّال في أيدي الجماهير العاديّة يهدّد موازين القُوى التي عرفت شكلًا جائرًا من توزيع السلطة احتفظت خلاله أقليّة محدودة بسلطة هائلة على الشعب. وكان الخطاب دومًا هو مجلى هذه السلطة وأداة ممارستها وإضفاء الشرعيّة عليها. وجاء الردُّ الفاعل على هذا التهديد في شكل محاولات دءوبة لملء الفضاء العام باستجابات جماهيريّة زائفة، تسعى للهيمنة على ساحة هذه الاستجابات وتطويعها ـ مرّة أخرى ـ لخدمة الأقليّة المحتكرة للسلطة. وهكذا عرفت ساحات التفاعل الإلكترونيّ ظواهر مثل الميلشيات الإلكترونيّة.

الميلشيات الإلكترونيّة هي مجموعات منظّمة من الأفراد المتخصّصين في بثّ كمٍّ هائل من الرسائل الإلكترونيّة (في شكل تعليقات، أو صور، أو أخبار، أو مقاطع فيديو أو تصويت إلكترونيّ) بهدف الترويج لأفكار أو سياسات أو أشخاص

مُحدّدين. هذه الميلشيات تتكون إمّا من مجموعات من المرتزقة، يتقاضون أجورًا في مقابل الرسائل التي يبثونها، أو يحركهم انتماء أيديولوجيّ، يتمّ التعبير عنه في شكل تنظيمي مخطط، وفقًا لسياسات فوقيّة، أو ينتمون إلى مؤسسات ـ حكوميّة أو غير حكوميّة ـ لديها مصالح في التأثير في الفضاء العامّ.

عادة ما تتخفى عناصر الميلشيات الإلكترونيّة وراء أسماء مستعارة، وتضع إيميلات أو بروفيلات وهميّة، حتّى تبدو استجاباتهم طبيعيّة، وعاديّة. وبذلك فإنّ خطورة هذه الميلشيات تكمن في أنّه لا يمكن للشخص العاديّ اكتشافها، وأنّها تختلط بتيار استجابات الجماهير، حتّى تنجح في تغيير مساره والسيطرة عليه. وتزداد خطورة هذه العناصر حين تكون التنظيمات التي تحركها تعمل لحساب قوى تستهدف خلق بلبلة وزعزعة داخل المجتمع، مستفيدة من ضعف إمكانيّة التعقب، وسهولة إخفاء هُويّة المصدر التي تتّسم بها استجابات الجماهير في فضاء الإنترنت. وسوف أضرب بعض الأمثلة على مخاطر هذه الميلشيات على الأمن المجتمعيّ في العالم العربيّ في الوقت الراهن.

لقد عرفت الساحة المصريّة حالة استقطاب حادّة بين قوى الثورة على خلفيّة أيديولوجيّة وسياسيّة عقب نجاحها في إسقاط رأس النظام. كانت هناك أسباب فعليّة للخلاف الذي ظهر بين هذه القوى، لكنّ التجليّات الخطابيّة لهذا الخلاف، ساهمت في تحويله إلى معركة متواصلة، نتج عنها حالة الاستقطاب هذه. ولعلّ من أبرز هذه التجليّات القصف المتبادل بين أنصار الفرق المتصارعة، على ساحة الإنترنت، التي احتشدت بالاتهامات والشتائم والتحريض والكراهية. وربّما كانت مصلحة الفريقين في تصعيد القصف الخطابيّ أقل بكثير من مصلحة قوى الثورة المضادّة في الداخل والخارج، التي راهنت على إمكانية إفشال الثورة بواسطة تفتيت قواها الفاعلة، كما راهنت بعد ذلك على تقييد طموحها في التغيير بفضل إزكاء حالة القصف ذاتها.

لقد يسر التواصل الإلكترونيّ كثيرًا من مهام اختراق الفضاء العامّ في الدول المعاصرة، لصالح القوى المعاديّة لها في الداخل والخارج. وأصبح الفضاء الإلكترونيّ ميدانًا للحروب النفسيّة والدعاية السوداء. ويكشف هذا عن بُعد سلبيّ في عصر استجابات الجماهير. فإذا كانت تقنيّات التفاعل الإلكترونيّ تتيح للجماهير القدرة على إنتاج خطاباتها الخاصّة وتوزيعها ونشرها، فإنّها تتيح أيضًا إمكانيات

مماثلة للقُوى التي تشكّل خطورة على المجتمع. ويبدو هذا التحدّي من أكثر التحدّيات خطورة على الربيع العربيّ، الذي قد يتحوّل إلى خريف للتفتت والاقتتال الداخليّ لو فشلت قُوى المجتمعات في احتواء اختلافاتها، وتناقضاتها، ولم تفطن لمخاطر الاقتتال الخطابيّ، الذي قد يكون بوابة لحدوث اقتتال فعليّ. ومن هنا، تتجلّى أهميّة وعي العرب أفرادًا ومؤسّسات بمكامن قوة فضاء التواصل الإلكترونيّ وخطورته في الوقت ذاته، وأهميّة مساءلة كل رسالة يتم إنتاجها وتوزيعها في هذا الفضاء، واليقظة أمام محاولات النفاذ إلى الخطاب العام لإزكاء التمزّق والاضطراب المجتمعيّ، والحذر من الأقاويل المرسلة، والإشاعات المتربصة، التي امتلأ بها الفضاء الإلكترونيّ العامّ.

هذه المخاوف المبرّرة من الأبعاد السلبيّة لعصر استجابات الجماهير لا تُقلل من الأبعاد الإيجابيّة لهذا الفضاء. فقد استطاعت الجماهير الرشيدة تحويل الفضاءات العامّة البديلة ـ مثل الفيس بوك وتويتر ـ إلى ساحة للثورة والاحتجاج. واستطاعت بإمكانات ماديّة محدودة أن تخلق بلاغة ثوريّة تمكّنت في أسابيع قليلة من الهيمنة على ساحة الخطاب العامّ، ليس في مصر وحدها، وإنّما في عديد من بقاع العالم الأخرى. وساهمت في إحداث ثورات وانتفاضات واحتجاجات شعبيّة، سوف يكون لها تأثير كبير في شكل العالم الجديد. وهي بلاغة ظلت تصارع بلاغات أخرى مضادّة، على نحو ما يكشف الفصل القادم، الذي يرصد حالة الصراع بين خطاب الثوّار وخطاب المجلس العسكريّ وخطاب الإسلاميّين بعد عامٍ من الثورة.

وطنٌ واحدٌ وثلاثةُ ألسنة
خريطة الخطاب السياسيّ بعد عام من الثورة

لم يكد ينقضي عامٌ على الثورة حتّى أصبحنا أمام ثلاثة خطاباتٍ كبرى متصارعة على ساحة السياسة المصريّة: الأوّل خطاب المجلس العسكريّ، والثاني خطاب الإسلاميّين، والثالث خطاب ميدان التحرير بعد أن هجره الإسلاميّون، وعاداه العسكريّون. وفي هذا الفصل سنحاول بلورة ملامح كلّ خطاب من هذه الخطابات الثلاثة، ونوع الشرعيّة التي يستند إليها، والتعرف على مدى تأثيره في الجماهير، وكيفيّة تحقيق هذا التأثير.

أولًا: خطاب المجلس العسكريّ: من شرعيّة التحرير إلى شرعيّة العباسيّة

حين هلَّل المصريّون لتسلم المجلس العسكريّ مقاليد الأمور، كانوا يحلمون بأن يكون المجلس هو يد الثورة التي تحقّق أحلامها. فالعسكريّة المصريّة كانت في المُخيّلة الجماهيريّة تهتمّ بالأفعال ولا تستغرقها مناورات الكلام. وقد حرص خطاب المجلس العسكريّ في شهوره الأولى على تدعيم هذه الصورة الإيجابيّة فكان اعتماده في تواصله مع المصريّين على أسلوب البيانات العسكريّة التي تصدر على فترات متباعدة، استجابة لظروف أو أحداث مهمّة. وعلى الرغم من أنّ هذه البيانات وزِّعت ـ غالبًا ـ عبر وسيط شبابيّ اجتماعيّ هو الفيس بوك، فإنّها ظلّت تحتفظ بطابع شديد الرسميّة. وسرعان ما رسَّخت هذه الرسائل تقاليدها الخاصّة؛ التي كان من أهمّ ملامحها اللّغة التلغرافيّة شديدة الإيجاز، والوضوح، والصرامة أحيانًا. هذه اللّغة

المكثّفة المشحونة بأفعال كلاميّة مثل الأمر، والوعد، والوعيد، كانت تستهدف إنجاز أفعال على أرض الواقع أكثر ممّا تستهدف الإقناع.

ما إنْ ترسّخت سلطة المجلس العسكريّ؛ حتّى تراجع اعتماده على بيانات الفيس بوك التي تصنع اتصالًا كتابيًّا مؤسَّسيًّا محدودًا، لا يتيح فرصة خلق جماهيريّة لأعضائه، ولا يمكِّنه من إنجاز إقناعٍ وتأثير شعبيّ، أصبح في مسيس الحاجة إليهما بعد أن تعرّض لأزمة شرعيّة جذريّة.

لقد استمدّ المجلس العسكريّ شرعيّته من الميادين. فتفويض الرئيس السابق للمجلس بإدارة البلاد، لم يكن إلّا نزولًا على إرادة الثوار. ولو رفض الثوار ليلة الحادي عشر من فبراير ٢٠١١ هذا التفويض، لربّما رحل المجلس العسكريّ مع مَن رحلوا من أعمدة النظام السابق. غير أنّ الشعب ـ بالرّغم من كلّ علامات الاستفهام التي أثارتها معركة الجمل ـ كان يتعامل مع القوّات المسلحة على أنّها حامية الثورة. وقد فهم المجلس سريعًا أنّ شرعيّته مشروطة بتحقيق أهداف الثورة؛ فكان دائم الإلحاح في خطابه على أنّه يعمل جاهدًا لتحقيقها. لكن مع ظهور تراخي المجلس في تحقيق بعض أهمّ هذه الأهداف مثل محاكمة رموز النظام السابق والمتورِّطين في قتل المتظاهرين، واسترداد الثروات المنهوبة، وإنجاز التحوّل إلى دولة مدنيّة، كان على المجلس أن يبحث عن شرعيّة جديدة غير الشرعيّة التي منحها له الثوّار. ويمكن القول إنّ تحوّلات وتطوّرات خطاب المجلس العسكريّ في جوهرها هي استجابة لتحديّات أزمة الشرعيّة.

في الظروف العاديّة هناك ثلاثة أنواع للشرعيّة، تتمكّن السلطة بواسطتها من حيازة قبول الشعب بها، كما يذكر ماكس فيبر[1]. الأولى هي الشرعيّة التقليديّة التي تقوم على الإيمان الراسخ بالتقاليد وتحافظ على البنى الموروثة للسلطة. والثانية هي الشرعيّة الكاريزميّة التي تقوم على الإخلاص لشخصيّة استثنائية ذات حضور طاغٍ، وتأييد النظام الذي تصمّمه أو تؤيّده هذه الشخصيّة. أمّا الثالثة فهي الشرعيّة القانونيّة التي تقوم على الإيمان بشرعيّة القوانين السارية، وحقّ هؤلاء الذين وصلوا إلى السلطة في ظلّ هذه

(١) انظر، Weber, Max. Economy and Society. 3 vols. Edited and translated by Guenther Roth and Claus Wittich. New York, 1968.

القوانين في أن يُصدروا الأوامر. وهي تتطابق مع ما يُعرف في الخطاب السياسيّ الراهن بشرعيّة «التمثيل»، أو ما يشيع تسميته في مصر بـ«شرعيّة الصناديق».

لم يكن المجلس العسكريّ يستطيع الاستناد إلى شرعيّة تقليديّة؛ فقد تولّى الحكم بشكل استثنائيّ، ولفترة انتقاليّة، دون خبرة في ممارسة السياسة. لكنّه، مع ذلك، حاول جاهدًا بناء شرعيّة تقليديّة بواسطة استدعاء نموذج مجلس قيادة الثورة الذي أنجز حركة يوليو في ١٩٥٢ وربّما يفسر هذا احتفاء المجلس العسكريّ الاستثنائيّ بذكرى حركة يوليو ١٩٥٢، في عام ٢٠١١.

لم تكن الشرعيّة الكاريزميّة أسهل متناولًا من الشرعيّة التقليديّة بالنسبة للمجلس العسكريّ؛ فقد مارس بعض أعضاء المجلس العسكريّ أشكالًا من التواصل الجماهيريّ؛ وهو البوابة السحريّة لخلق شرعيّة كاريزميّة. فقد تمّت استضافتهم في برامج توك شو، وعقدوا مؤتمرات صحفيّة عامّة، وألقوا بيانات مرئيّة وخطبًا متلفزة، وأجروا مكالمات هاتفيّة على الهواء مباشرة. بالطبع اختلف حظّ كلٍّ منهم من الظهور الإعلاميّ، لكن لم يتسنَّ لأيٍّ منهم حيازة قبول شعبيّ طاغٍ؛ يمكّنه من تأسيس شرعيّة كاريزميّة. وربّما كان لطبيعة توازنات القوى داخل المجلس، وضعف خبرات التواصل مع الجماهير، دور في الوصول إلى هذه النتيجة. لكن أيًّا كان التفسير فإن أحدًا من أعضاء المجلس العسكري لم يتمكّن ـ في أيّة لحظة من اللحظات ـ من خلق شرعيّة كاريزميّة، تمكّنه من ممارسة السلطة انطلاقًا منها طوال الفترة الانتقاليّة.

كان من الواضح بجلاء منذ البداية أنّ حكم المجلس العسكريّ يفتقد إلى الشرعيّة القانونيّة. فالدستور ينصّ على تسليم السلطة حال استقالة رئيس الجمهوريّة إلى رئيس مجلس الشعب؛ أو إلى رئيس المحكمة الدستوريّة العليا. وقد حاول خطاب المجلس العسكريّ ـ حين لاحت في الأفق بوادر فقدان شرعيّة تحقيق أهداف الثورة ـ أن يستدعي شرعيّة قانونيّة مستمدّة من الصناديق. وأُنجز ذلك إمّا بالقول بأن الاستفتاء على التعديلات الدستوريّة كان استفتاءً على شرعيّة المجلس؛ أو القول بأنّ الإقبال الكثيف على الانتخابات البرلمانيّة هو أيضًا استفتاء على شرعيّة المجلس. لكن المناورة الخطابيّة الأهمّ في سياق السعي للاستحواذ على شرعيّة قانونيّة لممارسة الحكم، كانت دعوة المشير طنطاوي ـ القائد الأعلى للمجلس العسكريّ ـ في خطبته الشهيرة في نوفمبر ٢٠١١ لإجراء استفتاء شعبيّ على استمرار المجلس في السلطة أو تخلّيه عنها.

لقد كانت الخطابات المنتقدة لسياسات المجلس العسكريّ في إدارة البلاد تتزايد مع وضوح الفشل في تحقيق أهداف الثورة، وتبنّي سياسة إعادة إنتاج النظام القديم. في مواجهة هذه الانتقادات، فُرضت سياسات الإرغام على الصمت من خلال تحويل بعض الإعلاميّين للتحقيق أمام النيابة العسكرية، ومحاولة إيقاف بثّ برامج حواريّة ذات شعبيّة ومصداقيّة؛ مثل برنامج «آخر كلام» على قناة أون تي في OnTV. وحين وضحت استحالة إرجاع الجني إلى قمقم الصمت بعد كل التضحيّات التي بذلها لتحطيمه، كان تشويه الثورة والثوار هو الأسلوب الفعال للتعامل مع أزمة الشرعيّة.

بواسطة آلاف العبارات، والصور، والإيحاءات قام الخطاب الإعلامي الرسميّ بربط الثورة والتظاهر والاحتجاج بمفاهيم الفتنة، والخراب، والدمار، والإفلاس الاقتصاديّ، وتفكُّك الدولة. كما أعادت كتيبة إعلاميّي نظام مبارك - التي حافظ المجلس العسكريّ عليها معافَاة آمنة - إنتاج أسطورة القلّة المندسّة، ذات الأجندات والمصالح الشخصيّة، التي تتظاهر وتخرب. وساندتها في تلك المهمة ملشيات إنترنتيّة، تهاجم بشكل منظّم كلّ ما ينطق به أو يخطّه أيٌّ من رموز الثورة أو أبنائها، مستخدمة تقنيّات الاغتيال المعنويّ التي تعتمد على البذاءة وترويج الإشاعات. ويمكن الرجوع إلى نماذج لا حصر لها لهذه التعليقات على مواقع إلكترونيّة شعبيّة مثل موقع اليوم السابع، أو موقع جريدة الأهرام وبوابتها؛ خاصةً طوال شهري نوفمبر وديسمبر ٢٠١١.

في مقابل تشويه الثورة والثوار كانت بيانات المجلس العسكري، وتصريحات أعضائه، وخطبهم، ولقاءاتهم التلفزيونيّة تعزف ببراعة سيمفونيّة مدح «المواطنين الشرفاء»، الذين وسموا بأنّهم لا يحتجّون، ولا يتظاهرون، ويثقون ثقة عمياء في المجلس العسكريّ، ويسلِّمون له مقاليد أمورهم دون مساءلة أو اعتراض. وقد اقترن النجاح في تشويه الثورة والثوار بإنتاج خطاب إرهاب من المستقبل؛ يُبشر بسقوط الدولة وحلول الخراب. وهو خطاب يُعيد إنتاج ثنائيّة الفوضى (المقترنة بالثورة) والاستقرار (المقترن ببقاء النظام) في خطب مبارك الشهيرة (كما سأشرح أثناء تحليلي لها في القسم الثاني من الكتاب)، واعتمادًا على أقوال مرسلة عن مؤامرات مُحتملة أو متوقّعة، يتم ربطها بأفعال الاحتجاج أو المُحتجّين[1].

(١) مثل اتهام المجلس العسكريّ لجماعة ٦ أبريل - على لسان اللواء أركان حرب حسن الرويني، عضو المجلس العسكري - بأنّها تتلقّى تمويلاً من مؤسّسات أجنبيّة في يوليو ٢٠١١، وهو اتهام خضع للتحقيق على يد نيابة أمن الدولة العليا. وقد أصدرت لجنة تقصّي الحقائق حُكمًا ببراءة جماعة ٦ أبريل من التهمة في نوفمبر ٢٠١١.

نجح خطاب تشويه الثورة والثوار، وسيناريوهات إذكاء الخوف من المستقبل في إكساب المجلس العسكريّ شرعيّة جديدة يُمكن تسميتها «بشرعيّة الإنقاذ». وهي شرعيّة مكلِّفة؛ لأنّها تتطلّب دومًا خلق مزيد من أسباب الرعب الشعبيّ، وتضخيم مخاطر الأزمات المجتمعيّة. لكنّها نجحت ـ مؤقتًا ـ في تعويض الشرعيّة الثوريّة التي افتقدها المجلس العسكريّ في ميدان التحرير بـ«شرعيّة الأمن والاستقرار» التي يصوغها ميدان العباسيّة [حيث اعتاد مناصرو المجلس العسكريّ التظاهر لتأييده]. وقد أصبح ميدان العباسيّة في الفترة الانتقاليّة يقوم بدور المعادل المكانيّ لميدان مصطفى محمود [حيث اعتاد مناصرو الرئيس المخلوع حسني مبارك التظاهر لتأييده أثناء الثورة].

خطاب الإسلاميّين: من قوّة الحشد إلى شرعيّة الصناديق

على خلاف خطاب المجلس العسكريّ الذي يتّسم بانسجام مقولات المشاركين في إنتاجه واتساقها، فإنّ الخطاب السياسيّ للإسلاميّين يتّسم بالتنوّع والتفاوت نتيجة تعدُّد المشاركين في إنتاجه، والتباين الداخليّ فيما بينهم. وفي الحقيقة فإنّ خطاب حزب مثل حزب الوسط ذي المرجعية الإسلامية ربما يشبه خطاب حزب مدني مثل حزب الوفد أكثر مما يشبه خطاب حزب آخر ذي مرجعية إسلامية مثل حزب النور.

لقد استحوذ سلفيّو حزب النور والإخوان المسلمون على نصيب الأسد من ساحة الخطاب العامّ في الشهور التالية للثورة. وجاءت نتائج الانتخابات التشريعيّة لتضيف إلى قوة نفاذ خطاباتهما، تجليًّا ماديًّا للتأثير والشعبيّة هو عدد الكراسي التي حصل عليها كلٌّ منهم، وأرقام التصويت.

يشترك خطابا الإخوان المسلمين والسلفيّين في ملامحَ عدّة؛ على الرغم من التنوّع الشديد داخل كلٍّ منهما، والتبايُن الكبير فيما بينهما. منها اعتمادهما بشكل أساسي على الخطابات الشفاهيّة التي يتمّ تداولها إمّا بشكل مباشر في ساحات القاعات والمساجد، أو عبر وسيط كالتلفزيون واليوتيوب. عادة ما تكون هذه الخطابات مشحونة بأساليب الاستمالة النفسيّة والإثارة الانفعاليّة. ولتحقيق هذا فإنّها تعتمد على الأداء الصوتيّ المتنوّع للمتحدّثين ـ الخطباء، من ناحية وعلى أساليب التكرار اللفظيّ والمعنويّ من ناحية ثانية، وعلى تدعيم قناعات الجمهور ومغازلتها من ناحية

ثالثة. وهو ما يجعل منها نموذجًا مثاليًّا للخطابة الشعبويّة، ويجعل من رموز متحدّثيهم نموذجًا للخطباء الشعبويّين.

يؤمن الخطباء الشعبويّون بأنّ السيطرة على الجماهير بواسطة الإقناع والتأثير غاية يجوز استخدام أيّة وسيلة للوصول إليها. ولذلك نراهم يستخدمون عتادًا من أساليب المراوغة اللفظيّة، واللعب بالكلمات، والإنكار والتعريض، والابتزاز العاطفيّ والإثارة الانفعاليّة والاستمالة النفسيّة لتحقيق غايتهم. ويؤدّي هذا في الغالب إلى فجوة مصداقيّة كبيرة، تتزايد خطورتها بسبب اضطرار الخطيب الشعبويّ إلى تلوين كلامه بحسب الظروف والسياق. ولأنّ السلطة هي عادة ما يشغل الخطباء الشعبويّين، فإنّ رصيد المصداقيّة سرعان ما يتآكل بسبب التغيير الدائم في الآراء وعدم الثبات على المواقف، وعدم وضوح المبادئ. لكن الخطيب الشعبويّ عادة ما يتمتّع بقدرة مميَّزة على التبرير.

على الرّغم من هيمنة الخطابة على تواصل الجماعتين مع الجماهير، فقد استخدمتا أنواعًا تواصليّة أخرى بكفاءة مثل البرومو والرسائل النصّيّة واللافتات والشعارات والكاريكاتير والجرافيك، إضافة إلى أشكال التفاعل المباشر مثل المناظرة والمحاورة. وقد كشف العام الأوّل من الثورة عن قدرة الجماعتين على التوظيف الفعال لأدوات التواصل الجماهيريّ، قديمها وحديثها.

تشترك الجماعتان كذلك في تبنيهما لخطاب براجماتي في بعض المسائل، خاصة تلك التي يبدو أنّ المواقف الأصليّة للجماعتين منها سوف تؤثّر في سعيهما الحثيث للاستحواذ على السلطة؛ مثل قضايا حقوق الأقليات، وبعض الأنشطة الاقتصادية كالسياحة، والعلاقات الخارجيّة مع دول مثل أمريكا وإسرائيل. وقد وصل هذا الخطاب البراجماتيّ إلى حدّ التحوّل من النقيض إلى النقيض في مسائل شائكة، مثل التطبيع مع إسرائيل؛ والمحادثة التي أجراها الدكتور يسري حماد ـ أحد المتحدّثين الإعلاميّين باسم حزب النور السلفي ـ في ٢٠ ديسمبر ٢٠١١ ـ مع إذاعة الجيش الإسرائيليّ تُعدُّ مثالًا دالًا على هذه التحوّلات. فقد حملت المحادثة تطمينات لإسرائيل بشأن تمسك حزب النور بمعاهدة السلام مع إسرائيل. وهو تحوّل مفاجئ من موقف الإسلاميّين عمومًا الرافض لمعاهدة السلام. كما أنّ قبول حزب النور إجراء محادثة مع إذاعة الجيش الإسرائيليّ هو في حدّ ذاته مؤشّر على قبول التطبيع

مع إسرائيل؛ وهو ما يتحرّك باتجاه مضادّ لبلاغة الإسلاميّين التي كثيرًا ما بنت شعبيتها على نقد تطبيع نظام مبارك مع إسرائيل.

يشترك خطابا الجماعتين أيضًا في أنّهما يمارسان تأثيرًا أكبر في الشرائح الاجتماعيّة الدنيا وتحت المتوسطة، مقارنة بالشرائح الاجتماعيّة العليا والمتوسطة؛ كما يمكن أن نستنتج من التوزيع الجغرافيّ لأرقام التصويت للجماعتين في الانتخابات البرلمانيّة لعام ٢٠١١. ويفسر ذلك الشعبيّة الكبيرة التي يحققّها خطابهما في القرى والنجوع والمناطق الشعبيّة والعشوائيّات؛ خاصة بين الشرائح الأقلّ تعليمًا في العموم، وبين المهنيّين والتجار من ذوي التعليم المتوسط أو العالي. ويرجع ذلك ـ بشكل أساسي ـ إلى البساطة الشديدة في الأفكار التي يروجونها، والتي تدور عادة حول دعوى «تطبيق الشريعة»، مع تجنب الخوض في تفاصيل أو تحديدات تخص الواقع الراهن أو تناقش سبل تحقيق الدعوى المطروحة.

عادة ما تُبنى الحجة الأساسيّة في خطاب الدعاية الانتخابيّة للإسلاميّين على دعوى «نصر الإسلام» «تطبيق الشريعة»، وتحقيق «المشروع الإسلامي»؛ وهي حجّة لا تتطلب ـ من وجهة نظر أصحابها ـ إثباتًا خارجيًّا؛ كما أنّها تكتسب قوتها من كونها محصنة ضدّ المناقشة النقديّة في رأيهم؛ فانتقاد الدعوى أو رفضها يتمّ التعامل معه من منطلق دينيّ لا سياسيّ؛ حيث يفتح الباب أمام وصف الشخص المنتقد أو الرافض للحجة أو لمن يدعون تمثيلها بأنّه «معادٍ للدين»، أو «كاره للشريعة» أو «آثم»؛ أو غيرها من التعبيرات التي شاع استخدامها في إطار الحملات الانتخابيّة للأحزاب الدينيّة في مصر بعد الثورة (انظر تحليلاً تفصيليًّا لخصائص هذه الحجة في القسم الثالث من هذا الكتاب). فعلى سبيل المثال، تداولت المواقع الإلكترونيّة عشرات العبارات لمشايخ وفقهاء الفضائيّات تؤثم من يصوّت لغير الإسلاميّين؛ وغالبًا ما وضعت المواقع الإلكترونيّة للأحزاب «ذات المرجعيّة الإسلاميّة» مثل هذه التعليقات في صدر صفحاتها؛ كما هو الحال في عبارة «انتخاب مرشّح لا يتبنَّى الشريعة إثمٌ كبيرٌ ومعصية لله تعالى» التي قالها الشيخ محمّد حسان ـ الوجه الأبرز من بين وجوه مشايخ السلفيّين ـ ووضعها موقع أخوان أون لاين في صدر موقعه أثناء الانتخابات الرئاسيّة[1].

---

(١) انظر: http://www.ikhwanonline.com/new/Article.aspx?ArtID=110239&SecID=0

وأخيرًا، فإنّ خطابي السلفيين والإخوان يشتركان في استخدام حجج ونصوص دينية أداةً للإقناع والتأثير في خطابيهما السياسيّين. عادة ما يستهدف هذا إعادة تنظيم عمليّة تلقّي الخطاب السياسيّ ليتمّ تلقّيه بوصفه خطابًا دينيًّا؛ لا يجوز نقده، أو الاعتراض عليه، أو استهجانه، أو فضح نواياه الحقيقيّة، أو كشف مصالحه الخفيّة. وهكذا يوضع قناع دينيّ فوق الخطاب السياسيّ؛ فلا يتبقّى للجمهور الذي يتلقّاه إلا أن يصدِّق على هذا الخطاب المتقنع بالدين، أو يسكت عنه. وفي الحالتين يُترك ليعمل في نفوس الجمهور دون نقد أو اعتراض؛ كما سأشرح بالتفصيل في القسم الثالث من هذا الكتاب. ومن ينقده أو يعترض عليه، أو يكشف مصالحه الخفيّة، فإنّه قد يُتهم بالعداء للدين، أو يُنعت بأنه «ليبراليّ» أو «علمانيّ» أو «يساريّ». وهي تسميّات تشوّهت دلالاتها ومعانيها، وتحوّلت إلى اتهامات جاهزة تُطلق في وجه المنافسين والمعارضين.

لقد اشتعلت الحلبة السياسيّة بواسطة ما يُمكن أن نُطلق عليه «قصف التسميّات». فقد تبادل الفرقاء السياسيّون المتناحرون الضربات الخطابيّة في شكل تسميّات تشويهيّة أو تحقيريّة. واستحوذت نعوت مثل «ليبراليّ»، «علمانيّ» على نصيب الأسد من هذه التسميّات. وعادة ما كانت شاشات القنوات الدينيّة ومنابر المساجد هي منصّة إطلاق هذه التسميّات. والفيديو الشهير لواعظ يُدعى حازم شومان ـ والذي يُقدم فيه تعريفًا هزليًّا لمعنى الليبراليّة تمهيدًا لانتقاد رموز الثورة من غير الإسلاميّين ـ مثال دالّ على هذا القصف[1]. في إطار هذا القصف يتمّ تفريغ المصطلحات من دلالاتها المعرفيّة والتاريخيّة وتحويلها إلى قالب ثابت، لتصبح أشبه بالتُّهم الجاهزة ذاتيّة التبرير التي تُطلق على الخصم.

تستند خطابات السلفيّين والإخوان الانتخابيّة ـ إلى حدّ كبير ـ على الاستقطاب الحادّ الذي تصنعه بين «نحن» و«الآخرين»، وما تقوم به من تشويه بالغ للخصوم. وهو ما يؤدّي إلى تكريس حروب الخطاب بين الجماعتين من ناحية والقوى المدنيّة من ناحية أخرى. وهي حرب ضارية تدور رحاها في كل فضاءات التواصل العامّ؛ وتلعب فيها ملشيات الإنترنت التابعة للجماعتين دورًا محوريًّا.

---

(١) انظر، www.youtube.com/watch?v=UzdUPjGsDz4

مع ذلك، فإنّ واقع ممارسة السلطة أو الرغبة في الاستحواذ عليها قد يدفع باتجاه إنتاج خطاب تضامنيّ، يغضُّ الطرف عن بعض مواطن الاختلاف بين قوى المجتمع المتشرذمة، بهدف تعظيم فرص التعاون والتكاتف في بعض اللحظات. كما ظهر أثناء الجولة الثانية في انتخابات الرئاسة، حين حرص الإسلاميّون (خاصة الأخوان المسلمين) على إنتاج خطاب يضمّ قوى الثورة في مفهوم (نحن)، ويضع ما يطلَق عليهم «الفلول» في خندق (الآخر). لكنّ هذا الخطاب سرعان ما اختفى بعد أن حصد الأخوان كرسيّ الرئاسة. وذلك على الرغم من أنه كان من المحتمل أن تتزايد مساحة هذا الخطاب التضامنيّ، وتتنوّع تجليّاته بعد انتهاء المرحلة الانتقاليّة. خاصة إذا وُضع في الاعتبار، السيناريوهات التي راجت أثناء الفترة الانتقاليّة بخصوص إمكانيّة حدوث صدام بين المجلس العسكريّ والإسلاميّين في محاكاة لنموذج يوليو ١٩٥٢، بعد أن أفلح تكاتف خطاب «شرعيّة الإنقاذ» الذي استند إليه المجلس العسكريّ في ممارسة السلطة في مرحلته الأخيرة، مع «شرعيّة الصناديق» التي يستند إليها الإسلاميّون في المطالبة بممارسة السلطة في الوقت الراهن، في إزاحة خطاب «شرعيّة الميدان ـ الثورة»، حين يكون تعبيرًا مباشرًا عن رفض كليهما.

الميدان: خطاب القُوى المدنيّة بين مطرقة التخوين وسندان فقدان الشرعيّة

بعد مرور عام على ثورة يناير ٢٠١١، تحوّل ميدان التحرير في عيون بعضهم من أيقونة للفخر إلى مصدر للألم والمنغّصات. كان الميدان ـ وعاء الثورة ورحمها ـ هو وحده من يمنح الشرعيّة لمن يُمسك بزمام السلطة؛ كما تجلّى بوضوح في توجه رئيس الوزراء الأسبق (عصام شرف) إلى ميدان التحرير إثر تكليفه بتشكيل الوزارة. لكنّه تحوَّل على يد بعض من منحهم شرعيّته إلى فاقد لها. لقد استمدّ الميدان شرعيّته من ثلاثة مصادر هي إسقاطه لنظام مبارك، وطموحه المتّصل للارتقاء بالوطن، وقدرته الفائقة على التعبير عن المطالب الأصيلة للجماهير. وحين تماسكت بقايا نظام مبارك بفعل الحفاظ على هيكل الدولة العميقة، وانخفض سقف آمال المصريين في ثورتهم إلى حدّ الاكتفاء فقط باستعادة الأمن على الأرواح والممتلكات ـ بعد أن عاث البلطجيّة فسادًا في البلاد ـ أصبح الميدان منفصلًا عن بعض الجماهير. لكنّه ظلّ محتفظًا بشرعيّة كونه ضمير الوطن، وصوت ثورته الأصيل.

لقد احتفظت شعارات الميدان، وهُتافاته، ولافتاته، وكاريكاتيراته، وخطبه،

وقصائده بمكانتها؛ بوصفها أدوات التعبير عن نبضه ومعانيه. لكنّ بهجة الأعلام المرفرفة، وروح الفكاهة الساخرة كانت تتسرّب منه، كلّما بدا حلم تحقيق أهداف الثورة بعيد المنال. خاصّة بعد أن تجدّد سفك دماء شبابه، على الرغم من تغيّر شارة من يُلقي أوامر القتل، ومن يضغط الزناد[١].

لقد حافظ خطاب ميدان التحرير ـ كما تجلّى في موجته الثانية في نوفمبر ٢٠١١ ـ على ثوابته بوصفه خطابًا ثوريًّا. فقد ظلّ خطابًا حدِّيًّا لا يفاوض، ولا يساوم، ولا يقبل أنصاف الحلول. يتمسّك بجمرة حلمه بدولة مدنيّة قويّة، ولا يقبل التنازلات. هذه الحديّة التي كانت مصدر قوّته في الماضي، بدت مصدر ضعفه بعد عام من الثورة؛ لأنّها تضعه في مواجهة خطاب التهدئة والحلول الوسط الذي كانت شعبيّته تزداد يومًا بعد يوم. كما بدا خطاب الثوار، في بعض الأحيان، عاجزًا عن التعامل مع حقيقة تغيّر موازين القوى على أرض الواقع لغير صالحه.

نالت الهجمة الإعلاميّة المتواصلة على ميدان التحرير من القوّة الرمزيّة لخطاب الثورة والثوار؛ فتراجعت قدرته على التأثير والإقناع وتغيير التوجهات العامّة نحوه، بتراجع شعبيّته واستحسانه لدى الناس. فقد شوَّه الإعلام الحكوميّ فعل الاحتجاج والثورة من خلال ربطه بالتدمير والتخريب؛ وشوَّه الثوار بواسطة تصويرهم على أنّهم بلطجيّة. ولم ينجُ ميدان التحرير ذاته ـ بوصفه مكانًا ـ من التشويه بواسطة إلصاقه بسيناريوهات الفوضى والخراب. استخدم الإعلام في هذه الهجمة أساليب تشويه عديدة؛ من أبرزها تقديم صور داكنة لمتظاهري التحرير، في مقابل تقديم صور زاهية لتجمّعات العباسيّة في بثّ القنوات التلفزيونيّة الحكوميّة، وبثّ تقارير تلفزيونيّة مزوّرة تضمّ صورًا مفبركة لمتّهمين جنائيّين وأطفال شوارع كانوا محتجزين في أقسام بوليس، وعرضها على الشاشة على أنّها ملتقطة من قلب ميدان التحرير[٢]. (انظر

(١) وقع هذا في أحداث شهري نوفمبر وديسمبر ٢٠١١، التي تُعرف بأحداث محمد محمود ومجلس الوزراء.

(٢) تقدَّم مركز دعم دولة القانون بالبلاغ رقم ١١١٦٩ لسنة ٢٠١١ ضدّ وزير الداخليّة، ووزير الإعلام، ورئيس القناة الأولى في ذلك الوقت، بشأن عرض برنامج «صباح الخير يا مصر» بالتليفزيون المصريّ تقريرًا حول العنف المستخدم فى أحداث مجلس الوزراء، والذي تمّ إقحام لقطات مصوّرة خلاله لأشخاص لا عَلاقة لهم بتلك الأحداث، ولم ينسب إليهم أيّ اتهام فى تلك الأحداث، من بينهم أطفال. وأثبتت التحقيقات أنّ الأشخاص الذين عُرضت صورهم في التقرير كانوا يوجدون فى محبسهم ـ

تحليلاً تفصيليًّا لتغطية التلفزيون المصريّ لأحداث الثورة والاحتجاجات التي توالت في المرحلة الانتقاليّة في القسم الثاني من هذا الكتاب). وفي لحظة من اللحظات بدا بعيدًا ذلك الزمن الذي كان يدرك فيه المواطن العاديّ المحتجّين بوصفهم ثوّارًا، حين كان ميدان التحرير قبلة يحجّ إليها المتشوّقون للعزّة والكرامة.

على الرّغم من نجاح حملات تشويه خطاب التحرير في إفقاده للشرعيّة التي يمنحها له تأييد الجماهير، فإنّ هذا الخطاب استمرّ في الوجود والتأثير، على نطاق واسع، على مدار الفترة الانتقاليّة. وهو ما يرجع إلى أنّ خطاب التحرير ربّما كان الأكثر تعبيرًا عن المصالح الحقيقيّة للمصريّين. فهو خطاب غير نفعيّ، لا يسعى لتحقيق مصالح تخصّ منتجيه، وهو ما مكّنه بالأساس من مقاومة محاولات تشويهه على المدى البعيد.

على ذمّة قضايا جنائيّة ـ داخل حجز قسم حدائق القبّة فى توقيت أحداث مجلس الوزراء نفسه، وأنّ التليفزيون قام بعرض وبثّ لقطات لهم باعتبارهم مشاركين فى الأحداث. نقلًا عن موقع http://www.masress.com/elbadil/89688.

الدستور بين الخطابين القرويّ والدينيّ

الدستور هو مجموعة نصوص مكتوبة تقدّم إطارًا لتنظيم علاقات السلطة في المجتمع. وعلى مدار تاريخ العرب الحديث كانت تظهر أشكال من الصراع بين القيم والقواعد التي تؤسّسها هذه النصوص المكتوبة، وقيم وقواعد مغايرة، يتم ترسيخها بواسطة التراث الشفاهيّ أو التقاليد الموروثة التي حاولت إضفاء شرعيّة ما على تاريخ طويل من استعباد الحكام للبشر. وقد أدّى هذا غالبًا إلى ظهور صراع بين الدساتير المكتوبة التي تحاول أن تصوغ ملامح دولة حديثة، الشعب فيها هو وحده مصدر السلطات، وبين ركام متنوّع من الأفكار والأعراف والتقاليد والتصوّرات الشعبيّة التي يجد فيها أيّ مستبدّ زادًا لا غنى عنه للترويج لاستبداده. وسوف أتوقّف هنا أمام مثال واحد من هذه التصوّرات فادحة التأثير على الدساتير المكتوبة، هو الخلط بين مفهوم الأسرة ـ كما يتجلّى في الخطابين القرويّ والدينيّ ـ ومفهوم الدولة.

لقد وضع المفكر الفلسطينيّ هشام شرابي يده بذكاء على أحد أبرز تناقضات المجتمعات العربيّة، وهو المزج بين مفهوم الدولة الحديثة ومفهوم العائلة الذي ساد في مجتمع القبيلة، ونتج عنه تشكُّل مجتمعات أبويّة مستحدَثة؛ تحكم بمنطق القبيلة، وإنْ كان لها مظهر الدولة الحديثة. وقد حاول كثير من الحكام العرب صياغة الوعي الجمعي للمجتمع، ليتقبّل هذا التناقض الفادح. فعلى سبيل المثال حرص السادات في خطابه السياسي على التأكيد على مفهوم «الدولة عائلة»؛ بهدف خلق عالم موازٍ يشمل جميع تجليّات الحياة السياسيّة في الدولة. في هذا العالم تحلّ العائلة ومؤسّساتها وقيمها محلّ الدولة ومؤسّساتها ودستورها. فالعائلة تحلّ محلّ الدولة

بمؤسّساتها صغيرة كانت أم كبيرة، والأبوة تحلّ محلّ العقد الاجتماعيّ، والأب يحلّ محل الحاكم، والأمّ تحلّ محلّ الوطن، والأبناء يحلون محلّ المواطنين، وأخلاق القرية تحلّ محلّ الدستور، والقيم تحلّ محلّ القانون، والعيب يحلّ محلّ الخروج على القانون، ومجلس العائلة يحلّ محلّ مجلسي الشعب والشورى...إلخ. ووجد هذا التصوّر رمزه الأكبر في مفهوم «كبير العائلة»، الذي روَّج له السادات.

لقد تحوّل مفهوم «الدولة عائلة» إلى رؤية شاملة للعالم السياسيّ، سعى الحكام لترسيخها لدى الشعوب العربيّة. وينتج عن ذلك انتهاك فادح للدستور، الذي يتحوّل من أداة لتنظيم العلاقة بين أشكال السلطة المختلفة في المجتمع إلى أداة لفرض سلطة الرئيس الأب على جميع مؤسّسات الدولة وطوائف المجتمع. وهناك نص شديد الدلالة في هذه السياق، جاء على لسان السادات في خطبته أمام مجلس الشعب، قُبيل إعداد دستور ١٩٧١، يقول: «عاوز وإحنا بنحط الدستور ـ وأصلكو انتو اللي حتُكلفوا بوضع الدستور زي ما حقول لكم دلوقتي ـ عايز وإحنا بنحط الدستور نرجع للقرية أصلنا ونعرف إن فيه «عيب» لأنّ في القرية هناك علمونا لما نشأنا إن فيه حاجة اسمها العيب. نعرف إنّ فيه حدود لكل شيء مهيش سايبة، موش كل شيء سايب: أبدًا. نعرف إننا كلنا لما بتبقى العيلة في القرية، رب العيلة فيها راجل حازم بتبقى العيلة محترمة في القرية (..) عايز الدستور يتفصّل على كده مش للقرية، لا، أنا عايزه يتفصل علشان مصر كلّها تبقى قرية واحدة في هذا الشأن، مفيش مكان لا للعيب ولا للتسيب.»

تبدو هذه العبارة شديدة الدلالة على التأثير الخطير لمفاهيم وتعبيرات مثل أخلاق القرية، أو العيلة، أو ما يماثلها من حديث عن «تعاليم دينيّة» في صياغة الدستور. إنّ الدرس الأساسيّ الذي نتعلّمه من التاريخ هو أنّ استخدام هذه التعبيرات ـ عادة ـ ما يكون ستارًا لإخفاء النزوع نحو السيطرة والاستبداد من ناحية، والاتجاه نحو التمييز بين أفراد المجتمع وطوائفه من ناحية أخرى. ولنلاحظ أنّ السادات «رئيس الدولة» في هذه العبارة يُملي على واضعي الدستور فلسفة هذا الدستور، على الرغم من أنّ أحد الأهداف الأساسيّة للدستور هو خلق توازن بين سلطة الرئيس/ الحاكم وبين السلطات الأخرى، وأهمّها سلطة المؤسّسة النيابيّة والمؤسّسة القضائيّة. وليس من المستغرب إذن أن دستور ١٩٧١ يمنح الرئيس صلاحيّات تضفي شرعيّة على استبداده. ولا يجب أن نندهش أيضًا من أنّ التعديلات التي أُدخلت على دستور

١٩٧١ وضمّنت للرئيس أن يحكم مدى الحياة، فيما يُعد إضفاء للشرعيّة على نمط جديد من الرؤساء الفراعنة، تم تمريرها تحت ستار تغيير المادّة الثانية من الدستور التي تمّ فيها إدخال «ال» التعريف، على وصف الشريعة الإسلاميّة بأنّها مصدر تشريع. وقامت البروباجندا الإعلاميّة التي صاحبت هذه التعديلات الدستوريّة بإخفاء المادّة التي تجعل الرئيس يحكم مدى الحياة تحت ستار التشدق بالمادّة الخاصة بالشريعة.

يتمثّل أحد الأهداف التي يسعى لها المزج بين الدستور و«أخلاق القرية» في تفعيل مفهوم عرفيّ هو مفهوم «العيب»، ونقله من المجال العرفيّ إلى الفضاء الرسميّ. وفي ظلّ هذا التفعيل من الطبيعيّ أن يتمّ ترويج عبارة أنّ «نقد النظام الحاكم عيب». وهي عبارة توظّف مفردات تنتمي إلى حقل الأخلاق القرويّة العرفيّة في الحديث عن موضوع ينتمي إلى حقل الدستور والقانون. ويؤدّي هذا إلى تحوّل نقد النظام الحاكم من حقّ قانوني ودستوري إلى جرم عرفيّ أخلاقيّ. ومن ثمَّ، تتحوّل مقاضاة سوء استغلاله من كونها مسألة قانونيّة إلى محاكمة عرفيّة. وبدلًا من أن يكون القاضي المدنيّ هو الحكم في تحديد ما إذا كان مُمَارِس النقد مخالفًا لمعايير ممارسته أم لا، يُنصَّب من يتحدّث باسم «الأخلاق والعرف» مدعيًا وحكمًا، ومنفذًا للحكم في الوقت ذاته. وفي النهاية يؤدّي ربط مفهوم «العيب» بقيم الدين والعائلة والمجتمع إلى الإفادة من الرأسمال الرمزيّ الكبير الذي تمتلكه هذه القيم لدى عموم المصريّين في إضعاف أشكال المعارضة القائمة للسلطة الحاكمة.

يؤدّي الخلط بين مفهوم العائلة ومفهوم الدولة إلى ظاهرة أخرى هي إضفاء شرعيّة على الاستبداد بالسلطة. فالعَلاقة بين الحاكم والمحكوم وفق أيّ دستور مدنيّ هي عَلاقة مؤقتة، يحكمها عقد اجتماعيّ، للمحكوم فيه السلطة الأكبر واليد العليا. فالمحكوم (الشعب) هو مصدر السلطات، وهو الذي يختار الحاكم، ويتنازل له عن بعض الصلاحيّات بهدف تمكينه من الوفاء بالتزاماته نحو الشعب. وبعد انتهاء مدّة العقد ـ أو في حالة عدم رضا الشعب عن أداء الحاكم لمهامه أو فقده لأحد شروط أدائها ـ يُفسخ العقد، ومن ثَمّ تنتهي العَلاقة بينهما، ويختار الشعب شخصًا آخر يحلّ محلّه. على النقيض من ذلك؛ فإنّ العَلاقة بين الأب والأبناء علاقة مؤبّدة، لا يملك الأبناء فيها حقّ اختيار الأب أو حقّ إنهاء علاقة الأبوة. أمّا الأب فهو يمتلك حقّ عدم الإنجاب وحقّ التبرؤ من الابن، أو البنت، وحرمانه أو حرمانها من حقوق البنوّة. وفي حين لا يستطيع الابن أو البنت ـ وَفقا للأعراف القرويّة ـ الاعتراض على سلب الأب

لحقوقهم؛ فإنّ للأب مطلق الحريّة في حرمان الأبناء، وعقابهم وسلب حقوقهم دون سبب، أو تبرير، أو خوف عقاب.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: ما الذي يحدث حين يقوم مفهوم «الدولة عائلة»، أو «الرئيس أبو الشعب»، وغيرها بالمزج بين مفهومي المواطن والابن؟ وهل يمكن تصوّر وجود «عقد اجتماعيّ» في إطار حكم يصوّر العَلاقة بين الحاكم والمحكوم بوصفها عَلاقة أبوّة؟ بصياغة أكثر تحديدًا؛ هل يمكن أن «يفسخ» المواطنون العَلاقة بينهم وبين الرئيس حين يتمّ تصوير العَلاقة بينهما بوصفها عَلاقة أب بأبنائه؟

ربّما يكون من الصعب الإجابة على مثل هذا السؤال. لكنّ التاريخ قدّم إجابتين مستقلتين: تتمثّل الأولى في التغيير الذي أُدخِل على دستور ١٩٧١، وفتح الباب أمام السادات لكي يحكم مدى الحياة من خلال تعديل المادة الخاصّة بقصر مدد الرئاسة على مدّتين كل منهما ستّ سنوات وجعلها «مُددًا» مفتوحة غير محدّدة. والثانية هي اغتياله ذاته في عام ١٩٨١ على يد بعض «أبنائه». والتخلّص الجسديّ من الحاكم شكل دموي بشع من أشكال فسخ التعاقد معه. وبالمثل فإنّ ثورة الشعب على حاكمه هي شكل من أشكال اغتياله الرمزيّ، وهو عين ما حدث مع الرئيس المخلوع حسني مبارك، الذي حاول مثل سلفه توظيف مفهوم الرئيس الأب للبقاء في السلطة. ويمكن القول إنّه من المحتمل أن تؤدّي استعارة الرئيس أب بشكل أو آخر إلى إضفاء شرعيّة على تأبيد العلاقة بين الحاكم والمواطنين، لكنّ المواطنين أنفسهم يستطيعون فسخ كلا العَلاقتين؛ أعني الأبوة والرئاسة معًا، بطرق وأشكال متنوّعة.

الدستور الجيّد لا يصنع وحده مجتمعًا متحضّرًا. فبدون إيمان حقيقيّ من الشعب والحاكم بالقيم والمبادئ التي يقوم عليها مثل هذا الدستور، وإرادة متواصلة على تفعيله، سوف يتعرّض الدستور لأشكال شتّى من الانتهاك؛ سواء بتغيير مواده أو إساءة تأويلها أو تقييدها بقوانين جائرة، أو تعطيل الدستور بأكمله، أو تركه ليكون مجرد ديكور صوريّ، وتأسيس دستور آخر مستبدّ في الخطاب والممارسة. إنّ التحدّي الأكبر أمام دساتير العالم العربيّ بعد الثورات يكمن في سلطة الأعراف والتقاليد التي تجد تمثيلها الأقوى في الخطابات القرويّة والدينيّة المهيمنة. فهي تصوغ الوعي الجمعي للأمّة على نحو قد يحول دون تمثل مفاهيم الوطنيّة والمدنيّة والديمقراطيّة والمساواة والعدالة التي يجب أن تقوم عليها دساتير ما بعد الثورات.

القسم الثاني

خطاب الشاشات

خطاب الشاشات

يقول الحاكم:

أعدوا شاشة تلفازي،

ومعسول كلماتي،

ومنصة إلقاء الخطب،

فها أنا ذا قادم لأغرس في قلوب شعبي الوهن.

مدخل: خطاب الاستعباد

منذ عصفت أعاصير الثورات الشعبيّة بأنظمة الاستبداد العربيّ في شتائها الأخير، انطلقت عقيرة الرؤساء العرب بالخُطب، عبر شاشات التلفاز، علَّها تقاوم المصير المحتوم. وأصبحت الخُطب الرئاسيّة من ناحية والمظاهرات الشعبيّة العارمة من ناحية أخرى تمارسان لعبة تنس الطاولة. فالشعوب الحالمة بالحريّة والعدالة تطلق مظاهراتها النبيلة في مواجهة الرئيس أو الملك المستبدّ، الذي يردُّ بدوره بخطبة عصماء تنثر بعض الوعود، والكثير من التهديدات والكثير جدًّا من الأكاذيب. فيتلقّف الشعب الخطبة هازئًا رافضًا، ويردّ بمزيد من التظاهرات والاعتصامات، فيعاود الرئيس الكرَّة بخُطب تحمل مزيدًا من الوعود والتهديدات وجرعة أكبر من الأكاذيب. وهكذا تستمرُّ اللّعبة حتّى تُدوِّي في الأسماع الخُطبة الأخيرة، التي إمّا تحمل عبارة «فهمتكم»، التي تخفي كلمة أخرى هي «متأخرًا»، أو تتضمّن خمسين كلمة تنهي حكمًا امتدّ لثلاثة عُقود.

على الرغم من أنّ هذه الخطابات تختلف بحسب طبيعة الحاكم وطبيعة المجتمع الثائر وظروفه؛ فإنّها تشترك جميعًا في سمات عامّة منها، أنّها جميعًا تنفي حقّ الشعوب في الاحتجاج والثورة، وتتعامل مع المحتجّين على أنّهم قلّة عدديّة لا تنتمي إلى الشعب بل تحرّكها إمّا مصالح خاصّة، أو أجندات خارجيّة، أو أنّهم في غير وعيهم نتيجة تعاطي حبوب الهلوسة (كما هو الحال في تصريحات القذافي)، أو التأثر بالتضليل (كما هو الحال في تصريحات مبارك وزين العابدين وعلي عبد الله صالح). فالشعوب في منظور هؤلاء، لا يُنتظر منها سوى أن تسلِّم زمامها لقائدها، فلا تسير إلا خلفه، وأن تُخرس

ألسنتها فلا تنطق إلا بمدحه، وأن تقيّد أيديها، فلا تمدّها إلا لتتسول منه حقّها في معيشة بهيميّة، وأن تحني جباهها، فلا ترفعها إلا لتلهج بالثناء عليه. وهكذا لم يكن غريبًا أن تخلوَ الخُطب الأولى للرؤساء العرب من أيّ اعتراف بالأسباب الحقيقيّة التي دفعت الناس للخروج إلى الشوارع، أو أن تنسب لهم القيام بأيٍّ من القيم النبيلة التي يمثلها التظاهر السلميّ؛ مثل عدم الرضا بالظلم، أو الخضوع للاستعباد والتطلُّع لحياة كريمة، بل قدَّمت الخُطب صورة للشعب الصالح بأنّه الشعب الخانع المستكين، الذي يرضى بما يُلقَى إليه، فلا يطلب شيئًا أو يعترض على شيء.

رسمت هذه الخُطب في المقابل صورة للرؤساء بوصفهم ذوي قدرة مطلقة، عالمين بكلّ شيء، وقادرين على كلّ شيء، لا تهتزّ كراسيّهم ولا قلوبهم بهُتافاتٍ الملايين، سلطتهم خالدة باقية، وعلى مَن لا يرضى بهم سادةً أن يذهب إلى الجحيم الدنيويّ الذي تبشر به الأجهزة الأمنيّة كل المخالفين. فإمّا أن «أحكمكم» أو «أقتلكم»، بحسب ما عبر عنه القذّافي بصراحة يحسده عليها غيره من الرؤساء الذين لم يستطيعوا استخدام تعبير القتل والحياة، فاستخدموا تسميتين بديلتين على سبيل الكناية هما «الفوضى» و»الاستقرار».

الصورة السابقة للشعب والحاكم لا تنطبق على العلاقة الطبيعيّة بين الحاكم والمحكوم، في أيّ خطاب سياسيّ ديمقراطيّ، لكنّها تتطابق مع عَلاقة السادة والعبيد. ومن هذه الزاوية لا يجب أن يساور العربيَّ شعور بالدهشة وهو يستمع إلى حكام، يستنكرون رغبة شعوبهم في تنحيتهم، ويتعاملون مع إرادة الشعب في استبدالهم بوصفها خرقًا لناموس الطبيعة، وانتهاكًا لحقّهم الطبيعيّ في الحكم حتّى الممات. فهؤلاء الحكام لا يرون أنفسهم «حكّامًا» بل آلهة، ولا يتصورون مواطنيهم على أنّهم «شعب» بل على أنّهم «عبيد». والخطاب السياسيّ الذي صاحب الثورات العربيّة خير دليل على «عَلاقة الاستعباد» التي يؤمن كثير من الحكام العرب بأنّها العَلاقة الطبيعيّة الوحيدة مع مواطنيهم. وقد أنتج هؤلاء التجلّي الأبرز لما أسمّيه «خطاب الاستعباد».

يقوم «خطاب الاستعباد» بصياغة العَلاقة بين المواطنين والسلطة السياسيّة بوصفها علاقةً بين أسياد وعبيد. ويستخدم عددًا ضخمًا من التقنيات البلاغيّة للترويج لمقولاته، وتغليفها بغطاء بلاغيٍّ حتّى لا تكون عارية تمامًا. ولأنّ الحكام

العرب يتفاوتون في قدرتهم على إخفاء قناعاتهم بضرورة استعبادهم للشعوب فإنّهم يتفاوتون كذلك في درجة التعبير عن هذه القناعة وطرقهم في صياغتها. وسوف أقوم بشكل موجزٍ بالكشف عن أهمِّ خصائص خطاب الاستعباد في تجلّيه الصريح في خطب العقيد القذّافي، الذي يعبّر بوضوح ومباشرة عن القناعات نفسها، التي أخفاها رؤساء آخرون، مثل حسني مبارك وزين العابدين بن علي وعلي عبد الله صالح في خطاباتهم السياسيّة، تحت ظلال كثيفة من البلاغة.

تقديس الذّات وتحقير الشعوب

يقوم خطاب الاستعباد على ثنائيّة السّيد والعبد. تتناظر هذه الثنائيّة في الخطاب السياسيّ الاستعباديّ مع ثنائيّة الحاكم والشعب. وفي حين يسبغ الحاكم على نفسه صفاتٍ مقدّسة مثل التنزّه عن الخطأ، والتجرّد عن الهوى، والقدرة المُطلقة، والمعرفة الكليّة والتأييد المُطلق من الإله، يقوم بوصم المحتجّين عليه بكل النعوت الشنيعة مثل العمالة، والخيانة، والدناءة، والتضحية بمستقبل الوطن. ولننظر في العبارات التالية التي يصف بها القذافي نفسه في مقابل النعوت التي يصم بها المتظاهرين:

«اليوم عندما تقول «ليبيا»، يقولون لكم: آه ليبيا القذافي؛ ليبيا الثورة (..) أنا أرفع من المناصب التي يتقلّدها الرؤساء والأبهات، أنا مقاتل؛ مجاهد؛ مناضل؛ ثائر (..) معمّر القذّافي تاريخ مقاومة؛ تحرّر؛ مجد؛ ثورة (..) أنا قائد أمميّ تدافع عنّي الملايين لتطهير ليبيا شبرًا شبرًا وبيتًا بيتًا وزنقة زنقة (..) اخرجوا من بيوتكم إلى الشوارع غدًا، أنتم يا من تحبّون معمّر القذافي، معمّر المجد والعزّة، واقضوا على الجرذان».

«هناك مجموعة قليلة مريضة مندسّة في المدن، تُعطى الحبوب (المهلوسة)؛ وأحيانًا حتّى النقود، لهؤلاء الشبّان الصغار اليافعين؛ وتزجّ بهم في هذه المعارك الجانبيّة (..) هل أنتم (الليبيّين) سذّج إلى هذه الدرجة حتّى يضحكوا عليكم؟! (..) نحن أجدر بليبيا من تلك الجرذان وأولئك المأجورين، من هم هؤلاء المأجورين المدفوع لهم الثمن من المخابرات الأجنبيّة؟! لعنة الله عليهم تركوا العار لأولادهم إذا عندهم أولاد (..)»[1].

---

(١) المقتطفات السابقة مأخوذة جميعًا من خُطبة القذّافي في ٢٢ فبراير ٢٠١١.

والنصّ السابق واضح في ربطه بين الاحتجاج على الحاكم وغياب الوعي والإرادة. فهؤلاء الذي يسعون للتخلّص من الحاكم، إمّا أنّهم فاقدون للوعي، بفعل «الحبوب المهلوِسة»، أو أنّهم ينفذون إرادة طرف آخر، بفعل «العمالة للخارج». وهكذا فإنّ الخُطب تستبعد تمامًا أن يُقدِم الشعب على الاحتجاج على حاكمه إلا إن كان فاقدًا للعقل أو الإرادة. وهؤلاء الذي يقدمون على ذلك يكونوا فاقدين للشرف، وجالبين «للعار» الذي يجب أن يشعر به أهله وبنوه!

وهكذا يجعل القذافي من نفسه بطلا في حين ينعت ملايين الثوار بأنهم «جرذان». وتلك نعوت العبودية التي لا يطلقها على الشعوب إلا الأسياد. وتقوم صفات القداسة من جانب، ونعوت العبودية من جانب آخر بتبرير حالة التسلط والقهر التي يمارسها الحاكم/ السيد، على المواطن/ العبد.

الكذب: تغييب الواقع

من أبرز سمات خطابات الاستعباد أنّها تحاول دومًا الترويج لأكاذيب تطال خبرات الماضي ووقائع الحاضر وتوقعات المستقبل. غالبًا ما تهدف هذه الأكاذيب إلى تجميل أفعال السلطة في الماضي، وإضفاء صورةورديّة عليها، وتحقير أفعال الثورة وتشويهها في الحاضر والتشكيك في دوافعها وقدرتها على العمل، ورسم صورة لجنَّة المستقبل في حال تخلى الشعب عن محاولاته للتخلُّص من السلطة، وترويعهم بجحيم المستقبل في حال تمسّكوا بمطالبهم. وعلى الرّغم من التهافت الواضح في هذه الصورة، فإنّها تمارس تأثيرًا مضلِّلا على بعض الأفراد من غير المنخرطين في الثورة، استنادًا إلى ضعف الذاكرة التاريخيّة من ناحية، وغياب التفكير الناقد من ناحية ثانية، والانخداع بوعود المستقبل من ناحية ثالثة.

عادة ما تتنوّع أساليب الكذب المضلِّل، مثل تزييف الواقع الخارجيّ، كما يظهر في كل الخطابات من تقليل أعداد المتظاهرين المعارضين في مقابل المبالغة في أعداد الموالين، إن وجِدوا. وتقديم تأويلات غير دقيقة للأحداث مثل تبرير انضمام وزير داخليّة القذّافي إلى الثورة بأنّه تعرّض للاختطاف، وحين خرج وزير الداخليّة نفسه أمام شاشات التلفزيون ليعلن أنّه انضم للثوّار، تأوّل القذّافي أنّ هذا الإعلان

جاء تحت التهديد[1]. ومن أدوات التضليل كذلك الإنكار مثل قول القذّافي: «نحن تركنا السلطة للشعب اللّيبيّ من عام ٧٧، أنا والضباط الأحرار؛ ولم يعد لنا أيّ منصب ولا أيّ صلاحيّة ولا نصدر أيّ قانون ولا أيّ قرار»[2].

صيغ الأوامر والنواهي الصارمة

عادةً ما يتواصل السّيد والعبد بصيغ الأوامر والنّواهي. فالسيد يأمر فيلبَّى، وينهى فيُطاع. أمّا العبد فلا يمنحه قاموس اللّغة إلا بضع كلمات قليلة هي «حاضر ونعم وسمعًا وطاعة وأمرك مولاي وتأمرني، ولبيك...إلخ». وقد كانت خُطب القذّافي ـ مثل خُطب أخرى لرؤساء عرب ـ حافلة بالأوامر والنّواهي، لكنّ الشعوب في المقابل كانت قد ثارت على ضيق قواميس الطاعة، وانطلقت إلى آفاق مفردات الحريّة، فلم تعد تردّد كلمة «لبّيك» التي يشنِّف بها كلّ حاكم آذانه، بل تفجّرت من حناجرها صيغ الرفض الجذريّ.

اليقين المطلق والمزج بين صورة الحاكم والإله

للخطابات المقدّسة وحدها القدرة على الزعم بامتلاك اليقين، أمّا خطابات البشر فلا تقع إلا في دائرة الاحتمال. لقد اعتادت الخُطب الرئاسيّة العربيّة أن تمزج بين الخطاب السياسيّ والخطاب الإلهيّ. فكلاهما يُقدّم عالمًا منسجمًا واضحًا، فيه إله وأنبياء وحواريّون مطلقو الخيريّة، وفيه أيضًا شياطين وكفرة لا يصدر عنهم إلّا كل شرّ، ولا ينفكّون يفسدون (أو يحاولون إفساد) العالم الخيِّر الذي يؤسّسه الأخيار. التاريخ يبدأ مع بدء الرسالة (الإمساك بمقاليد السلطة). فما قبل الرسالة (الولاية) جاهليّة (أو إرهاصات)، وما بعدها هو الخلافة (التوريث)، أو القيامة (الفوضى أو الدمار أو الحرب الأهليّة كما حدث بالفعل في حالة ليبيا وسوريا). والآن هو أفضل ما جاد به الزمان، لكنّ الغد ـ في معيّة السادة الرؤساء أو أبنائهم ـ سوف يكون الأروع والأعظم.

---

(١) هو اللّواء عبد الفتاح يونس (١٩٤٤ ـ ٢٨ يوليو ٢٠١١)، شغل منصب رئيس أركان جيش التحرير الوطنيّ الليبيّ، حتّى اغتياله.
(٢) القذّافي، الخُطبة نفسها.

وفي الصفحات التالية سوف ندرس بالتفصيل نموذجًا من نماذج خطاب الاستبداد السياسيّ، ممثلًا في خطب الرئيس المخلوع حسني مبارك. ويبدأ هذا الفصل بموجز لتاريخ الخطابة الرئاسيّة على مدار سنوات حكمه الثلاثين، ثم أحلل خطب مبارك المهمة أثناء الثورة.

خطب مبارك في ثلاثين عامًا
من شباب الوعد بالديمقراطيّة إلى شيخوخة الاستبداد

أمسك مبارك زمام الحكم في فترة عصيبة من تاريخ مصر. لم تكن دماء الرئيس السادات قد جفّت بعد اغتياله في السادس من أكتوبر ١٩٨١، لكنّ إعصار التوتر الداخليّ الذي عصف بمصر آنذاك كان أزيزه أعلى بكثيرٍ من رَصاصات الاغتيال. فقد كانت أبواب المعتقلات والسجون مُوصدة على خيرة عقول مصر السياسيّة والثقافيّة والاجتماعيّة إثر اعتقال السادات لرموز المعارضة المُتصاعدة بسبب سياساته الداخليّة والخارجيّة على حدٍّ السواء. وكانت مصر في أواخر عهده أشبه بجزيرة معزولة بعد أن اختار عَقد سلام منفردٍ مع إسرائيل فقطع العالم العربيّ عَلاقاته معها. وكانت الجزيرة بأكملها تُوشك أن تتحوّل إلى فوهة بركان، بعد أن اشتعلت فتنة طائفيّة تنذر بدمارٍ لا يُبقي ولا يذر، وتغوّلت بفعل الفقر والجهل جماعات دينيّة تُكفر الغالبيّة وتستبيح الجميع.

في هذه الظروف العصيبة، أحدث صعود مبارك إلى منصّة الحكم شعورًا بالارتياح العامّ، وتنفّس المصريّون الصعداء. وقد حاول خطابه السياسيّ أوائل ومنتصف الثمانينيّات أن يحقّق مصالحة وطنيّة وعربيّة، وأن يواجه الخطابات المتشدّدة للأصوليّين الإسلاميّين، وأن يرسخ لنفسه ولنظامه شرعيّة جماهيريّة. وكانت تصريحاته عن زهده في السلطة وتمسكه بالعمل مع جميع المصريّين ـ حكومة ومعارضة ـ لإنجاز نهضة حقيقيّة لمصر تحقّق لخطاباته في تلك الفترة شعبيّة كبيرة لدى المواطن العاديّ. وكان يُزيد من هذه الشعبيّة، نبرة الثقة التي كانت تشيع

في خطابه، وقدرته على التنويع الصوتيّ، وخروجه في كثير من الأحيان على النص المعدّ سلفًا، ليتكلّم مع الجمهور بلغة عاميّة، لم تكن تخلو من بعض الفكاهات والدّعابات.

غالبًا ما كان يكتب خطب هذه الفترة أسامة الباز أو مصطفى الفقي من الألف إلى الياء[١]، ثم يقوم الرئيس بمراجعتها، وتحديد المواضع التي سيرتجل فيها[٢]. ولكن هذه الطريقة سوف تتغيّر في التسعينيّات على نحو جذريّ. وبحسب الدراسة المثيرة للباحثة الأمريكيّة ميشال دون عن كُتَّاب خطب مبارك، فقد أصبح الرئيس في التسعينيّات يستعين بعدد أكبر من كتَّاب الخطب لكتابة كل خطبة، بعد أن يُكلف شخصًا معيّنًا ـ يختلف من خطبة لأخرى ـ بأن يكون المنسّق الرئيسي لها. هذا الشخص كان يجمع ما كتبه الآخرون، ويحرّره، ثم يعرض النصّ على مبارك الذي كان يقوم بمراجعته، وإجراء بعض التغييرات عليه. وقد شهدت فترة التسعينيّات أيضًا تعاظم دور زوجة الرئيس السيدة سوزان مبارك، وابنه جمال في كتابة الخُطب. وكان جمال نفسه يقوم في بعض الأحيان، خاصّةً في السنوات الأخيرة من حكم مبارك، بدور المنسّق الرئيس لخطب والده[٣].

الخطابة السياسيّة نشاط يتأثّر بشدّة بالحياة السياسيّة والاجتماعيّة للوطن؛ فحين تكون الحياة عفيّة وثريّة تكون الخطب السياسيّة فوّارة وحيَّة. أمّا حين يسود الركود فإنّ الخطابة السياسيّة تدخل بدورها طور الجمود، وتعاني من ضعف القيمة وتراجع التأثير، خاصةً حين يقترن الركود السياسيّ بداء الديكتاتوريّة المطلقة. ومع منتصف التسعينيّات، بدأ المصريّون يدركون أنّ الرئيس الذي كان يعلن ببلاغة زهده في السلطة سوف يتشبث بها بضراوة حتّى آخر رمق في عمره (أو آخر نبضة في قلبه، كما صرّح في خطبة لاحقة)[٤]. كما تيقّنوا أنّ وعود السنوات الأولى بالديمقراطيّة

(١) الدكتور أسامة الباز (١٩٣١ ـ....)، سياسيّ مصريّ مرموق، شغل منصب المستشار السياسيّ للرئيس مبارك لفترة طويلة من سنوات حكمه. أمّا الدكتور مصطفى الفقي (١٩٤٤ ـ) فهو دبلوماسيّ مصريّ، كان سكرتير الرئيس مبارك للمعلومات في الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٢.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول هذه المسألة يمكن الرجوع إلى: ميشيل دون، مرجع سابق، ص ٩٧.

(٣) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(٤) وردت العبارة في خطبة مبارك أمام مجلسي الشعب والشورى في نوفمبر ٢٠٠٦، ولتحليل لبلاغة إظهار الزهد في السلطة السياسيّة يمكن الرجوع إلى: عبد اللطيف، عماد. (٢٠١٢). حروب بلاغيّة،

والرخاء، ظلّت كلمات على ورق، تُفتقد نيّة الوفاء بها، كما يُفتقد حياء التوقّف عن ترديدها.

كانت خطب مبارك في تلك الفترة تكرّر باطراد مفردات الأمن، والأمان، والاستقرار، والتنمية، والديمقراطيّة. لكنّ هذه المفردات كانت قد فقدت كثيرًا من معانيها العامة الشائعة، ليصبح أمن الوطن هو أمن النظام، واستقرار البلاد يعني استمرار مبارك في الحكم دون منازعة أو مساءلة. أمّا الإصلاح الاقتصاديّ بهدف التنمية فلم يكن يعني بالنسبة للمواطن إلا مزيدًا من فصل العمال وتشريدهم، في إطار أكبر عمليّة نهب منظم لثروات مصر تمّت تحت غطاء شعار «الخصخصة». وفي الوقت الذي كان يراكم فيه رجال مبارك وأسرته ثروات هائلة، كان لا يتردّد في خطبه عن تأكيد انحيازه للفقراء. وفي أول مايو من كلّ عام، كان يقف مبتسمًا، يستمتع بهُتافات آلاف العمال وتصفيقهم، معلنًا أنّه سيجود على الموظّفين والعمال بـ«منحة»، يعلم هو كما يعلمون هم أنّها ليست سوى جنيهات هزيلة لا تسمن ولا تغني من جوع.

في مثل هذه المشاهد كانت تتجسّد كلّ موبقات الخطاب السياسيّ المستبدّ، حين يوهم الحاكم محكوميه بأنّه «يهبهم»، ما يستطيع أن يحجبه عنهم، وحين يتواطأ الجمهور أو يُستدرج لإبداء آلاء العرفان ـ بالهُتاف والتصفيق ـ على زيادة أجر يعلم أنّها حقّه، ومن حرّ ماله، وأنّه أقلّ بكثير ممّا يوفّر لأيّ إنسانٍ حياة كريمة.

في السنوات العشر الأخيرة من حكم مبارك تراكمت عوامل كثيرة لتزيد من ضعف تأثير خطبه السياسيّة. فلم تعُد خطبه ميدانًا للإعلان عن قرارات مُهمّة، أو أفعال جديدة؛ بل اتخذت طابع الطقوس الشكليّة. كما ازداد عُمق فجوة المصداقيّة نتيجة الفرق الشاسع بين ما تقوله الخُطب، وما يوجد على أرض الواقع. فقد واصلت الخُطب التغنّي بالديمقراطيّة، والحريّة، والفصل بين السلطات التشريعيّة والقضائيّة والتنفيذيّة، والرفاهيّة، والشفافيّة، في حين كان المجتمع يعاني من هيمنة الحزب الواحد ومن غياب إمكانات التبادل السلميّ للسلطة، ومن سيطرة السلطة التنفيذيّة، وتراجع مستويات المعيشة للمواطن العاديّ، وطغيان الفساد.

مناورات خطاب السلطة في ساحة الثورة، مجلّة ألف في البلاغة المقارنة، الجامعة الأمريكيّة بالقاهرة، عدد ٣٢، ص ٢٨٣ ـ ٣١١.

لكنّ أحد الأسباب المهمّة لعزوف المصريّين عن الاهتمام بخُطب مبارك هو تراجع قدراته الأدائية. فقد أصبح يعتمد بشكل شبه كامل على النصوص المكتوبة، ولا يخرج عن النصّ إلا نادرًا. وعادة ما كان يترك حينها انطباعًا سيِّئًا نتيجة فظاظة بعض تعليقاته ومباشرتها الشديدة؛ مثل تعبيره الشهير «خلِّيهم يتسلوا». ونتج عن ذلك تراجع مساحة التواصل البصريّ الذي يزيد من الحميميّة بينه وبين الجمهور، في مقابل تزايد الاستخدام غير المحسوب للإشارات الحركيّة شبه العدوانيّة لليد، مثل التلويح العدوانيّ بالسبّابة. وصاحب ذلك جمود في لغة السياسة، فقد أصبح ما يُقال اليوم شبيهًا بما قيل بالأمس، وما سيقال غدًا. وبدت بعض الخُطب وكأنّها نسخ كربونيّة من خُطبٍ أخرى. وعلى الرغم من أن خُطب مبارك كانت تحتشد بفقرات كاملة يخصّصها لمدح نفسه وإنجازاته، فإنّه يبدو أنّه أصبح يضيق ذرعًا بالخطابة؛ فغدت خطبه أقصر من تلك التي كان يُلقيها في الثمانينيّات والتسعينيّات، وتأتي على فترات زمنيّة أبعد. كما توقّف عن أشكال أخرى من التواصل المباشر مع شرائح خاصّةً من المصريّين. فقد توقّف عن عقد اللقاء السنويّ مع المثقّفين في المعرض السنويّ للكتاب، ومع شباب الجامعات في العطلة الصيفيّة.

كانت الشيخوخة تضرب بجذورها، ليس في قلب النظام فحسب، ولكن في روح الخطب أيضًا. وكان المصريّون في أغلبهم لا يبدون اهتمامًا يُذكر بما يحدث على مسرح الخطاب السياسيّ، فقد كانت تبدو الخطب السياسيّة بالنسبة لهم طقسًا مسرحيًّا مملًّا لا عَلاقة لهم به، إذ يصفّق جمهور يعرفونه جيدًّا لرئيس يعرفونه جيدًّا، أثناء كلام يعرفونه جيدًا. والجميع يدرك أنّ الأمر ربّما ليس على هذه الدرجة من الجديّة التي يبدو عليها.

لكن هذا الحال سرعان ما تُغيّر كليّةً مع مطلع فجر ثورة ٢٥ يناير. وعادت الخطب السياسيّة تستحوذ من جديد على اهتمام حقيقي طاغٍ من الرئيس والشعب المصريّ على حدٍّ سواء. فبمثل ما كانت الثورة تتضمّن صراعًا بين القوى الماديّة للنظام الحاكم والقُوى الماديّة للثوار، فإنّها كانت تتضمّن كذلك صراعًا بين خطابات كلٍّ منها. وكان نجاح النظام الحاكم في الاحتفاظ بسلطته أو نجاح المحتجِّين في التخلص منه يتوقّف على مجموعة معطيات من أهمّها قدرة خطاب كلٍّ منها على استقطاب الشريحة الأكبر من الجمهور الذي لم يحدّد مواقفه بتأييد الاحتجاج أو التحفظ عليه.

هذا الجمهور الصامت عادة ما يكون هدف خطاب الحاكم وهدف خطاب المُحتجِّين على السواء. وإذا أفلح المُحتجّون في استقطابهم تحوّل الاحتجاج إلى ثورة، وإن فشلوا تحوّل الاحتجاج إلى «فتنة».

وعلى الرغم من أنّ الخطاب الأوّل هو استمرار لخُطب مبارك القديمة، وأنّ خطابه الثالث ينطوي على مساحات كبيرة من التفكّك والتناقُض والتكرار المُخلّ والأداء الصوتيّ الفاتر، فإنّ الخُطب الثلاث حاولت أن تجهض الثورة بأقصى طاقة ممكنة، على نحو ما سأوضّح تفصيليًّا في الفصل التالي.

وفي الواقع فإنّ إحدى خطب الرئيس المصريّ السابق أثناء الأحداث ـ خطبته الثانية على وجه التحديد ـ كانت على وشْك إجهاض الثورة المصريّة؛ فقد استطاعت دفع شريحة ضخمة من المصريين للتعاطف معه. وقد استخدمت لتحقيق ذلك تقنيّات بالغة الكفاءة في التلاعب النفسيّ والعقليّ بالجماهير؛ من أهمّها استخدام بلاغة أبويّة، تقدّم الرئيس بوصفه كبيرًا للمصريّين من غير المقبول مخالفته وإجباره على الاستقالة، كما أنّه من غير الأخلاقيّ والدّينيّ عقوق الأب ومن غير الممكن التبرُّؤ منه[1]. وكذلك استثارة الذاكرة الخطابيّة للمصريّين التي تمتلئ بآلاف التلفظات التي تجعل من الرئيس نصف نبيّ، يُفني حياته لمصالح بلده. واللّعب على بعض القيم الاجتماعيّة المصريّة المحبّبة مثل مسألة التمسُّك بأرض الوطن، ورفض مغادرتها، والتشبث بالموت على ترابها. ويمكن أن نضيف إلى ذلك الأداءُ البلاغيُّ الجيّد للخُطبة؛ خاصّةً استخدام الصوت الخافت، ونعت المحتجّين بصفاتٍ سلبيّة مثل غياب التعقُّل، والتضحية بمصالح الوطن لأهداف شخصيّة.

لقد كانت خطب مبارك على وشْك تغيير مجرى تاريخ الثورة لصالحه. وفي الحقيقة فإنّ هذا لا يرجع فحسب إلى مهارة تأليفها أو براعة أدائها، بل يرجع بالأساس إلى وجود مجموعة من الأساطير السياسيّة تسيطر على عقول غالبيّة المصريّين، وتوجّه بفاعليّة شديدة موقفهم وسلوكيّاتهم نحو الأحداث السياسيّة.

من هذه الأساطير أنّ العَلاقة بين الحاكم والمحكوم تشبه العَلاقة بين الأب

---

(١) لتحليل شامل لتصوّر الرئيس الأب، وأثره في السياسة العربيّة، يُمكن الرجوع إلى: عماد عبد اللطيف. استراتيجيّات الإقناع والتأثير في الخطاب السياسيّ، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٢.

والأبناء، التي تجعل من الحاكم ربًّا للوطن، أو كبيرًا لعائلة مصر، يهيمن عليها ويتحكّم فيها ولا يجوز نقده أو الاعتراض عليه. وأسطورة أنّ الحاكم هو رمز للوطن لا يجوز المساس به، التي تحوّل الرئيس من موظّف يخدم الشعب بصلاحيات مقيَّدة إلى ذات مقدّسة لا تُمسّ. وأسطورة أنّ الحاكم هو وليّ الأمر الذي لا يجب – شرعًا ـ مخالفته أو معارضته أو الخروج عليه، التي تحوّل الحاكم من مواطن عادي إلى ظلٍّ لله على الأرض. وأسطورة أنّ الحاكم لا يعلم ما آل إليه حال الناس، وأنّه يعتقد أنّ الأمور ليست بالسوء التي هي عليه. وهي أسطورة تخفي مسئوليّة الحاكم الكاملة عن كل صغيرة أو كبيرة تحدث للوطن أثناء حكمه. وأسطورة الحاكم الصالح والحاشية الفاسدة، التي تمكِّنه من ارتداء قناع الحاكم الصالح كل فترة بواسطة التخلص من بعض معاونيه، الذين تفوح رائحتهم النتنة أو يكون من مصلحته هو الخلاص منهم. وأسطورة «اللي نعرفه أحسن من اللي ما نعرفوش» التي تُروِّج لأبديّة الحكم، وتقتل كل الآمال في المستقبل، وتحكم على الوطن بأكمله بالعجز والخصاء.

أمّا أكثر الأساطير خطورةً وخبثًا فهي أسطورة «أنّ الشعب نمرود، لا يُفلح في حكمه إلا يدٌّ حديديّة». وهي أسطورة عنصريّة، أوجدها وروّجها الطغاة والمحتلّون، ليحطموا إرادة الإنسان في الحريّة. ويروجها الآن، بعض منْ لا ينعمون بالعيش إلا في ظلّ الاستبداد، ممّن ينادون بحكم ديكتاتوريّات باطشة.

مثل هذه الأساطير بالغة التغلغل في شرائح كبيرة من المصريّين. وهي شرائح تم تجريف عقلها النقديّ، وتسطيح أفكارها السياسيّة، وتضليلها بخطابات سياسيّة خبيثة قد ترتدي ثوب الدين أو ثوب الأخلاق القرويّة، أو ثوب اللامبالاة. وإذا كان المصريّون يحلمون بمصر جديدة، فإنّ عليهم أن يقاوموا أساطير الخطاب السياسيّ، وسحر الخطب السياسيّة. وعلينا أن ندرسها بعمق لنعرف كيف تتلاعب بنا وتخدعنا، وكيف نكشفها ونعريها ونقاومها، لعلّنا نحول دون خلق مزيد من الطغاة.

وسوف أخصِّص الفصل التالي بأكمله لكشف المناورات التي استُخدمت في خطب مبارك بهدف إجهاض الثورة، والحفاظ على نظامه.

هل تستطيع الخطب الرئاسيّة إجهاض الثورات؟
إطلالة على خطب مبارك أثناء الثورة

حين يصل الصراع بين الحاكم ومعارضيه حدّ التهديد بإقصائه وزوال سلطته، تتطلّع الأنظار إلى الخطاب السياسيّ الذي يصبح ساحة للصراع؛ إذ يحاول كلٌّ من الحاكم ومعارضيه تحييد الجمهور الذي لم يحسم أمره بعد بالوقوف إلى جانب أحد الطرفين أو استقطابه. وبقدر ما يُحتكم إلى قوة السلاح الماديّة في حالة الصراعات المسلّحة، فإنّه يُحتكم إلى قوّة الخطاب الناعمة في حالة الصراعات السياسيّة التي تشهد تحييدًا نسبيًّا للسلاح. ومن بين أنواع خطابيّة عديدة استخدمت في هذا الصراع ـ مثل التقارير التلفزيونيّة المصوّرة، وتعليقات البثّ المباشر، ومقالات الصحف، والتوك شو، والمناظرات والأغاني وقصائد الشعر ـ كان للخطابة السياسيّة، خاصّة الخطابة الرئاسيّة، دور مؤثّر في حسم الصراع.

ترجع تلك الأهميّة الاستثنائيّة للخطابة الرئاسيّة في الثورات العربيّة إلى حقيقة أنّ شخص الرئيس يكون هو محور الجدل إلى حدٍّ بعيد. فالثورات التي تسعى لفسخ العَلاقة بين الحاكم والشعب، غالبًا ما يكون محورها شخص الحاكم نفسه الذي يصبح بواسطة الكناية علامة أيقونيّة للنظام بأكمله، ينجرح النظام بانجراحه، ويسقط بسقوطه، ويبقى ببقائه. إنّ شخصيّة الرئيس التي تكون مرمى لتصويب المعارضة، تجد أقوى أسلحتها المضادّة في الخطب الرئاسيّة نفسها. ومنذ وقت مبكر من تاريخ دراسة الخطابة ـ تعود إلى كتابات أرسطو في القرن الرابع قبل الميلاد ـ كانت الصورة التي يرسمها الخطيب لنفسه داخل خطبته بالغة الأهميّة في إنجاز الوظائف التي

تسعى لتحقيقها؛ فالخُطبة ـ أيّة خُطبة ـ تنجز أغراضها بواسطة الاحتكام إلى حجج أو براهين تتّجه إلى إحداث الإقناع العقليّ للمخاطبين، و/ أو بواسطة التلاعب الانفعالي والعاطفي بمشاعر الجمهور والذي يتوجه نحو إحداث التأثير في نفسيتهم وروحهم الجمعية، و/ أو بواسطة تطويع الصورة التي تقدمها الخطب للخطيب، والتي تتوجه نحو إضفاء ملامح مصداقيّة وأهليّة على شخصه، بما يسمح لكلامه بأن يُنجز أغراضه بسهولة نسبيّة[1].

عادة ما تستخدم كل الخطب هذه الأدوات جميعًا؛ وإن بدرجات مختلفة، تتباين بحسب نوع الخطبة وظروفها وأغراضها. فخطبة علميّة توجّه في جمهور من الباحثين يُتوقع منها أن تقلّل من الاعتماد على التأثير النفسيّ في مقابل اعتماد أكبر على الحجج والأدلة والبراهين، وذلك في مقابل ـ مثلا ـ خطبة دينيّة وعظيّة تتوسّل بتقنيّات التأثير النفسيّ والروحيّ بدرجات أكبر بكثير من استنادها إلى حجاج عقليّ أو منطقيّ. وبالمثل فإنّ الخطب السياسيّة التي تستهدف تقويض المعارضة السياسيّة للحاكم تستند بشكل أساسيّ على الصورة التي يرسمها الحاكم لشخصيّته وتاريخه، ومدى نجاحه في تقديم نفسه بوصفه لا يزال الشخص الأجدر بالحكم. هذه الصورة تُستخدم في تشكيلها الصياغة البلاغيّة للّغة الخطب، وطرق الأداء الصوتيّ والحركيّ، وأساليب التحكم في السياق الخطابيّ. وعادة ما تكون هذه الصورة إحدى أبرز استراتيجيّات الإقناع والتأثير في الخطاب السياسيّ. وقبل أن أشرع في دراسة الصورة التي رسمها مبارك لنفسه بواسطة خطبه أثناء الثورة، سوف أقدّم عددًا من الملاحظات عن السياق المحيط بتداول هذه الخطب.

الملاحظة الأولى: حول أنّ لغة السياسة العرجاء لا تستطيع الرقص بمفردها

هناك جدل واسع في دراسات الخطاب فيما يتعلّق بالدور الذي يلعبه الخطاب في الحياة بوجه عام، والدور الذي يقوم به الخطاب السياسيّ في الحياة السياسيّة على وجه الخصوص. تتراوح وجهات النظر هذه بين طرفين بينهما وجهات نظر وسيطة: وجهة النظر الأولى قديمة نسبيًّا، ترى أنّ الكلام السياسيّ يمارس تأثيرًا محدودًا في

(١) انظر، أرسطو. كتاب الخطابة. ترجمة عبد الرحمن بدوي، دار الشئون الثقافيّة العامة، بغداد، (١٩٨٦)، ص ٢٩ ـ ٣٠.

السياسة. غالبًا ما تُقيم وجهة النظر هذه عَلاقة تعارض بين «القول السياسيّ» و»الفعل السياسيّ»، ثم تنحاز إلى الفعل السياسيّ على حساب القول السياسيّ. ويتجلّى هذا في التعبير الإنجليزيّ الشائع «الأفعال أعلى صوتًا من الأقوال Actions speak louder than words»[(١)]. وهو تعبير مشابه لحزمة من التعبيرات التراثيّة العربيّة الشائعة محورها أنّ: «الناس أحوج إلى حاكم عادل أكثر من حاجتهم إلى حاكم مفوّه»[(٢)]. تحجم هذه النظرة من الدور الذي تمارسه اللّغة في حقل السياسة. لكن وجهة النظر المخالفة، ترى أنّ اللّغة محور الفعل السياسيّ. وقد اقترنت هذه النظرة بما يُعرف بالمنعطف اللّغويّ Linguistic Turn؛ الذي تغلغلت خلاله المقاربات اللّغويّة في العلوم الإنسانيّة قاطبةً، وبلغ ذُروته لدى بعض منظري ما بعد الحداثة؛ ممّن ذهبوا إلى أنّ العالم بأكمله ليس إلا نصًّا أو خطابًا، وأنّه لا وجود لأيّ شيء خارج اللّغة.

من الجلِيّ أنّ ثمة تطرُّفًا في التوجّهين معًا، وأنّه لا التحقير المقصود لدور اللّغة في السياسة، ولا إلغاء السياسة لصالح اللّغة هو الوصف الأدقّ لطبيعة هذه العلاقة. فاللّغة تسهم في تمثيل الفواعل والأحداث السياسيّة، وعمليّات التفاوض، وإعلان الحروب، والدعاية الحربيّة، وصياغة التوجهات والمواقف السياسيّة، وإنجاز معظم عمليّات الدعاية السياسيّة، ومعظم أنشطة الدبلوماسيّة السياسيّة...إلخ، لكن الفعل السياسيّ هو حافز القول السياسيّ وغايته وأحد نتائجه. فإذا كان من غير الممكن تخيّل وجود سياسة بلا كلام، فإنّ موت السياسة قرين غياب الفعل السياسيّ والاكتفاء بالكلام.

هذه العَلاقة المترابطة بين القول السياسيّ والفعل السياسيّ مهمّة خصوصًا حين نتعامل مع الخطابة السياسيّة في اللحظات المصيريّة، كما هو الحال في خطب مبارك أثناء الثورة. فالخُطب لم تكن مفصولة عن حزمة من الأفعال السياسيّة الماديّة، مثل

---

(١) انظر: - Chilton, P. and C. Schäffner. (eds.). (2002). Politics as Text and Talk: Analytic Approaches to Political Discourse. Amsterdam: John Benjamin's.

(٢) يرجع أوّل ورود لهذا المفهوم– بحسب ما توصّلت إليه ـ إلى الخليفة عثمان بن عفّان. ويروي الجاحظ أنّ عثمان «صعد إلى المنبر فأرتجّ عليه (أي تلعثم ولم يستطع الكلام)، فقال: «إنّ أبا بكر وعمر كانا يُعدّان لهذا المقام مقالاً، وأنتم إلى إمام عادل أحوج منكم إلى إمام خطيب، وستأتيكم الخطب على وجهها (أي فيما بعد)، وتعلمون إن شاء الله». نقلاً عن البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون نشر الهيئة العامّة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٣، ج١، ص ٣٤٥.

تشكيل وزارة جديدة، أو تعيين نائب للرئيس، أو تحريض البلطجيّة على مهاجمة المتظاهرين بالحجارة والجِمال. وفي الوقت ذاته، فإنّ الأفعال السياسيّة كانت تتحرّك ـ في معظم الوقت ـ في مِعْطَف الخطاب؛ إنْ صحَّ التعبير. فالخطاب قدَّم الغطاء الإقناعيّ والتأثيريّ للأفعال السياسيّة، بالقدر نفسه الذي قام فيه بوصفها وتمثيلها وإنجاز بعض منها. وهكذا فإنّ الوظائف التي سوف ننسبها للخطاب السياسيّ على مدار هذا الفصل، لم ينجزها الخطاب وحده، وإنْ كان عاملاً مهمًّا من عوامل إنجازها. ويُحيل هذا فورًا إلى عامل آخر مهم هو السياق.

الملاحظة الثانية: في تفسير ميل بعض الحكام لمخاطبة شعوبهم في منتصف الليل

لكي تورق بذور الكلام السياسيّ لا بُدّ وأن تُحرَث لها جيدًا نفوس الجماهير وعقولها. فما سمات العقول والنفوس المحروثة؟ يمكن أن نتلمس إجابات على مثل هذا السؤال من العلم والتاريخ. كان أدولف هتلر ـ أحد أكثر ديكتاتوريّ العالم الحديث دمويّة، وهو للمفارقة أيضًا أحد أكثرهم تأثيرًا في الجماهير ـ يختار مخاطبة شعبه حين ينهكه التعب، بعد طقوس احتفاليّة طويلة، أو إثر ساعات عملٍ منهكة. فحين تُنهَك الأجساد، وترتخي الأعضاء، وتتباطأ الحركة، تَضعف قدرة الشخص على التفكير النقديّ التفنيديّ، ويميل إلى تلقٍّ أكثر سلبيةً لما يسمعه. وهذا غاية ما يتمنّاه السياسيّون من جمهورهم على مرّ العصور؛ فالمستمع أو المشاهد الذي يؤمِّن على ما يقوله السياسيّ أيًّا يَكُن، هو المستمع أو المشاهد النموذجيّ في حقل السياسة؛ حيث الغاية هي الاستحواذ على السلطة وممارستها أكثر من أيِّ شيء آخر. أمّا العلم فإنّ ما أنجزه علم اللّغة المعرفيّ Cognitive Linguistics ـ خاصّة في العقد الأخير ـ من بحوث مهمّة تتعلّق بأثر العوامل الماديّة المحيطة بتلقّي الخطاب في معالجته، فهمًا وتأويلًا ونقدًا، بالغ الأهميّة في تبيان أثر السياق في معالجة الخطاب[1]. ولا تقلُّ

---

(١) انظر، على سبيل المثال، Van Dijk, Teun Adrianus. (2008). Discourse and Context: A Cognitive Approach. Cambridge: Cambridge University Press.; Van Dijk, Teun: Adrianus. (2009). Society and Discourse: How Social Contexts Influences Text and Talk. Cambridge: Cambridge University Press.

عن ذلك أهميّة الدراسات الكثيفة حول ظاهرة غسيل المخ، وأثرها في تعميق فهم طرق تغيير أفكار الجمهور، ومعتقداته، واتجاهاته[1].

إحدى النتائج المهمّة لمثل هذه الدراسات يمكن تلخيصُها في أنّ المرء يصبح أكثر قابليّة للتأثّر بخطابٍ ما، حين تُشلُّ قدراته العقليّة النقديّة بإدخاله في حالة رعب وتخويف شامل، وإنهاكه جسديًّا وذهنيًّا، وسلبه الثقةَ في القدرة على الفعل أو الاستجابة. حين يكون المرء في مثل هذه الحالة يصبح أميل ـ غالبًا ـ إلى قبول ما يتلقّاه والاقتناع به دون مساءلة، إذا لم يكن يصطدم بشكل مباشر وكامل مع قناعات مترسّخة طويلة الأمد. وفي الواقع، فإنّ نظام مبارك استخدم تقنيّات غسيل المخ بشكل حرفيّ، فخطاب مبارك ـ على الرّغم من تسجيله في وقت مبكر ـ لم يُذع إلّا في وقت متأخّر من الليل، بعد أن خرج البلطجيّة والمساجين من سجونهم وأوكارهم، وبدأت حملة إرهاب ورعب شامل، ساهمت فيها زخات الرَّصاص التي كانت تُسمَع في كلّ مكان في مصر تقريبًا، ومكالمات الاستغاثة التي لا يمكن تخيّلها حتّى في أكثر أفلام الرعب توحُّشًا، وهدير الإشاعات التي تقتلع أدنى ذرة من طمأنينة النفوس. هذا الرعب الماديّ اقترن بحالة إنهاك جسديّ شاملة بعد يوم حافل من التظاهر أو متابعة التظاهر، وساعات مضنية في الشوارع في برْد يناير لحماية الأعراض والبيوت. وأخيرًا، يأتي عامل الانتظار والتوقّع الذي صاحب المصريّين منذ أعلن التلفزيون عن بثّ كلمة الرئيس حتّى إلقائها، وهو وقت استمرّ عدّة ساعات تظلُّ طوالها نفوس الجماهير وعقولهم مشحوذة متأهّبة حتّى يصيبها الإنهاك. وأخيرًا، بعد أن يتمّ حرث نفوس الجماهير وشلّ عقولهم وإنهاك أجسادهم يظهر الرئيس متكلّمًا فيلقي بذرة كلامه، التي تنمو طوال الليل، في الجماهير التي ترقد قلقة، في حين تستمرّ معالجة الخطبة في لا وعيهم.

الملاحظة الثالثة: في مسألة الوجوه المتغيّرة للسياسيّين

كما ذكرت، فإنّ هذا الفصل معنيٌّ بالوجوه التي صاغتها خُطب مبارك لنفسه بوصفه رئيسًا، والأغراض التي استهدفت هذه الوجوه إنجازها، والآثار المحتملة

(١) لمزيد من المعلومات عن تقنية غسيل المخّ يمكن الرجوع إلى: عبد الله، معتز سيد. (١٩٩٧). الحرب النفسيّة والشائعات. دار غريب، القاهرة، ص ٢٣ ـ ١٥١.

والفعليّة التي حقّقتها. ولا بدّ في البداية من التأكيد على أنّ أيّ خطاب سياسيّ لا يرسم وجهًا ثابتًا مكتملًا لصاحبه، بل إنّ هذا الوجه والأدوات المستخدمة في رسمه تتأثّر بشدّة بأغراض الخطاب وسياقه. فبقدر ما تتنوّع الاختيارات السياسيّة والمواقف السياسيّة، ويتبدّل الفاعلون السياسيّون، تتغيّر الوجوه التي يرسمها كل سياسيّ لنفسه، أو ترسمها له نصوصُ الآخرين. وفي الواقع، فإنّ الخطاب الواحد إن هيمن عليه وجه ما، فإنّه يفسح بعض المجال لملامح من وجوه أخرى.

لقد ألقى مبارك ثلاث خطبٍ متتابعة في خمسةَ عشرَ يومًا من الثورة. كلُّ خُطبة منها جاءت في ظروف بالغة الخصوصيّة، في مواجهة تحدّيات خاصّة، ولأغراض مُحدّدة. حاولت كلٌّ منها ـ في الواقع ـ رسم صورة مغايرة للرئيس، تتّسق مع تلك الظروف وتستجيب للتحديّات، وتحاول إنجاز الوظائف. فالخطاب الأوّل الذي جاء وسط حالة من الرعب الشامل المخطط له، والفوضى الجذريّة المقصودة، رسم صورة للرئيس الصارم، الذي يسعى لاستخدام كلّ قوّته لفرض الأمن والاستقرار، والقضاء على الفوضى والخوف. وإثر تراجع مساحة الرعب بعد البرهنة على كفاءة اللجان الشعبيّة، وتسرب أخبار عن المتسبب الفعلي في الفوضى، وإنجاز الثوار لمظاهرتهم المليونيّة الأولى، سرعان ما خلع مبارك وجه الرئيس الصارم المهدِّد ليرتدي وجه الرئيس الأب، الذي يدغدغ المشاعر الأبويّة لدى المصريّين، ويستفزّ فيهم الأخلاق القرويّة، ويستثير ذاكرتهم الخطابيّة التي تمّ شحنها على مدار عقود بخطاب تمجيديّ يضعه في مصافّ الرسل من زاوية التضحيّات التي قدّمها لمصر.

لكن سرعان ما تهرّأ هذا الوجه بعد ساعات قليلة من الانخداع الجماعيّ به، بعد أن ظهرت من تحت قناع الأب الملامح الحقيقيّة للجلّاد؛ فعلى شاشات التلفزيون كانت تجري وقائع معركة الجمل، إحدى أغرب المعارك في تاريخ مصر الحديث. وبعد أن تتابع تسريب أنباء عن الثروة الخرافيّة للرئيس وعائلته، أصبح أيُّ حديث عن «تضحيّات» الرئيس، لا يدخل إلا في باب الفكاهة والتندُّر والتنكيت. وبذلك أدركت شرائح واسعة أنّ أخلاقيّات القرية لا تصلح إطارًا مرجعيًّا للتعامل مع اللصوص والعصابات. وهنا كان على الرئيس أن يخلع وجه الرئيس الأب ليرتدي وجه الرئيس المستفزّ. وسوف أبسط فيما يأتي الحديث في كل وجه من هذه الوجوه، أكشف فيه عن كيفيّة صياغة ملامحه بواسطة اللّغة وطرق الأداء، وطبيعة الأغراض التي استهدف تحقيقها، ومدى نجاحه في ذلك.

استراتيجيّة التهديد: وجه الرئيس المنقذ والخطاب الصارم

إن أحداث اليوم والأيام القليلة الماضية ألقت في قلوب الأغلبيّة الكاسحة من أبناء الشعب الخوف على مصر ومستقبلها والتحسب من الانجراف إلى مزيد من العنف والفوضى والتدمير والتخريب، وإنّني (محتملاً) متحملاً مسئوليّتي الأولى في الحفاظ على أمن الوطن والمواطنين، لن أسمح بذلك أبدًا، لن أسمح بهذا الخوف أن يستحوذ على مواطنينا، وبهذا التحسب أن يلقي بظلاله على مصيرنا ومستقبلنا.. إنّني لن أتهاون في اتخاذ أيّة قرارات تحفظ للمصريّين أمنهم وأمانهم.

مبارك في ٢٨ يناير ٢٠١١

هكذا اختتم مبارك خطابه الأول الذي أُلقي في وقت متأخّر من ليلة جمعة الغضب في الثامن والعشرين من يناير ٢٠١١. يقوم الخطاب على ثنائيّة سيكتب لها التغلغل في كلّ تحققات الخطاب السياسيّ الرسميّ في مصر حتّى حدوث التنحي؛ هي ثنائيّة الفوضى (مواصلة الاحتجاجات) والاستقرار (استمرار نظام مبارك). وسوف تكون نواة خطاب الثورة المضادّة الذي جعل من الفوضى ثمنًا لتحقيق أهداف الثورة، والاستقرار ثمنًا للحفاظ على نظام مبارك سالمًا بعد التخلّي عن مبارك نفسه.

أُدمجت هذه الثنائيّة في إطار سيناريو استعاريّ، يمكن تلخيصه في الآتي: هناك قُوى شرّيرة داخل المجتمع وخارجه، لا يتمّ تسميتها بل وصفها بصفات شرّيرة، تتحرّك في الظلام، بهدف سلب المصريين نجاحاتهم (التي حقّقها نظام مبارك)، وأمنهم (الذي وفّره لهم نظام مبارك)، وتعريض مستقبل حياة المصريّين للدمار. هذه القُوى الخفيّة بلا ضمير، ولا عقل، ولا يحركها سوى أغراض ومطامع شخصيّة شرّيرة، ولها قدرة على التغرير بشباب المجتمع واستغلاله لصالحها. وقد نجحت هذه القُوى الشرّيرة في إشاعة الفوضى والخوف إلى حدٍّ لا بدّ فيه من إنقاذ البلاد من السقوط في الهاوية. وهنا يأتي دور المخلِّص المنقذ (الرئيس نفسه) الذي يستطيع القضاء على قُوى الشرّ (لأنّه فعل ذلك من قبل؛ بحسب نصّ الخطبة)، ويمتلك الصلاحيّات اللازمة لتحقيق ذلك (فهو رئيس البلاد)، وليس غاية المخلِّص المنقذ الحفاظ على كرسيّه (فهو مسئوليّة وعبء)، بل القيام بدوره البطولي في إنقاذ البلاد، التي ضحى ـ ولا يزال ـ من أجلها (بحسب نصّ الخُطبة نفسها).

حين تصبح أرض الخُطبة ممهّدة لوصول المخلِّص المنقذ، يأتي محمولاً على

أعناق أدوات التوكيد الكثيفة، واللّغة الصارمة. وهكذا تنسج الخُطبة وجه الرئيس الصارم، الذي سيضرب بأيدٍ من حديد على «الفوضى» و«الخراب». فقد استخدمت الخُطبة بكثافة عبارات مثل «لن أسمح..» التي تكرّرت مرّتين، و»لن أتهاون..»، وشاعت أدوات التوكيد بكل أنواعها سواء التوكيد بحروف التوكيد مثل إنَّ، وقد، ولقد، ولن.. أو بتكرار العبارات والجُمل، أو بأدوات القصر...إلخ.

يتّسق السيناريو السابق مع الذخيرة الخطابيّة الكامنة لدى المواطن الكونيّ، إن صحّ التعبير. فأفلام «المنقذ المخلِّص» الذي يواجه قُوى الشرّ والظلام ويدمّرها بلا رحمة، تتكرّر بآلاف المعالجات ليل نهار. والسيناريو نفسه يتماثل مع السرد الدينيّ في مجمله، ومع بعض السِيَر الشعبيّة والأحداث التاريخيّة. وهو السيناريو نفسه الذي تلجأ إليه بعض الدول الاستعماريّة غطاءً للتدخل العسكريّ في الدول الأخرى، كما حدث في العراق، بحسب ما يشرح عالم اللُّغويّات المعرفيّة(جورج لاكوف) في دراسته لكيفيّة تبرير الإدارة الأمريكيّة لحربَيها على العراق[1].

من البدهيّ أنّ هذا السيناريو يقدّم الأحداث على غير حقيقتها تمامًا. حيث يصبح المُحتجّون، إمّا قُوى شرّيرة تسعى للخراب، أو أشخاصًا مغرّرًا بهم لا يدركون مغبّة ما يفعلونه، كالأطفال الذين يلهون بالقنابل. وبذلك يقفز الخطاب على حقيقة أن الاحتجاجات اتسمت بطابع سلميّ، وأنّ التدمير بدأ بفعل قوات النظام نفسه، وأن الفوضى لم تكن سوى نتيجة لأفعال النظام وقراراته.

إضافة إلى ذلك يقوم خطاب مبارك بالاستحواذ على خطاب الخصم. فالمُحتجّون حدّدوا مطالب اجتماعيّة واقتصاديّة وسياسيّة واضحة، لاقت تأييدًا عارمًا من الشعب المصريّ (كما تجلّى في المظاهرات الساحقة) ظهر يوم الجمعة ٢٨ يناير ٢٠١١، والخطاب يقوم بتبنِّي بعض هذه المطالب بوصفها جزءًا من الأهداف المستمرّة التي يحرص على إنجازها؛ خاصّة مطلب العدالة الاجتماعيّة وتضييق هُوّة الفقر. هذه الآليّة للاستحواذ على خطاب الخصوم واسعة الانتشار في الخطاب السياسيّ التقليديّ

(١) انظر: لاكوف، جورج. حرب الخليج أو الاستعارات التي تقتُل. ترجمة: عبد المجيد جحفة وعبد الإله سليم، توبقال للنشر، الدّار البيضاء، ٢٠٠٥. [الكتاب مجموعة من المقالات كتبها «لاكوف» فيما بين الحربينِ الأمريكيتينِ على العراق ١٩٩١ ـ٢٠٠٣].

لمبارك، وعادة ما تكون ناجحة في سحب مكامن قوّة خطاب الخصم: فحين يتبنّى نظام حاكم خطاب المعارضة ـ ولو على المستوى اللفظيّ ـ تصبح المعارضة نفسها صفر اليدينِ.

لقد كان الخطاب الأوّل لمبارك يصوغ وجه الرئيس الصارم، الذي يأتي في قلب اللحظات العصيبة، لمقاتلة قُوى الشرّ والخراب، مُتوقّعًا من هؤلاء الذين شلّ عقولهم الرعب، وخارت أجسادهم إنهاكًا، وامتلأت نفوسهم بأحاسيس الانجراف إلى الهاوية أن يمدُّوا له أيديهم بلا شروط، وأن يقبلوا ليس باستمراره في الحكم فحسب، لكن أيضًا بأيّ قرارات سيتّخذها لتخليصهم ممّا هم فيه، أيًّا تكن وحشيتها. لكن قلّة نسبيّة من المحتجّين ممّن تعالوا على آلامهم، واحتفظوا بعقولهم ونفوسهم حرَّة من شلل الرعب والخوف على أنفسهم ومصالحهم، كان لهم رأي آخر. هؤلاء كانوا نواة الأحداث التالية، اجتذبت نحوها رويدًا رويدًا كل المُحتجّين الذين كانت نفوسهم تتحرّر تدريجيًّا من الخوف، وأجسادهم من الخور، وعقولهم من الشلل. ولم تكد تمضي ثلاثة أيام حتى دشَّن المتظاهرون مليونيّتهم الأولى، التي أسقطت وجه الرئيس الصارم، واستراتيجيّة الخطاب التهديديّ، وفتحت الباب أمام تشكُّل وجه الرئيس الأب، واستراتيجيّات الخطاب الاستعطافيّ.

وجه الرئيس الأب: استراتيجيّة الاستعطاف

إنّني لم أكن يومًا طالب سلطة أو جاه. ويعلم الشعب الظروف العصيبة التي تحمّلت فيها المسؤوليّة، وما قدّمته للوطن حربًا وسلامًا، كما أنّني رجل من أبناء قوّاتنا المسلّحة، وليس من طبعي خيانة الأمانة أو التخلّي عن الواجب والمسؤوليّة (...)

إنّ حسني مبارك الذي يتحدّث إليكم اليوم يعتزّ بما قضاه من سنين طويلة في خدمة مصر وشعبها. إنّ هذا الوطن العزيز هو وطني مثلما هو وطن كلّ مصريّ ومصريّة، فيه عشت وحاربت من أجله ودافعت عن أرضه وسيادته ومصالحه وعلى أرضه أموت وسيحكم التاريخ عليّ وعلى غيري بما لنا أو علينا.

مبارك في فبراير ٢٠١١

تعدُّ استعارة «الرئيس أبو الشعب» الأكثر شيوعًا في الخطاب السياسيّ المعاصر لوصف العَلاقة بين الحاكم والمحكوم في العالم العربيّ. تقوم الاستعارة بصياغة

جزء من إدراك المواطنين للوطن الذي يعيشون فيه من خلال معارفهم وقناعاتهم حول الأسرة أو العائلة. فهي تنطوي على ربط حقل مجرد هو الدولة بمفاهيم حقل ماديّ هو الأسرة أو العائلة. ويقوم هذا الربط بنقل القيم والأخلاقيّات التي تحكم عَلاقات الأفراد داخل الأسرة أو العائلة إلى دائرة العَلاقة بين الحاكم والمحكومين داخل الوطن[1].

لقد حاولت خطبة مبارك الثانية الإفادة من التراث الأبويّ المهيمن على السياسة المصريّة في العقود الأربعة الأخيرة. فقد استخدم تعبير «أبنائي وبناتي»، وحاول دغدغة مشاعر المصريين الغامرة إزاء كبار السّنّ، الذين يحتلّون ـ عادة ـ مكانة مرموقة في ظل المجتمعات التقليديّة. كما ألحَّ على ربط الدور الذي يقوم به باعتباره رئيسًا لمصر، بالدور الذي يقوم به الأب لأبنائه؛ بواسطة تأكيده المستمر قيامه بوظائف الحماية والرعاية التي تربط بين مسئوليّات الأب والرئيس. وأفاد من التراث الشعبيّ الذي يتعامل مع الأبوّة والأمومة بوصفهما تضحيتينِ تستحقّانِ التقدير والعرفان والإحساس الدائم بالجميل، وتنتقد مَن لا يواجه «العرفان» الأبويّ بالنكران، بوصفه جاحدًا. فاستطاع ربط قيامه بمهام وظيفته الرئاسيّة التي يقوم فيها بدور وكيل الأعمال المُكلَّف من قِبَل الشعب بأداء مهامّ معينة، في مقابل أجر وامتيازات كبيرة، بوظيفة الأبوّة التي يقوم فيها الأب بأداء أعمال تطوعيّة، بلا أجرٍ أو امتيازات ملموسة على المدى القصير، وربّما على المدى البعيد أيضًا.

إنّ أخطر ما في الربط بين المجالينِ هو أنّه يفيد من التجريم العرفيّ لأيّة محاولة يقوم بها المواطنون لإجبار الرئيس على ترك منصبه، من خلال التعامل معها بوصفها «عقوقًا» أخلاقيًّا، لأبناء يفتقدون إلى «التربية الرشيدة». وقد حاول الخطاب السياسيّ الرسميّ المتشبّث بالسلطة (ممثّلاً في وسائل الإعلام الموالية للنظام الحاكم، أو بعض رموز النظام نفسه مثل رئيس الوزراء ونائب الرئيس السابقين) نقل دائرة الصراع من مجال السياسة إلى مجال الأخلاق، ومن حقل الدستور إلى حقل الأعراف، ومن نظام الرئاسة إلى نظام العائلة. تمَّ ذلك بواسطة تكتيكات عدة منها الإشارات المكثفة إلى الأخلاق المصريّة التي ترفض ـ في زعمهم ـ إجبار الرئيس على الاستقالة، في خلط

(١) لتحليل شامل للنزعة الأبويّة في المجتمع العربيّ، يمكن الرجوع إلى: شرابي، هشام. (١٩٨٧). البنية البطركيّة: بحث في المجتمع العربيّ المعاصر. ترجمة حنا دميان. دار الطليعة، بيروت.

مضلِّل لمجالَي السياسة والأخلاق، من ناحية، وتفسير مخلٍّ لطبيعة الأخلاق، التي تتحوّل ـ من وجهة نظرهم ـ إلى قيد على الحريّة، وأداة لقبول الظلم والتعايش معه من ناحية ثانية. وكذلك تمّت استثارة الذاكرة الخطابيّة للمصريّين التي تمتلئ بآلاف التلفظات التي تجعل من الرئيس نصف نبي، يُفني حياته لمصالح بلده. واللّعب أيضًا على بعض القيم الاجتماعيّة المصريّة مثل مسألة التمسك بأرض الوطن، ورفض مغادرتها. ويمكن أن نضيف إلى ذلك الأداء البلاغيّ الجيّد للخُطبة؛ خاصة استخدام التنوّيع الصوتيّ المتقن، وأساليب مدح الذّات، كما تظهر في عبارته الشهيرة التي صدرت بها هذا الجزء من الدراسة[1].

وفي الحقيقة فقد كان وجه الرئيس الأب على وشْك إجهاض الثورة؛ فقد استطاع دفع شريحة ضخمة من المصريّين للتعاطف معه. غير أنّ وجه الأب سرعان ما أسقطته وحشيّة التعامل مع «الأبناء» (المتظاهرين). وأصبحت الساحة مفتوحة لوجه جديد، هو وجه الرئيس المستفزّ.

وجه الرئيس المستفزّ: أثر الكيد المرتدّ على صاحبه

لقد كنت شابًّا مثل شباب مصر الآن عندما تعلّمت شرف العسكريّة المصريّة والولاء للوطن والتضحية من أجله. أفنيت عمرًا دفاعًا عن أرضه وسيادته، شهدت حروبه بهزائمها وانتصاراتها، عشت أيّام الانكسار والاحتلال وأيام العبور والنصر والتحرير. أسعد أيام حياتي؛ يوم رفعت علم مصر فوق سيناء، واجهت الموت مرات عديدة طيّارًا وفي أديس أبابا وغير ذلك كثير. لم أخضع يومًا لضغوط أجنبيّة أو إملاءات، حافظت على السلام، عملت من أجل أمن مصر واستقرارها، اجتهدت من أجل نهضتها، لم أسعَ يومًا لسلطة أو شعبيّة زائفة. أثق أنّ الأغلبيّة الكاسحة من أبناء الشعب يعرفون مَن هو حسني مبارك ويحزّ في نفسي ما أُلاقيه اليوم من بعض بني وطني.

مبارك في ١٠ فبراير ٢٠١١

غالبًا ما يهتمّ الدارسون بالخُطب المبدعة التي تشكّل علاماتٍ في التواصل السياسيّ. فالخُطب الرديئة لا تستدعي ـ عادةً ـ اهتمام أحد؛ لأنّها إمّا أن تكون فقيرة

(١) لدراسة تفصيليّة لوظائف مدح الذّات في خطب مبارك يمكن الرجوع إلي: عبد اللّطيف. حروب بلاغيّة. مرجع سابق، ص ٢٨٣ ـ ٣١١.

في بلاغة نصّها أو براعة أدائها، أو تكون مفتقدةً لجسر المصداقيّة الذي لا بدّ أن تعبّر عليه الكلمات لكي تصل من فَم الخطيب إلى قلب الجمهور وعقله. لكنّ من بين الخطب «الرديئة» في صياغتها وأدائها فإنّ خُطبة مبارك في يوم ١٠ فبراير ٢٠١١، تتمتّع بسمات أخرى غير الإبداع تجعلها جديرةً بالدراسة، منها السياق بالغ الخطورة الذي أُلقيت فيه، والاهتمام المحليّ والدوليّ الاستثنائيّ الذي حظيت به، والآثار التي أحدثتها على أرض الواقع.

على الرغم من أنّه لا توجد تأكيدات بشأن مؤلِّف هذه الخطبة، فقد نشرت بعض المواقع الإلكترونيّة أنّ جمال مبارك ـ ابن الرئيس المخلوع ـ هو الذي كتبها، في محاولة أخيرة للحيلولة بين أبيه والتنحّي عن الحكم، وذلك بمساعدة أنس الفقي(١). وبغض النظر عن صحّة هذه الأخبار، فإنه يبدو أنّ الخُطبة تأثرت في طبيعة حججها وطريقة بنائها بخُطب أخرى تأتي على رأسها خُطبة مبارك في الأوّل من فبراير وبيان التنحّي الذي ألقاه جمال عبد الناصر في التاسع من يونيو ١٩٦٧.

تتسم خطبة العاشر من فبراير بالعديد من الظواهر البلاغيّة مثل آليّات توظيف التاريخ باعتباره ستارًا لحجب الواقع، وتقنيّات الاستمالة والابتزاز العاطفيّ لمشاعر المصريّين، واستخدام حجج تراهن على ضعف الذاكرة التاريخيّة لديهم، والاتكاء على عناصر البلاغة الأبويّة. وهي سمات ربّما أدّت ـ بمصاحبة مجموعة الظروف التي أحاطت بالخطبة ـ إلى الاستجابات التي بدأت حتّى قبل أن ينتهي مبارك من إلقائها. وهي استجابات اختلط فيها الإحباط والاستفزاز بالمفاجأة والغضب، وإن كان الرفض هو الشعور المهيمن على معظم المتلقّين بمثل ما تجلّى على نحو واضح من الهُتاف الجماعيّ (ارحل) الذي امتلأت به حناجر أكثر من مليون متظاهر، اجتمعوا في ميدان التحرير ومحافظات عدَّة؛ ليحتفلوا بما توقّعوا أن يكون «خطاب تنحّي».

سوف أتوقّف في هذا الفصل أمام سمة واحدة من سمات الخُطبة هي حالة النرجسيّة التي تبرزها الخطبة. والتساؤلات التي أحاول الإجابة عليها تتضمّن ما يأتي: ما العَلاقة

---

(١) رصد الصحفيّ صلاح منتصر بعض التفاصيل التي تخصّ تأليف هذا الخطاب، والخطابين الآخرين، وذلك في كتابه «الصعود والسقوط: من المنصّة إلى المحكمة»، دار المصري للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠١١. وقد أورد رئيس قطاع الأخبار بالتلفزيون المصريّ (عبد اللطيف المناوي) معلومات مشابهة في كتابه «الأيام الأخيرة لمبارك»، الدار المصرية اللبنانيّة، القاهرة، ٢٠١١.

بين استخدام الضمائر الفرديّة في الخطبة والمشاعر السلبيّة التي ولدتها عند الجمهور؟ وهل نحن أمام بلاغة سياسيّة خاصّة يمكن تسميتها بـ«بلاغة الاستفزاز»؟

نرجسيّة المنهزم: الأنا الفرديّة مرآةً للاستبداد

تكاد تكون خطبة العاشر من فبراير قصيدة في مدح الذات. فلم يترك مبارك أيّة فرصة ممكنة للإشادة بنفسه إلا وأفاض فيها. فهو يُفرد عباراتٍ طويلةً للحديث عن «إنجازاته» و«تضحيّاته» و«مناقبه الشخصيّة».

من غير المحتمل أن كاتب خُطب مبارك كان غافلاً عن التحوّلات الجذريّة التي طرأت على الصورة العامّة لمبارك لدى أغلب المصريّين بفعل تداوُل كمٍّ هائل من الأخبار عن ثروة عائلته وفساد حاشيته. وإذا وضعنا في الاعتبار الظاهرة المعروفة بـ«أثر الكيد المرتدّ على صاحبه»[١] Boomerang Effect، والتي تشير ببساطة إلى أنّ اللّغة المشحونة أو العاطفيّة قد تؤدّي في حال استخدامها في غير موضعها أو بشكل كثيف إلى تنفير المستمعين أو القرّاء، فإنّ أيّ شخصٍ لديه تقدير معقول للأمور سيدرك أنّ مثل هذا الخطاب الذي يتغنّى فيه الرئيس بذاته سوف يؤتي ـ في هذه الظروف ـ نتائج عكسيّة بشكل حاسم، تتمثّل في شحن غضب الجماهير وتعظيم حالة استفزازهم. ونظرة سريعة على استجابات الجماهير المحتشدة في ميدان التحرير لفاصل تقريظ الذات الذي عزفته الخطبة، يكشف ببساطة عن أن زئير هذه الجماهير بأحذيتها المرفوعة في وجه الرئيس، وصوت «ارحل» المحلِّق في السماء يمكن أن يتحوّل بين لحظة وأخرى من طاقة غضب واستفزاز إلى فعل عدوانيّ[٢]. فعلى الرّغم من أنّه تمّ التمهيد للخطبة ـ من خلال تصريحات بعض رجال النظام مثل أحمد شفيق رئيس الوزراء وحسام بدراوي رئيس الحزب الوطنيّ في ذلك الوقت[٣] ـ بأنّ الخطبة التي سوف تُلقى سوف تحمل قرارًا بالتنحّي، فإنّ

(١) انظر، De Rosa, Silvana. (2006). The «Boomerang» Effect of Radicalism in Discursive Psychology. Journal for the Theory of Social Behavior, vol. 36, no. 2, pp. 161 -201.

(٢) انظر البثّ الحيّ لقناة الجزيرة من الميدان أثناء إلقاء الخطاب على الرابط الآتي: http://www.youtube.com/watch?v=ds0LwAuQ6jg&feature=related

(٣) قال الأمين العام للحزب الحاكم حسام بدراوي لهيئة الإذاعة البريطانية (بي.بي.سي) عصر ذات اليوم

الرئيس لم يفوِّت أيّة إمكانيّة للتلويح بأنّه الممسك الفعليّ بمقاليد الأمور على مدار الخُطبة إلّا واغتنمها.

يكشف الاستخدام الطاغي للضمائر الفرديّة والاسم الشخصيّ عن هيمنة الأنا الفرديّة على الخطبة. تلك الأنا التي تطغى على الخطاب يمكن اعتبارها مرآة للاستبداد الذي يطغى على الفعل. لذا لم يكن من الغريب أنّ مستمعي الخطاب أدركوا أنّ ثمة تناقضًا بين ما تقوله اللّغة وما تعنيه؛ فالرئيس السابق الذي أعلن في السطور الأخيرة من خطبته تسليم السلطة إلى نائبه كان على مدار الخُطبة يعلن ويؤكّد ـ بلا مواربة ـ أنّه سيظلّ يتمسّك بالسلطة ويمارسها بفرديّة حتّى النهاية. وهو تناقض يمكن تبريره بأنّ الخُطبة تمّ تسجيلها على مرحلتينِ، وأنّها تعكس تفاوتًا في الموقف الذي كان النظام يميل إليه. وأنّ الجزء الأوّل من الخُطبة كُتِب في ظلّ هيمنة فكرة أنّ الرئيس سيستمرّ في مهامه، ثم أدمج فيه لاحقًا الجزء الخاصّ بالتنازل لنائب الرئيس عن الصلاحيّات. غير أنّ مبارك يُصرّح في العبارة الأخيرة بأنّه «ستبقى مصر حتى أُسلِّم أمانتها ورايتها هي المسؤوليّة والواجب..». وهي عبارة واضحة الدّلالة على أنّ تفويض السلطات إن لم يكن ملغيًّا بشكلٍ كامل، فإنّه جزئيٌّ ومنقوص. وفي كلّ الأحوال، فإنّ الخطبة كانت تتحرّك بعيدًا تمامًا عن توقُّعات الجماهير بأن يتنحى الرئيس كليَّةً هو ونائبه. وكانت تدرك أنّ المزيد من الغضب سوف يكون الاستجابة المحتملة لما تطرحه.

يتعارض الإفراط في استخدام ضمائر المتكلّم المفرد بتنويعاتها مع بدهيّات الخطب التضامنيّة، التي يلقيها السياسيّون في لحظات التحدّي الوطنيّ العاصفة، التي عادة ما يُهيمن فيها استخدام ضمير الجمع «نحن» بكثافة حتّى يتحقّق الإدماج والتضامن والمشاركة بين المتكلم والجمهور، في حين تتوارى «أنا» المتكلّم لصالح «نحن» العامة. عَلاوة على ذلك، فإنّ شيوع النبرة النرجسيّة في الخطاب في ظلّ حالة كراهية ورفض متصاعِد من قطاع كبير من المجتمع لشخص الرئيس ـ بلغت ذُروتها

الذي ألقى فيه مبارك خطابه الثالث إنه «يتوقع أن يستجيب» الرئيس المصري حسني مبارك «لمطالب الشعب» قبل الجمعة. وقال إنّ الرئيس مبارك «لا يهمّه المنصب في الوقت الحالي، وإنّما استقرار مصر». وكان الفريق أحمد شفيق ـ رئيس الوزراء في ذلك الوقت ـ قد صرّح ظهر اليوم نفسه للهيئة نفسها بأنّ الرئيس المصريّ حسني مبارك قد يتنحّى. نقلًا عن:
http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=78206

في اليومين السابقين على إلقاء الخطبة ـ ينطوي على مخاطرة كبيرة بأن تتحوّل مشاعر الكراهية إلى أفعال عدوانيّة نتيجة الإحباط من ناحية والشعور باستهانة الرئيس بالجمهور من ناحية أخرى.

هذا العدوان كان من الممكن أن يتوجّه نحو كلّ ما يمثِّل النظام الحاكم أو ينوب عنه أو يرمز إليه، وكانت العواقب سوف تكون وخيمة لو حدث ذلك بالفعل. لكن الذكاء الجمعيّ للثوار المصريّين، الذي صاحبهم في جميع تظاهراتهم، حال دون ذلك. وتحوّلت مشاعر الرفض والكراهية والغضب إلى قوّة «سلميّة» وليست عدوانيّة، ووجَّه جمهور المتظاهرين طاقة الاستفزاز التي ولَّدَتها الخطبة داخلهم نحو مزيد من الخطوات الإيجابيّة مثل محاصرة الإذاعة والتلفزيون والزحف نحو القصر الجمهوريّ.

لقد نجح الخطاب في تعظيم مشاعر الاستفزاز التي ربّما راهن على توليدها، لكنّه فشل في التنبؤ بالسبل التي سيستخدمها الجمهور في توجيهها. وكما هو الحال في معظم أحداث تلك الثورة، فقد انقلب السحر على الساحر، وتحوّلت الخطبة الأخيرة للرئيس السابق إلى وقود إضافيّ للثورة.

الميدان في التلفزيون: التأثير السياسيّ للتمثيلات المرئية

لقد اشتهر وصف العالم الراهن بأنه «عالم الصورة»، وذلك في مقابل ما يمكن أن يُدعى «عالم الكلمة logos»، الممتدّ منذُ الحضارة اليونانيّة القديمة حتّى أوائل القرن العشرين. فالصورة، والحركة، والصوت، واللّون، والإشارة، وغيرها من العلامات، أصبحت تشكّل ـ بمعيّة الكلمة ـ العصب الأساسي للتواصل البشريّ.

سوف أتناول في هذا الفصل التحليليّ علامتينِ بصريّتينِ من العلامات البارزة للثورة المصريّة؛ هما صور ميدان التحرير ـ أحد ميادين الربيع العربيّ ـ والأعلام الوطنيّة المرفوعة في هذا الميدان. وسوف أدرس على وجه التحديد الدور الذي تقوم به هاتينِ العلاماتينِ وتمثيلاتهما في تحديد نتائج الاحتجاجات الشعبيّة.

أوّلًا: ميدان التحرير بوصفه فضاءً بلاغيًّا

أستخدم مصطلح «الفضاء البلاغيّ» لأعنيَ به ذلك الحيِّز الذي يقوم بوظائفَ مهمّة في إنجاز عمليتَي إقناع الجمهور والتأثير فيها. من المألوف التعامل مع المكان بوصفه فضاءً بلاغيًّا في بعض الفنون مثل المسرح وصالات عرض الفنّ التشكيليّ. مع ذلك، غالبًا ما تكون هذه الأماكن «صناعيّة»؛ أيّ مجهّزة خصّيصًا للنشاط الفنيّ الذي يحدث فيها. لكنّ بعض الأماكن الطبيعيّة قد تتحوّل إلى فضاء بلاغيّ في بعض الحالات؛ حين تصبح وعاءً لأنشطة تواصليّة ذات طابع نفعيّ أو جماليّ. وهو ما حدث تمامًا في ميدان التحرير.

من بين أيقونات عديدة تختزن داخلها ملامح الثورة المصريّة فإنّ صور ميدان التحرير الملتقطة من أعلى، مُظهرة الميدان وهو يفيض بالثوّار، هي إحدى أكثر الصور المتداولة دلالة على الثورة. في مثل هذه الصور، يتحوّل الميدان إلى فضاء جماليّ بأعلامه المرفرفة، ومساحته الشاسعة التي تحيط بها واجهات المباني القديمة.

بالإضافة إلى أيقونيّة ميدان التحرير، حملت صور الميدان دلالات رمزيّة أخرى. فقد تشكّلت عَلاقة كنائيّة بين الميدان والثورة. وكان امتلاء فضاء الميدان بالمحتجين، يُنتج معاني «استلزاميّة implicature» مثل اشتداد عود الثورة واتساع نطاقها. وهو ما يمكِّن صور الميدان المكتظّ بالبشر من إنجاز أفعال ماديّة ملموسة مثل التهديد؛ ففيضان الميدان ببشره يمكن أن يكون مؤشّرًا على أنّ الفضاء الذي أصبح لا يتّسع للمحتجّين سوف يطردهم باتجاه فضاءات أخرى. هذا التهديد دعّمته استعارة مفهوميّة هي استعارة «الثورة وعاء»، وككلّ الأوعيّة، فإنّ لها سعة معيّنة، يهدّد تجاوزها إمّا بالفيضان أو الانفجار[١]. وربّما لم يكن من المستغرب أنّ استعارتيَ فيضان المُحتجّين أو انفجارهم تكررتا بشكل نسقيّ في الخطابات الداعية إلى تخلّي الرئيس المصريّ المخلوع حسني مبارك، سواء المحليّة أو العالميّة.

لم يكن من المُصادفة أنّ التخلّي عن السلطة جاء إثْر فيضان الميدان بمحتجّيه. فحين امتلأ الميدان حرفيًّا تحرّكت جموع المُحتجّين نحو الشوارع المحيطة بالتحرير قُبيل التنحّي بيومين، وواصلوا الزحف عشيّة إعلان بيان التنحّي نحو قصر القبّة ـ مقرّ إقامة الرئيس السابق وأسرته أثناء الثورة ـ وقصر التين بالإسكندريّة. وبالطبع، فإنّ الدلالاتِ الإيحائيّة والمباشرة التي ولَّدتها صور الميدان كانت مهمّة في حسم الصراع، ولعلّ الصور التي كانت تلتقطها الطائرات المُحلّقة في السماء في معظم أيّام الثورة دالّة على الوظائف الماديّة التي يمكن أن تُنجزها هذه الصور.

الفضاء البلاغيّ وإشكاليّات التمثيل

يثير «التمثيلُ المرئيُّ visual representation» لفضاءات بلاغيّة مثل ميدان التحرير

(١) لتحليل تفصيليّ لاستعارة الوعاء يمكن الرجوع إلى: لاكوف، جورج، ومارك جونسون. الاستعارات التي نحيا بها. ترجمة: عبد المجيد جحفة، توبقال، المغرب، ط١ ١٩٩٦.

تحدّيات وتساؤلات عديدة. فاختيار البؤرة، والمنظور، والمسافة، ودرجة الإضاءة، وغيرها من تقنيّات التصوير تتحوّل إلى عمليّات تمثيليّة عادة ما تعكس موقفًا ورؤية للحدث الذي يحتويه الفضاء البلاغيّ. ومن الطبيعيّ أن تزداد أهميّة مثل هذه التمثيلات المرئيّة في الوقت الراهن الذي تمارِس فيه الصور تأثيرات هائلة على الوعي والفعل الإنسانيّ. سوف أتوقّف في هذه الدراسة عند مسألة واحدة هي كيف يتمّ إضعاف «القوّة الإنجازيّة illocutionary force» للفضاء البلاغيّ أو تعزيزها بواسطة التمثيل المرئيّ[1].

لقد أصبح من المبرهن عليه بإسهاب أنّ اللّغة لا تصف الواقع أو تحكم عليه فقط؛ بل إنّها تُحدث أفعالًا ماديّة تُغيِّر الواقع وتُشكِّله. هذه الفكرة التي أصبحت من المتعارف عليه تدين بوجودها لإسهامات فلاسفة مدرسة أكسفورد في اللّغة، أو ما يُعرف بفلاسفة اللّغة العاديّة؛ خاصّة كتابات جون أوستن وجون سيرل حول أفعال الكلام[2]. وما سوف أقوم به في الصفحات الآتية، هو محاولة نقل الأفكار التقليديّة حول أفعال الكلام من مجال اللّغة إلى مجال الصورة، ساعيًا لاستكشاف نوعيّة الأفعال التي تنجزها الصورة، من ناحية، والعَلاقة بين التمثيلات المختلفة للصورة وتغيُّر القوّة الإنجازيّة لها من ناحية أخرى.

لقد ذكرتُ فيما سبق أنّ صور الميدان ـ كما تبثّها وسائل الإعلام ـ تُنجز «أفعالًا كلاميّة speech acts» عديدة. فصور الميدان الممتلئ عن آخره بالمُحتجّين قد تُنجز فعل تهديد السلطة القائمة، ودفعها إلى اتخاذ أفعال ماديّة قد تكون تقديم تنازلات أو استخدام مناورات جديدة إلى آخره. كما يمكن أن تُنجز فعل الشحن المعنويّ والانفعاليّ للمشاهدين المتعاطِفين مع الاحتجاجات، وفعل التحريض على الانضمام إليها.. إلى آخره. ولأنّ هذه الأنواع من أفعال الكلام شديدة الأهميّة في حسم نتائج

---

(١) لدراسة متميّزة حول الطرق اللّغويّة لإضعاف القوّة الإنجازيّة أو تقويتها، يمكن الرجوع إلى: العبد، محمد. (٢٠٠٥). تعديل القوة الإنجازيّة: دراسة في التحليل التداولي للخطاب. مجلة فصول، عدد ٦٥، ص ١٣٤ ـ١٦٢.

(٢) انظر على سبيل المثال: Austin, J. (1962). How to do Things with Words. Oxford: Oxford University Press. و Searle, J. (1969). Speech Acts: An Essay in the Philosophy of Language. Cambridge: Cambridge University Press.

الاحتجاجات السلميّة، فإنّه عادة ما تلجأ الأطراف المتصارعة إلى إنتاج تمثيلات متباينة للفضاء البلاغيّ، تحقّق أهدافها في تعزيز القوّة الإنجازيّة لصور هذا الفضاء أو إضعافها. وسأتوقّف هنا أمام طرق عدة لإنتاج مثل هذه التمثيلات المتباينة، مركّزًا على تمثيل قنوات التلفزيون المصريّة والعربيّة لميدان التحرير أثناء الثورة.

التجاهل والاستبدال والإزاحة: ما لا يُرى لا يوجد

على مدار الأيّام الأولى من الثورة كان التلفزيون المصريّ الحكوميّ يتجنّب كليّة نقل مشاهد حيَّة من ميدان التحرير، في محاولة تقليديّة لإلغاء الحدث عن طريق إخفائه عن العيون؛ إذْ يؤمَل أن يكون ما لا يراه بعضهم لا يوجد عند الجميع. وحين أصبح الميدان ضيفًا متّصلًا على شاشة القنوات العربيّة، كان مصوّرو التلفزيون المصريّ يركّزون على مشهد متّصل للكورنيش الموازي للميدان وكوبري قصر النيل، ليصبح النهر بديلًا للميدان.

تثبيت الصورة وسرمديّة الزمن: «التحرير منذ قليل»

لقد كان تثبيت إحدى الصور الملتقطة للميدان إحدى وسائل تعزيز القوّة الإنجازيّة للميدان أو تقويضها. فبعض القنوات ـ مثل قناة الجزيرة القطريّة ـ عَمِدت إلى تثبيت صور للميدان في ذُروة احتشاده بالمُحتجّين، وعرضها على الشاشات مع عبارة «التحرير منذ قليل»، أو «التحرير: صورة أرشيفية» أو «التحرير اليوم»، أو مجرد تثبيت الصورة دون أيّ تعليق. وبالمقابل عَمِدت قنوات أخرى ـ مثل قناة المحور المملوكة للدكتور حسن راتب، أحد رجال الأعمال المنتمين للحزب الوطنيّ المصريّ المُنحل ـ إلى تثبيت صور شبه فارغة لميدان التحرير في الأيام القليلة التالية لجمعة الغضب، وتقديمها على أنّها بثٌّ حيٌّ منه. وشتانّ بالطبع بين التأثيرات التي يمكن أن يُحدثها التمثيلانِ المتباينانِ للفضاء المكاني نفسه.

اللقطات القريبة والبعيدة: ثنائيّة التهوين والتهويل

الاختيار بين اللّقطات القريبة أو البعيدة من الوسائل التي استُخدمت لتعزيز القوّة الإنجازيّة للميدان أو تقويضها. فبعض القنوات كانت تعمد إلى عرض لقطات بعيدة

للميدان يتمّ فيها تبئير الفراغ على حساب البشر. وعلى العكس من ذلك، حرصت قنوات أخرى على تقريب الكاميرا بشدّة من وجوه المُحتجّين، مع التركيز على مناطق احتشادهم، وهو ما يضع البشر في البؤرة وليس الفراغ. وهذه التقنية يمكن أن توازي ظاهرة التلطيف والتهويل اللّفظي في خطاب اللّغة[1].

بالطبع تحتاج دراسة الأبعاد الإيديولوجيّة لتقنيّات التمثيل المرئيّ لفضاءات الاحتجاج إلى مزيد من الدراسة؛ نظرًا للأبعاد البحثيّة الثريّة التي تتضمّنها، وهي أبعاد لا تقلُّ دلالة عن علامة مرئيّة أخرى، هي الأعلام الوطنيّة.

ثانيًا: عَلم مصر: إعادة صياغة رموز الهُويّة

تعيد الثورة صياغة الترابطات الشعوريّة مع الرموز الوطنيّة، ولعلّ الارتباطات الشعوريّة والنفسيّة للمصريّين مع «العَلَم المصريّ» أثناء الثورة خير مثال على ذلك. لقد اقترنت الاستخدامات التداوليّة للعَلم المصريّ بسياقينِ رئيسيينِ، الأوّل سياق رسميّ؛ مثل تحيّة العلم في ختام طوابير الصباح المدرسيّة، أو وضعه أعلى بعض المباني الحكوميّة، وعلى يمين الواقفينَ في المؤتمرات الصحفيّة الرسميّة.

ظهر ـ في السنوات الأخيرة ـ سياق آخر أقلّ رسميّة لاستخدام الأعلام، يرتبط بالأحداث الرياضيّة، خاصةً مباريات كرة القدم على المستوى الوطنيّ. في مثل هذه السياقات كان العَلَم يُعزّز مشاعر مؤقّتة بالانتماء الوطنيّ، تقوم بإزكاء هُويّة وطنيّة مشوَّهة؛ لأنّها لا تتأسّس على وعي بالخصائص العامّة المشكِّلة للهُويّة بقدر ارتباطها بتعصُّب كرويّ. كما أنّ هذه المشاعر تخلق حالة صراع مع هُويّات أخرى على أساس قُطري ضيّق. فيتحوّل مجال ممارسة الهُويّة من براح التعايش إلى ضيق التناحر؛ كما ظهر في أبشع صورة في مبارتي كرة القدم المآساويتين بين المُنتخبينِ المصريّ والجزائريّ في القاهرة وأمّ درمان (السودان) في شهر يوليو ونوفمبر ٢٠٠٩ على التوالي.

على الخلاف من ذلك كان للعَلَم المصريّ أثناء الثورة استخدامات مغايرة، اكتسب

(١) لمزيد من المعلومات عن ظاهرة التلطيف اللّفظي يمكن الرجوع إلى: Allan, K & K. Burridge (2006). Forbidden Words: Taboo and the Censoring of Language. Cambridge: Cambridge University Press.

بواسطتها دلالات رمزيّة وارتباطات شعوريّة جديدة. فقد أُعيد إنتاج العَلَم بأشكال بالغة التنوّع أثناء الثورة. وبالإضافة إلى الأعلام القماشيّة التقليديّة تحوَّل العَلَم إلى ألوان على الوجوه، وأربطة في معاصم الثوار، وأرديّة يلبسونها، ودبابيس يعلّقونها في ملابسهم. هذا الإنتاج المتعدّد للعَلَم المصريّ اقترن بتحوّل العَلاقة بين المصريّين وعَلَمهم من عَلاقة رسميّة أو شخصيّة مؤقّتة إلى عَلاقة حميمة ممتدّة. كما اكتسب بالإضافة إلى دلالته الرسميّة المحايدة دلالات رمزيّة وأيقونيّة عديدة: فقد أصبح المصريّ الممسك بالعَلَم أيقونة للمصريّ الثائر، وأصبحت الصور التي تختزن دلالات الثورة المصريّة، تضمّ عادةً تنويعة كبيرة من البشر ممّن يحملون الأعلام أو يشكّلونها بأجسادهم.

إضافة إلى دلالاته الأيقونيّة والرمزيّة كان للعَلم المصريّ وظائفُ جماليّة؛ لونيّة وحركيّة. فألوان العَلَم المصريّ ـ الأحمر والأبيض والأسود ـ تتّسم بدرجة من التناسق اللّوني، كما أنّها تنطوي على تقابُل بين أثر اللّون الأبيض الذي يضفي هدوءًا وسكينة بمعيَّة اللّون الأحمر المهيِّج. وبالمثل، فإنّ التلويح بالأعلام سواء أكان بشكل جماعيّ أم فرديّ، غدا فعلاً محبّبًا للغاية عند المتظاهرين، وتحوّل إلى فعل جماليّ راقص، يتضمّن إيقاعًا هادئًا وحركة رتيبة من اليمين إلى اليسار والعكس، أشبه ما تكون بحركة الذاكرين المنشدين في طقوس بعض جماعات المتصوّفة. وهي حركة إيقاعيّة شديدة الأهميّة في سياقات الاحتجاج؛ لأنّها تؤدّي إلى تصريف انفعالات التوتر والقلق التي قد يعاني منها المُحتجّون في فضاءات الاحتجاج. كما أنّها تخلق روابط رمزيّة بين القائمين بها، وتصوغ شكلاً من الهُويّة الجمعيّة المؤسَّسة على تماثُل الفعل.

يمكن النظر، أيضًا، إلى رفع الأعلام الوطنيّة في ميدان التحرير على أنّه أحد أشكال تنازع السلطة بين النظام الحاكم والثوار. فالأنظمة الحاكمة تُعبِّر ـ عادة ـ عن شرعيّتها بواسطة احتكار الرموز الوطنيّة، ومن بينها العَلم الوطنيّ. ويمكن ـ استنادًا إلى ذلك ـ تفهُّم حرص السياسيّين الممسكين بمقاليد الأمور على إلقاء خطاباتهم في ظلّ خلفيّة من مثل هذه الرموز. ولم يكن من المستغرب إذن أن خُطب مبارك الثلاث ولقاءاته الصحفيّة والدبلوماسيّة القليلة التي أجراها أثناء الثورة كانت تُصوَّر في حضور مكثّف لهذه الرموز؛ خاصّة العَلَم المصريّ. ومن ثمَّ؛ فإنّ رفرفة الأعلام في فضاء الميدان أشبه باستعادة الجمهور لرموزهم الوطنيّة من ناحية، وسحب لشرعيّة النظام القائم من ناحية أخرى.

تلفزيون ما بعد أنس الفقي: سياسات قديمة ووجوه جديدة

كثير من مؤسّسات الإعلام المصريّ لم يتغيّر منها بعد الثورة إلا مظهرها. لقد سعت ثورة يناير لتغيير المجتمع بشكل جذريّ، لكن ما أُنجز خلال الفترة الانتقاليّة أقرب إلى تغيير الجلد منه إلى تغيير الروح. فالمؤسّسات التي تشكّل عقل أيّ مجتمع ـ أي التعليم والإعلام والثقافة ـ ظلّت تُدار بسياسات النظام السابق. ربّما حدثت أشكال من الإزاحة مثل وضع المجلس العسكريّ محلّ مؤسسة الرئاسة قبل الثورة، لكنّ الطريقة التي تمّ التعامل بها مع مؤسّسات السلطة أو قضايا المجتمع ظلّت قائمة. هذه الطريقة تعكس القناعة السائدة في الإعلام الرسميّ بأنّ هذا الإعلام ليس إعلام الوطن بل إعلام المؤسّسة الحاكمة أيًّا كان مسماها أو شكلها. وهي قناعة يؤمّل أن تُراجع وتُنقد تمهيدًا لتغييرها بعد الثورة. لكن يبدو أنّ هذا الأمل سوف يحتاج لمزيد من الجهد للتحقق، ولن يكون عملاً سهلاً؛ لأنّ المؤسّسات الحاكمة ذاتها تحرص على ثباتها.

وإذا أخذنا ـ مثلًا ـ موقف الإعلام الرسميّ من الاحتجاجات الشعبيّة في الفترة الانتقاليّة، فقد نجد تفاوتًا نسبيًّا بين الإعلام المقروء والإعلام المرئيّ والمسموع، وتفاوت ثانٍ بين الأفراد في كلٍّ منهما، وثالث يخصّ مناسبة الاحتجاج وطبيعته. لكن التيار العامّ كان ناقدًا للاحتجاجات الفئويّة والمظاهرات الرمزيّة المتمثّلة في الجمع المتوالية أثناء الفترة الانتقاليّة. بعض هذا الرفض ناتج عن قناعات شخصيّة بأنّ الفترة تتطلّب مزيدًا من العمل وقليلًا من الاحتجاج، لكنّ كثيرًا من هذا الرفض يمثّل الموقف الرسميّ الرافض للاحتجاج بشكلٍ مطلق، وهو رفض يظهر بوضوح

من خلال قوانين تجريم الإضراب والاعتصام، والخطاب الاتهاميّ الذي يواجَه به الاحتجاج عادة[1].

الإعلام أداة مثاليّة لإضفاء الشرعيّة على السلطة، وغالبًا ما يُمارس عمليّات متوالية من إبراز المحاسن وإخفاء النقائص والعيوب، ويرسم صورًا مثاليّة للأشخاص والمؤسّسات لكي تظلّ محتفظة برأسمالها الرمزيّ بين الجماهير. وأظنّ أنّ الإعلام الرسميّ أنجز هذا بفاعليّة فيما يخصّ الحكومة والمجلس العسكريّ وبقيّة المؤسّسات التي أمسكت مقاليد السلطة في الفترة الانتقاليّة. لكنّ الاحتفاظ بالسلطة مسألة تحكمها اعتبارات أخرى بالغة التنوّع والتعقيد، والإعلام في رأيي لن يكون أخطرها. ولنتذكر أنّ الإعلام كثيرًا ما يكون أشبه بالدبّة التي تقتل صاحبها، وحالة التلفزيون المصريّ قبل الثورة خير مثالٍ على ذلك.

لقد استنزف التلفزيون المصريّ كثيرًا من رصيد مصداقيّته لدى المصريّين أثناء ثورة يناير، وكان إحجام المصريّون عن متابعته في الأيام الأخير من الثورة أحد عوامل نجاحها. إنّ مواجهة الحقائق دون تهوين أو تهويل، وعرض الوقائع بشفافية، واتخاذ مسافة من الأحداث، ووضع أخلاق المهنة فوق اعتبارات المصلحة، كلها أمور ضروريّة لكي يحتفظ التلفزيون بمصداقيّته. لكنّني أدرك كَمْ يصعب تحقيق ذلك. فمؤسّسة التلفزيون المصريّ، كانت خاضعة لهيمنة كاملة من الأنظمة الحاكمة منذ نشأت حتّى ثورة ٢٥ يناير، وكان رئيس الدولة عادة ما يتعامل مع التلفزيون بوصفه «تلفزيون الرئيس»؛ إذ كان يسخّره بشكلٍ كاملٍ لخدمة نظامه. ويمكن دون مبالغة القول بأنّ التلفزيون لعب أخطر الأدوار في الاحتفاظ بكراسيّ الحكّام في معظم الدول العربيّة. وأتخيّل أنّ فكّ هذه العَلاقة بين التلفزيون والسلطة لن يكون أمرًا سهلًا. وطالما بقيت هذه العَلاقة وترسّخت فإنّ التلفزيون سوف يظلّ أداة سلبيّة وليس إيجابيّة في عمليّة تحوّل المجتمعات نحو الديمقراطيّة والتعدّد.

لقد واصل التلفزيون المصريّ ـ في كثير من الحالات ـ تبني السياسات التي وضعها

---

(١) تمّت صياغة هذه القوانين في شهر مارس ٢٠١١، بعد نحو شهر من الثورة، أثناء تولّي الدكتور عصام شرف رئاسة الوزراء، وقد أعلنت الحكومة عن تفعيلها في يونيو ٢٠١١، في محاولة للتصدّي لتكرر الإضرابات والاعتصامات.

أنس الفقي ـ وزير الإعلام المصريّ أثناء ثورة يناير ـ للتعامل مع تجليّات الثورة من احتجاجات ومظاهرات. فقد استمرّ في تنفيذ سياسة تجاهل وقائع الاحتجاج أو التظاهر أو الاعتصام، ومنع الحديث عنها. وفي أوقات كانت مصر بأكملها تتقلّب على صفيح الثورة الساخن كان التلفزيون يبثّ مسلسلات رومانسيّة ومسرحيّات كوميديّة، وكأنّ شيئًا لا يحدث مطلقًا، أملًا في أن اختفاء مشاهد الاحتجاج من التلفزيون سوف يؤدّي إلى اختفائها من الوجود. وحين بدا واضحًا فشل هذه السياسة، بسبب انصراف الجمهور إلى القنوات العربيّة والخاصّة، بدأ التلفزيون استخدام سياسة جديدة هي سياسة «إزاحة الميدان».

في تغطيته للأيّام الأولى من ثورة يناير لجأ التلفزيون المصريّ لمشهد سرياليّ في نقله الفريد لوقائع الثورة. فحين كانت تلفزيونات العالم تنقل بثًّا حيًّا لوقائع التظاهر في الميدان، كان التلفزيون المصريّ ـ الذي ركّز على حركة نهر النيل المواجه لماسبيرو ـ مشغولًا بتتبع الموجة التي تجري (ورا الموجة عايزة تطولها، تضمّها وتشتكي حالها)، مع الاعتذار لأمّ كلثوم. ويبدو أنّ هذا المشهد الساخن لأمواج النيل المتتابعة بين ضفتيَ النهر، كان أهمَّ بكثير من مشهد ميدان التحرير المحتشد بالمتظاهرين الذي تجاهله تلفزيون أنس الفقي، أملًا في أن يُغطي مشهد الكورنيش الخالي والنهر المتدفّق على مشهد لهب الهُتافات المشتعل في الميدان.

لقد استعاد التلفزيون سياسات أنس الفقي في تعامله مع كثير من أحداث الفترة الانتقاليّة شديدة التأثير في المجتمع المصريّ. ولعلّ ذُروة هذا الموقف كانت من نصيب أحداث ماسبيرو التي راح ضحيَّتها عدد كبير من المتظاهرين الأقباط والمسلمين، ومارس التلفزيون المصريّ فيها دورًا تحريضيًّا؛ بواسطة إنتاج خطاب طائفيّ تحريضيّ. وقد تكرّرت السياسات نفسها في تغطية التلفزيون لأحداث شارع محمد محمود ومجلس الوزراء والعباسيّة الأولى. وسوف أتوقّف بالتحليل أمام لحظة قصيرة في عمر هذه السياسات المديد؛ كنموذج شارح لها.

هذه اللّحظة هي الأحداث التي تلت الحكم ببراءة رموز النظام السابق في ٢ يونيه ٢٠١٢، في قضايا قتل المواطنين والفساد الماليّ التي حوكم فيها نجلا مبارك ومعاونِي وزير داخليّته (حبيب العادلي). فحين كان السيّد حمدين صبّاحي والدكتور عبد المنعم أبو الفتوح والسيد خالد عليّ يُلقون بيانهم المشترك في مساء الاثنين (٤ يونيه

٢٠١٢) بميدان التحرير، وسط عشرات الألوف من الثوار، كان التلفزيون المصريّ بقنواته جميعًا ـ بما فيها قناة النيل للأخبار ـ يتبنّى سياسة «ما لا يُرى لا يُوجد» (التي رصدناها في الفصل السابق)؛ فلم تنقل أيٌّ من قنواته أيّ مشهد للحدث. حتّى شريط الأخبار الذي يوجد أسفل الشاشات، لم يتضمّن أيّة إشارة إلى ما يحدث في الميدان. في الوقت الذي كانت معظم القنوات الخاصّة المصريّة والعربيّة تبثّ مباشرة من قلب ميدان التحرير.

ولم يختلف الأمر كثيرًا في اليوم التالي، الذي كان المصريون فيه على موعد مع «مليونيّة العدالة»، ففي مساء اليوم تجاهلت معظم قنوات التلفزيون المصريّ النقل المباشر للحدث، في حين لجأت قناة النيل للأخبار معظم الوقت إلى عرض صورة مشطورة للميدان، دون صوت، مع استمرار البرامج العاديّة، وعدم تغطية الحدث بشكل مباشر. ولم تتوقّف هذه التغطية المتحيّزة عند التلفزيون فحسَب، بل انتقلت إلى الإذاعة أيضًا.

عسكرة وسائل الإعلام: حالة إذاعة القرآن الكريم

انعكس تبنّي سياسات أنس الفقي أثناء الفترة الانتقاليّة على تراجع متزايد في مهنيّة بعض المنابر الإعلاميّة. وسوف أدلّل على هذا التراجع بحالة إذاعة القرآن الكريم.

لقد استطاعت إذاعة القرآن الكريم على مدار عقود طويلة أن تنحت لنفسها مكانة مميّزة في نفس كلّ مصريٍّ مسلم. حقّقت ذلك بشكل أساسيّ عن طريق الاحتفاظ بدرجة كبيرة نسبيًّا من الاستقلال، بعيدًا عن الهيمنة السياسيّة المباشرة للحكام المُتعاقبين. لم تتحوّل إلى أداة في خدمة الحزب الوطنيّ أو مشروع التوريث، حين لم تنجُ كثير من الإذاعات من هذا المصير. واستطاعت أن تصمد أمام تقلّبات السياسة وتحوّلاتها، محافظة على رسالتها الدينيّة بعيدًا عن دنس خدمة الحاكم وامتهانه.

على النقيض من ذلك، تحوّلت إذاعة «القرآن الكريم» ـ أثناء الفترة الانتقاليّة ـ إلى إذاعة «للتوجيه السياسيّ». وهكذا فبدلًا من أن ينعم المستمع بالإنصات إلى ترتيل قرآنيّ كلّ صباح، أُجبر على الاستماع إلى برنامج توك شو سياسيّ في ثوبٍ دينيّ يمتدّ ساعتين من الثامنة إلى العاشرة من صباح كلّ يوم. وهي الفترة التي تحقّق فيها الإذاعة

أعلى معدلات استماع الجمهور، ممّن اعتادوا أن يبدَءوا يومهم بالإنصات إلى آيّ الذكر الحكيم. ضيوف هذا البرنامج كانوا مجموعة بعينها من «الدّعاة» ممّن يقومون بدور المحلّلين السياسيّين. كما اعتاد البرنامج تلقّي اتصالات هاتفيّة من مجموعة من «المستمعين»، تتشابه تقريبًا كلّ يوم. وهؤلاء لا يسألون في أمور دينيّة تخصّ العبادات أو الأخلاق أو المعاملات؛ بل يقدّمون تعليقات مطوّلة على الأحداث السياسيّة، لا تكاد تختلف عن التعليقات التي كانت تُسمع على التلفزيون المصريّ أثناء ثورة ٢٥ يناير، والتي حاولت تشويه الثورة والثوار.

طرأ تحوّل آخر على التواشيح والابتهالات والأدعية الدينيّة التي أصبحت تبثّها إذاعة القرآن الكريم، في بعض فترات المرحلة الانتقاليّة. فقد كانت الإذاعة تبثّ أدعية وتواشيح وابتهالات تدعو لنُصرة الجيش على أعدائه، وتثبيت أقدام عساكره، وإمدادهم بمددٍ من عنده[١].

كانت هذه التواشيح والأدعية والابتهالات جزءًا من الحرب المعنويّة للجيش المصريّ أثناء معاركه مع العدوّ الإسرائيليّ في حروب ١٩٥٦، و١٩٦٧، و١٩٧٣. وكان الهدف منها دفع المصريّين للالتفاف وراء جيشهم في حروبه المقدّسة ضدّ أعداء مصر. ومنذ منتصف السبعينيّات حتى أواخر عام ٢٠١١، لم تُذع مثل هذه التواشيح والأدعية على إذاعة القرآن الكريم، إذ لم تخض مصر حروبًا طوال هذه المدة. فما الظروف الاستثنائيّة التي جعلت إذاعة القرآن الكريم تلجأ إلى برامج الحرب المعنويّة المقترنة بالحروب الخارجيّة في هذا الوقت بالذّات؟

ربّما نجد إجابة على هذا السؤال بالنظر بشكل أعمقَ إلى محاولة تجييش وسائل

---

(١) من أبرز هذه التواشيح، ما أدّاه الشيخ الراحل سيد النقشبندي، بمناسبة حرب أكتوبر. ويُنهي النقشبندي أحد تواشيحه عن سيناء بدعاء مباشر للجيش المصري، نصّه: «لما رأت (سيناء) رايتها (راية مصر) فوقها قالت: «سلام لك جيشي الحبيب». وتُعد هذه التواشيح جزءًا شديد الأهميّة من الذخيرة الخطابيّة للتعبئة النفسيّة، لا بدّ من صيانتها والاحتفاظ برأسمالها الرمزيّ، حتّى يمكن استخدامها بفاعليّة حين يُحتاج إليها بشكل حقيقيّ؛ أعني حين يكون هناك صراع مسلح بين مصر ودولة أخرى، يتطلّب التفاف المصريّين بأكملهم حول قوّاتهم المسلّحة. إنّ استخدام هذه الذخيرة الخطابيّة في غير ظروفها الحقيقيّة الداعية لاستخدامها قد يجعلها تفقد قدرًا من تأثيرها الفعليّ بوصفها أداة من أدوات التعبئة النفسيّة لمقاومة الحروب النفسيّة التي يشنّها العدوّ أثناء الصراعات.

الإعلام الحكوميّة على مدار الفترة الانتقاليّة. وبالفعل خاض الإعلام الرسميّ معارك القُوى المحوريّة التي أدارت المرحلة الانتقاليّة؛ أي المجلس الأعلى للقوّات المسلّحة، في تحالفه مع الإسلاميّين. وكان من نتائج هذه المعارك حدوث تغيرات جذريّة في الوعي الجمعيّ المصريّ بضرورة الثورة وأهميّتها. وقد انعكس هذا التغيّر بوضوح على دلالات قاموس التغيير؛ الذي يضمّ مفردات مثل «مظاهرة»، و«اعتصام»، و«احتجاج»، وغيرها. وربّما كانت كلمة «ثورة» هي الأكثر تأثرًا من بين مفردات هذا القاموس، على نحو ما سنشرح فيما يأتي.

المعاني السلبيّة لمفردة «الثورة»: بحث في تغيّر الدلالة والإيحاء

في ختام إحدى الندوات العامّة استوقفتني إحدى الحاضرات وقالت لي بلهجة أقرب إلى العتاب: لماذا استخدمت في بحثك تعبير «الثورة المضادّة»؟ هل يمكن أن نصف أفعال البلطجيّة واللصوص والفاسدين بأنّها ثورة، حتّى لو كانت مضادّة؟ أجبتها بأنّني أستخدم التسمية لأنّها شائعة الاستخدام في الدلالة على المحاولات التي تقوم بها القُوى التي فقدت السلطة نتيجة عمل شعبيّ ثوريّ، لاستعادة السلطة مرّة أخرى. فردَّتْ بأنّ شيوع التسمية لا يبرّر استخدامها، وأنّ كلّ ما تهتمّ به هو أن لا يتمّ تلويث المعنى النبيل الذي تحمله كلمة «الثورة».

كان نقد السائلة وجيهًا. وذلك على الرّغم من أنّ كلمة «الثورة»، لم تحمل دائمًا هذا المعنى النبيل الذي أشارت إليه، وأنّها ربّما كانت من أكثر الكلمات التي تم التلاعب بها لإضفاء الشرعيّة على انقلابات عسكريّة، رسخت عصرًا كاملًا من الديكتاتوريّة والاستبداد في معظم الأقطار العربيّة. فطول العبث بكلمة الثورة، واستخدامها شمّاعة لتبرير المجازر، ووأد المعارضة السياسيّة، والترسيخ لمبدأ الحكم مدى الحياة «لحماية الثورة»، و»استكمال أهداف الثورة»، كلّ هذا لم يستطع القضاء على بريق الكلمة، ولا النيل من تأثيرها السحريّ في الأذهان والنفوس.

لقد أضافت ثورة ٢٥ يناير إلى الرصيد الإيجابيّ لكلمة «ثورة» في قلوب المصريّين، لأنّها مثّلت مِفتاح الخلاص لكلّ مَن عانى مِن ويلات نظام مبارك المستبدّ. وكان التغنّي بالثورة ورموزها أشبه بنشيدٍ جماعيٍّ في محبّة الحياة. وأصبحت تعبيرات مثل «الثوار» و»شهداء الثورة» تستدعي شعورًا مركّبًا من الإعجاب والرهبة والفرح. غير

أنّ الأمانة تقتضي القول إنّ كلمة «الثورة» لم تلازمها مثل هذه المشاعر الإيجابيّة لدى جميع المصريّين.

فمن الخطأ القول إنّ المصريّين كانوا جميعًا مؤيّدين للثورة حتّى بعد نجاحها في إسقاط رموز النظام المستبدّ. فهذا النظام نجح في أن يستقطب شريحة كبيرة ممّن ربطوا أنفسهم به على نحو كامل، وتضرّروا بشكل مباشر من الثورة، إمّا في أموالهم وثرواتهم ودخولهم، أو في مكانتهم الاجتماعيّة ووظائفهم السياسيّة، أو فيها جميعًا. ومن الطبيعيّ أن تستدعي كلمة الثورة بالنسبة لهؤلاء معاني أخرى تربطها بالخراب والهدم.

تقتضي الأمانة أيضًا القول إنّ استدعاء هذه المعاني لكلمة الثورة لم يقتصر على شريحة المستفيدين من النظام المستبدّ الذي أسقطته، بل تجاوز ذلك إلى مجموعات أخرى من المصريّين، عايشت المعاني الإيجابيّة للثورة في لحظة انتصارها المبدئيّ بإعلان التنحّي، لكنّها توشك أن تتخلّى عنها بعد أن ظهر أن التضحيّات اللازمة لانتصارها النهائيّ بإسقاط النظام المستبدّ بأكمله وتأسيس نظام ديمقراطيّ جديد أكبر من مجرد التأييد اللّفظي لها، أو ترديد الأغاني في محبّتها.

فنتيجة للخسائر الاقتصاديّة الشخصيّة التي عانى منها بعض المصريّين، أصبحت تختلط لديهم الدلالات الإيجابيّة العامّة لكلمة الثورة، بدلالات سلبيّة. وكان تباطؤ حكومة الثورة في تعويض هؤلاء المتضرّرين عن خسائرهم، سببًا إضافيًّا لتعميق هذه الدلالات السلبيّة في نفوسهم. كذلك كان لخطاب الإرهاب الاقتصاديّ الذي روّجته بعض الدوائر الحكوميّة ولوحت فيه بأنّ مصر على شفا الإفلاس، أو أنّ الاقتصاد المصريّ على وشْك الانهيار أثر بالغ في ربط كلمة «الثورة» بمشاعر مثل غياب الأمن والخوف من المستقبل. وهي مشاعر تزداد سلبيّة بسبب الربط الخبيث بين «الثورة» وبعض السلوكيّات الاجتماعيّة السلبيّة، مثل انتشار ظاهرة التعدّي على الموظّفين الحكوميّين، في الشهور الأولى من المرحلة الانتقاليّة.

لقد غسلت أحداث ٢٥ يناير الشوائب التي علقت بكلمة «الثورة» على مدار ما يزيد من نصف قرن من حكم العسكر. وعادت الكلمة نقيّةً من كلّ تلاعب وزيف، لتكون عنوانًا لإرادة المصريّين في أن يحيوا عيشة حرّة كريمة عادلة، ولاستعدادهم لدفع ثمن هذه الحياة من تضحيّات. وليس على المصريّين سوى أن يحافظوا على هذه المعاني الثمينة للكلمة، بأن يعملوا جاهدين على تحقيق أهداف الثورة كاملة، فالبشر في الحقيقة هم مَنْ يصنعون معانى الكلمات.

كيف يتحدّث رؤساء مصر عن الفتن الطائفيّة؟

لا يمكن حصر الوظائف السياسيّة التي تقوم بها اللّغة. فهي أداة مهمّة في الوصول إلى السلطة أو الاحتفاظ بها أو مقاومتها. وهي الوسيلة الرئيسة لصياغة هُويّات الجماعات المختلفة والتفاوض حولها. كما تمثّل الأداة الأهمّ في معظم الأنشطة السياسيّة مثل الدعاية السياسيّة والتفاوض السياسيّ والمناظرات السياسيّة والخطابة السياسيّة. وغالبًا ما تكون تجليّات التحالف السياسيّ أو الصراع السياسيّ لُغويّة بالأساس. وعلى مدار تاريخ البشريّة كانت اللّغة هي الأداة الرئيسة للعمل السياسيّ، فبواسطة اللّغة كان ـ ولا يزال ـ يُنجز معظم النشاط السياسيّ. وتزداد أهميّة اللّغة السياسيّة في القضايا السياسيّة الشائكة، مثل الفتن الطائفيّة، التي يكون ثقل الكلمات فيها استثنائيًّا؛ لأنّ كل كلمة حينها يمكن أن تكون لهبًا يُشعل الفتنة أو ماءً يُخمدها.

ترتبط أهميّة اللّغة السياسيّة بمدى قوّة المؤسّسة أو التنظيم السياسيّ الذي تعبّر عنه. وقد كانت مؤسّسة الرئاسة المصريّة منذ ثورة يوليو هي أقوى المؤسّسات السياسيّة وأكثرها تأثيرًا في الحياة المصريّة قاطبةً، خاصّة فيما يتعلّق بصياغة الخطاب العامّ حول المسائل والقضايا الداخليّة والخارجيّة. لذلك من الضروريّ للتعرّف على جذور مشكلة ما وطبيعتها أن ندرس الخطاب السياسيّ الرئاسيّ حولها؛ لأنّ هذا الخطاب عادة ما كان يمارس الدور الأكبر في تشكيل وعي الجمهور ومواقفهم وسلوكيّاتهم نحوها من ناحية، ويوجّه السياسات العامّة بشأنها من ناحية أخرى. وفي هذا الفصل سوف ندرس بشكل موجز كيف تحدّث رؤساء مصر ما بعد ثورة يوليو عن الأقباط عمومًا وعن الأزمات الطائفيّة خصوصًا. وسوف نركّز على خُطب

الرؤساء جمال عبد الناصر وأنور السادات وحسني مبارك وبعض بيانات المجلس العسكريّ في الفترة الانتقاليّة.

يجب في البداية التأكيد على أن ذكر الأقباط في الخُطب الرئاسيّة المصريّة كان يأتي – عادة ـ في ثلاثة سياقات: السياق الأوّل سياق عارض هو ذكر الأقباط بمعيّة المسلمين للإشارة إلى عنصريَ الأمّة، مثل عبارة مبارك في خطابه الشهير في ١ فبراير ٢٠١٠ «إنّني أتوجّه بالحديث اليوم مباشرة لأبناء الشعب بفلاحيه وعمّاله، مسلمِيه وأقباطه، شيوخه وشبابه..».

أمّا السياق الثاني فهو سياق احتفاليّ، يتمثّل في خُطب الرؤساء المصريّين أثناء زيارتهم للكاتدرائيّات أو الكنائس أو أثناء وضع حجر أساسها أو افتتاحها، أو التهنئة بعيد القيامة المجيد. لقد كان الرئيس جمال عبد الناصر هو الأكثر حرصًا على المشاركة في هذه المناسبات، والتحدّث فيها. ففي عام ١٩٥٣ وحده ألقى ثلاث خُطب في ثلاث كاتدرائيّات في المنصورة والسويس وبني سويف، وكان حرصه على اختصاص الأقباط بالحديث في المناسبات المبهجة لهم جزءًا من استراتيجيّته لتقديم خطاب سياسيّ متوازن لا ينطوي على أيّ تمييز بين المواطنين على أساس دينيّ.

أمّا السياق الثالث فهو سياق الأزمات والفتن التي كانت تنشأ بين المسلمين والأقباط، التي كانت تصل ذُروتها في شكل مصادمات دامية بينهم، أو في شكل أعمال إرهابيّة يشنُّها أفراد من أحد الطرفين على الآخر. وقد كان للرئيس السادات النصيب الأكبر من هذه الخطب بالقياس إلى فترة حكمه؛ فقد كان ملف الفتنة الطائفيّة مفتوحًا على مصراعيه طوال سنوات حكمه الإحدى عشرة.

ثوابت الخطاب الرسمي حول الملف القبطيّ وتحوّلاته

على اختلاف هذه الخُطب الرئاسيّة المصريّة وتنوّعها يمكن أن نجد بعض ثوابت حول الملف القبطيّ من أهمّها إدراك أنّ الفتنة الطائفيّة هي الخطر الأكبر الذي قد يهدّد الوحدة الوطنيّة في مصر، وأنّ الملف القبطيّ يتّسم بدرجة عالية من الحساسيّة والخطورة، وأنّه أرض خصبة للتدخلات الخارجيّة التي تسعى لانتهاك سيادة الدولة

المصريّة وتقويض استقرار المجتمع المصريّ، وأنّ المتسبّبين في الأزمات التي قد تحدث بين المسلمين والأقباط هم دومًا قلّة، في حين أنّ الأغلبيّة الغالبة من المسلمين والأقباط يعيشون في تآلفٍ وإخاء. وعادة ما تستشهد هذه الخطب باللّحظات المضيئة من التاريخ المصريّ الحديث التي شهدت أقصى درجات التوحُّد بين المسلمين والأقباط مثل ثورة ١٩١٩ وحربي ١٩٥٦ و ١٩٧٣.

مع ذلك توجد اختلافات جذريّة بين خُطب الحكام الذين تعاقبوا على رئاسة مصر بعد الثورة في تصوّرهم لموقع الرئيس من الأزمات الطائفيّة، وطريقة تقديمها، والسبل التي اقترحوها أو نفّذوها لحلّها. وسوف أقوم فيما يأتي باستكشاف كيف تحدّث رؤساء مصر الثلاثة عن هذه الأزمات. ونبدأ ـ زمنيًّا ـ بخطاب الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، الذي كان كذلك الأكثر توازنًا وفعاليّة.

السياسيّ الحكَم: عبد الناصر وترسيخ المواطنة

إنّي أحبّ دائمًا أن أقول «مواطنيَّ الأعزاء»؛ لأنّنا سواء في هذا الوطن، لا فرق بين مسلم وقبطيّ، لأن رَصاص العدوّ المستعمر لا يفرق بين مسلم وقبطيّ، وإنّما يهدف إلى قلب كلّ مواطن، فإنّنا كلّنا أبناء وطن واحد، وإذا ارتقى ذلك الوطن فسنرتقي، وإذا انتكس هذا الوطن فسننتكس؛ ولهذا ندعو دائمًا للاتحاد.

هكذا تكلّم عبد الناصر، وهكذا اختار طوال فترة حكمه أن يصوغ خطابه السياسيّ للمصريّين على أساس مبدأ المواطنة؛ دون أدنى تمييز على أساس دينيّ. وارتبط بذلك حرصه كذلك على تأكيد حقّ المساواة بين جميع المواطنين المصريّين في كلّ مناحي الحياة السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة في مصر. والفقرة التالية المأخوذة من كلمته إثر وضع حجر الأساس للكاتدرائيّة المرقسيّة الجديدة في ٢٤/ ٠٧/ ١٩٦٥ تفصِّل أوجه هذه المساواة ومظاهرها:

حينما تعرّضنا للعدوان فى سنة ١٩٥٦، وضُربت بورسعيد، هل فرَّقت قنابل الأعداء بين المسلم والمسيحىّ؟! إنّنا جميعًا بالنسبة لهم أبناء مصر، لم يفرّقوا بين مسلم ومسيحىّ. على هذا الأساس سارت الثورة، وكنا نعتقد دائمًا أنّ السبيل الوحيد لتأمين الوحدة الوطنيّة هو المساواة وتكافؤ الفرص، لا فرق بين مواطن ومواطن؛ فى المدارس الدخول بالمجموع، مش ابن فلان ولا ابن علان، ولا مسلم ولا مسيحى، أبدًا. فى الجامعة الدخول بالمجموع اللى بيجيب المجموع بيدخل، (..) مافيش تمييز بين مسلم ومسيحىّ اللّى بيجيب النِمَر

بيدخل. فى التعيينات فى الحكومة، فى القضاء، بالأقدميّة، اللى بيجيب نمره أحسن بيروح القضاء، مانعرفش دا ابن مين ولا دا ابن مين، ولا دا دينه إيه ولا دا دينه إيه. فى كل الوظائف نسير على هذا المنوال. فى الترقّى، جميع الترقيّات فى الدولة بالأقدميّة لغاية الدرجة الأولى، (..) مافيش فرصة حتّى للمتعصّبين إنهم يتلاعبوا. طبعًا دا سبيلنا، ودا سبيل الثورة (..). احنا كحكومة وهيئة حاكمة، وأنا كرئيس جمهورية مسئول عن كلّ واحد فى هذا البلد مهما كانت ديانته، ومهما كان أصله أو حسبه أو نسبه، احنا مسئولين عن الجميع، ومسئوليتنا دى احنا مسئولين عنها قدام ربنا فى يوم الحساب. طبعًا كلّنا عايزين الكمال؛ والكمال لا يتحقّق إلا بالنضال والكفاح. معروف عندكم المثل فى هذا فى نشأة المسيحيّة وفى كفاح السيد المسيح، وفى الإسلام وفى كفاح سيدنا محمّد...

شهدت الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٧٠ نزاعات محدودة بين الأقباط والمسلمين، لم تكن قائمة غالبًا على أساس دينيّ، وإنّما كانت في معظمها نزاعات غير طائفيّة. فقد كان للمصريّين حلمٌ مشترك يسعون لتحقيقه، وكان هذا الحلم أساسًا لبلورة هُويّة مصريّة عربيّة، يتعايش في إطارها أبناء الدينينِ السماويّين. بالطبع كانت هناك ميول للتعصّب لدى بعض الأشخاص أو الجماعات من الجانبين، لكنّ هذا التعصب لم يصل بالأمور إلى حدّ الأزمة بسبب التأكيد على الطابع المدنيّ للدولة، وحرص السلطة القائمة وقتها على الوقوف في مواجهة جماعات الإسلام السياسيّ من ناحية، وحرص الكنيسة المصريّة على الامتناع عن ممارسة السياسة بشكل مباشر من ناحية أخرى. لكنّ رحيل عبد الناصر المفاجئ، وتولّي أنور السادات سدّة الحكم في مصر كانا بداية تحوّل جذريّ في العَلاقة بين المسلمين والأقباط في مصر. وأصبحت مصر تتقلّب طوال السبعينيّات فوق صفيح الفتنة الطائفيّة الساخن.

السياسيّ الخصم: السادات وتصارع الهُويّات الدينيّة

أقول لأبنائي الأقباط، وهم يسمعوني الآن، أقول لكم ولشعبنا، إنّني من يوم أن تولّيت الحكم في مصر أحكم كرئيس مسلم لدولة إسلاميّة.. أنا قلت يجب أن نسمي الأشياء بمسمّياتها.

هكذا تكلّم السادات في قلب إحدى أعنف الأزمات الطائفيّة التي شهدتها مصر الحديثة في منتصف عام ١٩٨٠. والعبارة الموجزة تلخّص إلى حدّ كبير الملامح الأساسيّة لخطاب السادات حول الملف القبطيّ. فالعبارة تبدأ بتعبير «أبنائي الأقباط» الذي يعكس الأبويّة التي سعى السادات لترسيخها كشكل وحيدٍ للعَلاقة بينه وبين

الشعب، لكنّ هذه الأبويّة ـ في حالة الأقباط ـ يتمّ نسفها بواسطة التأكيد على الهُويّة الإسلاميّة للرئيس وللدولة، وهي بالطبع هُويّة دينيّة وليست هُويّة وطنيّة. أمّا جملة «يجب أن نُسمِّي الأشياء بأسمائها» فهي دالّة من ناحية على طابع العنف والحدّة الذي تميّز به خطاب السادات حول هذا الملف، ودالة من ناحية أخرى على أنّ خطاب السادات حول الأزمة أحدث تحوّلًا جذريًّا في الخطاب السياسيّ المصريّ منذ محمّد عليّ. وهذا أمرٌ يحتاج إلى تفصيل.

سعى السادات بعد أن أمسك بزمام السلطة في مصر إلى إعادة تشكيل موازين القُوى في مصر، مستهدِفًا إضعاف النخبة السياسيّة والثقافيّة المصريّة التي كانت تتشبع بأفكار اشتراكيّة يساريّة، وكانت وسيلته لتحقيق ذلك هي التحالف الوثيق مع جماعات الإسلام السياسيّ، وتقويتها، واستخدامها أداة في مواجهة معارضيه السياسيّين. ولتحقيق ذلك كان على السادات إضفاء طابع إسلاميّ على شخصه وحكمه.

لقد نجح السادات في أن يقترب إلى حدّ كبير من الصورة الذهنيّة الشعبيّة لـ(المسلم المتديّن). أمّا على نطاق الدولة فقد اختار السادات شعار «دولة العلم والإيمان» الذي يوجز المكونات الجوهريّة للدولة المصريّة كما كان يراها السادات، ويؤكّد ضرورة وجود طابع دينيّ لمصر. وقد عبَّر السادات بوضوح عن أن هذا الطابع الدينيّ هو أبرز خصائص الدولة المصريّة في عهده؛ فقد كان يُعرِّف نفسه بأنّه «رئيس مسلم لدولة مسلمة»، و»حاكم مسلم لدولة إسلاميّة»، و»وليّ أمر مسلم لدولة مسلمة»، و»حاكم مسلم أحكم دولة إسلاميّة». وتزامن هذا مع إحداث تغيير في الدستور والقوانين المصريّة يتوافق مع التحالفات التي أسّسها السادات مع الإسلاميّين في مواجهة معارضيه السياسيّين في الداخل، وانعكاسًا لتحالفاته السياسيّة الخارجيّة الجديدة مع أمريكا والسعوديّة.

لقد شهدت فترة حكم السادات أعنف الأزمات الطائفيّة وأخطرها في تاريخ مصر المعاصر، ويبدو هذا طبيعيًّا في ظلّ حرص السادات على إنتاج خطاب سياسي يمارس أشكالًا من التمييز الدينيّ، ويُقصي في كثير من الأحيان شرائح واسعة من المصريّين من دائرة جمهوره المستهدَف. لكن خطورة هذا الخطاب تتضاءل بالمقارنة بالإجراءات الماديّة الأخرى التي تبنّاها السادات؛ خاصّة احتضان جماعات

الإسلام السياسيّ التي كانت لديها في ذلك الوقت عقائد بالغة التحيّز والتمييز ضدّ غير المسلمين، بل ضدّ غير المتديّنين من المسلمين أنفسهم. لكنّ الفعل السياسيّ الأكثر خطورة وتأثيرًا في الأزمة القبطيّة في ذلك الوقت تمثل في دخول السادات في صراع شخصيّ شبه ثأريّ مع القيادة الروحيّة للكنيسة المصريّة، انتهى بفرض الإقامة الجبريّة على البابا شنودة في سبتمبر ١٩٨١. كانت هذه الخصومة انعكاسًا لتحوّل موقف رئيس الدولة من موقع الحامي والحَكَم إلى موقع الخصم، وربّما لا أكون مبالغًا إن قلت إنّ ما نجنيه من ثمار مرَّة للفتنة الطائفيّة في مصر هي حصاد سنوات بذر الفتنة في السبعينيّات، وأنّ ما نراه من استقطاب على أساس دينيّ في بعض شرائح المجتمع المصريّ هو أحد فصول الأزمة يسطره المداد نفسه الذي سطّر خطاب السادات، الذي قسَّم المجتمع المصريّ في كثير من الأحيان على أساس عَقَدي، لأغراض سياسيّة خالصة. وحين تولّى حسني مبارك الحكم في مصر، كانت الأزمة الطائفيّة قد تغلغلت في التربة المصريّة، وعلى الرغم من الإجراءات العاجلة التي استخدمت لتخفيفها فإنّ استئصال هذه الأزمة لم يكن هدفًا استراتيجيًّا لخطاب تلك المرحلة. وهذا الطرح يحتاج إلى تفصيل.

السياسيّ المنقذ: مبارك وتحدّيات الفتن والإرهاب

ليست لدينا في مصر مشكلة أقباط ومسلمين، فكلّ مصريّ على أرض مصر له احترامه وحقوقه المتساوية.

مبارك في عام ١٩٩١

لن أتسامح مع مَن يحاول المساس بوَحدة أبناء الشعب المصرىّ والوقيعة بين الأقباط والمسلمين، ولن أتهاون مع أيّة تصرفات ذات أبعاد طائفيّة من الجانبين على السواء، وسأتصدّى لمرتكبيها بقوّة القانون وحسمه.

مبارك في ٢٣ يناير ٢٠١١

شهدت فترة حكم مبارك خطابًا معتدلًا فيما يتعلّق بالملف القبطيّ، فقد أعاد استخدام أساليب مخاطبة لا تنطوي على تمييز دينيّ، وتخلّص من كثير من المظاهر الدينيّة للخطاب السياسيّ التي شاعت لدى السّادات. ومن ثمَّ، تحرّك الخطاب بعيدًا عن دائرة التمييز والإقصاء الدينيّ التي كان يدور فيها في عهد السّادات. وتوازى ذلك مع إعادة بناء عَلاقة حميمة بين المؤسّسة الكنسيّة القبطيّة والنظام الحاكم، طوت

صفحات الصراع المشتعل بينهما في السبعينيّات. وقد أدّى هذا إلى التخلّص إلى حدّ كبير من التنازع بين الكنيسة والدولة. لكنّ التخلّص من هذا التنازع لم يؤدِّ إلى زوال أكثر مسبّبات الفتنة، وهو ما يرجع إلى أسباب منها:

أوّلًا: أنّ الشحن الطائفي طوال فترة السبعينيّات لم يكن من السهل بمكان تفريغه دون تهيئة الأجواء لمجتمع مدنيّ ديمقراطيّ حقيقيّ، ولم يكن هذا ضمن أهداف النظام الحاكم طوال فترة حكمه.

ثانيًا: تزايد مساحة التدخل الخارجيّ في الأزمة الطائفيّة في مصر، وتنامي الدور الذي تلعبه قُوى معادية لمصر استراتيجيًّا مثل إسرائيل في تأجيج الفتن الطائفيّة، بوصفه وسيلة فعالة في إضعاف مصر وتمهيدًا لتحقيق حلمهم بتفتيتها على أساس طائفيّ في المستقبل.

ثالثًا: تنامي المساحة التي تشغلها الخطابات الدينيّة المتشدّدة من الجانبين الإسلاميّ والمسيحيّ، خاصّة في عصر السماوات المفتوحة وتقنيّات التواصل الجماهيريّ. ومع تدنّي مستويات الثقافة والتعليم في ربوع مصر وجدت هذه الخطابات المتشدّدة أرضًا خصبة للاستنبات والازدهار، وعضَّد من ذلك أنّ الدولة لم تتّخذ أيّة خطوات فعّالة لمواجهة هذه الخطابات لا بتفعيل القوانين التي تعاقب على الخطابات التي تحضّ على الكراهية أو العنف أو التحريض أو تمارس تمييزا بين المواطنين على أساس دينيّ، ولا بمواجهة حضاريّة ثقافيّة تكشف عن تهافُت خطابات التعصّب وضيق أفقها وخطورتها على الوطن والمجتمع.

رابعًا: أنّ العَلاقة بين المؤسّسات الدينيّة الرسميّة الإسلاميّة والمسيحيّة والنظام الحاكم تجاوزت علاقة التعاون إلى علاقة التحالف، فمؤسّسة الأزهر الشريف كانت تتخذ ـ عادة ـ مواقفها في توافق مع مصالح النظام الحاكم، وكانت المؤسّسة الكنسيّة ـ في كثير من الأحيان ـ تتّخذ مواقف سياسيّة مؤيّدة للنظام الحاكم في أمور كان يجدر بها أن تترك لرعاياها حريّة الاختيار فيها، خاصّة أمور الانتخابات النيابيّة والرئاسيّة. وقد أدّى هذا إلى إضعاف مؤسّسة الأزهر في مواجهة المتشدّدين الإسلاميّين من ناحية، وتوجيه اتهامات للكنيسة بالجمع بين السلّطتين الروحيّة والزمنيّة من ناحية أخرى.

خامسًا: ترك بعض أكثر الملفّات تأثيرًا في إذكاء الفتنة مفتوحة على مصراعيها، دون محاولة حقيقيّة لسدّ فوهات النيران التي تنبعث منها؛ خاصّة مسألة بناء دور العبادة، التي لم يصدر بشأنها قانون موحّد حتّى الآن.

لقد استخدم الخطاب السياسيّ لمبارك استراتيجيّات عدّة للتعامل مع الملف القبطيّ، الاستراتيجيّة الأولى هي القفز على الأزمة الطائفيّة من خلال إنكار وجودها، وتأكيد أن ما يحدث إنّما هو محاولات فرديّة بالغة المحدوديّة ليس لها تأثير على النسيج الوطنيّ. هذه الاستراتيجيّة للإنكار تسير بالتوازي مع استراتيجيّة التهديد؛ التي تشيع في خطاب مبارك، وغالبًا ما يكون التهديد موجّهًا نحو «الأصابع الخفيّة» التي تعبث بالوحدة الوطنيّة. هذه التهديدات كانت عادة ما تعكس الميل لتفضيل التعامل الأمنيّ مع الأزمة، خاصّة في ظلّ غياب مفاهيم المواطنة الحقيقيّة وأجواء الحريّة التي تتيح ممارسات سويّة للهُويّة الوطنيّة.

في إطار خطاب التهديد كان النظام الحاكم يُقدّم نفسه ـ عادة ـ في صورة المنقذ في سيناريو يتضمّن قُوى شرّيرة داخل المجتمع وخارجه. ودور الرئيس المنقذ هو القضاء عليها. والسبيل لتحقيق ذلك هو تكاتف المؤسّسات الدينيّة مع النظام الحاكم في مواجهة تلك القُوى الشرّيرة. وهكذا استطاع النظام إنشاء عَلاقة تحالف سياسيّ مع الكنيسة المصريّة تقوم على معادلة التأييد في مقابل الحماية. وهي معادلة لا يمكن تخيّل وجودها في ظلّ مواطنة حقيقيّة تتيح لجميع المواطنين حقوقًا متساوية تنظّمها قوانين صارمة تواجه بحسم كلّ أشكال الإقصاء والتمييز والعدوان الموجه للآخر.

المجلس الأعلى للقوّات المسلّحة: من الحماية إلى الصدام

أصدر المجلس الأعلى للقوّات المسلّحة رسائل عدّة تتعرّض للأزمات الطائفيّة التي شهدها المجتمع المصريّ منذ ثورة ٢٥ يناير، منها رسائل رقم ٣٧ و٤٧ و٤٨. أبرز ما يميّز هذه الرسائل أنها تستهدف بالأساس لفت انتباه المجتمع المصري إلى خطورة الاحتكاكات الطائفيّة على أهداف الثورة المصريّة. كما أنّها تنجز أفعال التهديد الخطابيّ ضدّ مَن «يزرعون الفتنة بين أبناء مصر»، هؤلاء الذي أطلق عليهم المجلس تسمية «قُوى الشرّ والظلام». وفضَحَ ارتباطهم بالقُوى الخارجيّة التي «تحاول تمزيق النسيج الوطنيّ».

من الطبيعيّ أن يكون ملف الفتنة الطائفيّة حاضرًا بقوّة في خطاب المجلس العسكريّ طوال الفترة الانتقالية، فقد أتاحت الثورة، بعد أن قضت على سلطة القسر والقهر التي كانت سيفًا مسلّطًا على الجميع، فضاءً واسعًا لجميع فئات المجتمع وطوائفه للتعبير عن معتقداتها ومواقفها وآرائها. فأصبح الفضاء العامّ يعجّ بخطابات شتّى لجماعات شتّى، وتزامن ذلك مع غياب تطبيق القوانين الصارمة التي توجد في معظم دول العالم لتنظيم الخطابات الجماهيريّة، بهدف مواجهة الخطابات التي تحضّ على الكراهية أو التحريض أو العنف أو تمارس التمييز والإقصاء على أساس دينيّ أو مذهبيّ. فأصبحت الحريّة موجودة دون مسئوليّة أو مساءلة قانونيّة. وتزامن هذا مع أمرينِ بالغي الخطورة، الأوّل: سعي محموم من قِبَل القُوى المناهضة للثورة داخليًّا وخارجيًّا للقضاء على الثورة وتحجيم منجزاتها، بأساليب من بينها دفع مصر إلى حافّة اقتتال طائفيّ لا يبقي ولا يذر، والثاني: تزايد شوكة بعض رجال الدّين من الطرفينِ ممّن يقومون بإنتاج خطاب دينيّ بالغ التطرف والتعصب. فوضع الزيت فوق النار واشتعلت الفتنة غير مرّة. ولا تزال قابلة للاشتعال. وزاد من تعقّد الأمور طبيعة الخطاب الذي أنتجه المجلس العسكريّ حول الفتن الطائفيّة، وهو خطاب يُعيد إنتاج ثنائيّة الترهيب والحماية الذي قامت عليه سياسة مبارك.

لقد أدّت أحداث ماسبيرو ـ راح ضحيّتَها عشراتُ الأقباط في مواجهات مباشرة مع قوّات الشرطة العسكريّة ـ إلى خلخلة العَلاقة بين الأقباط والسلطة الحاكمة طوال الفترة الانتقاليّة. وعلى الرّغم من ذلك، فإنّ خطاب المجلس العسكريّ حول الأقباط لم يطرأ عليه تغيير جذريّ بعد هذه الأحداث. فقد استمرّ في تبنّي مقولات الحماية، وإنتاج خطاب التهديد المباشر لمنتجي الفتنة. ولأنّ الجيش كان طرفًا مباشرًا في أحداث ماسبيرو، فقد لجأ منتجو الخطاب إلى تحميل المسئوليّة لطرف ثالث؛ نُسبت إليه إحداث الوقيعة؛ وبحسب نصّ البيان الذي أصدره المجلس العسكريّ فإنّ المجلس «حريص على عدم التجاوب مع محاولات الوقيعة بين القوّات المسلّحة والشعب». وهكذا تمكّن المجلس على مستوى الخطاب من إخراج نفسه من دائرة المواجهة المباشرة مع الأقباط، وإن ظلّت الكثير من علامات الاستفهام تحيط بسلوك الشرطة العسكريّة في هذه الأحداث.

على الرغم من أهميّة الخطابات السياسيّة في تقليل مخاطر الفتن الطائفيّة فإنّ

القضاء على هذه الفتن لا يمكن تخيّله بدون خطوات عمليّة على أرض الواقع تواجه الخطاب الذي يحضّ على الكراهية والتحريض بحسم كامل، وتغلق الباب أمام كلّ مَن يسعى ـ بقصد أو غير قصد ـ للتمييز بين أبناء الوطن على أساس دينيّ، وتواجه بحسم وفوريًّا كلّ مَن يثبت تورّطه في إحداث الوقيعة بين المسلمين والأقباط، وتنجز بفاعليّة مبدأ سيادة القانون فيما يخصّ تنظيم الخطابات الجماهيريّة بما يحول دون التحريض والتمييز الطائفيّ، وتضع خططًا لمعالجة الأسباب المزمنة للأزمة مثل بناء بيوت العبادة وتدنّي مستويات التعليم والثقافة.

خطاب الثورة المضادّة
هل يمكن أن توقف أسوار الكلام زحف الثورات؟

الثورة فورة وعي رافض، يرى إمكانيات ماضيه مهدرة، وإرادة حاضره مستلَبة، وآفاق مستقبله مظلمة؛ فيتحوّل إلى فعل احتجاج جذريّ، يتجلّى عبر الكلمة والصورة والهتاف والتشكيلات الرمزيّة للحشود. وفي المقابل، فإنّ الثورة المضادّة غايتها خلق وعي زائف؛ يشوّه خبرة الشعوب بماضيها، ويشوش إدراكها لحاضرها، ويشلّ إرادة حلمها بمستقبل أفضل. وربّما أدركت الأنظمة المستبدّة منذ فترة مبكرة أن خراطيم المياه المصوّبة نحو الأجساد، وأدخنة القنابل المسيِّلة للدموع، لا تصدّ زحفًا، أو تشلُّ عزيمة، وأنّ الخُطب المحنكة، والإشاعات المضبّبة، والإرهاب الكلاميّ، ربّما تكون أكثر فعاليّة في كسر عجلة الثورة. وهذا الفصل مخصّص لرصد بعض مناورات خطاب الثورة المضادّة في مصر.

خطب مبارك: أدخنة الكلمات والقنابل

في يناير ٢٠١١ فاض الشباب في الشوارع، يشكّلون بكلماتهم خارطة عالم جديد. وبعد أن فرغت خزائن نظام مبارك من قنابل الدخان منتهية الصلاحيّة، جاء دور الحرب البلاغيّة بين نظام القمع والثوار. في ساحة تلك الحرب تبادل الطرفان الضربات. فالجماهير المحتجّة تطلق مظاهراتها وهتافاتها ولافتاتها وشعاراتها وأيقوناتها وصورها في مواجهة النظام القائم، الذي يردّ بخطبة رئاسيّة؛ تُذاع في منتصف الليل، على وقع أزيز الرّصاص وهدير الإشاعات، وصوت الرعب المتفجّر في شوارع وطرقات أصبحت ملكًا لطوفان المجرمين.

كان نصّ الخطبة يحمل مزيجًا من اللّوم والتهديد والتلويح بالتغيير؛ فقد حاول تخدير المحايدين بإنجازات الماضي المزعومة، وإرهاب المتعاطفين مع الاحتجاجات بثنائيّة الفوضى والاستقرار وسيناريوهات المستقبل المجهول؛ ومناورة المحتجّين بتغيير الوزارة ونشر الوعود بالحريّة والعدل الاجتماعيّ. وكان المتوقّع أن تهرس طاحونة الإرهاب الخطابيّ التي أدارتها صحف النظام وإذاعاته وتلفزيوناته بذرة الثورة. لكنّ خطاب الاحتجاج الذي استوى على نار سنوات القهر والظلم، لم يكن أقلّ انتشارًا ولا تأثيرًا.

رويدًا رويدًا تحرّرت نفوس المحتجّين من الخوف، وردوا بمزيد من التظاهرات والاعتصامات وبخطاب ثوريّ، لا يقبل أنصاف الحلول. فعاود مبارك الكرَّة بخُطبة أشدّ خبثًا تناور بسحر معسول الكلام، وقناع الأبوّة المستعطفة، ومدائح الذّات. وما إن ظهرت أمارات الخَدَر على كلام البشر، ونادى بعضهم بمنح الرئيس ـ الأب تقاعدًا مشرفًا، حتّى برزت المخالب من تحت القناع؛ فانزوت البلاغة واحتلّت الميادين حوافرُ الخيل وأخفافُ الجمال. وإذ صمد المتخندقون خلف أحلام الحريّة أمام وحشيّة الأب العطوف، أصبح خطابُهم عامرًا بالتنكيت والفكاهة والمفارقة. فحاولت الخُطبة الرئاسيّة الثالثة والأخيرة خوض معركة جديدة بمناورات قديمة، فلم تحصد سوى الغضب والاستفزاز. ثم لا شيء سوى السقوط.

بيانات المجلس العسكريّ: إعادة إنتاج بلاغة النظام البائد

في مساء الحادي عشر من فبراير ٢٠١١، كان المصريّون على موعد مع فرحةٍ عزيزة، لا تتكرّر كثيرًا. وليس أيسرَ من خداع الفرِحين! فخلف كلّ منصّة كان حلفاء النظام البائد وأعوانه، يسكبون أنهار بلاغة تخديريّة في وعي شعب اعتاد تجرُّع الهزائم فأسكرته رائحة الانتصار. كانت الخطب في الشرق والغرب، والداخل والخارج تروِّج مقولةً لم يكن أحد يُقدِّر خطورتها في ذلك الحين: هنيئًا لكم أيها المصريّون؛ فقد أنجزتم ثورتكم، وآن أوان مغادرة ساحات الاحتجاج والعودة إلى البيوت. وهكذا ترك الثوّار مقاليد ثورتهم في أيدي المجلس الأعلى للقوّات المسلّحة؛ بأعضائه الذين رأوهم أوَّلَ ما رأوهم في لحظة التفافهم حول الرئيس المخلوع يعينونه على الزود عن عرش أسرته المكين.

ما بين موجة الثورة المصريّة الأولى في يناير ٢٠١١ وموجتها الثانية في نوفمبر من العام نفسه، رمَّم النظام القديم بنيان خطابه بعد زلزال الاحتجاجات. وشرعت ماكينة الخطاب الرسميّ في إنتاج نسخة محسَّنة من بلاغة الرئيس المخلوع. استخدمت هذه البلاغة استراتيجيّات منظمة لتحجيم آثار الثورة وتقييد مداها ثم تشويهها، تمهيدًا لوأدها كليّة وتحويلها إلى تاريخ غير قابل للتكرار وغير مرغوب فيه. من أبرز هذه الاستراتيجيات:

رعب المجهول: آليّات التخويف من المستقبل

الثورة رِهانٌ عنيف على المستقبل. وفي ساحة الحروب البلاغيّة بين السلطة القائمة والقُوى الثوريّة، تتحوّل سيناريوهات المستقبل إلى آلة فتك فعّالة. فسيناريوهات المجهول والفوضى والانزلاق والانتكاس كانت رأس حربة خُطب مبارك في محاولة تفتيت إرادة التغيير؛ خاصّة في خُطبة ٢٨ يناير. إذْ كانت استراتيجيّة التخويف مما يحمله القادم المجهول، الحجّة الإقناعيّة الأساسيّة لوقف الاحتجاجات. وكانت خُطبه الثلاث تقوم على ثنائيّة تقابليّة ذات تنويعات مختلفة، يمثِّل المستقبل أبرز طرفيها؛ هي ثنائيّة استمرار النظام القائم في مقابل التغيير الجذريّ. وإزاء كل طرف من طرفي الثنائيّة وضعت مجموعة من الصفات المتعارِضة. وفي حين قَرَنَتْ الخطب استمرار النظام بكلمات مثل الاستقرار والأمن والإنجاز والمكتسبات والحريّة والبناء والإصلاح ومصالح الوطن، قرنت التغيير بكلمات مثل الفوضى والمجهول والخوف والقلق والانتكاس والانزعاج والهواجس والخراب والهدم والعنف والأجندات الخاصّة. والهدف بالطبع كان خلق ارتباطات نفسيّة سلبيّة مع هبَّة التغيير، وخلق ارتباطات نفسيّة إيجابيّة مع استمرار النظام.

ومع ذلك كان طوفان العطشى للحريّة أقوى من سدود بلاغة التسكين والتخويف. فاستطاعت الموجة الأولى من الثورة المصريّة اكتساح الخطابات المثبطة للهمم؛ واكتسب التغيير والاحتجاج رأسمال رمزيّ أكبر. لكنّ هذا لم يدم طويلاً. فقد كان جسد النظام القائم، يلمّ شتاته، ويتجهّز للانقضاض على قاموس مفردات التغيير. وبواسطة آلاف العبارات والصور والإيحاءات في فضاءات التواصل الشخصيّ والعام تم تفتيت المصاحبات اللفظيّة الإيجابيّة المقترنة بمفردات التغيير الجذريّ

مثل الثورة والانتفاضة والهبة، والعمليّات التي تؤدّي إلى هذا التغيير؛ مثل التظاهر والاحتجاج والاعتصام والإضراب. وانتشرت مصاحبات أخرى تربط هذه الكلمات بمفاهيم الفتنة والخراب والدمار والإفلاس الاقتصاديّ وتفكُّك الدولة والفئويّة. وهكذا أفلح خطاب الثورة المضادّة في تشويه فعل الثورة والاحتجاج.

ولأنّ اللّغة لا تعمل في فراغ فقد عزّز الخطاب الرسمي ـ الذي ظلّ تحت هيمنة السلطة الحاكمة ممثّلة في المجلس العسكريّ ـ من الدلالات السلبيّة للثورة، بواسطة ربط مفردات التغيير الجذريّ بظواهر الانفلات الأمنيّ وانتشار البلطجة وغياب القانون وارتفاع الأسعار وضعف الأداء الاقتصاديّ من ناحية، وسيناريوهات المستقبل المظلم الذي تنهار فيه الدولة من ناحية أخرى. وعلى الرّغم من إدراك قطاع عريض من المصريين أنّهم إزاء خطاب ترهيب هدفه شلّ قدرتهم على الفعل، وأنّ هذا الخطاب الترهيبيّ يسانده بشكل مقصود الرعب الماديّ المنجز بواسطة الانفلات الأمنيّ وانتشار البلطجة؛ فإنّ هذا لم يحُل دون وصول غالبيّة المصريّين إلى حدّ التشبع من المعارضة والاحتجاج. وهو نجاح كان له تأثير حاسم في تقييد مدى وعمق انتشار الموجة الثانية من موجات الثورة المصريّة.

إعادة إنتاج أسطورة «القلّة المندسّة» «والموطنين الشرفاء»

لقد كان تشويه صورة المُحتجّين والتشكيك في دوافعهم وأخلاقهم ووطنيتهم، المناورة الخطابيّة الأبرز التي استُخدمت لوقف زحف الثورة في موجتها الأولى. وقد استمرّ استخدام هذه المناورة في الفترة الفاصلة بين الموجتين بذكاء وفاعليّة أكبر. فقد تمّ تفتيت القوى التي قامت بالثورة، ثم وجِّهت سهام الإشاعات المسمومة إلى الجماعات الأكثر راديكاليّة وتأثيرًا. ولعب المجلس العسكريّ الدور الأبرز في تشويه الثوّار؛ بواسطة بياناته وتصريحاته التي اتّهم فيها قُوى سياسيّة بعينها بالحصول على تمويل أجنبيّ للقيام بأنشطتها؛ مثل حركة ٦ إبريل. وحين أثبتت التحقيقات كذب هذه الادعاءات، كان صمت المجلس العسكريّ امتدادًا للتشويه المتعمّد لقُوى الثورة المصريّة.

في مقابل تشويه الثوّار كانت بيانات المجلس العسكريّ وتصريحات أعضائه وخطبهم ولقاءاتهم التلفزيونية تعزف ببراعة قصيدة مدح في «المواطنين الشرفاء».

هؤلاء المواطنون وسِموا في خطاب المجلس العسكريّ بأنّهم لا يحتجّون، ولا يتظاهرون، ويثقون ثقةً عمياء في المجلس الأعلى، ويسلمون له مقاليد أمورهم دون مساءلة أو اعتراض. وهكذا، فإن كلّ من تجرّأ على التساؤل أو النقد أو الاعتراض، طُرد من دائرة «المواطنين الشرفاء»، ووصم بأنّه من «القلّة» المُغرِضة التي لا تبغي الاستقرار للبلاد.

ثنائيّة الصقور والحمائم

توزيع الأدوار تقنية شائعة في الخطاب السياسيّ. إذ يقوم عادة أشخاص عديدون ـ يمثلون وجوهًا مختلفة لنظام ما ـ بإنتاج خطابات متفاوتة، وأحيانًا متباينة إلى حدِّ التناقض. ويشيع استخدام عبارة «الصقور والحمائم» للإشارة إلى الاختلاف الذي قد يوجد في مثل هذه الخطابات، لكنّه لا يعكس تباينًا حقيقيًّا في المواقف والسياسات؛ بل يعبر بدرجة أكبر عن توزيع للأدوار بين أشخاص يقدّم كلٌّ منهم عزفًا خاصًّا، في إطار أوركسترا خطاب واحد.

استُخدمت هذه التقنية ببراعة أثناء الفترة الانتقاليّة. ففي حين كان يُعلِن المجلس العسكريّ التزامه بتنفيذ مطالب الثورة المصريّة، وحرصه على تحقيقها، وظّف الجيش الإعلاميّ لنظام مبارك ـ ممثلًا في كتائب من الصحفيّين والكتّاب ومقدّمي البرامج الإذاعيّة والتلفزيونيّة ـ ليقوم بدور مهاجمة خطاب الثوار، ونقده، وتشويهه. إضافةً إلى خلق فكرة أنّ المجلس هو «العمود الوحيد الذي تستند إليه الدولة المصريّة»، وأنّ أيّ نقدٍ لقراراته أو اختياراته، يعني «انهيار الدولة». وهي فكرة أُضفيت عليها قداسة صارمة، ساهمت في رواجها الشديد، إلى حدّ انتقال القداسة من المجلس بوصفه كيانًا سياسيًّا ذا صلاحيّات مؤقتة، إلى أعضائه أنفسهم بوصفهم أفرادًا؛ فيما يشبه إعادة خلق لأسطورة الحاكم الإله الذي لا يُسأل عمّا يفعل.

كان خطاب المجلس العسكريّ ـ بين الحين والآخر ـ يُساند هذه الكتيبة في مهمتها الخاصّة بتشويه الثورة. وفي الموجة الثانية من الثورة المصريّة تبنّى خطاب المجلس العسكريّ مناورات مشابهة لتلك التي استخدمها مبارك أثناء الموجة الأولى؛ مثل الاعتماد على خطاب الترهيب من المستقبل، وإعادة تمثيل الماضي القريب، بهدف تجسيد «إنجازات» المجلس العسكريّ، والخلط المقصود بين الفئة الحاكمة والدولة، وهو ما أُنجز عبر عمليّتين الأولى: الإيهام بالتطابق بين الجيش

والمجلس العسكريّ؛ والثانية: الإيهام بأنّ تفويض صلاحيّات المجلس لوزارة إنقاذ وطنيّ ـ وهو هدف من الأهداف الأساسيّة التي سعت لتحقيقها الموجة الثانية من الثورة المصريّة في نوفمبر ٢٠١١ ـ يعني انهيار الدولة. والأمران كلاهما كان ينطوي على مغالطة حجاجيّة جليّة.

خاتمة مفتوحة

لقد أثبتت الفترة الانتقاليّة أنّ خطاب الثورة المضادّة، نجح في إجهاض كثير من أحلام التغيير وطموحاته لدى المواطن المصريّ العاديّ. وإذا كان ثمّة درس يمكن أن نتعلّمه من هذه الخسارة الكبيرة فهو أنّ نجاح الثورة لا يُقاس بتغيير شخصيّات النظام، وإنّما بالقدرة على تغيير وعي الجماهير؛ ليصبح أكثر نقديّة وعقلانيّة. فبدون هذا الوعي سيأتي إثر كلّ قيصرٍ مخلوع، قيصرٍ جديد.

محاكمة القرن: بين البلاغة العمياء والعدالة القعيدة

حين أفكر في عَلاقة العدالة بالبلاغة أستحضر القصة الخرافيّة للكفيف والقعيد. فالعدالة رؤية حصيفة وعين بصيرة، غير أنّها قعيدة لا تملك أن تخطو خطوًا أو تُنفِذ أمرًا. أمّا البلاغة فهي طاقة فيّاضة، وآلة ناجعة، غير أنّها سرعان ما تتخبّط وتتهاوى بدون البصر والبصيرة. حالُهما منفصلتان؛ كحال الكفيف والقعيد، كلاهما يملك ما يفتقده الآخر، فإن اتّحدا وتعاونا حقّقا غرضيهما معًا، وإن تخاصما ظلّا رهينَي محبسيهما؛ العمى والشلل.

لقد كان العدل هو أحد أهم حوافز اختراع البلاغة. فشكاوى الفلاح الفصيح ـ ترجع إلى القرن الحادي والعشرين قبل الميلاد، وتُعتبر من أقدم النصوص البلاغيّة ـ كانت مرافعات حكيمة في ضرورة العدالة. أمّا البلاغة اليونانيّة فقد خرجت بأكملها من رحم البحث عن العدالة؛ حين هبَّ المواطنون الأثينيّون يترافعون أمام المحاكم لاسترداد أملاكهم بعد أن اغتصبها أنصار الغزاة، وادَّعوها لأنفسهم بعد طرد قوّات الاحتلال في القرن الخامس قبل الميلاد[1].

في كثير من محطات التاريخ، استطاعت البلاغة حمل العدالة على كتفيها، لصالح خير البشريّة وسعادتها. لكنّ هذه المحطّات لقلتها ووهنها تكاد تشبه بقع ضوء متناثرة في طريق مظلم سحيق. فثمّة تاريخ أكثر كثافة وامتدادًا، ظلّت فيه العدالة قعيدة، في

(١) لعرض شامل لتاريخ البلاغة اليونانيّة يمكن الرجوع إلى: Kennedy, George. (1994). A New History of Classical Rhetoric. Princeton: Princeton University Press.

حين حملت البلاغة على أعناقها أرتال الظلم والفساد، لتضع على سدّة السلطة آلاف المستبدّين والطّغاة. وفي حين كانت العدالة تنعي الحق مهيض الجناح، كانت البلاغة تئنّ تحت وطأة الظلم.

لقد قُدِّر لنا أن نشهد نمطًا جديدًا للعَلاقة بين البلاغة والعدالة في محاكمة القرن؛ التي حوكم فيها مبارك ونجليه ووزير داخليته وكبار مساعديه. ولكن قبل أن نصوغ ملامح هذه العَلاقة سوف نرسم خطوطًا سريعة لمشهد المحاكمة. فخلف القضبان كانت تقف ثلاثة عقود من تاريخ مصر، متجسّدة في رموز حكم مبارك، الذي يكاد يتحوّل إلى أيقونة، تستدعي دلالات الاستبداد والظلم والإفقار. وأمام القضبان كان يقف مزيج من ضحايا العقود الثلاثة والراغبون في القصاص، وإلى جوارهم وقف محامو العقود الثلاثة، رموز بلاغة الظلم، وحفّارو قبور العدالة والحقيقة، بأروابهم السوداء التي تليق تمامًا بسيكولوجيّة اللّحظة. وأمام الحشود جلست العدالة بقضائها ونوابها؛ مرتعشة من قول الحقّ، ومرتجفة من قول الباطل؛ محشورة بين مطرقة البلطجة المحميَّة بالسلاح وسندان غضب الشعوب التي توقّفت عن بلع ألسنتها.

في ساحة المحاكمة كانت العدالة والبلاغة في خصام؛ وفي حين كانت البلاغة تتعملق وتتطاول كانت العدالة ترتعش وتتهاوى. على مدار التاريخ كان بعض القضاة يفضِّلون العدالة العارية بلا زخرف الكلمات، فكانت أحكامهم تخرج كحدّ السيف باترة قاطعة، دون مقدّمات. في حين كان قُضاة آخرون يؤثِرون العدالة المزخرفة ببديع القول، وبليغ الكلام؛ فكان سيف العدل يُرافقه سيف اللسان. لكن ما حصلنا عليه بالفعل ليس أكثر من سيف الكلمات، أمّا سيف العدل فقد كان مثلومًا وواهنًا، بعد أن تآكَل بفعل صدأ دفن الأدلة، وتشقّق بفعل دهس المجنزرات[1].

لقد وضعتنا المحاكمة أمام مفارقة خطابيّة جديدة ومؤلمة؛ هي المزج بين خطاب العدالة القانونيّة، وخطاب التأنيب العرفيّ. فالعدالة لا تعترف بالتأنيب جزاءً على الجرائم بل بالعقاب. أمّا ثقافتنا العربيّة فكثيرًا ما لا تُجزي عن الجرائم بالعقاب،

---

(١) في أوائل يناير ٢٠١٢ اتّهمت النيابة العامّة أجهزة الدولة السياديّة بتعمد عدم التعاون معها في القضية، نقلًا عن:

http://www.raya.com/site/topics/article.asp?cu_no=2&item_no=614632&version=1&parent_id=21&template_id=22

بل تكتفي ـ عادة ـ بكلمات التوبيخ والنهر والزجر. وهكذا يمكن أن نفهم الفجوة السحيقة بين خُطبة القاضي العصماء، التي تشبه تقرير إعدام، وبين حكم البراءة. فما بين تقرير الإعدام وحكم البراءة يكمن المزج بين خطاب القانون وخطاب التأنيب، وبالتالي إزاحة خطاب العدالة. فهل كان من الممكن إلغاء خطاب التأنيب، وإقرار العدالة العارية عن البلاغة؟ الإجابة بالطبع: لا! فقد كان التأنيب هو أقصى ما يمكن أن تحقّقه البلاغة العمياء في ظلّ وجود جدار عازل يحجبها عن العدالة الناجزة. لقد أدرك من أصدروا الحكم أنّهم لا يستطيعون الضرب بسيف العدل، فاكتفوا بإفراغ جعبتهم ممّا حوته من سهام الكلام.

لقد بعثت خُطبة القاضي أحمد رفعت ـ في مفتتح النطق بالحكم ـ البلاغة القديمة من مرقدها، ببيانها وبديعها؛ بزينتها وزخارفها. وبدا كما لو أننا أمام استعراض مبهر للكلام المنمَّق والموشَّى. فقد حفلت الخُطبة بمفردات فصحى كلاسيَّة، تكاد تصل إلى حدّ التقعر والتحذلق، كما في مفردات مثل (يقشع ويميط). وتشبعت جملها بالمجاز بأنواعه؛ كناية وتشبيهًا ومجازًا مرسلاً، واستعارات ما كان منها حيًّا وميّتًا، مثل قوله (أطلّت على مصر شمس فجر جديد.. أشعته بيضاء حسناء وضاءة). كما كانت الخُطبة وفية لأساليب البلاغة التقليديّة التي تحتفي بالتأكيد اللّفظي والمعنويّ، خاصّة بواسطة تكرار المعنى بصياغات مترادفة كما في قوله «تطمئنّ معه عقيدة المحكمة وتستريح مطمئنة مرتاحة البال هادئة الفكر». لكنّ بلاغة الصور والمفردات والتراكيب، كانت تفتقد إلى شيء آخرَ، بخلاف العدالة الناجزة، فقد كانت البلاغة تفتقد إلى البليغ.

لا تكمن البلاغة في اللّغة فحسَب، بل إنّ بلاغة الأداء لا تقلّ أهميّة وأثرًا. وكم من الخطباء حصدوا صرخات الاستحسان ودوي التصفيق، بفضل براعتهم في أداء أقوال، يحصد غيرهم صرخات الاستهجان وطوفان التشويش بسبب فداحة أدائهم لها هي ذاتها. ويا لفداحة أداء خُطبة الافتتاح، التي لم أستطع بسبب كمّ أخطاء النطق الذي حوته إلّا أن أتذكر وصف المفكر الخالد إدوارد سعيد، للمناضل الراحل ياسر عرفات؛ حين كان يلقي خُطبًا بالإنجليزيّة: إنّه يشبهُ فيلًا يتهادَى في حديقة نباتات صغيرة، أو فرسًا يعدو داخل معرضٍ للخزف الصينيّ. كنت أسمع بأذني صوت سنابك النطق وهي تهرس قواعد اللّغة، وأرثي العربيّة الفُصحى التي أصبحت غريبة

بين أفواه قومها. لكنّني أدركت بعد حين أنّ المفارقة بين بلاغة الكلمات والتراكيب والصور من ناحية وكيفيّة نطقها من ناحية أخرى، توازي تمامًا المفارقة بين فحوى القول وصدمة الحكم.

في الزمن الحسَن، تحمل البلاغةُ العدالةَ إلى حيث يوجد ميزان الحقّ وسيفه. لكنّ الظلم، في زمن المحن، يتسلّط على البلاغة ويمتطيها، كما امتطى العجوز الشرير أكتاف السندباد الرحّال، في قصّة ألف ليلة وليلة الشهيرة. تلك القصّة التي تتجاوز أحداثُ واقعنا المصريّ ـ أثناء الفترة الانتقاليّة ـ خيالَها الجموح. وإذا كان السندباد قد أفلح في التخلّص من عبوديّته الدائمة للعجوز الشرّير، بعد أن سلبه وعيه وإرادته؛ فإنّ البلاغة القضائيّة تحتاج إلى أكثر من مجرد ذكاء السندباد وحيلته؛ فلا يمكن للعدالة أن تتحد ببلاغة الخير ـ من أجل الحقّ وحده ـ إلا حين يتحرّر المجتمع بالفعل من سطوة الاستبداد، الذي يُخشى أنّه يُعيد ترميم قلاعه بأسرع وأقوى ممّا يتخيّل الجميع.

الارتجال الزائف في الخطابة السياسيّة

شهد العصر الحديث تحوّلات مهمّة في الخطابة السياسيّة؛ فقد أصبحتْ ـ في ظلّ الانتشار الهائل لوسائل الإعلام ـ أداة التواصل الأساسيّة بين الحكام والمحكومين. كما شهد القرن العشرين على وجه التحديد بزوغ ظاهرة «الجماهير الغفيرة»؛ التي كان من أبرز تجليّاتها حرص السياسيّين على التواصل المباشر والدائم مع عامّة الشعب، الذين تحوّلوا في إطار الأنظمة الديمقراطيّة الحقيقيّة أو الصوريّة إلى المصدر الفعليّ أو الصوري للسلطة. وفي كلّ الأحوال، أصبحت الضرورة ملحّة للتواصل معهم مباشرة، وكانت الخطابة هي دومًا الأداة الأثيرة لتحقيق ذلك.

أدّى تزايد القوّة الفعليّة للجماهير الغفيرة في حقل الاتصال السياسيّ إلى تزايد الحاجة إلى الخطابة السياسيّة. فقد أصبح من الضروريّ لأيّ مشتغل بالشأن السياسيّ أن يتوجّه إلى المواطنين حتّى يحظى بتأييدهم ومساندتهم وأصواتهم الانتخابيّة أيضًا. ولم تُستثنَ من ذلك الأنظمة الاستبداديّة التي تعتمد على السلطة الماديّة ـ المسلحة غالبًا ـ وسيلةً للوصول إلى السلطة، وعلى الإكراه البوليسيّ وسيلة للاحتفاظ بها. فهذه الأنظمة كانت الحاجة إلى الخطابة السياسيّة فيها أشدّ؛ حتّى تُخفي معالم الإكراه البوليسي، وتُزيِّف واقع الاستبداد. وهكذا تغلغلت الخطابة السياسيّة في الحياة السياسيّة المعاصرة، وتزايدت أهميّة الدور الذي تقوم به في هذا العالم الجديد.

ثنائيّة القراءة والارتجال: وهمّ الخروج على النص

ظلت الخطابة السياسيّة لقرون طويلة نشاطًا ارتجاليًّا خالصًا؛ خاصّة عند العرب،

الذين كان كلّ كلامهم ـ بحسب النصّ المشهور للجاحظ ـ «بديهة وارتجال وكأنّه إلهام، وليست هناك معاناة ولا مكابدة ولا إجالة فكر ولا استعانة». ويفسر الجاحظ ذلك بأنّ «خُطباء العرب.. الكلام عليهم أسهل، وهو عليهم أيسر من أن يحتاجوا إلى حفظ». وعلى الرغم من وجود بعض الخطباء ممّن تحيّزوا للإعداد المسبق للخطبة؛ فإنّ هذا الرأي كان في الغالب اختيارًا فرديًّا، أمام الإجماع العربيّ العام المتحيّز للارتجال.

لكن حاجة السياسيّين إلى التواصل المستمر مع الجماهير، وتنوّع الظروف الداعية للخطابة، وحاجتهم في الوقت ذاته إلى إلقاء خُطب مؤثرة مقنعة أصبحت حافزًا على الاستعانة بكتّاب محترفين يقومون بتأليف الخطب، ثمَّ يقوم رجل السياسة بعد ذلك بإلقائها؛ إمّا قراءة من النصّ المكتوب، أو إلقاءً من الذاكرة بعد حفظها. وهكذا تكاد تختفي الخطابة العفويّة دون سابق إعداد؛ لتصبح الخطابة السياسيّة في العالم المعاصر أشبه ما تكون بالعروض المسرحيّة التي يتكلّم فيها الممثّل وَفق سيناريو متكامل مُعدّ سلفًا، ويلتزم بما يمليه عليه ملقّن الكلام، الذي يجلس حيث لا يراه المشاهدون.

هذا الالتزام بالسيناريو الموضوع للخطب السياسيّة لا يعني أنّ السياسيّين يلجأون دومًا إلى القراءة من نصٍّ مكتوب. وعادة ما تكون هناك ثلاث إمكاناتٍ مختلفة لإلقاء الخُطب السياسيّة المعاصرة. فهناك أوّلاً: خُطب مرتجلة بشكل كامل، وخُطب يقرؤها السياسيّ كاملة من نصّ مكتوب لا يُنقِص منه حرفًا أو يُضيف إليه حرفًا، وخُطب يمزج فيها بين القراءة من نصّ مكتوب والارتجال. ولكلّ إمكانيّة من الإمكانيات الثلاث مزاياها وعيوبها من زاوية تأثير الخطاب.

فالخطيب الذي يستطيع أن يحفظ ما يتعيّن عليه قوله، ويرتبه في ذهنه، ثم يستدعيه من الذاكرة، ويرتجله أمام الجمهور؛ يتمكّن من الإفادة من التواصل البصريّ الدائم مع الجمهور، وأن يحرّك نظرته يمينًا ويسارًا بسهولة، بما يُمكّنه من المتابعة الفوريّة لتأثير كلامه في الجمهور. ومن ثمَّ، يستطيع تغيير نبرة صوته أو ترتيب كلامه، أو إضافة مزيد من وسائل البرهنة والإقناع إذا شعر أنّ الجمهور لا يتجاوب مع ما يقول على نحوٍ جيّد.

من الناحية المقابلة، فإنّ القراءة من نصّ مكتوب تُقلّل من التوتر الذي يمكن أن

يشعر به الخطيب إذا تُرِك كليَّة للارتجال. كما تُقلل من المخاطر الناتجة عن حدوث اضطراب في عمليّة الاستدعاء من الذاكرة، أو عمليّات الإحلال والتبديل الطبيعيّة التي تحدث عادة أثناء الارتجال، وما يمكن أن يترتَّب عليها من نطق كلمة أو تعبير لا يرغب الخطيب في التلفُّظ به؛ أو الاستطراد لموضوع غير موجود في سيناريو الخُطبة. كذلك، فإنّ القراءة من النصّ تقي الخطيب شرّ فلتات اللسان التي تكشف ما لا يرغب في إظهاره أو التصريح به. وبذلك فإنّ القراءة من نصٍّ مكتوب، تجعل رجل السياسة يتحرّك في مساحة آمنة، دون أن يخشى المفاجآت.

في كثير من الحالات يلجأ السياسيّون إلى المزج بين القراءة والارتجال للإفادة من مزاياهما. في هذه الحالة تُحدد أماكن الارتجال داخل السيناريو المكتوب؛ كما يُحدد فحوى ما سيتمّ ارتجاله، وأداؤه بحيث يبدو كما لو كان عفويًّا وتلقائيًّا. وغالبًا ما تقوم المقاطع المرتجلة بوظائف مهمّة مثل تدعيم الصّلة بين الخطيب والجمهور بواسطة الحوار المباشر معه، وشرح وتفسير وتكرار موضوعات يودّ أن يبرزها الخطيب ويؤكّد عليها. إضافة إلى كسر نمط التواصل الرسميّ الجاد، بواسطة إتاحة مساحة للتواصل الحميم. لذلك يُلقي الخطيب في كثير من مواضع الارتجال، فكاهات أو دعابات تذيب جليد التواصل، وتفتح قلوب الجماهير وعقولهم لما يُلقيه على مسامعهم.

إضافة إلى ذلك، فإن السياسيّ قد يلجأ إلى ارتجال عبارة ما؛ لكي يوحي بأنّ الرأي أو الفكرة أو الاقتراح الذي تتضمّنه هذه العبارة ليس نتاجًا لقرار أو تدبير مسبق. ولعلّ إحدى أبرز هذه العبارات الارتجاليّة في تاريخ العرب المعاصر هي تصريح الرئيس المصريّ الراحل أنور السادات بأنّه على استعداد لزيارة إسرائيل في خُطبته في ١٧ نوفمبر ١٩٧٧؛ وهي العبارة الوحيدة التي ارتجلها في هذه الخُطبة الطويلة. فقد التزم بقراءة نصّ الخطبة الذي كتبه الصحفيّ المصريّ «موسى صبري»، حتّى قُبيل نهايته، حين ترك الأوراق جانبًا، وارتجل عبارة ربّما تُعد الأكثر تأثيرًا في السياسة الخارجيّة لمصر في عصره[١]. فتلك العبارة، وما ترتب عليها من أحداث مدبّرة، كانت حاسمة في تغيير مجرى الصراع العربيّ الإسرائيليّ. وقد نجحت حيلة الارتجال في إيهام الجمهور بأنّ العبارة ليست إلا فلتة لسان، أو مبالغة خطابيّة.

---

(١) انظر، صبري، موسى. (١٩٨٥). السّادات: الحقيقة والأسطورة. المكتب المصري الحديث، القاهرة. ص ٤٢١ ـ٤٢٢.

كذلك قد يلجأ رجل السياسة إلى الارتجال في أحيان أخرى؛ لإيهام الجمهور بأنّ القرار أو الاختيار الذي تعبر عنه العبارة المرتجلة هو نتاج شجاعة فرديّة وتضحية شخصيّة. وقد اعتاد بعض السياسيّين ـ على سبيل المثال ـ أن يعلنوا عن الزيادات السنويّة أو الاستثنائيّة في دخول موظفي الدولة أو معاشاتهم في شكل عبارات مرتجلة، خارجة عن النصوص المقروءة، لكي تظهر هذه الزيادة في شكل فعل شخصيّ للسياسيّ.

الارتجال الزائف: أوباما وسحر التيليبرومبتر

توشك تكنولوجيا الاتصال الجماهيريّ بالغة التطور على منح الخطباء السياسيّين إمكانيّة تحقيق حلمهم بأن يجمعوا كل مزايا القراءة والارتجال، ويتخلّصوا دفعة واحدة من مساوئ الاقتصار على أيٍّ منهما. وهكذا نشهد بزوغ شكل جديد من إلقاء الخطب السياسيّة يمكن أن نسميه «الارتجال الزائف». وليس من المستغرب أنّ الجمهور العربيّ والإسلاميّ كان ضحيّة أبرز حدث عالميّ من أحداث الارتجال الزائف في السنوات الأخيرة.

في قاعة جامعة القاهرة، كان الرئيس الأمريكيّ باراك أوباما يخلُب لُبَّ مستمعيه المتلهّفين لكلماته في خطابه الشهير للعالم الإسلاميّ عام ٢٠٠٩. كانت نفوس الحاضرين مفعّمة بالإعجاب والتفاؤل. ولم تكن الأحداث قد امتحنتْ كلماته المعسولة بعدُ، بما جعل لشخصيّته الفريدة، والمكانة التي حقّقها، وحلم التغيير الذي يلوِّح به، فعل السحر في نفوس المتعلّقين بأحلام المستقبل. وحين تكلَّم لم يفعل سوى أن أضاف سحر بلاغته إلى سحر شخصيّته. فقد كان يجمع بشكل مبهر بين كلّ مزايا الارتجال والقراءة من نصّ. كان ينظر دومًا إلى جمهور الحاضرين، ويوزِّع نظراته بينهم بالتساوي يمنة ويسارًا، وفي الوقت ذاته يتكلّم بشكل منظّم مرتب، دون لعثمة أو تردّد. وبدا أنّه يرتجل كما لو كان يقرأ من نصٍّ مفتوح. فانتزع تصفيق الحاضرين وإعجابهم المتواصل، وبدا أنّ أكثرَهم قد وقع في فخّ سِحر براعة الأداء.

بعد وقت ليس بالطويل أفلت المسحورون بأوباما من فخّ الكلام الجميل. فقد كشفت الأيّام عن أنّ الوعود الخلّابة والتصريحات البرّاقة، معلّقة في الهواء، وأنّ معظم السياسات القديمة وليس الأقوال الجديدة هي ما يتحقّق على أرض الواقع.

وتزامن ذلك مع الكشف عن حيل الارتجال الزائف. فلم يكن أوباما يستدعي من ذاكرته كل هذا الكلام المتماسك المنمّق. بل كان يقرأه من شاشات جهاز التيليبرومبتر teleprompter أو التيليسكريبت telescript الموجودة على يمينه ويساره، ولا يراها الحاضرون. لقد كان هؤلاء الذين أسكرتهم براعة الأداء يصفّقون بحرارة، غافلين عن وجود المُلقّن الذي يحوِّل الخُطبة والخطيب إلى مسرحيّة متقنة.

هذا الشكل من الارتجال الزائف يختلف كليّة عن القراءة من نصٍّ ورقيّ، كما فعل مبارك في خطبه الشهيرة أثناء الثورة، وهو ما يستحقّ التوقّف لتحليل وظائفه.

وظائف القراءة من النصّ في خطب مبارك أثناء الثورة

٢٧٥٠ كلمة في ثلاث خُطبٍ، لم يستغرق إلقاؤها أكثر من ٣٩ دقيقة، هي مجمل ما خاطب به الرئيس المصريّ السابق حسني مبارك الشعب المصريّ مباشرة، منذ بدأت الثورة على نظامه في ٢٥ يناير ٢٠١١ حتّى «تخلّيه عن السلطة» في ١١ فبراير ٢٠١١. تشترك الخطب الثلاث في أنّها جاءت جميعًا في شكل كلمات مرئيّة مسجّلة، وليس في شكل خُطب أمام جمهور، أو تسجيلات حيّة مباشرة أمام كاميرا. وهو ما يعني وجود مسافة زمنيّة بين زمن إنتاج الخُطب وزمن تداوله، قد يقصر أو يطول. فما أسباب اختيار هذا الشكل دون غيره من أشكال التواصل المتاحة؟

عادة ما كان يلتزم مبارك في خُطبه بالقراءة من نصٍّ مكتوب معدّ سلفًا، ونادرًا ما كان يخرج عنه ليقوم بعمل استطرادات أو حوارات مباشرة مع الجماهير. قد يرجع ذلك إلى ضعف نسبيّ في مهارات التواصل الجماهيريّ، أو إلى حدّة وقسوة غالبًا ما كانت تَسِمُ تلفظاته المرتجلة[١]. لكنّ المؤكّد أنّ الالتزام بهذا النمط في الخطابة يُقلّل من الكلفة الباهظة التي يمكن أن يؤدّي إليها الخروج عن النصّ؛ خاصّة في الظروف البالغة الحساسيّة، التي تكون الكلمات فيها محمَّلة بطاقة غير عاديّة على الفعل، مثل ظرف الثورة. إضافةً إلى ذلك، فإنّ تسجيل الخُطب يتيح الإفادة من تقنيّات المونتاج،

(١) تذكر دون Dunne (٢٠٠٣، مرجع سابق، ص ٩٨) أنّ أسامة الباز ـ المستشار السياسيّ لمبارك لما يزيد على عقدينِ من الزمان ـ طلب نصيحة أحد الخبراء بشأن سبل تحسين صورة الرئيس العامّة، فأوصاه بأنّ «الرئيسَ يجب أن لا يتكلّم خارج النص المكتوب، لأنّ ملاحظاتِه التلقائيّة كانت غالبًا فظّة إلى حدّ كونها مهينة، وتستدعي تعاملًا بالمثل مع الرئيس في المقابل».

التي تسمح بإنتاج نسخ عديدة من نفس الحدث الخطابي، والتوليف من بينها لإخراج نسخة واحدة تتلاشى سلبيّات كلّ منها، وتُراكِم إيجابيّاتها.

لقد اعتمد مبارك في خطبتيه الأوليين على القراءة بشكل كامل من ورقة موضوعة على المنصّة التي يخطب من خلفها. لكنّ خطابه الثالث ـ الذي ألقاه في ١٠ فبراير ٢٠١٢ ـ تضمّن تغييرًا طفيفًا. فقد اعتمد في مفتتحه (أوّل دقيقتين وخمس ثوانٍ منه) وفي خاتمته (آخر دقيقة وثانيتين) على القراءة من شاشة التليسكريبت. وقد أتاح له هذا تواصلًا بصريًّا كاملًا مع الجمهور في المفتتح والخاتمة؛ وهما الجزءان الأكثر أهميّة ـ عادة ـ في الخطابات السياسيّة. غير أنّ هذا الخطاب ـ على الرغم من كفاءة التواصل البصريّ في مقدّمته وخاتمته ـ لم يؤتِ ثماره المرجوّة، على نحو ما يتضح من التحليل التفصيليّ السابق له. وهو ما قد يشير إلى أنّ ظاهرة الارتجال والقراءة من النصّ قد تكون ـ بالرغم أهميّتها ـ غير ذات تأثير كبير في تحديد النواتج النهائيّة للخطاب السياسيّ.

التوظيف الدعائيّ لثنائيّة القراءة والارتجال في أوّل انتخابات رئاسيّة بعد الثورة

لقد شغلت ثنائيّة القراءة والارتجال جزءًا من ساحة النقاش العامّ أثناء جولة الإعادة في الانتخابات الرئاسيّة. فقد قارن بعضهم بين المؤتمرات الصحفيّة التي عقدها الفريق أحمد شفيق والدكتور محمد مرسي ـ اللذين تنافسا في هذه الجولة ـ من زاوية الارتجال والقراءة من النصّ. وتركز النقاش حول دلالة ومغزى اعتماد شفيق على القراءة من نصّ مكتوب، في مقابل تبنّي مرسي للارتجال الكامل. وكانت بعض التعليقات تقارن بين الفعلين من زاوية القدرات الشخصيّة للمرشَّحَين على التواصل المباشر مع الجماهير، حيث يتمّ عزو كفاءة التواصل إلى الطرف الذي يؤثِر الارتجال مقارنة بالطرف الذي يؤثِر القراءة من نصٍّ مكتوب. في حين كانت بعض التعليقات تركز على قيمة القراءة من النصّ بوصفها عاملًا للأمان ضدّ منزلقات اللّغة وهفوات اللسان، في مقابل الارتجال الذي يكشف عن الضمائر ويُعرِّي المكنون. ومن الواضح أنّ مثل هذا النقاش يدخل في باب التوظيف الدعائيّ لظاهرة خطابيّة، قد لا تتيح بعض الأحداث الخطابيّة الجزئيّة تحميلها بكلّ هذه الدلالات. غير أنّ

المؤكّد أنّ ظاهرة الارتجال في خطاب الرئيس محمّد مرسي تستحقّ وقفة خاصّة، سوف تأتي في سياق دراستي لخطابه في نهاية القسم الثالث من الكتاب.

النتيجة النهائيّة التي نصل إليها من هذا التطواف مع ظاهرة الارتجال هي أنّ كثيرًا ممّا قد يظهر لنا على أنّه مرتجل أو عفو الخاطر هو نتاج تخطيط وجهد واعٍ مدروس؛ إذ نادرًا ما يُترك شيء من كلام السياسيّين للصدفة. فخُطب السياسيّين ـ خاصّة في المستويات الحسّاسة كرئاسة الدولة، وفي المناسبات أو الأحداث ذات الأهمية ـ يُنتظر فيها أن تكون نتاج تخطيط شامل ودقيق. في إطار هذا التخطيط يتمّ تحديد مواضع الارتجال ومواضع القراءة من النصّ المكتوب، ومواضع الاعتماد على الارتجال الزائف. وما سيقال في كلٍّ منها. وهكذا، فإنّ الخطابة السياسيّة المعاصرة نادرًا ما تَعرِف البداهة ـ أي الكلام التلقائيّ ـ وإن كانت تحتفي بالارتجال. وعلى جماهير الخُطب السياسيّة أن يدركوا أنّ كل ما يتلقّونه ليس بريئًا أو عابرًا. وأنّ ما قد يبدو أنّه عفويّ أو غير مقصود عادة ما يكون أشبه بفخٍّ يُنسَج ببراعة لتقع في حبائله الجماهير.

القسم الثالث

خطاب الصناديق

خطاب الصناديق

يقول المولع بالسلطة، محترف الصناديق:

امنحوني أصواتكم،

فجُعبتي ملأى بالوعود،

وإن لم يكن الصوت لي،

فليكن للربّ الذي ائتمنني ـ وحدي ـ عليه؟

مدخل إلى سمات خطاب الصناديق في الربيع العربيّ

يتناول هذا الفصل «خطاب الصناديق»، ويهتمّ بالأساس بالدور الذي يلعبه الخطاب في حسم المعارك الانتخابيّة. فالخطاب هو أداة أساسيّة للحشد الانتخابيّ؛ حيثُ إنّ معظم أنشطة الدعاية الانتخابيّة تتمّ بواسطة الصور والكلمات والشعارات والهُتافات. إضافة إلى ذلك تقوم اللّغة بالدور الأساسيّ في الإقناع والتأثير الضروريّين لتشكيل التوجهات السياسيّة التي تتحوّل ـ غالبًا ـ إلى سلوكيّات تصويتيّة في حالة الانتخابات. وهكذا، فإنّ دراسة خطابات الدعاية السياسيّة وآليّات تشكيل التوجهات السياسيّة في فترات الانتخابات النيابيّة والرئاسيّة المصريّة شديدة الأهميّة لفهم الخطاب السياسيّ في مرحلة ما بعد الثورات.

تزداد هذه الأهميّة بسبب عوامل إضافيّة، من أبرزها المساحة الزمنيّة الكبيرة التي احتلّها «خطاب الصناديق» من ساحة الخطاب العامّ للربيع العربيّ. وإذا أخذنا حالة الربيع المصريّ ـ بوصفه مثالًا ـ فسوف نكتشف أنّ خطاب الصناديق بدأ بعد أيّام قليلة من بدء الثورة؛ وقبل أن تنجح في إسقاط رأس النظام. فقد انقسم ميدان التحرير في الرابع من فبراير إلى منصّات مختلفة؛ منصّة للإسلاميّين وأخرى لليبراليّين وثالثة لليساريّين. وكان هذا الانقسام شكلًا من الاستقطاب على أرضيّة انتخابيّة، تعمَّق بشدّة فيما بعد. ولم تكد تمرّ أيّام قليلة على سقوط مبارك حتّى أعلن عدد كبير من السياسيّين عزمهم خوض المنافسات على كرسيّ الرئاسة، واستمرّ خطاب الدعاية الانتخابيّة الرئاسيّة في مصر أكثر من عام وثلاثة أشهر، هي التي تفصل بين إعلان عدد من المرشّحين عن خوضهم لها ـ بَدءًا من منتصف فبراير ٢٠١١ ـ وإجراء الجولة

الأولى من الانتخابات في آواخر مايو ٢٠١٢. وربّما كانت تلك هي أطول فترات دعاية انتخابيّة في التاريخ العربيّ المعاصر.

بالمثل لم ينقضِ شهرٌ من الزمن حتّى احتلّ «خطاب الصناديق» الفضاء العامّ، مع الاستفتاء على التعديلات الدستوريّة. في هذا الاستفتاء عصف خطاب الصناديق بالتوافق الوطنيّ، وأبرز بعض أهمّ الظواهر المؤثّرة في الربيع المصريّ؛ أعني: الحشد الانتخابيّ على أساس دينيٍّ وطائفيّ. واستمرّت سيطرة «خطاب الصناديق» على ساحة الخطاب السياسيّ في مصر أثناء الانتخابات النيابيّة التي امتدّت لأكثرَ من ثلاثة شهور. وبذلك قد لا يكون من المُبالَغ فيه القول إنّ «خطاب الصناديق» كان الخطاب الأكثر حضورًا وتأثيرًا في ساحة الثورة المصريّة طوال الفترة الانتقاليّة. خاصّة إذا وضعنا في الاعتبار أنّ الصراع الخطابيّ بين الإسلاميّين والليبراليّين أو العلمانيّين في مصر لم يكن سوى تجلٍّ لخطاب الصناديق، وإنْ حاول الاختفاء تحت ستار فكريّ أو أيديولوجيّ.

تزداد أهميّة «خطاب الصناديق» بفضل اتساع نطاق تداوله. فعادة ما تجد الدعاية الانتخابيّة ـ النيابيّة خاصّة ـ منافذ إلى فضاءات جغرافيّة، لا يُتاح لموضوعات أخرى من الخطاب السياسيّ الوصول إليها. ففي أعماق النجوع والكفور، وأطراف المدن الحدوديّة، وقلب المناطق العشوائيّة، يمكن أن نجد دومًا آثارًا للدعاية الانتخابيّة: لافتة هنا، وملصقًا هناك، وكلمات منحوتة فوق جدار أو باب... وهلمّ جرّا. هذا النفاذ على المستوى المكانيّ يجعله من بين الخطابات القليلة المؤثّرة في الجماعات المهمّشة جغرافيًّا. ويزداد هذا النفاذ فاعليّة، إذا أخذنا في الحسبان أنّ خطاب الصناديق لا يعتمد فحسب على وسائل التواصل الجماهيريّ التقليديّة، مثل: الإذاعة والتلفزيون والصحف والإنترنت، بل ينتقل كذلك بواسطة التواصل الجماهيريّ المباشر الأكثر حميميّة وتأثيرًا؛ كما في السُّرادقات والمسيرات والمؤتمرات الانتخابيّة، إضافة إلى التواصل عبر وسائط ماديّة؛ أبرزها اللافتات والملصقات.

لقد أظهرت الفترة الانتقاليّة نجاحًا مدهشًا للإسلاميّين في إدارة «خطاب الصناديق» والسيطرة عليه. وقد تجلّت آثار ذلك في التفوق الكبير على منافسيهم في الجولات الانتخابيّة التي جرت في بعض دول الربيع العربيّ؛ خاصّة مصر وتونس. من المؤكّد أنّ الأصوات التي حصل عليها الإسلاميّون، تتأثّر بأفعال ماديّة غير خطابيّة، مثل درجة

قوة التنظيم، وحجم الإنفاق على الدعاية الانتخابيّة، وإمكانيات الحشد الماديّ من ناحية؛ وتفتّت القُوى المنافسة، وضعف تنظيمها، وقلّة إمكانياتها الماديّة من ناحية أخرى. لكنّ «خطاب الصناديق» لعب دورًا فعليًّا في حسم المعارك الانتخابيّة التي جرت على امتداد دول الربيع العربيّ في العامينِ الماضيينِ.

يقوم خطاب الحشد الانتخابيّ لدى الإسلاميّين المصريّين على حجّة محوريّة هي «تطبيق شرع الله». وهي حجّة تجد تجلّيها في عبارات وشعارات شائعة مثل «الحكم بالقرآن»، و«العيش بالقرآن»، و«الحكم بالشريعة»، و«الإسلام هو الحلّ» و«الحاكميّة لله». وهي جميعًا لافتات عريضة يختفي تحتها عدد كبير من الإسلاميّين المتباينين؛ في سعيهم للاستحواذ على أصوات الشعوب. ومن الواضح أنّ جزءًا من قوّة هذه الحجّة يكمن في أنّها تستميل وتداعب الميول الدينيّة لدى المصريّين المتديّنين، وتوجّههم نحو التصويت لمجموعة أو جماعة بعينها. وهي بذلك تحوّل التصويت السياسيّ إلى فعل دينيّ؛ لا يُنجَز لصالح الوطن، وإنّما لمرضاة الله؛ وبذلك فإنّ الصوت لا يذهب للأكفأ سياسيًّا، وإنّما للأقدر على التماهي مع صورة «التقي» و«المتديّن».

تكتسب هذه الحجّة الانتخابيّة فعاليّتها أيضًا من قدرتها الذاتيّة على مقاومة التفنيد. إذ عادة ما يقوم المدافعون عن خيار الحشد الانتخابيّ على أساس دينيّ بنقل دائرة النقد من المجال السياسيّ إلى دائرة العقيدة. وهكذا يُنعت من يتصدّى لتفنيد هذه الحجّة بأنّه عدوّ للدين، أو كارهٌ للشريعة، أو غيرها من الاتهامات العقديّة الجاهزة. وتزداد صعوبة تفنيد هذه الحجّة لكونها تُصاغ عادة في شكل عبارات إنشائيّة؛ وليس في شكل جمل خبريّة، يمكن الحكم عليها من زاوية الصدق والكذب، أو إخضاعها لاختبار فجوة المصداقيّة. وهي من هذه الزاوية تُصاغ إمّا في شكل عبارة وعد أو في شكل عبارة تمنٍّ. أمّا صياغاتها الخبريّة القليلة ـ كما في شعار جماعة الأخوان المسلمين «الإسلام هو الحلّ» ـ فهي بدورها عصيّة على التفنيد لكونها تصاغ في شكل عبارة جاهزة (كليشيه)، غير قابلة للنقاش.

هذه الحجّة العامّة توازت مع حجج مرحليّة كانت فعّالة بقوّة في إنجاز الحشد الانتخابيّ. ففي الانتخابات النيابيّة المصريّة (نوفمبر ٢٠١١ – يناير ٢٠١٢) استُخدمت حجّة مهيمنة، يمكن تلخيصُها في عبارة «خلّينا (دعنا) نُجربهم». وهي حجّة تردّدت بصيغ مختلفة وعبر وسائط متنوّعة، وروّجها على نطاق واسع مرشّحو الأحزاب

«ذات المرجعيّة الدينيّة»، وداعموهم. ومن الضروريّ التأكيد على أنّ هذه الحجّة شهدت ذروة تردّدها فور نجاح الثورة المصريّة في إسقاط رأس النظام؛ حين بدا أنّ جماعة الأخوان المسلمين ـ على وجه التحديد ـ تهيّئ الأرضيّة الشعبيّة للسيطرة على السلطة، وليس من قبيل المصادفة أنّ هذه الحجّة تتكرّر باطراد في خطاب شخصيّات بارزة في الجماعة، أو خارجها[1].

في بعض الأحيان، كان ضمير «هم» في عبارة «دعنا نجربهم» يحيل إلى جماعة الأخوان ذاتها في مقابل كيانات أخرى سابقة مثل الحزب الوطنيّ الذي سيطر على السلطة منذ آواخر سبعينيّات القرن العشرين. وفي أحيان أخرى كان الضمير يحيل إلى الأشخاص بوصفهم ممثّلين لأيديولوجيّة محدّدة؛ أعني «الإسلامويّة Islamism» التي توضع في مقابل أيديولوجيّات أخرى مثل الرأسماليّة أو الاشتراكيّة[2]. ومع ذلك فإن هاتينِ الإحالتينِ لا يمكن الفصل بينهما كلّية، نتيجة التماهي بين أعضاء الجماعة وأيديولوجيّاتهم. أمّا «نا» الفاعلين في التعبير نفسه فهي تُحيل إلى الأشخاص من خارج الجماعة أو الحزب أو المعتنقين للأيديولوجيّة الإسلامويّة. وذلك على الرغم من أنّ هذه العبارة كانت تردّ بكثافة على لسان أبناء الجماعة المتبنين للمشروع الإسلامويّ؛ وفي هذا مفارقة لغويّة جليّة.

(١) في حوار مع موقع مصراويّ، ذكر الدكتور محمد حبيب، النائب السابق لمرشد جماعة الأخوان المسلمين أنّ «الشعب لم يجرب الاخوان يومًا لكى يحكم عليهم.. فلا بدّ أن يأخذوا فرصتهم»، يمكن الاطلاع على الحوار على الرابط الآتي: http://www.masrawy.com/News/reports/2012/june/13/5096558.aspx، أما السيد منصور حسن (رئيس المجلس الاستشاريّ للمجلس العسكريّ أثناء الثورة) فقد ذكر في محادثة تلفزيونيّة أننا (يقصد الشعب المصري) «لازم نجرب حكم الأخوان»، يمكن الاطلاع على المحادثة على الرابط الآتي: http://www.youtube.com/watch?v=xTZxLaAKXxM. وفحوى العبارة نفسها تتكرّر آلاف المرّات في كمّ هائل من الخطابات الجماهيريّة، منذ إسقاط مبارك حتّى وصول مرشح الإخوان المسلمين إلى كرسي الرئاسة.

(٢) تُكرّر أدبيّات جماعة الإخوان ثنائيّة المذاهب الاقتصاديّة والسياسيّة في مواجهة «الدين بعامّة والإسلام على وجه التحديد». إحدى الصياغات المعبّرة عن هذه الثنائيّة قالها المرشد الحالي للإخوان المسلمين الدكتور محمد بديع، في زيارته للكنيسة الأنجيليّة في ١٣ مارس ٢٠١٢، ونصّها «جربنا الشيوعيّة وسقطت والرأسماليّة ستسقط قريبًا ولا يبقى إلا اتباعُ القيم والأخلاقيّات الدينيّة.» نقلًا عن موقع: http://www.almesryoon.com/news.aspx?id=108806، وتتكرّر العبارة في صياغات وأساليب أخرى في خطاب معظم أعضاء الجماعة البارزين.

تدعمت حجّة «التجريب» بواسطة التجليّات المكثّفة التي قُصد منها إظهار قوّة الجماعات الدينيّة على الأرض. من أبرز هذه التجليّات تشكيلات الحشود وكثافتها في المليونيّات التي نظّمتها جماعة الأخوان بمعيّة السلفيّين في مواجهة معارضيهم السياسيّين[١]، وتصريحات جماعة الأخوان المتواصلة حول كفاءتها وقدراتها وشعبيّتها. ولقد أدّى هذا الخطاب ـ بمصاحبة أفعال ماديّة ملموسة مثل الإنفاق الباذخ على الدعاية الانتخابيّة ـ إلى انتشار فكرة أنّهم سيحقّقون فوزًا كاسحًا في الانتخابات. وبدا أنّ المصريّين في الشهور الأولى من الثورة أصبحوا أكثر اعتناقًا لمذهب الحتميّة التاريخيّة ـ التي كانت إلى حدّ كبير حتميّةً إخوانيّةً ـ معتقدين أنّ الزمن القادم هو «زمن الأخوان»[٢].

على الرغم من أنّ نظريّة الحتميّة التاريخيّة ـ في مجملها ـ ليست إلا شكلًا من أشكال الوهم غيرِ العلميّ، فقد أسهم هذا الوهم بدرجة كبيرة في تأسيس خطاب الحشد الانتخابي، بواسطة تفعيل نظريّة «دوّامة الصمت»؛ فقد انحازت شريحة من المصوّتين المصريّين للإسلاميّين في الانتخابات النيابيّة متأثرةً بشيوع فكرة أن الأغلبية مؤيّدة للإسلاميّين، سواء بواسطة التواصل بين الشخصيّ أو عبر الخطاب العامّ الذي حفزه الإسلاميّون أنفسهم. وتمّت صياغة هذا الموقف في مفهوم «الصوت الضائع»؛ التي قُصد منها إعطاء الصوت الانتخابيّ لمن يُحتمل فوزه في الانتخابات بدلًا من إعطائه لشخصٍ آخرَ سوف يكون خاسرًا لا محالة. وقد نجحت هذه الحجّة على نطاقٍ واسعٍ في دفع المصوّتين للتصويت لمن بدا لهم أنّه سوف يفوز.

بقدر ما كانت حجّة «دعنا نجرّبهم» فعّالة في الحشد الانتخابيّ لصالح الإسلاميّين في الانتخابات البرلمانيّة، كانت حجّة «حماية الثورة» شديدة الفعاليّة في الجولة

---

(١) لعلّ أبرز هذه المليونيّات مظاهرة يوم الجمعة ٢٩ يوليو ٢٠١١، التي أطلق عليها الإسلاميُّون «جمعة الإرادة والشريعة» و«جمعة الدفاع عن الهُويّة»، بينما أطلق عليها التيار المدنيّ اسم «جمعة قندهار» في إشارة إلى غلبة الأشخاص الذين يرتدون أردية سلفيّة مشابهة لأردية المقاتلين الأفغان. كما تحمل التسمية تعريضًا لاذعًا، ينطوي على اتهام بتطرف المتظاهرين، وترهيب مستقبليّ من المصير الذي يكتنف البلاد في حال سيطرتهم على السلطة، بواسطة استدعاء النموذج الأفغانيّ الذي يجمع بين فظاعات الحرب الأهليّة والاحتلال الأجنبيّ.

(٢) «زمن الإخوان» أصبح اسم أحد برامج التوك شو ذائعة الصّيت في شهر رمضان من عام ٢٠١٢. وبثّته قناة «القاهرة والناس» وقدّمه المذيع اللبنانيّ «طوني خليفة».

الثانية من الانتخابات الرئاسيّة المصريّة (يوليو ٢٠١٢). فقد اعتمد الحشد الانتخابيّ على ثنائيّة «مرشّح الثورة» في مقابل «مرشّح الفلول». وبواسطة عديد من الصياغات اللّغويّة والبصريّة لهذه الثنائيّة، نجحت في التجذر في الخطاب العامّ، وأصبحت تحظى بقدر من القبول بين الثوريّين الأكثر راديكاليّة؛ كما يظهر على سبيل المثال من تصريحات جماعة ٦ إبريل، وائتلاف شباب الثورة. وإذا كانت حجّة «دعنا نجربهم» تُحيل إلى المستقبل، فإنّ حجّة «حماية الثورة» كانت شكلًا من أشكال الاستعانة بالماضي. وبمثل ما نجحت الحجّة الأولى في حشد من يحلمون بمستقبل الرفاه في التصويت للأخوان، نجحت الحجّة الثانية في حشد من يتشبّثون بالثورة للتصويت لهم.

لقد حاولتُ في الصفحات السابقة تقديم ملامح عامّة ومبسطة لخطاب الصناديق في مصر. ومن نافلة القول، إنّ فهم السلوك التصويتيّ للشعوب العربيّة، ودور الخطاب في توجيهه أمرٌ شديدُ الأهميّة للانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطيّة. وفي الصفحات الآتية سوف أحاول صياغة أبرز أنواع التصويت لدى الشعب المصريّ؛ والعلل التي توجّهه. كما سأحاول فيما يلي ذلك أن أحلّل بالتفصيل أساليب الحشد الخطابيّ لدى الإسلاميّين؛ وأخصّص فصلاً خاصًّا لتحليل الدعاية الانتخابيّة في الانتخابات الرئاسيّة في جولتَيها الأولى والثانية؛ وأختتم هذا القسم بفصل مطوَّل عن خطاب الدكتور محمد مرسي أوّل رئيس مصريّ بعد الثورة.

كيف يصوِّت المصريون؟ ولماذا؟

المصريون حديثو عهد بالديمقراطيّة؛ فقد كانت الانتخابات الرئاسيّة في ٢٠١٢؛ هي المرّة الأولى التي يتوجّه فيها المصريّون للتصويت في انتخابات رئاسيّة، وهم يعلمون أنّ صوتهم ربّما يكون حاسمًا في صياغة شكل مصر في السنوات الأربع المقبلة، وأنّهم بالفعل أصبح لديهم ـ بعد ألوف السنين من القهر ـ حريّةٌ نسبيّةٌ في أن يختاروا حاكمهم. لكنّ هذا لا يعني أنّ المصريين يمارسون هذه الحريّة بشكل رشيد تمامًا في الانتخابات. وربّما يرجع ذلك إلى سلوكيّات التصويت السلبيّة الشائعة التي تهدّد تحوّل مصر إلى مجتمع ديمقراطيّ. وهذا الفصل يرصد أنواع سلوكيّات التصويت في الثقافة المصريّة.

النوع الأوّل من التصويت يمكن أن نطلق عليه اسم «تصويت العُميان»؛ ويتمّ وَفقًا لسياسة «الإيد بالإيد». وهو نوع يشيع على نطاق واسع في القرى والأحياء الشعبيّة، حيث لا يعرف بعض المصوّتين، مَنْ هم المرشّحون، ولا حتّى على أيّ منصب يتنافسون. وما يحدث في الحقيقة هو أنّ بعض الأقارب أو الأشخاص ذوي السلطة والمكانة يُملون على أمثال هؤلاء ما عليهم أن يفعلوه. ولأنّ معظم مَن يتبنّون هذا السلوك التصويتيّ من غير المتعلّمين، ويشبهون ـ سياسيًّا ـ الكفيف الذي يتلمّس طريقه في الظلام، فإنّهم يسلمون أمرهم تمامًا لكلّ مَن يتطوّع ليقودهم في ظلام التصويت، ويأخذ بيدهم ليعبّر بهم إلى برّ الأمان؛ خاصّة إن كانوا يثقون فيهم أو يرجونهم أو يخشونهم.

النوع الثاني من التصويت يمكن أن نطلق عليه اسم «تصويت القطعان»، ويتمّ وَفقًا لسياسة «الحظيرة». وهو النوع الأكثر شيوعًا بين الأشخاص المنتمين إلى كيانات سياسيّة أو جماعات عقديّة، لا يُتاح للأفراد فيها حريّة كاملة للتصرّف المستقلّ في سلوكهم التصويتيّ، ويهيمن فيها مبدأ السمع والطاعة على مبدأ الفرديّة وحريّة الاختلاف. والنموذج الأبرز لهذا السلوك هو الجماعات المبنيّة على مبدأ السمع والطاعة مثل جماعة الإخوان المسلمين. فالأفراد المنتمون لهذه الجماعات يلتزمون بقرارات شيوخهم في كثير من الأحيان، بغض النظر عن مواقفهم أو قناعاتهم الخاصّة. وإذا تصرفوا استنادًا إلى هذه القناعة أو الموقف، بشكل مخالف لرأي الشيوخ، فإنهم يُخفون هذا السلوك غالبًا، وإلا تعرضوا للتعزير. ومن المؤكّد أنّ هذا النوع من التصويت يتحرّك باتجاه مضاد للديمقراطيّة الحقيقيّة، التي تعني حريّة الفرد في إبداء رأيه دون قيد خاصّ. فسلطة قائد القطيع تصبح شكلًا من أشكال الإكراه، يستطيع من خلالها أن يمارس تقييدًا شاملًا لحريّة «القطيع»، في نموذج مثاليّ لما يُطلق عليه فيلسوف علم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو «العنف الرمزيّ»[١].

النوع الثالث من التصويت يمكن أن نطلق عليه اسم «تصويت الجوعان»، ويتمّ وَفقًا لسياسة «أطعِم الفم تحصل على الصوت». هذا النوع شهد عصره الذهبيّ في السنوات العشرين الماضية. فقد تطوّر حتّى أصبحنا أمام بيزنس شديد الربحيّة هو تجارة الأصوات. هذه التجارة أصبح لها قواعد وأصول وتقاليد راسخة، بدءًا من تسعيرة الصوت بحسب المكان، وشروط التعاقد على بيع الصوت، وكيفيّة التحقّق من التزام الطرفين ـ بائع الصوت ومشتريه ـ بما اتفقا عليه. بالطبع يختلف الثمن من مكان إلى آخرَ، ففي بعض الأماكن تسود المقايضة (كيلو لحمة مقابل الصوت مثلًا) بينما يتمّ في أماكن أخرى بيع الصوت بالنقديّة (الصوت بمائة جنيه أو مائتين بحسب تقدير أهميّة الصوت للفوز بالانتخابات). ولم يكن سيل الفتاوى الهادرة بعيدًا عن ساحة هذا النشاط التجاريّ؛ فقد أفتى بعضهم بحرمة بيع الصوت الانتخابيّ كليّة، في حين أفتى البعض الآخر بأنّه يجوز أن يأخذ الشخص الأموال من المشتري، ثم يصوِّت لمن يراه جديرًا بالصوت. والأمر بأكمله يكاد يكون فصلًا من فصول مسرحيّة العبث

(١) انظر، Bourdieu, Pierre. (1991). Language & Symbolic Power, Harvard: Harvard University Press

السياسيّ، والشيء الوحيد الجدير بالفعل إزاء هذه المسرحيّة الدامية هو القبض على البائع والتاجر بتهمة الرِّشوة والفساد السياسيّ؛ أي تجريم هذا الفعل، والقضاء على «تصويت الجوعان»، وإن كنت أشكّ في جدوى هذا دون اتخاذ خطوات فعليّة باتجاه التخلّص من الجوع نفسه.

النوع الرابع من التصويت يمكن أن نطلق عليه اسم «تصويت الغفلان»، ويتمُّ وَفقًا للعبة «حادي بادي.. كرنب زبادي». فبعض الناخبين يذهبون إلى لجان التصويت، لا لممارسة حقٍّ سياسيٍّ أو لمناصرة شخص يستحقّ المناصرة أو استجابة لنداء وطنيّ، بل خوفًا من سيف الغرامة المعلّق على الرؤوس، وتخلّصًا من قلق عدم التصويت. لذا فالواحد من هؤلاء يتوجّه إلى لجنة الانتخاب، وليس في ذهنه قرار مسبق بأنّه سيصوّت لفلان أو علان. ويترك القرار لإلهام اللحظة الأخيرة، أو للعبة «حادي بادي»، أو يترك القلم يتّجه به حيث يريد، فيضع علامة «√» أمام أيّ اسم بشكل عشوائيّ، ويتنفّس الصعداء، ويخرج من اللجنة، ربّما دون أن يعرف مَنْ الاسم الذي كان من حظّه أن يصوّت له.

النوع الخامس من التصويت يمكن أن نطلق عليه اسم «تصويت الغضبان»، فالناخب الغضبان يرى أنّ أيًّا من المُرشّحين غير جدير بصوته. ويذهب الناخب الغضبان إلى اللّجنة وهو لا يطيق النظر في أسماء المُرشّحين أو رموزهم، وبعد أن يعلِّم علام (×) كبيرة على الورقة بطولها، يتنفّس الصعداء، ويشعر أنّ الدنيا أصبحت أكثر براحًا، ويضع الورقة في الصندوق وينصرف. لكن البعض قد لا تكفيه علامة (×) واحدة، بل يكتب عبارة أو أخرى يفشّ فيها غلَّه من المرشّحين، ويتعامل في هذه الحالة مع بطاقة التصويت على أنّها صفحة إبداء رأي، أو سجِل للذكرى. وعلى الرغم من أنّنا قد نظنّ أنّ أنصار هذا النوع من التصويت قليلون للغاية، فإنّنا قد نكون مخطئين في تقديرنا. خاصّة في الانتخابات الرئاسيّة التي تتزايد فيها حملات التشويه المتبادلة بين المرشّحين، وحين يكون المرء غير قادر على التمييز بين الإشاعة والحقيقة، ويختلط الحابل بالنابل، يميل إلى نبذ الجميع.

النوع السادس من أنواع التصويت يمكن أن نطلق عليه اسم «تصويت الطمعان»؛ ويتحقّق حين تؤازر مجموعة بعينها مرشّحًا بعينه، بهدف الحفاظ على مصالحها الخاصّة، أو طمعًا في مزايا سياسيّة أو اجتماعيّة، أو الحفاظ على بقائها في حالة ما

إذا كان يتعرّض لتهديدات بالمحاكمة أو المساءلة أو انتزاع المزايا؛ كما هو الحال في مساندة أعضاء الحزب الوطنيّ، والأحزاب التي تفرّعت عنه مثل حزب مصر القوميّ، لشخص أو آخر ممّن يُحتمل أن يرعى مصالحهم لو نجح في الجلوس على كرسيّ الرئيس في انتخابات ٢٠١٢. وممّا قد ينتمي إلى «تصويت الطمعان» التصويت دعمًا لعصبيّة قبليّة أو عائليّة أو غيرها من دواعي المصلحة الفرديّة أو الفئويّة.

النوع السابع من أنواع التصويت يمكن أن نسمية «تصويت الخوفان»، ويتحرّك وَفقًا لسياسة «الصوت في مقابل الأمن». وقد فرضت الظروف المحيطة بالانتخابات المصريّة أثناء الفترة الانتقالية وجود هذا النوع من التصويت؛ فقد افتقد المجتمع المصريّ بشكل بائس إحساس الأمن على النفس والممتلكات، طوال الفترة الانتقاليّة؛ إذ تُركت البلاد نهبًا للبلطجيّة بشكل مريب، وانتشرت الجريمة المنظمة في كثير من الأماكن. وكثَّف الإعلام تركيزه على هذه الجرائم، بما جعلها جزءًا من الخطاب الجماهيريّ بشكل دائم. وتزامن ذلك مع تبادل الكثير من الحكايات عن وحشيّة هذه الجرائم، بعضها لا يعدو أن يكون نتاج خيال واسع. هذه العوامل جميعًا جعلت الأمن على قمّة سُلم أولويّات الناخبين. وبدا أنّ بعض المصريّين لا مشكلة لديهم في مقايضة صوتهم بالأمن الشخصيّ، مضحّين بالأمن المجتمعيّ، الذي تحقّقه البرامج الانتخابيّة الشاملة.

ويدخل ضمن التصويت بالتخويف والترهيب، حملة الرعب الدينيّ التي شنّها شيوخ الفضائيّات على المواطنين، بهدف دفعهم إلى التصويت لمرشّحي التيار الإسلاميّ. وقد استُخدم في هذه الحملة مفردات الجنّة والنار، والنعيم والثبور، والكفر والإيمان بهدف توجيه السلوكيّات التصويتيّة للمصريّين.

هذه الأنواع السبعة من التصويت، تختلف عن النوعينِ الثامن والتاسع اللذين يعبّران عن سياسة تصويتيّة رشيدة إلى حدّ كبير. النوع الثامن يمكن أن نطلق عليه اسم «التصويت الفرديّ»، ويتمّ وَفقًا لسياسة «الاقتناع الذاتيّ». ويتحقّق حين يقتنع شخص ما بأهليّة أحد المرشّحين للمنصب المتنافس عليه، فيذهب إلى الصندوق لاختياره، بشكل فرديّ، دون مشاركة الآخرين في اختياره، وربّما دون أن يتحدّث مع أيّ أحد بشأن هذا الاختيار. ويشيع هذا النوع من التصويت في المجتمعات المتقدّمة التي تتعامل مع التصويت الانتخابيّ بوصفه ـ إلى حدٍّ ما ـ خصوصيّة من خصوصيّات

الإنسان. لكنّنا مجتمعات لا تعرف الخصوصيّات، كما أنّنا جميعًا غارقون في أمور السياسة إلى حدّ الهوس. وهو ما يقلّل من انتشار هذا النوع من التصويت في المجتمع المصريّ إلى حدٍّ كبير.

أمّا النوع التاسع من أنواع التصويت فيمكن أن نطلق عليه اسم «تصويت الأنصار». فلدى كلّ مرشح مجموعاتٌ من مؤيّديه وداعميه ومناصريه، إمّا يجمعهم الاتفاق في الأفكار والمبادئ، أو الإيمان بقيمة المرشح، أو التأثر بسحر شخصيّته. والنموذج الأبرز لهذا النوع هو تصويت الجماعات ذات الانتماء الفكريّ المشترك لشخص يتبنّى الفكر نفسه؛ بشرط أن لا تكون هذه الجماعات مبنيّة على مبدأ السمع والطاعة، وتتيح مساحة واسعة من الاختلاف بين أفرادها.

من المؤكّد أنّ هناك خيطًا رفيعًا يفصل بين هذه الأنواع من التصويت، وأنّ هذا التقسيم ليس حاسمًا بشكل تامٍّ، وإن كان مُجديًا من بعض الوجوه. فهناك أنواع تصويت تشكل خطورة حقيقيّة على تجربة الديمقراطيّة الوليدة في مصر. وسوف أقوم في الصفحات الآتية بدراسة الآليّة الخطابيّة الأساسيّة للحشد الانتخابيّ لدى الإسلاميّين؛ أعني استخدام الدين (نصوصًا وعلامات وحججًا) بوصفه أداة للدعاية الانتخابيّة.

الدين والسلطة في ربيع الثورات العربيّة

بين الاستبدادين الدينيّ والسياسيّ علاقة لا تنفكُّ؛ متى وجِد أحدهما في أمّة جرّ الآخر إليه.

«الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد»

فتح ربيع الثورات العربيّة باب السياسة على مصراعيه أمام كلّ الجماعات والتنظيمات التي حُجبت عن الشرعيّة قبل هبّات الشعوب الظمأى للحريّة. وأصبح الخطاب السياسيّ العربيّ في الدول التي أنجزت ثوراتها أرضًا خصبة لبلاغة سياسيّة جديدة. لعلّ من أبرز ملامحها شيوع استخدام بعض الأفراد والجماعات للنصوص والشعارات الدينيّة بهدف التأثير في القرارات السياسيّة للجماهير؛ خاصّة القرارات المتعلّقة بالتصويت في الانتخابات والاستفتاءات. ولأنّ هذه الظاهرة قد تكون بالغة التأثير في مستقبل العالم العربيّ في السنوات القادمة فإنّها تحتاج إلى نظرة فاحصة.

السؤال الذي يطرح نفسه هو: لماذا يحرص كل هؤلاء اللاعبين السياسيّين على مزج خطابهم السياسيّ بخطاب دينيّ؛ سواء أكانوا أنظمة حكم أم جماعات، وسواء أكانوا ينتمون لأنظمة مدنيّة أم متقنعة بالدين؟ ربّما كانت البدايةً الطبيعيّة للإجابة عن هذا السؤال، هي تحديد الفرق بين الخطاب السياسيّ والخطاب الدينيّ.

يحوز الخطاب الدينيّ قوّة استثنائيّة مستمدّة من التقدير الاستثنائيّ الذي يعطيه المتديّنون للمصدر الذي ينبع منه؛ أعني الإله. هذه القوّة الاستثنائيّة لا يخضع لها من يؤمنون بهذا الخطاب فحسب، بل إنّها تمارس تأثيرًا ـ ربّما كان أكبر ـ على من لا

يؤمنون بالخطاب أيضًا. ويرجع ذلك إلى أنّها تستطيع ممارسة إقصاء وتمييز خطابيّ نحو المخالفين. إضافةً إلى أنّ الخطابات الدينيّة غالبًا ما تكتسب حصانة ضدّ أشكال المخالفة أو المقاومة. وبناء على ذلك، يمكن القول إنّ الرأسمال الرمزيّ ـ بمصطلح عالم الاجتماع الفرنسيّ بيير بورديو ـ للخطاب الدينيّ، أكبر من الرأسمال الرمزيّ للخطاب السياسيّ؛ خاصّة في العالم العربيّ؛ أي أنّه يمتلك قدرة أعلى على حيازة السلطة وممارستها؛ أي قدرةً أكبر على السيطرة والهيمنة والتمييز والإقصاء، بواسطة القبول الطوعيّ.

استنادًا إلى ما سبق يمكن استنتاج أنّ نفاذ رجل السياسة إلى الخطاب الدينيّ، وتضفير خطابه السياسيّ به، يمثل أداةً لتعزيز قوّته وقوّة خطابه. ولهذا يسعى السياسيّون للتقنّع بقناع الخطاب الدينيّ. ويحاولون لتحقيق ذلك رسم صورة جماهيريّة لأنفسهم، تمزج بين ملامح رجل السياسة وملامح المتديّن الورع؛ لتتشكّل صورة «السياسيّ المؤمن». وفيما يأتي محاولة لرصد بعض آليّات رسم هذه الصورة وترويجها.

طرق التأسيس العلاماتيّ لصورة «السياسيّ المؤمن»

ينجح السياسيّون ـ غالبًا ـ في صياغة صورة ذهنيّة شعبيّة ل(السياسيّ المؤمن)، من خلال توظيف حشد من العلامات. هذه العلامات قد تكون غير لُغويّة؛ مثل الحرص على نشر صور السياسيّ وهو يؤدّي شعائر دينيّة؛ كأن يتمّ توزيع صور أو مقاطع فيديو تصوّره وهو يصلّي في حالة خشوع، أو وهو يرتدي متبتّلًا ملابس الإحرام. وكذلك نشر تسجيلات صوتيّة ومرئيّة تُبرز مشاركته في أعمال دينيّة تلقى تقديرًا شعبيًّا مثل افتتاح المساجد، أو تكريم رجال الدين وحَفَظَة القرآن، أو رعاية الفعاليّات الدينيّة مثل المؤتمرات والندوات والتجمعات الدينيّة، أو القيام على خدمة الأماكن المقدّسة. كما يقوم بعض السياسيّين بالبحث في سلسلة نسبهم لاكتشاف روابط تجعلهم ينتسبون للأشراف، ثمَّ الترويج لهذا النسب ونشره. إضافة بالطبع إلى ارتداء الرداء الدينيّ الوطنيّ، والحرص على الظهور ـ خاصّة أمام الإعلام ـ بمصاحبة الرموز الدينيّة المعتادة مثل المصحف والمسبحة.

تكون هذه العَلامات غير اللّغويّة مصحوبة ـ عادة ـ بعلامات لُغويّة بارزة مثل

الاستخدام المكثّف لمفردات وتعبيرات دينيّة، وتوظيف النصوص الدينيّة أداة للحجاج. والاستخدام المكثف لآيات قرآنيّة كريمة وأحاديث نبويّة مشرَّفة وعبارات دينيّة شائعة في خطاباتهم العامّة والخاصّة. وبناء الخُطب السياسيّة على نمط الخطب الدينيّة، من حيث البدء بالتسمية والدعاء وبعض آيات القرآن الكريم، واستخدام صيغ نداء افتتاحيّة مرتبطة بالخُطب الدينيّة مثل الإخوة والأخوات وأبنائي وبناتي، وختام الخُطب بآيات من القرآن الكريم والأدعية الدينيّة. وأخيرًا، محاكاة البناء السرديّ لبعض القصص الدينيّ، وهو ما يظهر من خلال استخدام تقنيّات الحكي الشعبيّ الدينيّ.

وظائف التأسيس العلاماتيّ لصورة «السياسيّ المؤمن»

هذه الصورة ذات تأثير حاسم في توجيه الطريقة التي يمكن أن يستجيب من خلالها الجمهور لحديث السياسيّين. فمن خلال إنتاج كلام سياسيّ محمَّل بالرموز الدينيّة، يتماهى ويمتزج مع النصّ القرآنيّ الإلهيّ والحكي الشعبيّ الدينيّ والخطبة الدينيّة يُعاد تنظيم عمليّة تلقّي الخطاب السياسيّ ليُتلقّى بوصفه خطابًا دينيًّا؛ لا يجوز عليه النقد أو التفنيد أو الاعتراض أو الاستهجان أو فضح نواياه الحقيقيّة أو كشف مصالحه الخفيّة. وهكذا يُفلح هؤلاء السياسيّين في وضع قناع دينيّ سميك على خطابهم السياسيّ. يُسهم بشكل أساسيّ في إنجاز الوصول إلى السلطة والاحتفاظ بها وإضفاء الشرعية عليها.

السياسة المتأسلِمة وجذور الاستبداد

في البَدء كان الفرعون حاكمًا إلهًا. وكان الكهنة نخّاسين يبيعون الشعوب للحكام؛ فأصبحت الشعوب عبيدًا للإله الذي يملك السيف، والكاهن الذي يمنح أو يحجب الخلود. ثمَّ أتى حينٌ من الدّهر، عبد الناس إله السماء، فنصَّب السلاطين أنفسهم خلفاء للربّ على الأرض؛ وكان فقهاء السلاطين؛ ألسنة القهر وأداته. وبقيت الشعوب عبيدًا للحاكم شبيه الإله، وللفقيه لسان السلطان.

شهد العصر الحديث علاقات متذبذبة بين الخطابينِ السياسيّ والدينيّ؛ تراوحت بين الاستغلال والاستقلال. غلب على هذه العَلاقة استغلال بعض رجال السياسة

للخطاب الدينيّ أداة لتعزيز هيمنتهم وفرض سطوتهم على الناس. واستغلال بعض الشرائح الدينيّة للخطاب الدينيّ للوصول إلى السلطة أو السطوة؛ سواء لحساب أنفسها كما في حالة جماعات الإسلام السياسيّ، أو لحساب الغير الذي يُلبي مطامحها؛ كما هو الحال في المؤسّسات الرسميّة مثل الأزهر. كان يحدث هذا الاستغلال ـ عادة ـ بواسطة المزج بين الخطابينِ السياسيّ والدينيّ؛ إمّا بواسطة وضع قناع دينيّ على الخطاب السياسيّ؛ أو توجيه الخطاب الدينيّ ليُنجز وظائف سياسيّة.

لقد رسمت ثورة يناير خريطة جديدة للقوى السياسيّة الفاعلة على الساحة المصريّة. في هذه الخريطة سيطر «الإسلاميون» على مساحات شاسعة من القوّة، وازاها حضور طاغٍ في الخطاب العام. وعلى الرغم من أنّ كثيرًا من شرائح «الإسلاميين»؛ اتخذت موقفًا عدائيًّا من الثورة في بدايتها، وهاجمتها لصالح نظام مبارك، فإنّ «الإسلاميين» اعتبروا أنّ نجاح الثورة هو بشارة عصر التمكين. بدأت ملامح هذا العصر في التشكّل على هيئة تحالفات وموازين قُوى في الاستفتاء على المبادئ الدستوريّة، الذي تحوّل من اختيار سياسيّ إلى استقطاب عَقَدي. وكان تعبير «غزوة الصناديق»، الذي صكّه أحد مشايخ الفضائيّات مؤشّرًا على بَدء عَلاقات جديدة بين القوى السياسيّة ينتقل فيها التنافس على السلطة من حقل الصراع السياسيّ إلى حقل الحروب العقديّة. وتوشك أن تتوالى «الغزوات» التي يتقنّع فيها بعض راغبي السلطة بأقنعة السلف الصالح، في معاركهم على الكراسي والنفوذ. ويستخدمون سيف الترهيب بالويل والثبور، والتلويح بالجنان الملأى بالحُور، أداة لحفز الناس على اختيارهم دون غيرهم للجلوس على مقاعد الحكم العتيدة.

يقوم خطاب غزوات الصناديق على دعوى مصادرة الحقيقة؛ فالحقّ يوجد فحسب في صف الإسلاميين، أمّا الآخرون فلا يمثّلون إلا الضلال. وهكذا، فإنّ هذا الخطاب هو خطاب تمييزيّ، يفصل بشكل حديّ بين «نحن» و«هم». وفي حين يعزو أصحاب الـ«نحن» لأنفسهم صفات الملائكة، لا يحظى الآخرون إلا بنعوت الشياطين. إنّ خطورة هذا التمييز أنّه يُمارَس على المنافسين السياسيّين أيًّا كانت معتقداتهم وأفكارهم. ولعلّ الصراع العنيف بين الإسلاميّين أنفسهم هو تجلٍّ آخر للحروب العقديّة. ونظرة سريعة على المعارك اللفظيّة ـ والماديّة أحيانًا ـ بين مرشّحي الأحزاب ذات المرجعيّة الدينيّة، والاتهامات المتبادلة فيما بينهم تُعطي مؤشرًا على

مخاطر تحوّل التنافس السياسيّ إلى اقتتال عقديّ بين الإسلاميّين أنفسهم. لكنّ الحرب التي تشنّها جماعات الإسلام السياسيّ على القُوى المدنيّة في المجتمع هي الأعنف والأقسى حتّى الآن. وسوف أحلّل فيما يأتي إحدى معارك هذه الحرب.

السماوات المفتوحة وجرائم التحريض والكراهية

نشرت صحيفة «المصري اليوم» في عددها الصادر في ٦ إبريل ٢٠١١ ملخّصًا لدرس دينيّ للشيخ حسن أبو الأشبال ـ أحد مشايخ السلفيّين ـ عرضته قناة الحكمة، ثم انتشر عبر اليوتيوب. في هذا الدرس يقول، وَفقًا لما نقلته الصحيفة: «كلّ الدعاوَى التى ترشح العلمانيّين والليبراليّين لرئاسة الجمهوريّة لا تمتّ للإسلام، وأصحابها أيضًا لا يمتّون للإسلام بصلة، وكثيرون سألونى: ماذا لو انتخبنا رجلًا غير إسلامىّ.. هل يكون علينا إثم؟ وأنا أتمنّى أن يكون ذلك إثمًا فقط، وأخشى أن يكون أكثر من ذلك، لأنّك بانتخابك لشخص غير إسلامىّ، فإنّك ترفع رجلًا ملحدًا لا يؤمن بالله ولا يحترم شرع الله وتترك رجلًا مؤمنًا صالحًا عقيدتُه سلفيّةٌ ونهجُه سلفىٌّ، وهو الشيخ «حازم صلاح أبو إسماعيل»، فهو أوْلى الناس بهذا المنصب».

وبغض النظر عن كون العبارة نموذجًا للاستغلال الفجّ للدين الحنيف في تحقيق مصالح شخصيّة وفئويّة لا عَلاقة لها بالدين من قريب أو بعيد. وبغض النظر أيضًا عن أنّ العبارة تتضمّن انتهاكا واضحًا للقانون الذي يحظر استخدام الدين في الدعاية السياسيّة، فإنّ العبارة بهذه الصيغة تنطوي على تحريض صريح ضدّ قطاع كبير من المصريّين المسلمين؛ لأنّها تحكم ـ أوّلًا ـ على معظم المرشّحين المحتملين للرئاسة بالإلحاد، كما أنّها تدمغ توجهات واختيارات فكريّة بعينها مثل الليبراليّة والعلمانيّة بالكفر، وتنفي أيّة صلة لها بالإسلام.

العبارة أيضًا نموذج واضح لخطاب الكراهية، أي الخطاب الذي يبثّ مشاعر المقت والعداء نحو شخصٍ أو جماعة من الناس على أساس العرق أو النوع أو اللون أو المعتقد، سواء بواسطة الكلام المباشر أو الإشارات أو أيّ شكل آخرَ من أشكال التواصل. فعبارة الشيخ السلفيّ تثير الكراهية في نفوس المصريّ البسيط الذي يرتعب من مجرد ذكر كلمة الكفر، ويستعيذ بالله حين ترد سيرة كفّار قريش، فكيف يكون شعوره نحو مَن يقدّمهم له الشيخ على أنّهم «ملحدون».

لقد شهدت السنوات الأخيرة تزايدًا كبيرًا في عدد القنوات الدينيّة. واستحوذ مشايخ الفضائيّات على مساحة كبيرة من الخطاب العامّ في مصر والعالم العربيّ. فالفضائيّات الدينيّة تبثّ مئات الساعات يوميًّا على عشرات القنوات التي يشاهدها ملايين البشر. كثير من هذه القنوات لا يخضع لأيّة محاسبة على «جرائم الكلام» التي يرتكبها مَن يقدّمون أنفسهم بوصفهم «مشايخ»، في حين أنّهم لم يتلقوا لا من المعارف المتخصّصة ولا من الأخلاقيّات المهنيّة ما يؤهّلهم لمخاطبة الجماهير العريضة. وهكذا يؤدّي غياب المعرفة الحقّة بالدين الإسلاميّ من ناحية وغياب المعرفة بجرائم الكلام التي يعاقب عليها القانون من ناحية أخرى إلى أن يضعوا أنفسهم تحت طائلة قوانين قد تؤدّي بهم إلى السجن في حال تطبيقها.

لكن يبدو أنّ «مشايخ الفضائيّات» لا يأبهون بهذه العقوبات، ولهم كلّ الحقّ في هذا. فالقوانين المجرَّمة للتحريض والكراهية لم تُفعَّل على نحوٍ يكفل تنظيم الاتصال الجماهيريّ في مصر حتى الآن. فالنظام السابق كان يعتمد على آلة القهر لا القانون في إسكات من يرغب في إسكاته. كما أنّ النظام السابق كان يفيد للغاية من خطابات الكراهية والتحريض، فقد قدّمت له أداة فعالة للانتقام من المعارضين السياسيّين. ولعلّنا نتذكّر حملة تكفير الدكتور محمد البرادعي والتحريض عليه التي قادها بعض مشايخ الستالايت، قبل الثورة بدعوى أن ّمعارضة الحاكم حرام. إضافة إلى أنّ هيمنة الثقافة السطحيّة التي تروّجها بعض هذه القنوات كان يصبّ في خدمة أخطر استراتيجيّات السيطرة على الشعوب؛ أعني إشاعة الجهل، والتي تلخّصها العبارة الشهيرة «ما أسهل أن تحكم شعبًا من الأميّين».

لقد اعتادت معظم هذه القنوات ـ قبل الثورة ـ أن تركّز على الرسائل الوعظيّة التي تدخل في باب ترقيق القلوب، أو المحتوى المتعلّق بالعقيدة والعبادات، ونادرًا ما كانت تتعامل مع الجوانب الاقتصاديّة أو الاجتماعيّة، وكان الأكثر ندرة هو التطرق إلى موضوعات سياسيّة، خاصّة المسائل المتعلّقة بالسلطة؛ مثل الانتخابات. كان مشايخ الفضائيّات يتحرّكون غالبًا وَفقًا لما كان يتوقّعه منهم جهاز أمن الدولة الذي كان يضع القواعد العامّة لعمل الفضائيّات الدينيّة المصريّة. وفي ظلّ غياب القوانين المنظّمة للتواصل الجماهيريّ كان الحجب هو العقاب الوحيد لأيّ تجاوز للاتفاق غير المعلن بين أمن الدولة وشيوخ الفضائيّات. لكنّ ثورة يناير أتاحت لشيوخ

الفضائيّات إطلاق العِنان لألسنتهم لتناول الشأن السياسيّ. وهو تطوّر إيجابيّ في جوهره، لكنّه يحتاج إلى الكثير من الضبط والتنظيم.

تتمثّل إحدى الظواهر المهيمنة على ساحة الخطاب العامّ على مدار الفترة الانتقاليّة في طغيان التواصل السياسيّ على الفضاء الدينيّ. فقد تحوّلت دور العبادة، والقنوات الدينيّة إلى منافذ للخطاب السياسيّ. ووصل الأمر إلى تحويل الشعائر الطقوسيّة إلى فعل سياسيّ مباشر؛ كما يتجلّى– مثلًا ـ في الدعاء الجهريّ للحاكم أو لحزب بعينه في صلوات الفجر، وفي خُطب الجمعة، وفي الخطاب المصاحب للحفز على إخراج الزكاة. وهكذا فإنّ مساحة السياسيّ تتزايد في مقابل تقليص مساحة الدينيّ، في الفضاءات الدينيّة على اتساع العالم العربيّ. أو يمكن القول ـ إذا نظرنا للأمر من زاوية أخرى ـ أنّ مفهوم الدينيّ وعلاقته بالسياسيّ، تخضع لتغير جذريّ، لصالح دمج المفهومين، ومن ثمّ، التعامل مع هذين الحقلين من الخبرة الإنسانيّة على أنّهما متمازجان إلى حدّ التوحّد.

يبدو هذا المزج والخلط شديد الأهميّة للجماعات الأصوليّة التي تتّخذ من الديني مبرّرًا للسيطرة على السياسيّ؛ سواء من ناحية الاستغلال الأقصى للفضاءات الدينيّة ـ خاصّة المساجد والقنوات الدينيّة ـ كمنافذ حشد انتخابيّ وسياسيّ ناجعة، أو من ناحية استغلال مقولات دينيّة ـ مثل تطبيق شرع الله ـ للوصول إلى غايات سياسيّة؛ أهمّها السيطرة على السلطة السياسيّة في المجتمع.

لقد نتج عن هذا الخلط بين مفهوم الدينيّ والسياسيّ آثار شديدة الخطورة على المجتمعات العربيّة، ومصر خصوصًا. وعبارة أبو الأشبال التي حلّلتها فيما سبق، ليست إلا عبارة واحدة من بين آلاف العبارات الأخرى التي ملأت ساحة الكلام الجماهيريّ على مدار فترة ما بعد إسقاط الأنظمة القديمة في العالم العربيّ. ويبدو أنّ مدى هذه العبارات سوف يتّسع، وتأثيرها سوف يتزايد، بفضل وصول بعض قُوى الأصوليّين إلى سُدّة الحكم في بعض المجتمعات العربيّة. وهي من ثمَّ تحتاج دومًا إلى أشكال من النقد والتفنيد، الذي لا يجب أن يقتصر على العبارات الواضحة في ممارساتها التمييزيّة أو تحيّزاتها الأيديولوجيّة، بل يُعنى بالأساس بالممارسات الأكثر إخفاءً لبعدها الأيديولوجيّ، كما هو الحال في بعض تسميّات الأحزاب ذات المرجعيّة الإسلاميّة بعد الثورة، كما سأوضح فيما يأتي.

التسمية والإخفاء الأيديولوجيّ لهُويّة الأحزاب الإسلاميّة

تحكي كتب التاريخ أنّ أحد السياسيّين الصينيّين القدماء سُئل عن أوّل شيء سوف يفعله بعد تولّيه الحكم فقال: سوف أعيد تسمية الأشياء! ويبدو أنّ السياسيّين الجدد يحذون حذو أجدادهم السابقين، فبنظرة سريعة على ما تقوم به القُوى السياسيّة الثوريّة التي تتولّى مقاليد الحكم نجد أنّ إعادة تسمية الشوارع والميادين والقوانين والجوائز والمدن والمنشئات تسير على قَدَمٍ وساق.

لقد كان من نتائج ثورة يناير طوفان من التسميّات الجديدة، سواء لأشياء ومؤسّسات وكيانات قديمة، كما هو الحال مع مئات المدارس والمستشفيات والملاعب والمشاريع والجوائز التي حملت اسم مبارك أو اسم زوجته أو حفيده، أو لمؤسّسات وكيانات جديدة كما هو الحال مع الأحزاب الجديدة. إعادة تسمية ما هو قديم يدخل في إطار الرغبة في التخلّص من آثار العهد المباركيّ، ومن أبرز ملامح الحكم الفرديّ الاستبداديّ التي تتمثّل في الدمج بين شخص الرئيس والدولة بكل مؤسّساتها، ليصبح الرئيس هو الدولة، ويطغى حضوره على كل شيء.

أمّا تسمية الكيانات الجديدة التي ظهرت بعد الثورة، مثل الأحزاب الجديدة، فهي عمل بالغ الأهميّة في الدلالة على الهُويّة التي يختارها كلّ حزب لنفسه. فالاسم يختزن أهمّ الصفات التي يرغب كلّ حزب جديد أن يُعرَف ويشتهر بها. ويكون اسم الحزب ـ عادة ـ إمّا وصفًا للمبادئ التي يعبر عنها الحزب أو يقوم عليها أو يسعى لتحقيقها أو يسعى لأن يرتبط بها (مثل تسميّات حزب العدل، وحزب النهضة، وحزب الحريّة

والعدالة) أو وصفًا للمشاركين فيه من أشخاص أو كيانات (مثل حزب «المصريّين الأحـرار»، وحزب أبناء مصر (تحت التأسيس)، وحزب ثوار التحرير (تحت التأسيس) أو استلهامًا لحدث تاريخيّ استثنائيّ (مثل «حزب ٢٥ يناير»)، أو تأكيدًا على كيان ماديّ أو اعتباريّ أو مجرد (مثل حزب الدستور). وفيما يأتي أورد عددًا من الملاحظات حول هذه التسميّات.

الملاحظة الأولى

أنّ معظم التسميّات الجديدة تتكوّن في الغالب من مفردات تحيل إلى مفاهيم وممارسات كانت شبه مفتقدة في النظام السياسيّ السابق كالحريّة والديمقراطيّة والعدل والوعي والدستور. (مثل حزب مصر الحريّة، وحزب العدل، وحزب الوعي الحرّ، وحزب الحريّة والعدالة، والحزب الديمقراطيّ الاجتماعيّ) وهي مفاهيم سياسيّة في الأساس، وإن كان لها أبعاد اجتماعيّة واقتصاديّة. وعلى الرّغم من استخدام بعض هذه المفردات في أسماء أحزاب قديمة مثل مفردة «الديمقراطيّة» فإنّ معنى الكلمة والإيحاء المصاحب لها يختلف إلى حدّ كبير بفعل ثورة يناير.

الملاحظة الثانية

غياب ظاهرة الأسماء المركّبة من عدد من المفردات، كما هو الحال مع بعض تسميّات الأحزاب القديمة (مثل حزب التجمع الوطنيّ التقدّميّ الوَحدَويّ، أو الحزب العربيّ الديمقراطيّ الناصريّ، أو الحزب الدستوريّ الاجتماعيّ الحرّ، أو حزب مصر العربيّ الاشتراكيّ). ويشير هذا إلى تغير في وظيفة الاسم، فلم يعد الاسم هو أيقونة للحزب لا بدّ أن يحمل كل صفاته الجوهريّة، بل أصبح الاسم يقوم بوظيفة محدودة هي مجرد الإشارة إلى الحزب، دون أن يطمح إلى اختزال أهمّ سماته في كلمات معدودة.

الملاحظة الثالثة

هي أنّ كثيرًا من تسميّات الأحزاب الجديدة لا تشير إلى الانتماءات الفكريّة التي تقوم عليها، أو تعبّر عنها. فهناك إخفاءً يبدو متعمدًا للإيديولوجيّات التي تقوم عليها الأحزاب الجديدة خاصة الأحزاب الدينيّة، التي شكّلتها جماعات الإسلام السياسيّ كالإخوان المسلمين أو السلفيّين. هذا الإخفاء يقوم بوظائف عدّة أهمّها التحايل على

المبدأ الدستوريّ الذي يقضي بعدم جواز تأسيس الأحزاب على أساس دينيّ، وإخفاء البعد التمييزيّ الذي تقوم عليه مثل هذه الأحزاب؛ فالإقبال على الانتماء إلى أحزاب جماعات الإسلام السياسيّ غالبًا ما يقتصر على أعضاء هذه الجماعات نفسها، وتيسّر عمليّة إخفاء الأساس الإيديولوجيّ للحزب من إمكانيّة دخول أشخاص آخرين من المتعاطفين مع الجماعات من غير المنتمين إليها.

الملاحظة الرابعة

لا تحمل بعض تسميّات الأحزاب الجديدة أيّة دلالة سياسيّة أو اجتماعيّة أو اقتصاديّة بل مجرد دلالات أخلاقيّة أو دعويّة، مثل تسمية «حزب النور» وحزب «الفضيلة» وحزب «الأصالة». وهي أحزاب تنتمي إلى جماعات الإسلام السياسيّ. وتكشف مثل هذه التسميّات عن الخلط بين الماهيّة السياسيّة للأحزاب والطبيعة الدعويّة لجمعيّات الوعظ والإرشاد الدينيّ.

لقد شهدت الساحة المصريّة نزوحًا شبه جماعيّ للفاعلين في حقل النشاط الدينيّ إلى العمل في حقل السياسة إثر الثورة، ويبدو هذا ردّ فعل طبيعيّ للقيود التي فرضها النظام السابق على الانخراط في العمل السياسيّ لمدّة تزيد عن خمسة عقود. ومن المؤكّد أنّ آليّات إنتاج الخطاب في الحقل الدينيّ تغاير آليّات إنتاجه في الخطاب السياسيّ؛ وربّما تحتاج جماعات الإسلام السياسيّ إلى بعض الوقت كي تكتشف هذه الحقيقة وتعمل بمقتضاها.

استطلاعات الرأي وسياسات التضليل

اشتعلت في الأسابيع السّابقة على الانتخابات الرئاسيّة المصريّة حرب استطلاعات الرأي حول مدى شعبيّة مرشحي الرئاسة. ففي صباح كل يوم جديد، كان ثمّة استطلاع جديد. كان التباين والتناقض هو السمة الأساسيّة لنتائجها، وكأنّها تقيس الرأي في مجتمعات مختلفة. فما تفسير هذه النتائج المتضاربة؟

استطلاع الرأي هو أسلوب لقياس اتجاهات الجمهور وقناعاته وسلوكيّاته نحو موضوع أو شخص أو فكرة أو قرار ما. وعلى الرّغم من أنّ وظيفة قياس الرأي هي التعبير بدقة عن الواقع، فإنّه يُستخدم عادة في صياغة الواقع وليس في التعبير عنه. أي أنّه يستخدم في توجيه اتجاهات الجمهور وقناعاته وسلوكيّاته، بواسطة إظهار أنّ «أغلبيّة الجمهور» تميل إلى رأي أو شخص أو فكرة أو فعل معيّن، وبالتالي يتّجه الأشخاص إلى التشكّك في مواقفهم المخالفة لرأي الأغلبيّة، وإلى تبنّي رأي الأغلبيّة حتّى لا يظهروا بمظهر الشاذين. ومن هنا تأتي خطورة هذه الاستطلاعات بوصفها أداة تضليل للجماهير.

هناك نوعانِ من الاستطلاعات الشائعة في مصر في الوقت الرّاهن؛ الأول هو الاستطلاعات التي تجريها مؤسّسات متخصّصة؛ وأكثرها حكوميّ أو ذو صلة وثيقة بالحكومة مثل مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء، ومركز الأهرام للدراسات السياسيّة والاستراتيجيّة. والثاني استطلاعات تجريها مواقع إلكترونيّة قد تكون مواقع صحف يوميّة أو أسبوعيّة مثل اليوم السابع والشروق

والأهرام، أو مواقع شبكات إخباريّة مثل هيئة الإذاعة البريطانيّة والجزيرة، أو مواقع شبه ترفيهيّة مثل مصراويّ. وللأسف، فإنّ استطلاعات الرأي في هذينِ النوعينِ تتعرّض لأشكال لا حصر لها من التلاعب يمكن تلخيصها فيما يأتي.

بالنسبة لاستطلاعات الرأي الإلكترونيّة يُعدّ التصويت المتكرّر للشخص نفسه، وملشيات التصويت المدفوعة الأجر، وتدخل إدارة الموقع الإلكترونيّ في نتيجة الاستطلاع؛ عوامل خطيرة تجعلنا نتشكّك في مصداقيّتها. وتزداد الشكوك في القدرة التمثيليّة لنتائج هذه الاستطلاعات إذا وضعنا في الاعتبار الخصائص الثقافيّة والاقتصاديّة والعمريّة والجغرافيّة للأشخاص الذين يُتاح لهم التصويت الإلكترونيّ. فهذه النتائج لا يمكن أن تدَّعي تمثيل الأميّين وأنصاف المتعلّمين ممّن لا يستطيعون التعامل مع الكمبيوتر؛ وهم نسبة لا تقلّ عن ٤٠٪ من المصريّين[1]. وبالمثل، فإنّ قدرتها على تمثيل الريف والمرأة وكبار السنّ محدودة؛ نظرًا لوجود فروق كبيرة في استخدام الكمبيوتر لصالح فئات سكان المدن والذكور والشباب مقارنة بفئات الريفيّين والنساء وكبار السن. وإذا أضفنا إلى ذلك حقيقة أنّ معظم هذه الاستطلاعات تُصاغ لغتها بشكل متحيّز غالبًا، وتتعمّد إخفاء أو إسقاط أسماء بعض المرشّحين، وإبراز أسماء أخرى؛ فإنّنا سنصل إلى نتيجة هي أنّ معظم هذه الاستطلاعات في الحقيقة لا يعبّر عن الواقع.

المشكلة في الاستطلاعات «الحكوميّة» أو شبه الحكوميّة مشكلة مركّبة. فهناك من ناحية فقدان الثقة في حياديّة هذه الاستطلاعات، لأنّ السلطة الحاكمة تتعامل معها عادة على أنّها أداة من أدوات التوجيه السياسيّ، وبذلك فإنّها عرضة دومًا لكل أشكال التلاعب المنظّم. وفي الحقيقة، فإنّ بعض الاستطلاعات التي خرجت عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء في عهد مبارك، كانت

(١) وفقًا لتقرير الاتحاد الدوليّ للاتصالات، فإنّ عدد مستخدمي الإنترنت في عام ٢٠١١ ـ من كلّ الأجهزة، بما فيها الهواتف المحمولة ـ بلغ ٢٢ مليون شخص، بنسبة ٢٥٪ من مجموع السكان (نقلاً عن: http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%B1%D9%86%D8%AA_%D9%81%D9%8A_%D9%85%D8%B5%D8%B1. أمّا تقرير وزارة الاتصالات في منتصف عام ٢٠١٢، فيقدّر عدد مستخدمي الإنترنت بأنّه وصل إلى ٣١ مليون مصريّ، بنسبة أقلّ من ٣٨٪ من مجموع السكان (نقلاً عن: http://www.almasryalyoum.com/node/1023551).

نتائجها تُعدُّ سلفًا في لجنة السياسات بالحزب الوطنيّ، ولنتذكّر بعض الاستطلاعات الفكاهيّة التي كان يروّجها المركز قبل الثورة من قبيل أنّ ٨٩٪ من المصريّين قبيل الثورة كانوا راضين عن أداء حكومة الدكتور أحمد نظيف؟! أو أنّ ٧١٪ ممّن يستهلكون الخبز المدعوم راضون عن جودته؟![1]

وحتّى لو خلصت نوايا القائمين على هذه الاستطلاعات ـ بعيدًا عن التوجيه السياسيّ وهو أمر صعب الحدوث ـ فإنّ استطلاعات الرأي لا يمكنها بحالٍ أن تكون معبّرة بدقّة عن توجُّهات الجمهور نحو مرشحي الرئاسة؛ وذلك بسبب مشكلات جذريّة مثل حجم العيّنة التي يُجرى عليها الاستطلاع، ومدى تمثيلها للمجتمع المصريّ، وطبيعة صياغة أسئلة الاستطلاع، وطبيعة ترتيب أسماء المرشّحين، والصفات التي تسبق كلّا منهم، وافتتاحيّات الاستطلاع التي قد تكون موجِّهة لإجابة الشخص الذي يُستطلع رأيه. بالإضافة إلى تأثير العوامل النفسيّة والاجتماعيّة التي قد توجِّه استجابة الأفراد للاستطلاعات الحكوميّة خاصة، مثل القلق الأمنيّ الذي لا يزال فاعلًا لدى شريحة من المصريّين، ويجعلهم أميل إلى تأييد التوجهات التي ترضى عنها السلطة الحاكمة، خوفًا من بطشها. خاصة أن معظم المصريين يتعاملون مع الشخص الذي يجمع المعلومات السياسيّة على أنّه ليس أكثر من مخبر، يكتب تقاريرًا لجهات أمنيّة، كان كل مصري ـ حتّى وقت قريب ـ يحلم بأن لا يقع يومًا تحت طائلتها.

إنّ مكمن خطورة هذه الاستطلاعات «الكاذبة» هو أنّ الترويج لنتائجها على أنّها حقيقة واقعة يؤدّي إلى تضليل شرائح واسعة من الجمهور ممّن لم يحدّدوا موقفهم من المرشحين. فاستنادًا إلى نتائج نظريّة دوّامة الصمت فإنّ المرء يميل إلى تبنّي الرأي الذي يتمّ تقديمه له على أنّه الرأي الأكثر شعبيّة أو قبولًا بين الناس. وهكذا، فإنّ حرب الاستطلاعات لا تعكس واقعًا زائفًا فحسب، بل قد تخلق واقعًا فاسدًا أيضًا. وعلى الرّغم من أنّ نتائج الانتخابات الرئاسيّة ـ خاصّة في مرحلتها الأولى ـ قد جاءت مغايرة بشكل شبه تام تقريبًا، لمعظم استطلاعات الرأي، فإنّه من غير المحتمل أن تتوقّف القُوى السياسيّة عن استخدام استطلاعات الرأي أداة للتوجيه السياسيّ في المستقبل القريب، لدورها المتزايد في التلاعب بالإرادة السياسيّة للبشر.

---

(١) أعلنت نتائج الاستطلاع الأوّل في ١٨ مارس ٢٠٠٧، أمّا نتائج الاستطلاع الثاني فأعلنت في ٢١ أبريل ٢٠٠٩، ويمكن الاطّلاع على معلومات بشأن هذين الاستطلاعيّن على الرابط الآتي: http://www.pollcenter.gov.eg/

صراع الكاريزما والكفاءة
ملاحظات على خطابات مرشّحي الرئاسة

منذُ فجر ليلة التنحّي امتلأت ساحة المرشّحين المُحتملين للرئاسة بالعديد من المتنافسين. وعلى الرّغم من أنّ موعد السباق وقواعده لم تُحدّد إلا بعد ما يقرب من عام من الثورة، فقد بدأت بالفعل الحملات الانتخابيّة للعديد من المرشحين المحتملين، مع خلوّ كرسيّ الرئاسة بخلع مبارك. وعلى مدار الفترة الانتقاليّة للثورة حاول كلّ مرشح محتمل أن يوسّع من أرضيّة شعبيّته، وأن يصوغ صورة جماهيريّة لنفسه تمكّنه من حصد أكبر عدد من الأصوات حين تحين اللّحظة الفاصلة.

لقد مضى زمنٌ طويل منذ كان لدى المصريّين حريّة حقيقيّة في اختيار من يقودونهم. إذ كان يتمّ تزييف الإرادة الشعبيّة للمصريّين ـ عادةً ـ بواسطة استفتاءات وانتخابات مزوّرة تدعمها سلطة باطشة، تفرض القبول بالقهر. لكنّ المصريّين أُتيح لهم معايشة تجربة جديدة تمامًا، أُعطوا فيها حقّ الاختيار الإراديّ الواعي للشخص الذي سيكلفونه بإدارة شئون بلادهم. وليس هذا بالعمل الهيِّن؛ فممارسة الحريّة ربّما تكون أصعب كثيرًا من تقبّل الاستبداد؛ لأنّها تتضمّن الاختيار والمسئوليّة. هذه الصعوبة التي يفرضها الواقع الجديد تزيد بالنسبة للراغبين في الوصول إلى كرسيّ الحكم. فلم يَعُد سيف المعزّ أو ذهبه قادرين ـ وحدهما ـ على تنصيب أحد فوق منصّة السلطة. وما كان يتحقّق بالبطش لم يعد ممكنًا إنجازه إلا بالإقناع والاقتناع. ومن هنا تأتي أهميّة الخطابات السياسيّة للمرشّحين التي تحمل على عاتقها إقناع جموع المواطنين بأهليّة مرشّح ما لوظيفة رئيس الدولة، وتفوّقه على منافسيه في امتلاكه

لمتطلبات هذه الوظيفة على المستوى الشخصيّ والمهنيّ. وتزداد أهميّة تحليل هذه الخطابات لأنّها تكشف عن الصورة التي يحاول كل مرشح من المرشحين رسمها لنفسه، والاستراتيجيّات التي يستخدمها لإقناع الجماهير بانتخابه. سوف يخصَّص هذا الفصل بأكمله لدراسة خطابات المرشّحين للرئاسة، وقبل أن أقدّم تحليلًا لخطاب كل منهم، سوف أبدأ بعرض بعض عناصر التشابه بين خطاباتهم على اختلافها. وسوف أُجمل ما أودّ قوله في أربع ملاحظات.

الملاحظة الأولى:

التفاوت في خبرات التواصل الجماهيريّ وقدرات الأداء

السياسة هي مسألة كلمات إلى حدّ كبير (بحسب ما يقول موري إيدلمان أحد أبرز خبراء التواصل السياسيّ في القرن العشرين). وهي تعتمد بشكل كبير على الاستفادة المثلى من إمكانات الاتصال السياسيّ؛ خاصّة في المجتمعات الديمقراطيّة. والحملات الانتخابيّة الرئاسيّة في جانب منها أشبه بعرض على خشبة مسرح السياسة، والمرشّح الأكثر قدرة على لعب دوره بإتقان ومهارة قد يكون الأقرب للفوز بتأييد الجماهير. وهو تأييد لا يتوقّف عند التصفيق والهتاف بل يتجاوزه إلى تسويد بطاقات الاقتراع في الصناديق الانتخابيّة. وهكذا، فإنّ القدرة على الأداء (أو التمثيل السياسيّ) أصبحت في الديمقراطيّات المعاصرة جزءًا لا يتجزأ من المهارات الفاعلة في الاستحواذ على السلطة.

الأداء السياسيّ ليس هبة فطريّة أو منحة إلهيّة فحسب، بل هو خبرة تُحنَّك بالممارسة، ومعرفة تثرى بالتعلم. ويكون المشتغلون ببعض المهن ـ عادة ـ أكثر امتلاكًا لهذه الخبرة والمعرفة من مهنٍ أخرى. فالسياسيّون المحترفون ممّن تربّوا في مدرسة «الأداء السياسيّ»، والدعاة الدينيُّون ممّن يحترفون التأثير في الجماهير، تكون لديهم خبرات وقدرات أداء أكبر من غيرهم غالبًا. ويستطيع أيّ مراقبٍ عاديّ لمشهد مارثون الترشح للرئاسة المصريّة أن يُدرك أنّ السياسيّين المحترفين (مثل السيد عمرو موسى والأستاذ حمدين صبّاحي والسيد أبو العزّ الحريري) والمرشّحين الدّعاة أو المتمرّسين بمخاطبة الجماهير (مثل الشيخ صلاح أبو إسماعيل والدكتور سليم العوّا والدكتور عبد المنعم أبو الفتوح والدكتور محمد مرسي) يتمتّعون بقدرات

أداء وخبرة تواصل جماهيريّ أكبر من مرشّحين آخرين جاءوا من مهنٍ لا تُعد قدرات الأداء والتأثير الجماهيريّ شرطًا لممارستها كمؤسّسة القضاء مثل (المستشار هشام البسطاويسي).

الملاحظة الثانية:

عصر الرحيل إلى يمين الوسط

كان من بين الآثار المهمّة لثورة ٢٥ يناير إعادة رسم خريطة القُوى السياسيّة الفاعلة في المجتمع المصريّ. وكان من أبرز ملامح الخريطة الجديدة المساحة الكبيرة التي أصبحت تحتلّها جماعات الإسلام السياسيّ في نقاشات الخطاب العام في مصر. وقد أسهمت بعض العوامل في تعظيم الإحساس العام بالقوّة المتنامية لهذه الجماعات في المجتمع المصريّ. من بين هذه العوامل التأويل الخاطئ لنتائج الاستفتاء على التعديلات الدستوريّة بأنّها تعبير عن قوّة جماعات الإسلام السياسيّ، أو حتّى أنّها تعبير عن إمكانيات الحشد الانتخابيّ باسم الدين. كذلك ساهم خطاب التخويف الذي تبنته بعض المنابر الإعلاميّة تجاه جماعات الإسلام السياسيّ من تزايد الشعور بقوّة هذه الجماعات على الأرض.

لقد كان لخطاب استعراض القوّة الذي أنتجته جماعات الإسلام السياسيّ وخطاب التهويل والتخويف من هذه الجماعات الذي أنتجته بعض القُوى المدنيّة تأثير كبيرًا على خطابات المرشّحين المحتملين للرئاسة المصريّة. يمكن إيجاز هذا التأثير في أنّ التقديرات المبالغ بخصوص حجم قوّة الإسلام السياسيّ على الأرض أدّت إلى ما يمكن تسميته بموسم الرحيل إلى يمين الوسط. فقد بدا معظم المرشّحين أقرب في خطاباتهم إلى المحافظة. بل إنّ بعض المرشّحين شرع في إنتاج خطاب أقرب إلى الغزل الصريح في جماعات وتوجّهات شديدة المحافظة، لديها تصوّرات للمجتمع أقلّ ما يمكن أن توصف به أنّها تمييزيّة وحديَّة، وتستند إلى أفكار وأطروحات تتناقض إلى حدٍّ كبير مع بعض ما يتبنّاه هؤلاء المرشّحون المحتملون في برامجهم، خاصّة في أمور أساسيّة مثل حقوق المواطنة.

هذا الرهان غير المحسوب على مكاسب التحوّل إلى يمين الوسط، له مخاطر أكثر قابليّة للتحقّق على أرض الواقع. فمغازلة الإسلام السياسيّ في مصر قد تكون على

حساب التمسك بمفهوم شامل للمواطنة التي تكفل المساواة التامّة وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين بغض النظر عن الفكر أو المعتقد، لصالح مفهوم يميِّز بين المواطنين على أساس أفكارهم أو درجة إيمانهم! أو قد تكون على حساب التضحية بمدنيّة الدولة بتصوّرها النقيّ، الذي يحول دون هيمنة الهُويّة الدينيّة أو سيطرة الأنظمة العسكريّة. ولأنّ أكثر المرشّحين المحتملين للرئاسة لديهم مواقف مؤيّدة للمواطنة الشاملة وللدولة المدنيّة، فإنّ المتحوّلين منهم إلى يمين الوسط سوف يقعون في مأزق التناقض والتلفيق، لأنّهم سيكونون ممزّقين بين الرغبة في إرضاء جماعات الإسلام السياسيّ من ناحية، وإرادة الدفاع عن مفاهيم المواطنة والهُويّة المدنيّة للدولة التي يؤمنون بها من ناحية أخرى. ولعلّ موقف بعض المرشّحين المتذبذب من إحدى الصياغات البليغة لمفهوم الدولة الدينيّة؛ أعني مفهوم الدولة ذات المرجعيّة الدينيّة، دالّ في هذا السياق.

الملاحظة الثالثة:

بلاغة المجابهة والصراع

تشهد الانتخابات الرئاسيّة ـ عادة ـ أشكالًا من الصراع بين خطابات المرشّحين، ويرافق ذلك في الغالب استخدام بلاغة المجابهة والتحدي، التي تمكّن المرشح من شنّ هجوم كاسح على خطابات المرشّحين الآخرين أو شخصهم. ويبدو ذلك طبيعيًّا في سياق سعي كلّ مرشح لإقناع الجماهير بأنّه هو الشخص الأصلح لمنصب الرئاسة، وأنّ المرشّحين الآخرين لا يتمتّعون بالكفاءة أو القدرة أو الخبرة التي يتمتّع هو بها؛ وهكذا يقوم بمحاولة تشويه منهجيّة لخصومه على المستوى الشخصيّ. ويتزامن ذلك ـ غالبًا ـ مع تفنيد خطابات منافسيه ونقدها، من خلال تعظيم السقطات التي يقعون فيها، أو استغلال الآراء أو التصريحات المرتبكة أو الأقاويل غير الدقيقة التي تصدر عنهم في تشويه خطابهم السياسيّ. وفي بعض الحالات غير النادرة قد يلجأ المرشح إلى التقوّل على شخصيّات المرشّحين الآخرين أو إساءة تأويل كلامهم.

لقد شهدت ساحة الإنترنت بداية معركة ضارية للتراشق بالألفاظ بين المرشّحين، بدأت بالفعل كحرب بالوكالة يشنّها مؤيّدو وأنصار كلّ مرشّح محتمل. ويُدرك من يقرأ تعليقات القراء على الأخبار المتعلقة بالمرشّحين المحتملين للرئاسة في الصحف

المصريّة أنّ حربًا كلاميّة دامية تدور رحاها بين أنصار المرشّحين، وربّما يفسر هذا أنّ مثل هذه الأخبار تكاد تحظى بأكبر قدر من تعليقات الجمهور. ولا يختلف الأمر في صفحات المجموعات المؤيّدة للمرشّحين على الفيس بوك، أو في الشرائط التفاعليّة للقنوات التلفزيونيّة. هذه الحرب الخطابيّة بين أنصار المرشّحين تدور في ثلاث جبهات. الجبهة الأولى هي جبهة تبييض صورة المرشح الذي يناصره الشخص، من خلال ذكر محاسنه وقدراته وأفعاله الحميدة، والدفاع عن عيوبه أو أخطائه أو نقائصه. الجبهة الثانية هي تشويه صورة الخصوم، من خلال توجيه اتهامات تمسّ شخوصهم، أو انتقادات تخصّ أفعالهم واختياراتهم. أمّا الجبهة الثالثة فهي تلك الحرب الضارية التي تجري بين أنصار المرشّحين الذين استطاعوا تشكيل فرق منظمة للتلاعب بنتائج الاستفتاءات الإلكترونيّة.

الملاحظة الرابعة:

الخطابات الناعمة والخطابات الخشنة

برزت بعد ثورة يناير ظاهرة مهمّة في خطابات قُوى سياسيّة عديدة في المجتمع المصريّ هي التباين الكبير في آراء المنتمين إلى بعض الجماعات والقُوى والأحزاب السياسيّة ونبرات كلامهم. ويمكن التمييز بين خطابين داخل هذه القُوى المنقسمة على نفسها؛ أحدهما خطاب ناعم توافقي، يميل إلى تعزيز مساحة الأرضيّة المشتركة مع القُوى السياسيّة الأخرى، ويرسل رسائل طمأنة للجميع؛ مؤيّدين ومعارضين، ويردّد الأفكار التي تحظى بقبول جماهيريّ واسع، حتّى لو تعارضت مع أفكار أخرى خاصّة بها. على الجانب الآخر هناك خطاب خشن، يتّجه نحو إبراز الخصوصيّات الفكريّة والإيديولوجيّة للقوة السياسيّة التي يمثّلها المتحدّث على حساب مساحات التوافق مع الآخرين، وإلى التمسُّك بالهُويّة الخاصّة للجماعة أو الحزب، في مقابل غيرها من الجماعات والأحزاب. وقد يصل الأمر إلى التهديد بإقصاء الجماعات ذات الهُويّة المغايرة وتهميشها.

هذا التباين بين خطاب الصقور وخطاب الحمائم قد يرى فيه البعض علامة على التنوّع الكبير في أفكار المنتمين إلى الجماعات السياسيّة ومواقفهم، أو يراه علامة على وجود صراع داخليّ بين أعضائها بسبب التحوّلات العنيفة التي يعيشها المجتمع،

والتي لم يتمّ حسمها بعدُ. بينما يرى فيه آخرون دليلًا على ثنائيّة الوجه والقناع التي تمارسها هذه الجماعات، ليتحوّل عزف الحمائم والصقور إلى سيمفونيّة متقنة يقوم كلّ عازف فيها بأداء دور محدّد سواء بوعي أو دون وعي، لكنّه في الحالين يهدف إلى خدمة مصالح الجماعة أو الحزب الذي ينتمي إليه.

ما يهمّنا هنا هو أنّ ثنائيّة الخطاب الناعم والخشن انتقلت على استحياء إلى ساحة الخطابات السياسيّة للمرشّحين المحتملين للرئاسة. فهناك تفاوت ـ وإن كان محدودًا ـ في نبرة الخطاب بين ما يقوله بعض المرشّحين أمام جمهور من مؤيّديه ومناصريه ممّن يشاركونه أفكاره وقيمه، وما يقوله أمام جمهور أكثر تنوّعًا أو أقلّ تأييدًا في محاولة لاستقطابه أو تحييده. هذا التفاوت قد يكون نافعًا في السياق الخاصّ الذي يتكلّم المرشّح فيه؛ فالخطاب السياسيّ غرضه الأساسيّ الإقناع والتأثير، وتطويع نبرة الكلام لتناسب السياق الذي يُقال فيه أحد أدوات تحقيق الإقناع والتأثير. لكن هذا التفاوت في الحقيقة قد يسبّب ضررًا كبيرًا على المدى البعيد. فأيّ خطاب في الوقت الراهن لا يقتصر تلقيه على الجمهور المحدود الذي يسمعه أو يشاهده بشكل مباشر، فبفضل الكاميرات الشخصيّة ومواقع تحميل ملفات الصوت والصورة أصبح كلّ شيء متاحًا أمام الجميع. وما يُقال لضمان تأييد ألف أو ألفين من الحاضرين في قاعة أو مدرج صغير، قد يكون بالغ التأثير في تنفير مئات الآلاف ممّن يتلقّونه في وقت لاحق عبر الوسائط الإلكترونيّة. وفي مثل هذه الظروف لا بديل عن الاتساق والصدق، فالرسائل المتضاربة والتصريحات المراوغة لا تصلح أساسًا سليمًا لبناء صورة إيجابيّة لشخص يسعى لإقناع عشرات الملايين بأنّه جدير بأن يجتاز بهم المنعطف التاريخيّ الذي يعيشونه.

لا يمكن أن نتخيّل وجود سياسة بدون كلام. هذه العَلاقة المترابطة بين القول السياسيّ والفعل السياسيّ مهمّة خصوصًا حين نتعامل مع الخطاب السياسيّ في ظروف حاسمة، كما هو الحال في الانتخابات الرئاسيّة. فخطاب المرشّحين لا يمكن أن ينفصل عن حزمة من الأفعال السياسيّة الماديّة، مثل وضع البرامج الانتخابيّة، وعقد التحالفات والتربيطات السياسيّة ما أعلن منها وما ظلّ خفيًّا، والحشد الماديّ للجماهير. فالخطاب السياسيّ للمرشّحين لا يستطيع الرقص في حلبة الانتخابات

الرئاسيّة بمفرده. ومع ذلك، فإنّ خطاب مرشّحي الرئاسة كان ذا تأثير مهم في صياغة الصورة الجماهيريّة لكلٍّ منهم. والصفحات الآتية سوف تتضمّن رسمًا للملامح الأساسيّة لخطاب كلٍّ منهم، وتقييمًا لقدراته التأثيريّة استنادًا إلى خطاب الدعاية الانتخابيّة.

هكذا تكلّم مرشّحو الرئاسة

«المرء مخبوء تحت لسانه»؛ فكلام المرء أشبه بالمرآة التي تعكس بعض سمات شخصيّته. وعلى الرغم من أنّ الكلام قد لا يوافق العمل، وأنّ بعض البارعين في فنّ الكذب قد يتفنّنون في تزويق الكلام، إلى حدّ إخفاء صورتهم الحقيقيّة عن الآخرين، فإنّ الكلام يظلّ قادرًا على الكشف عن بعض مكنونهم. وقد قال القدماء: «تكلم حتّى أراك»؛ لأنّهم عرفوا أنّ طريقة كلام المرء، في هيئته ونبرات صوته وحركات جسده، وما يقوله من مفردات وتعبيرات أو أفكار وآراء تمكّننا من الإلمام بمعلومات جوهريّة ومهمّة عن شخصيّته. فما إن ينطق بضع عبارات حتى نصبح قادرين على تخمين البيئة التي خرج منها (بواسطة اللكنة أو اللهجة)، والعمل الذي يمارسه (بواسطة شيوع مفردات بعينها)، ومستوى ثقافته (بواسطة درجة استخدام الفصحى مقارنة بالعاميّة)، والأفكار التي يعتنقها (بواسطة الذخيرة الخطابيّة التي يتضمّنها كلامه كأن يمتلئ بالمفردات الدينيّة أو المدنيّة...إلخ)، وطبيعة تفكيره (بواسطة أساليب الحجاج التي يوظّفها في الإقناع)، والمستوى الاجتماعيّ الذي ينتمي إليه (بواسطة شيوع مفردات بعينها، واستخدام الأساليب المباشرة).

يمكن من خلال اللّغة ـ كذلك ـ التعرّف على ملامح دقيقة من شخصيّة المتكلّم مثل الوضوح أو الغموض والثقة بالنفس أو اهتزازها (من خلال التعرف على درجة استخدام أدوات التوكيد وصيغ المبالغة والمجازات والتراكيب اللّغوية...إلخ). كما نتعرّف على مدى تحكمه في انفعالاته وقدرته على ضبط نفسه (من خلال نبرات الصوت وحركات الجسد) ومدى تقبّله للنقد، (من خلال تعامله مع الآراء المخالفة)

واستعداده للنقاش الحرّ (من خلال سلوكه في مقاطعة المتحاورين معه) وتقديره لشخصيّات الآخرين ممّن قد يختلفون معه (من خلال الصفات التي ينسبها إليهم) وغير ذلك من أمور.

إنّ منصب رئاسة الجمهوريّة منصب خطير في ظلّ الظروف التي تمرّ بها مصر، وهو بالتالي يحتاج إلى معرفة وثيقة بالمرشّحين له، وتحليل خطاب هؤلاء المرشّحين ربّما يكون مفيدًا في هذا السياق. وسوف أصف فيما يأتي سمات خطاب أبرز مرشّحي الرئاسة في انتخابات ٢٠١٢، كما تظهر في حواراتهم التلفزيونيّة ولقاءاتهم الجماهيريّة. لكنّني سأبدأ بخطاب الدكتور محمّد البرادعي؛ وعلى الرغم من أنّه تراجع عن ترشيح نفسه قبل فترة من فتح باب الترشيح، فإنّ خطابه السياسيّ كان مؤثّرًا في الساحة المصريّة، وسوف أتوقّف بالتفصيل أمام بيانه المهمّ الذي أعلن فيه عدم خوضه الانتخابات الرئاسيّة.

الدكتور البرادعي: خطاب الوعي الثوريّ

في ١٤ يناير ٢٠١٢ ألقى الدكتور محمّد البرادعي ـ أبرز الوجوه السياسيّة المصريّة المعارضة في العقد الأول من القرن العشرين ـ بيانًا متلفزًا، مثّل في ذلك الوقت مفاجأة سياسيّة. في هذا البيان أعلن الدكتور البرادعي عن قراره بالتنحّي عن خوض سباق الانتخابات الرئاسيّة المصريّة. لم يكن هذا القرار هو أهمّ ما في البيان؛ بل كانت الأسباب التي أوردها ـ بوصفها دوافع القرار ومبرّراته ـ هي الأهمّ والأخطر. يمكن النظر إلى هذا البيان بوصفه بيان تنحٍ جديد، يستثير عمل الذاكرة لتقارنه ببيانات أخرى للتنحّي؛ لعلّ أهمّها البيان الذي ألقاه جمال عبد الناصر في ٩ يونيو ١٩٦٧، بعد أربعة أيام من هزيمة يونيو، والبيان الذي ألقاه السيد عمر سليمان يوم ١١ فبراير ٢٠١٢، بعد ثمانية عشر يومًا من الثورة المصريّة.

البيانات الثلاثة ـ التي ألقيت في لحظات فارقة في تاريخنا المعاصر ـ تمّ توجيهها للشعب المصريّ مباشرة، وبواسطة التلفزيون أساسًا. كما أنّها استخدمت جميعًا اللّغة العربيّة الفصحى، وليس العاميّة والفصحى هي اللّغة الأكثر ارتباطًا بالسياسة

الرسميّة[1]. وأخيرًا، فإنّ الخُطب الثلاث كانت مُعدّة سلفًا، ولم تُرتجل بل تمّت قراءتها من ورقة، حتّى بيان تنحّي مبارك الذي لم يزد عدد كلماته عن خمسين كلمة، كان النائب السابق يقرؤه من ورقة. وربّما يرجع هذا الحرص على القراءة من الورق إلى القوة الاستثنائيّة التي تحوزها الكلمات في مثل هذه الظروف، وبالتالي يسعى السياسيّ إلى السيطرة عليها بشكل كامل، بدلًا من أن تقوده هي وتذهب به إلى حيث لا يريد.

على الرغم من هذه التشابهات الشكليّة، فإنّنا لا نستطيع العثور على تشابهات تخصّ الجوهر. فالبيانات الثلاثة متباينة في ظروفها، وأسبابها، وأهدافها، وطبيعة العلاقة بين أصحابها، والجمهور الذي يخاطبونه. فبيان عبد الناصر كان مغامرة ذكيّة للتمسك بالسلطة بواسطة إظهار الرغبة في التخلّي عنها، وقد نجحت هذه المغامرة، وبلع المصريون الطُعم وتمسّكوا بالقائد المهزوم. وفي الحقيقة، فإنّ المصريّين ابتلعوا الطُعم لا عن خديعة، ولكن عن حسٍّ استراتيجيٍّ شديد الذكاء؛ فقد أدركوا أنّ سقوط عبد الناصر هو اعترافٌ كامل بالهزيمة، فكان التمسّك به ومساعدته على البقاء أهمّ أشكال مقاومة الهزيمة ذاتها. أمّا بيان مبارك ـ الذي ألقاه نائبه رجل المخابرات السّابق عمر سليمان ـ فلم يكن أكثر من «خبر» موجز، بالتخلّي عن السلطة، دون الدخول في مناورات، أو حجج، أو حتّى اعتذارات. فقد استنفد مبارك هذه الحجج والمناورات في خطابه السابق في مساء ١٠ فبراير ٢٠١١. وعلى خلاف ذلك، فإنّ بيان البرادعي أشبه بتقرير إدانة للمجلس العسكريّ الذي أدار الفترة الانتقاليّة، ولمن ساهموا في وصول الثورة إلى هذا الحائط السدّ. وهو لذلك يُعدّ الشهادة الأبرز على عصر الثورة، ولا يملك مَن استمع إلى البيان ثم تابع الأحداث التي وقعت في الشهور التالية إلّا أن يُبدي تقديره الشديد للبصيرة النافذة للدكتور البرادعي.

لقد قوبل قرار تنحّي ناصر والبرادعي برفض شعبيّ، مع الفارق في درجة الرفض وأسبابه وأشكاله. فقد كتب الصحفي الأشهر محمد حسنين هيكل بيان تنحّي عبد الناصر بشكل شديد البراعة والدهاء. وهو نفسه صرَّح أنّ هذا البيان هو أخطر ما قام بكتابته في حياته كلّها. ويكفي للتدليل على الأهميّة التي أعطاها عبد الناصر

(١) انظر، Haeri, Niloofar. (2003). Sacred Language, Ordinary People: Dilemmas of Culture and Politics in Egypt. New York: Palgrave, p31 ـ68

وهيكل لعملية صياغة هذا البيان أنّهما جلسا ساعات طويلة يتناقشان حول اختيار مفرداته، وجمله، وتعبيراته، في وقت كان العالم يغلي من حولهما، أو كان «على حدّ الموسى»، بلغة هيكل نفسه[١]. وقد استطاع هيكل ببراعة أن يختار مفردات تلطّف من الهزيمة، مثل استخدام تعبير «النكسة» بدلًا من «الهزيمة»، و«العُدوان» بدلًا من «الحرب»، و«آثار العدوان»، بدلًا من «احتلال سيناء وتدمير الجيش المصريّ»، و«التنحّي» بدلا من «الاستقالة»[٢]. كما أنّ البيان ألقى مسئوليّة الهزيمة على قُوى الاستعمار، وأظهر استحالة تحقيق النصر بدون استمرار عبد الناصر في موقعه رئيسًا. وكان أداء عبد الناصر للبيان في غاية البراعة أيضًا، بلهجته الحزينة والمتألّمة. وهذه العناصر مجتمعة أدّت إلى رفض الجماهير لتنحّي عبد الناصر[٣].

أمّا بيان البرادعي فقد حمل نبرة تشاؤم كبيرة، ربّما كان لها ما يُبرّرها. فقد ظنّ البعض أنّ هذا التشاؤم في الحقيقة لا يليق بالأشخاص الذين استطاعوا إلهاب الثورات. كما أنّ الرفض دعّمته ثقة الشعب في نفسه، وفي قدرته على تجاوز الواقع السلبيّ، وتمسّك شريحة كبيرة من الثوار المصريّين بالدكتور البرادعي بوصفه أيقونة مهمّة من أيقونات الثورة.

وقد كان لنوع الاستعارات التي استخدمها عبد الناصر والبرادعي دور في وجود رفض شعبيّ ـ متباين ـ لقرار تنحيهما. فقد استند بيان عبد الناصر إلى استعارتين محوريتينِ: الأولى استعارة النفق، التي تصوّر الهزيمة بوصفها دخول الشعب في نفق، يحتاج الخروج منه إلى قائد بارع، هو عبد الناصر نفسه. أمّا الاستعارة الثانية فهي أنّ النكسة تتمثّل في توقّف الشعب عن زحفه المقدّس، ولا يمكن استئناف هذا الزحف إلا بوجود القائد الخالد الذي يُلهم الجماهير. والاستعارتان كما هو واضح تخدمان فكرة دفع الجمهور نحو التشبث بعبد الناصر، ورفض «التنحّي». أمّا

---

(١) ورد هذا التعبير في حلقة من برنامج (مع هيكل) على قناة الجزيرة القطريّة، ضمن ثلاث حلقات خصّصها هيكل للحديث عن النكسة. وتمّ بثّها في مساءات الخميس من أيام ١٩ و٢٥/ ٦/ ٢٠٠٩، و٢/ ٧/ ٢٠٠٩.

(٢) لتحليل تفصيليّ لآثار استخدام هذه التعبيرات يمكن الرجوع إلى: عبد اللطيف، عماد. (٢٠١٠). بيان التنحّي وذاكرة الهزيمة. مدخل إلى التحليل البلاغيّ للخطاب السياسيّ. مجلة ألف في البلاغة المقارنة، الجامعة الأمريكيّة بالقاهرة، عدد ٣٠، (٢٠١٠)، ص ص ١٤٦ ـ١٧٥، ص ص ١٤٨ ـ١٥٠.

(٣) نفسه، ص ١٧٠ ـ١٧٢.

الاستعارة الأساسيّة في بيان البرادعي فهي استعارة السفينة التي تتلاطمها الأمواج، والتي شُبِّهت فيها الثورة المصريّة بسفينة تسير وسط أمواج عاتية، تتخبّط هنا وهناك، ولا تستطيع أن تتعرّف على طريق السلامة؛ لأنّ ربّانها لا يتمتّع بالكفاءة الذاتيّة ولا بالرغبة في الاستفادة الحقيقيّة من الآخرين. هذا الربّان ـ في إطار هذه الاستعارة ـ يقود سفينة الثورة إلى الهلاك، وليس له هدف إلا أن يجعلها مستمرّة في تخبّطها؛ أملًا في استعادة النظام القديم. من المثير للملاحظة أنّ البرادعي لم يُشر صراحة إلى المجلس العسكريّ، وإنّما استخدم تعبير «ربّان السفينة». وربّما كان هذا إشارة خفية منه إلى أنّ المجلس العسكريّ لا يتحمّل وحده أوزار أخطاء المرحلة الانتقاليّة، وإنّما يتحمّلها معه كلُّ مَن شاركوا في حمل المسئوليّة في هذه الفترة من غير العسكريّين. وربّما يستدعي هذا الانتقادات العميقة التي سبق أن وجهها البرادعي لحكومة الدكتور شرف، وحكومة الدكتور الجنزوري من بعده، ولجماعات سياسيّة منظمة مثل الأخوان المسلمين.

يبدو بيان تنحّي البرادعي عن الترشح لانتخابات الرئاسة أشبه بتقرير إدانة لطريقة إدارة الفترة الانتقاليّة أكثر ممّا هو إعلان انسحاب من الانتخابات الرئاسيّة. فقد عدّد البيان سلبيّات الطريقة التي تمّت بها إدارة المرحلة الانتقاليّة، وما توحي به هذه السلبيّات من استمرار نظام مبارك في الحُكم على الرغم من حدوث الثورة، محذّرًا من العواقف الوخيمة التي تترتّب على إدارة الفترة الانتقاليّة على هذا النحو. واستغرق ذكر هذه السلبيّات ما يزيد على نصف البيان بأكمله.

كُتب البيان بلغة أدبيّة مرهفة، وتضمّن تعبيرات مؤثّرة للغاية، خاصّة في مفتتحه الذي يقدّم فيه البرادعي العزاء لشهداء الثورة وجرحاها. وربّما لجأ البرادعي لهذه الطريقة غير المعتادة في أسلوبه العاديّ؛ لأنّه يدرك أنّ البيان سوف يكون وثيقة تاريخيّة، وسوف يتحوّل إلى شهادة مهمّة على زمن ما بعد الثورة الذي لا يزال في مرحلة التشكّل.

إضافةً إلى ذلك، فقد خاطب البرادعي في بيانه المصريّين مستخدمًا تعبيرات حميميّة «إلى أهلي وإلى إخوتي وأخواتي أهل مصر». وهي تعبيرات تحاول أن تزيل السدود التي أقامتها حملات التشويه المنظّمة التي مُورست ضدّ البرادعي على مدار ما يزيد عن خمسة أعوام. لقد تعرّض البرادعي لواحدة من أكثر عمليّات الاغتيال

المعنويّ تنظيمًا، وكثافة، وإصرارًا في تاريخ العرب المعاصر. وربّما كان لكلمات البيان العاطفيّة، ولموقف البرادعي المنحاز إلى المبدأ لا المصلحة، ولصدق فراسته في التنبؤ بما حدث في الشهور التالية، دور في مقاومة بعض آثار التشويه الهائل الذي تعرّض له.

السيّد حمدين صبّاحي: الكاريزما والخطاب

لقد كان الخطاب السياسيّ للسيّد حمدين صبّاحي عُنصرًا حاسمًا في ازدياد شعبيّته والتفاف شريحة ضخمة من المصريّين حوله. ولكن قبل الحديث عن سمات هذا الخطاب لا بدّ من التأكيد على أنّ الكلام لا يمكن أن يحقّق شيئًا بمعزِل عن طبيعة قائله؛ فقد تعلّم المصريّون أنّ مصداقيّة المتكلّم هي التي تجعل للكلام قيمة. وقد تمتّع السيّد حمدين صبّاحي بأعلى قدر من المصداقيّة، بسبب تاريخه النضاليّ المشرف على مدار أكثر من أربعة عقود. ولعلّ نبرة الصدق والإخلاص الشديد التي يلمسها أيّ مستمع له راجعة أيضًا إلى غياب التناقض في كلامه سواء على المدى الزمنيّ البعيد أو القريب. إنّ أحد الدروس المهمّة التي نتعلّمها من ظاهرة حمدين صبّاحي هي أنّ سحر الشخصيّة أو الكاريزما لا يتحقّق بمهارة في الكلام بل بمصداقيّة الشخصيّة وتضحيّاتها لأجل الوطن، وحرصها على تبنّي مصالحه والدفاع عنه.

يتمتّع صبّاحي بقدرات متميّزة على التأثير في الآخرين، ويساعده مظهره المتأنّق وسحر شخصيّته على النفاذ إلى قلوب مستمعيه. ويحاول خطابه التوفيق بين المبادئ الحاسمة التي تشكّل أساس فكره الناصريّ، وضرورات المواءمة السياسيّة التي تفرضها الحاجة إلى أصوات الجميع. وقد دفعه هذا إلى محاولة تقديم خطاب توافقيّ يحتفظ فيه ببعض ثوابت الإيديولوجيا الناصريّة مثل مبدأ العدالة الاجتماعيّة وتزايد دور الدولة الاجتماعيّ والسياسيّ وفكرة القوميّة العربيّة، مع تعديل بعض أساليب التواصل السابقة مثل الميل إلى التصادم مع الأفكار المخالفة. وساعده في ذلك قدرته المميزة على خلق حميميّة مع الجمهور.

كما يتمتّع صبّاحي بقدرته على التواصل مع شرائح مختلفة من الجماهير المصريّة، فعلى الرغم من أنّه ينتمي إلى النخبة الفكريّة، فإنّ لديه خبرة شديدة العمق والشمول

بمشكلات المجتمع المصريّ وظروفه، ويرجع ذلك إلى خبرته الطويلة في النضال مع العمال والفلاحين للحصول على حقوقهم منذ عهد أنور السادات. ويستخدم صبّاحي في خطابه معجمًا بسيطًا، وطرقًا سهلة في التواصل مع جماهيره. كما يتمتّع أيضًا برصيد كبير من المصداقيّة. فقد كان أحد أبرز المعارِضين السياسيّين طوال حكم الرئيس المخلوع، ومواقفه التي كان يدافع فيها عن حقوق المصريّين ضمنت لخطابه قبولًا وشعبيّة على اتّساع القطر المصريّ. هذه المصداقيّة التي يتمتّع بها تؤدّي إلى اعتداد شديد بالذات والرأي، وهو اعتداد يظلّ مقبولًا ما دام لا يؤثّر على قبول الاختلاف وحريّة المعارضة.

أمّا أهمّ سمات خطاب صبّاحي على المستوى المضمونيّ، فهي تبنّيه الكامل لأحلام الثورة وطموحاتها، خاصّة في الحريّة والعدالة الاجتماعيّة وحُلم النهضة. كما تميّز خطابه بوضوح المواقف، وهو ما ساعد في تمييزه عن خطابات المرشّحين الآخرين، فقد أعلن بوضوح أنّه ضدّ الدولة الدينيّة التي يسعى لتأسيسها مرشحو الإسلام السياسيّ، وضدّ الدولة البوليسيّة التي يسعى لتأسيسها مرشّحو الفلول. وقد استخدم صبّاحي عبارات دينيّة في خطابه السياسيّ المكتوب والمنطوق؛ بهدف مقاومة الاحتكار السلبيّ للخطاب الدينيّ بواسطة مرشّحي الإسلام السياسيّ من ناحية، وتصحيح الأفكار المغلوطة التي روّجها الإسلاميّون عن ضعف تديّن اليساريّين المصريّين من ناحية أخرى.

لقد استطاع خطاب صبّاحي أن يشغل مساحة غير مأهولة في الخطاب السياسيّ المصريّ، هي مساحة الخطاب اليساريّ المدنيّ الثوريّ ذي الميول القويّة نحو العدالة الاجتماعيّة. وتمكّن في شهور قليلة من توسيع هذه المساحة على حساب خطاب الإسلام السياسيّ من ناحية، والخطاب الليبراليّ الرأسماليّ من ناحية أخرى. كما استطاع أن يدمج في هذا الخطاب عناصر القوّة في الخطابات الثلاثة، فتبنّى أفكار مقاومة الفقر والظلم الاجتماعيّ التي تعتمد عليها الخطابات الاشتراكيّة، وأعلن تمسّكه بالحريّات السياسيّة والاجتماعيّة والدينيّة التي يدعو لها الخطاب الليبراليّ، ووضع ملامح نهضة مستقبليّة كان يروّج لها بشدة خطاب الثوّار، ومزج هذه الأفكار بصورة السياسيّ المؤمن بالله التي يسعى للاستفادة منها خطاب الإسلام السياسيّ.

الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح: لغة السياسيّ وكفاءة الداعية

يتّسم أبو الفتوح بحضور الشخصيّة، والقدرة العالية على الإقناع. ويحرص على استخدام حجّج عقليّة منطقيّة في دعم آرائه ومواقفه واختياراته. وعلى الرغم من صراحته المعروف بها، فإنّه يحرص على الحفاظ على ماء وجه من يتحدّث عنه، حتّى لو كان اختلافه معه جذريًّا. كما يتّسم بنبرة هادئة، وبراعة الاستماع للآخرين.

يكشف خطاب أبو الفتوح، خاصّة استخدامه لضمير الجمع «نحن» الذي يشير إلى أفراد حملته الانتخابيّة عن ميل إلى إنكار الذّات لصالح التركيز على فريق العمل. وينسجم هذا الاستخدام مع تصوّره لمنصب الرئيس على أنّه «خادم للشعب» بحسب تعبيره، يعمل ضمن فريق عمل تكون مهمّته التنسيق بين أفراده. كما أنّه ينسجم مع الاستخدام التقليديّ لضمير (نحن) في خطاب الدعاة الدينيّين، ممّن يؤمنون بأنّ استخدام ضمير (أنا)، قد يكون من عمل الشيطان، وحين يضطر أحدهم لاستخدامه يقول «أنا وأعوذ بالله من كلمة (أنا)». كما أنّ استخدام ضمير (نحن) يتّسق مع الذخيرة الخطابيّة لجماعة الأخوان المسلمين التي تتعامل وَفقًا للهُويّة المدمجة التي تذوب فيها الهُويّة الفرديّة لصالح هُويّة مؤسّسيّة هي هُويّة الجماعة، التي هي أكبر من مجرد مجموع أفرادها، وتتّسم بشخصيّة اعتباريّة، يتراجع في مقابلها دور الأفراد.

ربّما كان أسلوب أبو الفتوح الهادئ في الحديث سلاحًا ذا حدّين من زاوية درجة الشعبيّة التي يحقّقها له خطابه. فهذا الأسلوب يجذب ـ عادة ـ الأشخاص المتعلّمين، الذين يقدِّرون الشخص الذي يخاطب عقولهم، وليس انفعالاتهم أو مشاعرهم، لكنّه قد لا يكون على القدر نفسه من الفعاليّة مع بعض فئات الجماهير الأقل تعلُّمًا ووعيًا، والتي لا تتأثّر بالحجاج العقلانيّ المنطقيّ، بقدر ما تحرّكها البلاغة الصاخبة التي تدغدغ المشاعر وتثير الانفعالات.

السيد عمرو موسى: بين دبلوماسيّة الخطاب وصورة الرئيس القويّ

الدبلوماسيّة ليست مجرد مهنة؛ إنّها بالأساس أسلوب في الخطاب. والسيّد عمرو موسى ذو التاريخ الدبلوماسيّ الطويل، يجسّد بالفعل هذا الأسلوب. فهو يميل إلى الإمساك بالعصا من المنتصف دائمًا، ولذلك، فإنّ التعبير الدبلوماسيّ (كذا..

ولكن..) هو التعبير الأكثر شيوعًا في خطابه. يتمتّع عمرو موسى بقدرات تواصليّة متميّزة، وقد كانت طريقته في الكلام أثناء شغله لمنصب وزير الخارجيّة، بوّابة دخوله إلى قلوب المصريّين.

يمكن أن نلمس تغيّرًا نسبيًّا في خطاب موسى بعد أن أعلن اللواء عمر سليمان ـ نائب الرئيس المخلوع حسني مبارك ـ الترشّح لرئاسة الجمهوريّة. فالكتلة التصويتيّة التي كانت ستصوّت للسيد عمرو موسى، انقسمت بينه وبين نائب مبارك السابق. ولأنّ أسطورة الرجل القويّ، كانت فاعلة في هذا الانقسام، فقد غيَّر موسى من خطابه نسبيًّا، ليصبح أكثر صرامة وحسمًا، وحاول في مواقفه وطريقة كلامه أن يظهر بصورة الرجل القويّ الصارم، ليقيم توازنًا مع شخصيّة الدبلوماسيّ التي سيطرت قبل ذلك. كما كشفت مناظرة موسى مع الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح عن جوانب مهمّة من خطابه لم تكن تظهر بهذا القدر من الوضوح في حواراته الصحفيّة أو لقاءاته الجماهيريّة؛ مثل الاعتداد الشديد بالنفس وتوجيه الاهتمام للتفاصيل في مقابل الشمول.

السيد خالد علي: ملامح الخطاب الثوريّ

يبدو الخطاب السياسيّ للسيّد خالد علي، المرشح لرئاسة الجمهوريّة، متّسقًا بشكل كبير مع هُويّته بوصفه أحد أبرز وجوه الثورة المصريّة. فالسيّد خالد علي أحد الأصوات القليلة التي تضع خطاب الثورة في قلب مشهد الخطابات السياسيّة للانتخابات الرئاسيّة المصريّة. فخطابه السياسيّ تعبير عن إرادة التغيير الجذريّ، وهو بصراحته وشفافيته الكاملة إلى درجة الصداميّة، وانتقاده الشخصيّ والحقوقيّ للفساد والاستبداد، يرسخ نفسه بوصفه خطابًا ثوريًّا نقيًّا.

هذا الطابع الثوري لخطاب علي، ينعكس على نحوٍ كبير في درجة الحماس الكبيرة التي تتجلّى عبر نبرات الصوت المرتفعة، بقدر ما تتجلّى في الحسم الصارم في المواقف والأفكار، حيث يغيب النزوع نحو المواءمة السياسيّة، بما تفرضه من خطاب دبلوماسيّ، يريد أن يمسك بكل الأوراق، ويهيمن خطاب حدّي صارم، يسمّي الأشياء بأسمائها، ولا يتردّد في إعلان مواقفه وتوجهاته، ولا يخشى التصادم مع قوّة أو جماعة مهما بلغ نفوذها أو قوّتها. هذا الميل للّغة الحاسمة يؤثر في معدل سرعة

نطق الكلام، حيث تخرج الكلمات سريعة متتابعة أشبه بطلقات متوالية. وليس هناك هذا الصمت الاحترازيّ، أو البطء الناتج عن البحث عن مفردات الكياسة السياسيّة.

الدكتور محمد سليم العوّا: نموذج الخطيب العالم

يقترب الدكتور العوّا من نموذج الخطيب المفوَّه. فهو يتمتّع بطلاقة استثنائيّة، وقدرة غير عاديّة على الإقناع والتأثير. ويبدو وهو يتحدّث كما لو أنّه يقرأ من كتاب مفتوح، دون لعثمة أو تردّد. ويستخدم ـ عادة ـ لغة عربيّة فصحى نقيّة من الأخطاء اللغويّة وأغلاط النطق، وهو يتميّز بمستوى رفيع من الفصاحة اللفظيّة، قلَّ أن نجد له نظيرًا بين مرشحي الرئاسة. وربّما ساهمت الفترات الطويلة التي قضاها في مجال الدعوة الدينيّة، في صقل هذه القدرات اللّغويّة الرفيعة.

على نحوٍ مشابه يمكن أن نلمح تأثيرًا آخرَ لخلفيّة الدكتور العوّاء بوصفه مفكّرًا دينيًّا على خطابه السّياسيّ أثناء الفترة الانتقاليّة؛ يتمثّل في هيمنة أسلوب المحاضرة على الخطابة، في لقاءاته السياسيّة العامّة. فهو حين يتحدّث مع الجمهور يتبنّى أسلوبًا تعليميًّا، ويؤسّس عَلاقته مع الجمهور على أساس عَلاقة المحاضِر والطالب، وليس على أساس عَلاقة الخطيب بالجمهور. وهو من هذا الزاوية يبدو أقرب إلى الخطاب النخبويّ، منه إلى الخطاب الشعبيّ الحشديّ.

يتّسم خطاب الدكتور العوّا بأنّه حدّي إلى درجة بعيدة؛ فحين يدافع عن وجهة نظر أو موقف ما يهاجم بعنف وجهات النظر والمواقف الأخرى، ولا يترك لنفسه مساحة احترازيّة. وهو من هذه الزاوية يقع على طرف النقيض من الخطاب الدبلوماسيّ الذي يسعى إلى الإمساك بالعصا من المنتصف. ونظرًا للتحوّلات الدائمة في الواقع السياسيّ ـ خاصّة بعد الثورة ـ فإنّ هذه الحديّة تصبح باهظة الثمن، لأنّ تغيّر الظروف يُلجئ إلى تغيير المواقف ووجهات النظر، وحين يحدث هذا التغيّر، يظهر التناقض بين الموقفين. ويبدو أنّ إدراك الدكتور العوّا لخطورة ظاهرة التناقض في خطابه جعلته يبرّر هذا التناقض في المنشور الرئيسي لحملته الانتخابيّة، قائلًا: «لأنّ الحقّ يتغيّر بتغيّر الناس والأحوال والأزمان، لذلك يتغيّر موقفه (الدكتور العوّا)؛ لأنّه مع الحقّ «أدور مع الحقّ حيث دار»».

الفريق أحمد شفيق: آفات اللسان

التواصل مع الجماهير أشبه بالسير فوق حبل رفيع، يتطلّب اجتيازه درجة عالية من الانضباط الذاتيّ والتبصّر. وأكثر ما يُسيء إلى السياسيّ أن تكون أقواله هي عدوّه الأكبر، حتى يكاد يقول أنصاره ليتَه سكت. وإذا كان لسان المرء العاديّ هو مَكمَن آفته، فكيف يكون حال السياسيّ، الذي يُعدّ الكلام جزءًا أساسيًّا من صنعته. فالكلمات ـ خاصّة على المستوى الرئاسيّ ـ يمكن أن تُقيم حروبًا وتُقعدها. وبالطبع فإنّ المواطن العاديّ لن يكون متحمّسًا لاختيار شخص يضطّر دائمًا للاعتذار عمَّا يقول.

يبدو إدراك منظّمي حملة الفريق شفيق للمشكلات التي يمكن أن يسبّبها كلامه وطريقته في التحاور ظاهرًا بجلاء في اختيارهم لشعار حملته الانتخابيّة «الأفعال وليس الكلام». ويوحي هذا الشعار بأنّ هناك تعارضًا بين الكلام والأفعال، وأنّ الأفعال أهمّ من الكلام. وواقع الحال، أنّ هذا غير حقيقيّ تمامًا. فهل يمكن أن يرحب المرء بالخلاف والمعارضة، وهو لا يتوقّف عن مقاطعة محاوريه، أو التسفيه من رأي مخالفيه. هل يمكن أن يكون الشخص قادرًا على الحفاظ على تماسُك نسيج الأمّة، وهو يبذر العداوات والخصومات بكلامه في كلّ مكان.

لعلّ أبرز ما يتّسم به خطاب شفيق، هو استخدامه للغة العاميّة في كلامه، وهو ما يتّسق مع الطرق البسيطة التي يستخدمها في الإقناع مثل الربط بين السياسة والأخلاقيّات القرويّة، ومحاولة اللّعب على وتر العَلاقة الأبويّة بين الحاكم والشعب. كما أنّه يعاني من بعض المشكلات في التواصل مثل اللعثمة، والتردّد، وعدم إكمال الجمل، وبطء معدّل نطق الكلمات، والاستطراد، والتحوّل العنيف في نبرات الصوت.

المناظرة بالكلمات
أوّل مناظرة رئاسيّة بين الجدل والسجال

«مباراة ملاكمة بالكلمات». هذا هو الوصف الدقيق لمناظرة الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح والسيد عمرو موسى، التي جرت في المرحلة الأولى من الانتخابات الرئاسيّة المصريّة عام ٢٠١٢. في هذه المباراة حاول كلّ طرف استعراض عناصر قوّة برنامجه الانتخابيّ ومصداقيّة شخصيّته وثراء تاريخه، وقام في نفس الوقت بتوجيه ضربات قويّة لشخصيّة الخصم وبرنامجه وتاريخه. وكعادة مباريات الملاكمة لم تخلُ المناظرة من نغزٍ سياسيّ وضربات تحت الحزام ودفع الخصم إلى ركن الحلبة تمهيدًا للقضاء عليه.

لم تكن الأسئلة التي وجهها مَن أداروا المناظرة هي الفيصل في حسم نتيجتها. فقد كانت هذه الأسئلة معروفة سالفًا، ولا بدّ أنّ كلّ مرشّح تناقش باستفاضة مع معاونيه ومستشاريه في أفضل الإجابات المُمكنة لكلّ منها، وربّما حفظ الأجوبة عن ظهر قلب، أو تمرَّن على أدائها مرّة بعد أخرى، قبل أن يؤدّيَها للمرّة الأخيرة أمام شاشات الكاميرا. أمّا العنصر الحاسم في المناظرة فهي الصّورة التي حاول كل منهما رسمها لنفسه ولخصمه أمام المشاهدين، مستخدمًا كل ما يستطيع من أساليب الإقناع والتأثير النفسيّ، لتحسين صورته وتقبيح صورة الآخر. وسوف أحاول توضيح كيف استطاع كلٌّ منهما تحقيق ذلك. ولأنّ المناظرة بدأت بكلمة افتتاحيّة للدكتور عبد المنعم أبو الفتوح، فسوف أبدأ تحليلي به كذلك.

الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح

حاول أبو الفتوح تصوير المناظرة على أنّها صراع بين مرشّح الثورة ومرشّح الفلول. وحاول تحقيق ذلك بإشاراته المستمرّة إلى «جرائم» نظام مبارك، وحديثه المتّصل عن الثورة وشهدائها ومطالبها. كما تكرّرت تعبيراته التي تضع موسى في سلّة نظام مبارك وفلوله، وتضعه هو في سلّة الثورة ورجالها.

حاول أبو الفتوح كذلك تصوير المناظرة على أنّها مناظرة بين مرشّح إسلاميّ ومرشّح غير إسلاميّ. وحقّق ذلك من خلال استخدامه لآيات من القرآن الكريم والأحاديث النبويّة. كما كان سؤاله للسيد عمرو موسى بخصوص تعبير «المبادئ العامّة للشريعة»، الذي ورد في كلامه، محاولة لتصوير نفسه على أنّه يدافع عن الشريعة في مقابل مَن يحاول الانتقاص من دورها في الدستور.

يكشف إلحاح أبو الفتوح على استخدام ضمير الجمع «نحن» بدلًا من ضمير المفرد «أنا» في الجزء الأكبر من المناظرة، عن رغبته في إنكار الذّات لصالح التركيز على فريق العمل. وينسجم هذا الاستخدام مع تصوّره لمنصب الرئيس على أنّه «خادم للشعب» بحسب تعبيره، يعمل ضمن فريق عمل تكون مهمّته التنسيق بين أفراده.

السيد عمرو موسى

حاول موسى تصوير المناظرة على أنّها مباراة بين رئيس (عمرو موسى) ومرشّح للرئاسة (عبد المنعم أبو الفتوح). فقد تحدّث موسى بلغة أقرب إلى لغة الرئيس الفعليّ منها إلى لغة مرشح الرئاسة. فهو يستخدم أفعال الماضي والمضارع وليس المستقبل في حديثه عمّا سيفعله في حال كونه رئيسًا، مثل قوله: «لم أنتظر أن أصبح رئيسًا» ردًّا على سؤال حول ما كان سيفعله في أحداث العباسيّة لو كان رئيسًا، أو قوله أثناء حديثه عن الأجور «أنا ملتزم أمام ٦ مليون موظّف»، وليس «أنا سوف أكون ملتزمًا أمام ٦ مليون موظّف». كما أنّ الاستخدام المكثّف لضمير المتكلّم «أنا» يدعم هذا الصورة، لأنّه يتشابه مع إفراط الرؤساء المصريّين السابقين في استخدام الضمير نفسه، بما يوحي به من معاني الاستئثار بالسلطة، على حساب ضمير الجمع «نحن»، الذي يشير إلى مؤسّسة أو جماعة.

حاول موسى تقديم نفسه على أنّه المرشّح المدنيّ للرئاسة في مقابل المرشّح الإخوانيّ. وضغط بأساليب متعدّدة على مسألة انتماء أبو الفتوح للإخوان المسلمين؛ ووجّه سؤالًا مباشرًا عن بيعته للمرشد، وتلميحات عديدة توحي باستمرار ارتباط أبو الفتوح بالجماعة؛ مثل استخدام موسى لتعبير «إخوانك»، بدلًا من تعبير «أفراد حملتك الانتخابيّة»، أو «معاونيك»، وذلك أثناء إجابته عن سؤال أبو الفتوح بخصوص تأييد موسى لترشُّح مبارك لفترة رئاسة أخرى.

كما حاول موسى تصوير المناظرة على أنّها مناظرة بين خبيرٍ، له رصيد كبير من التجارب والخبرات والإنجازات، في مقابل «هاوٍ»، محدود الخبرة والتجربة والإنجاز. وكان إلحاحه على مبالغة أبو الفتوح بشأن طبيعة عمله في اتحاد الأطباء العرب، وانتقاد أفكاره حول العَلاقات الخارجيّة، وسائل لتكريس ثنائيّة «الخبير» و«الهاوي».

كذلك حرص موسى ـ خاصّة في ختام المناظرة ـ على ترسيخ ثنائيّة «الشخصيّة السلميّة»، في مقابل «الشخصيّة ذات الميول العنيفة». وذلك من خلال استدعاء التاريخ الشخصي للدكتور أبو الفتوح، حين كان يؤمن بالعنف وسيلة لتغيير المجتمع في مقتبل شبابه. وقد نجح موسى في إنهاء المناظرة بهذا التخويف، جاعلًا من هذه الثنائيّة آخر ما تستمع إليه آذان الجمهور.

تكتيكات المناظرة

استخدم المرشحانِ عددًا من تكتيكات المناظرة بهدف إحراج الخصم، وكشف تناقضاته، والانتقاص من رصيده لدى جمهور المشاهدين، وتفرض أهميّة هذه التكتيكات تناولها ببعض التفصيل.

١ـ تكتيك القنابل الذكيّة

تشبه الأسئلة التي أعدّها كلّ مرشّح للآخر القنابل الذكيّة، التي تهاجم بذكاء نقاط الضعف لدى الخصم، على أمل أن يؤدّي الضغط العنيف على هذه النقاط الضعيفة إلى تهاوي الخصم، وإضعاف قوّته. ويبدو أنّ كلّ مرشّح قد درس بدقّة نقاط الضعف

لدى المرشّح الآخر، ووجّه إليها بدقّة قنابله الذكيّة. فقد شنّ أبو الفتوح هجومه على تاريخ موسى ومواقفه أثناء حكم مبارك، وعلى ملف حالته الصحيّة، وموقفه من الشريعة. وفي المقابل صوّب موسى أسئلته على عَلاقة أبو الفتوح بالإخوان وضعف الخبرة السياسيّة وتباين آرائه في المواقف المختلفة، وتاريخه القديم في ممارسة العنف على أرضيّة دينيّة.

٢ـ تكتيك الدرع الواقي

يبدو أنّ كل ّمرشّح أعدّ ببراعة وسائله الدفاعيّة، للتصدّي للقنابل الذكيّة لخصمه. فكلّ مرشّح كان يبدأ ردّه على سؤال الطرف الآخر باتّهامه بأنّه أخطأ فهم كلامه أو أساء تأويله أو اقتطعه من سياقه؛ وهكذا يتمكّن من نسف القنبلة أو النقد الذي يتضمّنه السؤال قبل أن يصل إليه. وقد وصل الأمر إلى حدّ وصف كلّ مرشّح لكلام الآخر عنه بأنّه «كذب» صريح، أو إشاعة باطلة، بهدف إفراغ السؤال من معناه، وتحويل الاتهام إلى الخصم.

٣ـ تكتيك نقل الكرة إلى ملعب الخصم

استخدم المرشّحان تكتيك ردّ الاتهام على صاحبه؛ وعلى سبيل المثال حين سأل أبو الفتوح موسى عن تكاليف حملته الانتخابيّة، ومصادر تمويلها، وأشار إلى أنّ حملته تنفق ببذخ وأنّه توجد أقاويل عن تلقّي أموال من الخارج، ردّ موسى بالاتهام نفسه، وطلب من أبو الفتوح أن يتحدّث عن تكاليف حملته ومصادر تمويلها.

٤ـ تكتيك النغز السياسيّ

استخدم المرشحانِ أسلوب التعريض بالخصم، والانتقاد المبطّن، فيما يشبه أسلوب الضرب تحت الحزام. وقد ظهر ذلك في تلميحات أبو الفتوح المتّصلة إلى أنّ موسى كان أحد رجال عصر مبارك، وتلميحات موسى إلى أنّ أبو الفتوح لا يزال ينتمي إلى الإخوان. وقريب من ذلك تلميح أبو الفتوح إلى الحالة الصحيّة غير الجيّدة للسيّد عمرو موسى وتلميح موسى إلى ضعف خبرة أبو الفتوح السياسيّة مقارنة بخبرته.

٥. تكتيك استثارة مخاوف الجمهور، وتفكيك جبهة مناصريه

لقد حرص كلّ مرشّح على استثارة مخاوف المشاهدين من المرشّح الآخر، فقد لعب موسى على المخاوف المتعلّقة باحتمال أن يقوم أبو الفتوح بتطبيق الشريعة بحدودها. في حين لعب أبو الفتوح على المخاوف المتعلّقة باحتمال أن يقوم موسى بإعادة إنتاج نظام مبارك من جديد. كما حرص كل مرشّح على تفتيت الجبهة المناصرة للمرشّح الآخر، فموسى وجّه سؤالًا لأبي الفتوح بخصوص رأيه في استتابة المسلم الذي يجاهر بتحوّله إلى دين آخرَ، دون تطبيق حدّ الردّة عليه، بهدف إفقاده دعم المسلمين الأكثر تشدُّدًا ممّن قد يخالفونه في هذا الرأي الفقهيّ. وبالمثل حاول أبو الفتوح إظهار الارتباط العضويّ بين موسى ونظام مبارك، بهدف إفقاده دعم المصريّين الذين يريدون التخلّص تمامًا من نظام مبارك وآثاره.

٦. تكتيك الحِجاج الظرفيّ

يتحقّق «الحِجاج الظرفيّ circumstantial argument» ـ بوصفه أداة لمهاجمة شخصيّة الخصم في المناظرة ـ حين يهاجم أحد الطرفين الطرفَ الآخر زاعمًا وجود تناقض بين أفعاله وأقواله أو بين أقواله بعضها البعض. ثم يقتطع بعض الأقوال أو الأفعال من سياقها ويجرّدها من الظرف الذي استدعاها أو أحاط بها، للتدليل على وجود هذا التناقض. وأخيرًا، يُعمّم هذا التناقض على شخصيّة الخصم، فيصفه بأنّه شخص متناقض أو منافق أو متذبذب، ومن ثمَّ، غير قدير بالثقة ويفتقد إلى المصداقيّة.

استخدم المتناظرانِ في المناظرة الرئاسيّة هذا التكتيك الحجاجيّ على مدار المناظرة. فكلٌّ منهما حاول الإلحاح على وجود تناقضات أو تفاوتات في أقوال خصمه. فموسى ركّز على التناقض بين آراء أبو الفتوح بخصوص قضيّة جواز استخدام الجماعات الدينيّة للقوّة في مقتبل عمره وآرائه بخصوص القضية نفسها في مرحلة لاحقة من حياته. وبالمثل ركّز أبو الفتوح على التناقض بين موقف موسى من تأييده لترشح مبارك في الانتخابات التي كانت متوقّعة في سبتمبر ٢٠١١، وآرائه المعلنة من كونه كان مُعارضًا لنظامه. ومن المؤكّد أنّ كلّ مرشّح منهما استطاع تنفيذ هذا التكتيك بفضل إغفاله المتعمّد للظروف التي أحاطت بآراء أو أفعال المرشّح المنافس.

وعلى الرّغم من هذه التكتيكات المتعدّدة ـ أو ربّما بسببها ـ فإنّ مناظرة الرئاسة بين موسى والدكتور عبد المنعم أبو الفتوح لم تُضف إلى رصيدهما الشعبيّ كثيرًا، إن لم تكن في الواقع قد خصمت منه. فكيف يمكن تفسير ذلك؟

مناظرة أم سجال؟

ربّما كان السبب الأساسيّ لهذه النتيجة هو تحوّل المناظرة إلى سجال. فالمناظرة هي نقاش يسعى فيه طرفانِ أو أكثر لعرض وجهات نظرهم حول موضوع مُعيّن، بهدف التعريف بها، وضمان درجة من الشعبيّة لها، وبالتالي يكتسب صاحبها قبولًا واقتناعًا بشخصه. أمّا المساجلة فهي حرب كلاميّة يسعى فيها كل طرف ليس لمناقشة رأي خصمه أو تفنيده، بل إلى هدم الرأي وتشويه الخصم.

يمكن تقريب الفرق بين المناظرة والمساجلة بواسطة تشبيههما بألعاب رياضيّة. فالمناظرة أشبه بمضمار الجري الذي يتبارى فيها العدَّاؤون؛ حيث يكون لكلّ عدَّاء مسارٌ خاصٌّ يسير فيه، ويركّز اهتمامه في أن يُحقّق هو السبق على الآخرين، قد يضيِّق عليهم الطريق، ويدفعهم إلى بذل مزيدٍ من الجهد إن أرادوا تجاوزه، لكنّه لا يتعمّد أبدًا عرقلتهم أو منعهم من مواصلة السباق. أمّا المساجلة فهي أشبه بحلبة ملاكمة، حيث يسعى كلّ طرف إلى إسقاط الطرف الآخر على الأرض بالضربة القاضية. ولتحقيق ذلك لا يتورّع عن توجيه كلّ الضربات، حتّى ولو كانت غير قانونيّة أو تحت الحزام. ولأنّ المناظرة الرئاسيّة المصريّة الأولى تحوّلت إلى ملاكمة فقد خرج منها الطرفان وهما ينزفان.

إنّ تحوّل المناظرة إلى مساجلة أمرٌ عاديٌّ في سياق الحملات الانتخابيّة الرئاسيّة الغربيّة، خاصّة الأمريكيّة. فقد أظهرت بعض الدراسات أنّ الثقافة الأمريكيّة تميل إلى استخدام ما يُعرف بـ«الحجاج المضاد Counter- argumentation»، الذي يبدأ بملخص يختاره المتكلم من رأي خصمه، يتبعه رأي مضادّ، ثم البراهين التي تحدّد أسس المخالفة، وفي النهاية يأتي الاستنتاج. وفي المقابل، فإنّ الثقافة العربيّة تميل إلى استخدام ما يُعرف بـ«الحجاج المساير؛ Through -argumentation»، الذي يعرض فيه كلّ طرف وجهة نظره، ويدعمها بالحجج والبراهين، وصولا إلى الاستنتاج، وذلك دون أن تكون هناك إشارة مباشرة إلى وجهة نظر الخصم.

إنّ شيوع استخدام الحِجاج المساير في الثقافة العربيّة يعكس رغبة أكبر في الحفاظ على التناغم الاجتماعيّ، وإيثار الحفاظ على العَلاقات الاجتماعيّة. وعلى العكس من ذلك، يعكس شيوع استخدام الحِجاج المضادّ في النّصوص الغربيّة ميلًا إلى الاشتباك مع وجهات النظر المخالفة، والتعبير الواضح عن النزعة الفرديّة. وفي الحقيقة، فإنّ ما حدث في المناظرة المصريّة يتجاوز مسألة تفضيل الحِجاج المضادّ على الحِجاج المساير، بل يتعدّاه إلى اعتماد المرشحَين، على نوع من الحِجاج يُسمى الحِجاج بـ«الهجوم على الشخصيّة Ad Hominem Argument»، وفيه لا يفنِّد الشخص رأي الآخرين بمناقشة الرأي نفسه، بل بواسطة مهاجمة شخصيّة صاحبه.

ممّا زاد من التأثير السلبيّ لتبنّي أسلوب هجوم كلّ مرشّح على شخصيّة الآخر، طبيعة الانتقادات التي وجهها كلّ مرشّح للآخر. فقد كانت بعض الانتقادات أشبه بقنابل الدخان، التي لا تستند إلى أدلّة موثقة، بل إلى شائعات أو أقوال مرسلة أو تأويل مبالغ فيه؛ مثل الاتهام الذي تبادله الطرفانِ بشأن الحصول على تمويل خارجيّ للدعاية الانتخابيّة. ومن هنا لم يكن من الغريب أنّ كلّ طرف اتَّهم الآخر بتحريف كلامه أو عدم فهمه أو إساءة تأويله أو اقتطاعه من سياقه أو حتّى «الكذب». وقد استخدم كل مرشّح طرقًا في الردّ، بعضها لا يخلو من تلاعب.

لقد كانت آليّات الحِجاج التي استخدمها الطرفان في مناظرتهما ذات أثر سلبيٌّ على شعبيّة كلٍّ منهما؛ فخسرا وكسب المرشحون الآخرون. ولو أنّهما توافقا وتعاونا لإبراز الجوانب الإيجابيّة في شخصيّة كلٍّ منهما، لربحا معًا، وخسر الآخرون.

لقد كانت مناظرة السيد عمرو موسى والدكتور عبد المنعم أبو الفتوح حدثًا استثنائيًّا في تاريخ الخطاب السياسيّ المصريّ والعربيّ. وعلى الرّغم من كلّ ما شابها من عوار، فإنّنا نأمل أن تفتح الطريق أمام خطاب سياسيّ عربيّ جديد، يقوم على التحاور والنقاش والاعتراف بالآخر، ومقارعة الحُجّة بالحُجّة والدليل بالدليل، ويعلن طيّ صفحة الخطاب السياسيّ المستبدّ إلى الأبد.

حروب الكلام في جولة إعادة الانتخابات الرئاسيّة

شهدت جولة الإعادة بين الدكتور محمّد مرسي والفريق أحمد شفيق حربًا كلاميّة شاملة. فالمرشحان الرئاسيّان دخلا في حالة قصف خطابيّ متبادل، على الأصعدة كافّة، في الشوارع والبرامج التلفزيونيّة، وفضاء الإنترنت، وعلى صفحات الصحف والمجلات. وقد استخدما جميع الأسلحة المشروعة من أساليب إقناع عقليّ وتأثير نفسيّ، وتقديم صورة إيجابيّة للذّات، ونشر الوعود الانتخابيّة الجماعيّة أو الفئويّة. لكنّ الطرفين استخدما أيضًا أسلحة خطابيّة غير مشروعة مثل الإشاعات والأكاذيب وتشويه شخصيّة الخصم.

لكسب هذه الحرب الكلاميّة لجأ الطرفان إلى عدد كبير من التكتيكات الخطابيّة، فعلى سبيل المثال، استخدم الطرفان ما يُعرف بـ«الانتقاد المفتوح overt polemic»؛ فكلّ مرشّح هاجم مباشرة وبصراحة المرشّح الآخر[1]، دون اللجوء إلى الانتقاد الخفيّ الذي يقوم على أسلوب التلميح أو الإيحاء. كما أنّ أسلوب نقل الكرة في ملعب الخصم؛ شاع استخدامه أيضًا؛ مثل تبادل الاتهامات حول المسئوليّة عن القضايا نفسها. ففي حين درج الإخوان والثوار على تحميل شفيق مأساة أحداث موقعة الجمل، كان ردّ الفعل هو اتهام شفيق للإخوان بالمسئوليّة عنها.

لقد زاد من ضراوة هذه الحرب أنّ كلّ مرشّح من المرشّحين لا يمثّل نفسه

---

(١) انظر، Bakhtin, Mikhail. (1984). Problems of Dostoevsky's Poetics. Edited and translated by Caryl Emerson. Minneapolis: University of Minnesota Press. ص 197 - 199.

فحسب. فكل منهما يحمل على عاتقه عبء التاريخ، مرسي يحمل عبء تاريخ جماعة الإخوان، وهو تاريخ مثير للجدل، خاصّة في الفترة الانتقاليّة التي وقعت فيها الجماعة في عدد من الأخطاء الاستراتيجيّة، جعلتها غرضًا سهلًا للتصويب الكلاميّ. وفي المقابل، فإنّ شفيق يحمل عبء تاريخ شديد الفداحة هو فترة حكم الرئيس السابق مبارك، بكل الخطايا التي ارتُكبت في حقّ الشعب أثناءها. وهو تاريخ لا يمكن في الحقيقة الدفاع عنه، ولا يمكن أيضًا التملّص التام منه. ولم يكن من المستغرب أنّ معظم النقد الذي وجهه كل مرشّح للآخر، وجّه بالأساس إلى تاريخ الجماعة أو النظام الذي ينتمي إليه.

انعكست هذه الحرب الكلاميّة بشكل مباشر على خطابي المرشحَين كليهما؛ كما يظهر في تبنّي كلٍّ منهما لخطاب دفاعيّ اتهامي. هدفه الأساسيّ هو تفنيد الاتهامات الحقيقيّة أو المزيّفة التي توجّه له، وتصويب اتهامات مضادّة، حقيقيّة أو مزيفة، لخصمه. وقد أدّى هذا للأسف إلى تراجع الحديث عن العناصر الإيجابيّة الأكثر أهميّة أثناء فترة الدعاية مثل عناصر تميُّز البرنامج الانتخابيّ لكلّ منهما، وتصوّره لمشكلات الوطن وكيفيّة معالجتها.

لقد حدث تغيّر محدود في خطاب شفيق ومرسي في انتخابات الإعادة عنه في الانتخابات التمهيديّة. ربّما كان أهمّ ملامح هذا التغيّر بالنسبة للفريق شفيق هو اتجاهه إلى القراءة من نصّ معدّ سلفًا في بعض مؤتمراته الصحفيّة، وخطاب المصالحة الذي ردّده في أول خطبه بعد النتيجة التمهيديّة، وبالنسبة للدكتور مرسي كان هناك تراجعًا ملحوظًا في درجة استخدامه للمفردات والتعبيرات الدينيّة. كما أن مهاراته كمحاور في اللقاءات التلفزيونيّة، تطوّرت كثيرًا بالقياس إلى الانتخابات التمهيديّة، خاصّة مهارته المتزايدة في التعامل مع الأسئلة الحرجة.

وعلى الرغم من ذلك، فإنّ تأثير هذا التغير في نتيجة الانتخابات النهائيّة، ربّما لم يكن حاسمًا. فلا بدّ من تذكّر حقيقة أنّ شفيق ومرسي، كانا من بين أقلّ المرشّحين البارزين في الانتخابات التمهيديّة، تمتعًا بالقدرات الإقناعيّة والتأثيريّة. خاصّة إذا قارناهما بشخصيّات كاريزميّة مثل السيد عمرو موسى والسيد حمدين صبّاحي والدكتور عبد المنعم أبو الفتوح والمستشار محمد سليم العوّا. إنّ تغلب مرسي وشفيق على بقيّة المرشّحين المتمتّعين بسحر الشخصيّة، والقدرات التواصليّة العالية، يضعنا

أمام حقيقة مهمّة، وهي أنّ قوّة التنظيم الذي يساند المرشّح كانت في هذه الانتخابات أكثر تأثيرًا من سحر شخصيّة المرشح ذاته. فجماعة الإخوان المسلمين من ناحية، وبقايا النظام القديم ممثلًا في تحالف الحزب الوطنيّ المنحل وبعض رجال الأعمال بدعم من بعض العناصر الأمنيّة من ناحية أخرى، استطاعا ضمان دخول مرشحيهما إلى جولة الإعادة على حساب مرشّحين مستقلّين أو شبه مستقلّين أكثر كاريزميّة.

لم تكن كاريزميّة المرشّح ـ بالمثل ـ هي بوابته للحصول على أصوات المنتخِبين في مرحلة الإعادة. فالأصوات الإضافيّة التي حصل عليها كلّ مرشّح في جولة الإعادة جاءت وَفقًا لسياسة أهون الضّررين، أو لسياسة لأنّني لا أريد (س)، فسوف أصوّت لـ(ص). وهكذا، فإنّ التصويت على الانتماء والتصويت العقابيّ، كانا عاملي الترجيح في جولة الإعادة في الانتخابات الرئاسيّة.

لقد استعاد الخطاب، والقدرات التواصليّة مع الجماهير، أهميّتهما بعد حسم نتيجة الانتخابات لصالح مرشّح جماعة الأخوان المسلمين، ليصبح الدكتور محمد مرسي أوّل رئيس لمصر بعد ثورة ٢٥ يناير، وأوّل رئيس ينتمي إلى الأخوان المسلمين بعد ٨٠ عامًا من تأسيسها. هذا التغيّر الجذريّ في «صورة» رئيس الجمهوريّة؛ إضافةً إلى حساسيّة الظروف التي تولّى فيها الرئاسة، كان حافزًا على أن أختصّ خطبه الرئاسيّة بدراسة مستقلّة.

خطب الرئيس مرسي: شهر من التحوّلات

بعد أكثر من عام ونصف، اختفى فيها تعبير «خطاب الرئيس»، ها هم المصريّون يواجهون سيلًا من الخُطب الرئاسيّة. فعلى مدار شهر واحد، ألقى الرئيس مرسي ما يزيد عن عشر خطب عامّة، ما بين خطب جماهيريّة مطوّلة (مثل خطابه في ميدان التحرير وفي جامعة القاهرة) وكلمات موجّهة للأمّة (مثل كلمته عشيّة إعلان الانتخابات الرئاسيّة، وفي ذكرى ثورة يوليو). كما ألقى عددًا من الخُطب الموجزة في مناسبات عديدة (مثل تخريج دفعات مختلفة من أسلحة القوّات المسلّحة والشرطة)، إضافةً إلى كلماته الموجزة في ساحات المساجد، وإطلالته اليوميّة على جمهور مستمعي إذاعة البرنامج العامّ في برنامج «أنت تسأل والرئيس يجيب». وقد أثارت بعض هذه الخُطب والكلمات عديدًا من التعليقات والتحليلات والانتقادات أيضًا. فاستعاد الشارع المصريّ بعض طقوسه القديمة؛ فالصحف القوميّة والتلفزيون الرسميّ، أصبحت تُفرد صفحاتها الأولى، وأوّل أخبارها لـ«خطاب الرئيس». كما استعاد شرّاح الخُطب الرئاسيّة ومحلّلوها عملهم في شرح خطاب الرئيس أو تفسيره أو نقده.

بالمثل بدأ المصريّون العاديّون سلسلة من المقارنات بين «خطب الرئيس مرسي»، وخطب الرؤساء السابقين؛ فبعضهم شبه خطابه في التحرير بخطابات عبد الناصر الجماهيريّة. بينما رأى آخرون في بيانه الذي وجّهه للأمّة، إعادة إنتاج مكثّف لخطاب السّادات، بمزجه بين الدينيّ والسياسيّ، وارتجالاته المطوَّلة. والخلاصة أنّنا أمام لحظة ازدهار كبيرة للخطابة الرئاسيّة، إلقاءً وتأثيرًا. ونظرًا لهذه الأهميّة المتزايدة

للخطب الرئاسيّة، فسوف نخصّص هذه الدراسة لرسم ملامح الخطاب الرئاسيّ، كما تجلّى من خلال خطب الرئيس مرسي على مدار الشهر الأول من حكمه.

خطب مرسي: الثابت والمتحوّل

أول ملمح للخطب الرئاسية للدكتور مرسي هو وجود تحولات جذريّة في خطابه السياسيّ، في مدى زمني قصير. فبيان الرئيس مرسي الموجّه للأمّة مساء إعلان نتيجة الانتخابات يختلف في معجمه وأدوات إقناعه وطريقة إلقائه والصورة التي يرسمها الرئيس لنفسه ولعلاقاته مع المصريّين عن خطابه الحماسيّ الذي ألقاه في ميدان التحرير، والاثنان يختلفان في كلّ هذه العناصر ـ بشكل جذريّ ـ عن خطاب تنصيبه في جامعة القاهرة. والخطب الثلاث ترسم صورة مغايرة عن تلك التي ترسمها كلماته القصيرة التي يُلقيها في مساجد مصر، في صلواته المختلفة.

قبل أن أرصد ملامح هذا التحوّل لا بدّ من الإقرار بأنّ جزءًا من هذا التحوّل، يُعد تحوّلًا تصحيحيًّا، يسير باتجاه التخلّص من عيوب خطيرة ظهرت في خطابه الأول؛ لعلّ أهمَّها أنّه مارس شكلًا من التمييز الخطابيّ ضدّ غير المسلمين؛ وحفل بقدر كبير من التكرار والإطناب والاستطراد، الذي لا يليق بمؤسّسة الرئاسة. وتبدو هذه التحوّلات الجذريّة في خطاب الرئيس مرسي مقبولة؛ إذا وضعنا في الاعتبار جِدَّة التجربة، والحاجة إلى بعض الوقت للاستقرار على شكل معيّن في التواصل مع الجماهير. غير أنّ كُلفة التعلم بممارسة الخطأ والصواب في الخطاب الرئاسيّ باهظة؛ والأفضل بالطبع هو اللجوء إلى كفاءات متخصّصة في إنتاج الخطاب، بما يحول دون الوقوع في الخطأ بالأساس. ويمكن رصد أهمّ التحوّلات في الخطاب الرئاسيّ على مدار هذا الشهر في العناصر الآتية:

تحوّلات المعجم: من القبليّ والدينيّ إلى السياسيّ المدنيّ

يحظى معجم المفردات الذي يعتمد عليه رجل السياسة بأهميّة كبيرة في رسم ملامح هذا الخطاب. فكلّ مفردة محمَّلة بتاريخ من الدلالات والاستخدامات، ووضع كلمة مكان أخرى قد يثير الكثير من البلبلة والتنازع. ولعلّ المثل الأبرز على ذلك تعبير «عشيرتي» الذي استخدمه الرئيس مرسي بكثافة في خطابه الأوّل،

الذي يصوِّر العَلاقة بينه وبين المصريّين على أنّها عَلاقة بين كبير القبيلة أو العائلة وأتباعه، وهي عَلاقة هيمنة وتبعيّة بالأساس؛ وذلك في مقابل كلمة «المواطنين» التي استخدمها في خطابيه التاليين؛ والتي تصوّر العَلاقة بينه وبين المصريّين على أنّها عَلاقة بين رئيس ومواطن، لكلٍّ منهما حقوقه وواجباته، كما سوف أشرح لاحقًا.

لقد شهد معجم الرئيس مرسي تطورًا إيجابيًا شديد الدلالة؛ فقد تحرّر ـ في كثير من المناسبات ـ من المعجم القبليّ والدينيّ، واستخدم في خطاب تنصيبه، وفي الكلمتينِ اللتينِ ألقاهما أمام أعضاء المحكمة الدستوريّة وأمام القوّات المسلّحة معجمًا سياسيًّا مدنيًّا، يحتفي بالمواطنة، وينسجم مع الدستور، ويحافظ ـ وهذا هو الأهمّ ـ على النسيج الوطنيّ، بواسطة التخلّص من أيّ تمييز خطابيّ. لكنّ هذا المعجم الدينيّ – بتمييزه الخطابيّ ـ يُعاود الظهور بين الحين والآخر؛ خاصّة في الكلمات التي تُلقى في سياقات وأماكن ذات طابع دينيّ. وإذا وضعنا في الاعتبار حقيقة أنّ هذه الكلمات تتزايد في خطابه بكثافة لا مثيل لها – تقريبًا ـ في تاريخنا الحديث؛ فإنّنا نصبح أمام معضلة إنتاج خطاب تمييزيّ مرّة أخرى.

الارتجال والقراءة من النصّ: من الشخصيّ إلى المؤسسيّ

تقودنا مقارنة الخُطب الرئيسية التي ألقاها الرئيس مرسي في الشهر الأول من حكمه إلى ملاحظة مهمّة هي تراجع مساحة الارتجال تدريجيًّا، لصالح مساحة القراءة من النصّ. فالبيان الذي وجّهه للأمّة عشيّة إعلان نتيجة الانتخابات شغل الارتجال خارج النصّ المساحة الأكبر منه. على خلاف ذلك، فإنّ الخطاب الثالث ـ المتميز ـ الذي ألقاه في جامعة القاهرة شهد تقليصًا كبيرًا لمساحة الارتجال، ولم يكد يوجد إلّا في مواضعَ محدودة.

تبدو ثنائيّة الارتجال والقراءة من النصّ شديدة الأهميّة في حالة الرئيس مرسي. فالذخيرة الخطابيّة التي يعتمد عليها ـ والتي اكتسبها بحكم ثقافته الدينيّة وانتمائه لجماعة دعويّة ـ تجنح إلى الخطاب الدينيّ على حساب السياسيّ. وكما سبق القول، فإنّ هذه المسألة قد تكون شديدة الخطر على تصوّر مدنيّة الدولة، وعلى نسيج الوطن الذي يتعانق فيه الأقباط مع المسلمين.

يزداد تقدير تراجع مساحة الارتجال في الخطاب الرئاسيّ إلى مسألة أخرى هي طبيعة مؤسّسة الرئاسة في مصر ما بعد الثورة، خاصّة في تصوّر الرئيس مرسي. لقد قدَّم الدكتور مرسي أثناء الدعاية الانتخابيّة وعدًا قاطعًا بتأسيس مؤسسة رئاسيّة، تضمّ نُوّابًا ومستشارين من غير الإخوان المسلمين، بحيث تعكس مؤسّسة الرئاسة تشاركًا في السلطة، كما تعكس التنوّع السكانيّ والعقديّ؛ بأن تضمّ نائبين إحداهما امرأة والآخر قبطيًّا. ومن الطبيعيّ أن يعكس خطاب مؤسّسة الرئاسة هذا التنوّع وهذه المؤسّساتيّة، والسبيل الأمثل لتحقيق ذلك هو تبنّي خطاب مؤسّسي يتمّ التوافق عليه، ولا يُترك التعبير عنه لشخص دون غيره من أفراد مؤسّسة الرئاسة.

ربّما أدرك مستشارو الرئيس أنّ القراءة من النصّ، وتقليص مساحة الارتجال، قد تكون ضمانة جيّدة للمصريّين ولمن سيتمّ اختيارهم نوّابًا ومستشارين بأنّ الرئيس لن ينفرد بالقرار بمفرده، بمثل أنّه لن ينفرد بالتعبير عنه بمفرده. فالنصّ المكتوب، عادة ما يكون نتاج إسهام العديد من الأشخاص ويحمل آثارًا من كلّ منهم، على خلاف العبارات المرتجلة، خاصّة إذا كانت تتعارض مع النصّ المكتوب.

لا يؤثر الارتجال في نمط بلاغة الرئيس مرسي؛ فارتجالاته عادة ما تكون بالعربيّة الفصحى. وبذلك يندر في خطابه «التنوع الأسلوبيّ Style Variation» من الفصحى إلى العاميّة، وما يوازيه من تحوّل في درجة رسميّة الخطبة، أو تفاوت في حميمية العَلاقة مع الجمهور؛ وهي الوظائف المعتادة للارتجال في الخطاب السياسيّ العاديّ[1]. لكن الارتجال يؤدّي وظائف أخرى في خطاب الرئيس مرسي، سوف أرصدها فيما يأتي.

وظائف الارتجال في خطاب الرئيس مرسي

تتعدّد العوامل التي تدفع الرئيس مرسي إلى ارتجال عبارات وجمل خارج النصّ المكتوب؛ أحد هذه العوامل هو أنّ القراءة من نصّ تجبر الخطيب على النظر المتواصل إلى الورقة، على حساب التواصل البصريّ مع الجمهور. ولذلك يلجأ

(١) لدراسة وافية حول التنوّع الأسلوبيّ في الخطاب السياسيّ المصريّ يمكن الرجوع إلى: Bassiouney R. (2006). Functions of Code -Switching in Egypt. Leiden: Brill.

الخطيب إلى الارتجال حتّى يُحافظ على هذا التواصل. وهو ما حدث في البيان الذي وجهه الرئيس مرسي للأمّة عشيّة إعلان نتيجة الانتخابات. مثل هذا الدافع إلى الارتجال يجعل الشخص يكرّر ما قرأه أو سيقرؤه من النص، أو يُضطر إلى الدخول في استطرادات وتفاصيل كان في غنى عن ذكرها.

لكن هناك دافعًا آخر للارتجال هو غلبة الحماسة على الخطيب، فيرتجل خارج النصّ عبارات عاطفيّة وانفعاليّة، كما حدث في الخطاب الثاني في ميدان التحرير. مثل هذا النوع من الارتجال يبدو مؤثّرًا في سياق الخطب الثوريّة الحماسيّة، التي تُلقى في الميادين، لكنّه يشوش على الصورة المثاليّة لمنصب الرئاسة، والصورة الذهنيّة للرئيس الذي يُنتظر منه أن يتحكّم بشكل كامل في انفعالاته، وأن لا يسمح بأن يقوده الحماس والانفعال.

هناك حافز ثالث على الارتجال خارج النصّ هو الإيحاء بأنّ العباراتِ التي سوف تردُ أثناء الارتجال ليست نتاج تخطيطٍ مسبق، بل هي عفويّة وتلقائيّة. وهذا السبب يُراهن على أنّ الجمهور غير واعٍ بأنّ كلَّ ما يقوله السياسيّ إنّما هو نتاج تخطيط مسبق، حتّى ولو قيل ارتجالًا.

الحافز الرابع على الارتجال ظهر على استحياء في خطاب جامعة القاهرة، وهو اللجوء للارتجال تخلّصًا من سطوة المستشارين السياسيّين الذين يُعدّون الخطاب الرئاسيّ، وأتوقّع أن يتزايد هذا النوع من الارتجال في الخُطب التالية، خاصّة بعد تعيين نواب ومستشارين للرئيس، واحتمال ظهور آثار لتوازن عَلاقات القُوى داخل الخطاب السياسيّ؛ وحينها سوف يكون الارتجال عامل حسم في ترجيح كِفّة الرئيس.

عادة ما كان التنويع بين الارتجال والقراءة من النصّ يتوازى مع تغيّر في كثافة الإشارات الحركيّة، على ما سوف يتضح فيما يأتي.

الإشارات الحركيّة: بين الحماس والبروتوكول

الإشارات الحركيّة عنصر بالغ الأهميّة في الخطب السياسيّة؛ فكما ينطق اللسان، تنطق اليدان والعينان والرأس وبقيّة الجسد؛ لكلٍّ منها لغته ورسالته. والمتابع لخطب الرئيس مرسي سوف يجد تنوّعًا وتطورًا في استخدام الإشارات الحركيّة والجسديّة.

فقد حفل البيان الذي وجّهه للأمة عبر شاشة التلفزيون بكمٍّ كبير من الإشارات الحركيّة، خاصّة حركة اليد اليمنى واهتزاز الرأس. هذه الحركات الكثيفة، التي اقترنت بدرجة من الانفعال في الأداء، كانت زائدة عن الحاجة ـ من وجهة نظري ـ في بيان متلفز موجّه للأمّة. وعلى خلاف ذلك، فإن استخدام هذه الحركات في خطبة حماسيّة موجّهة لجمهور من الثوار في ميدان التحرير قد يكون أكثر توفيقًا، وإن كان لا يزال يتعارض مع الصورة الذهنيّة لرئيس الدولة؛ التي تفترض فيه درجة كبيرة من رزانة السلوك الحركيّ. إنّ رئيس الدولة ليس مجرد خطيب عاديّ، بل لا بدّ أن يُجسِّد ـ خاصّة في حركاته ولفتاته وإيماءاته ونظراته ـ ثقل المؤسّسة التي يرمز لها. وقد استطاع الرئيس مرسي تحقيق ذلك في خطاب تنصيبه، في جامعة القاهرة الذي شهد استخدامًا أكثر رزانة واقتصاديّة للإشارات الحركيّة.

فيما يأتي من صفحات سوف أتناول بالتفصيل أهم السمات الخطابيّة لخطب الرئيس مرسي، التي ألقاها في غضون شهر من فوزه بانتخابات الرئاسة.

خطاب كلمة مرسي للأمة عشيّة إعلان نتائج الانتخابات الرئاسيّة

لحظة فارقة في تاريخ مصر، وقف فيها أول رئيس منتخب أمام كاميرا التلفزيون ليُلقي أوّل بيان للأمّة. جاء البيان في لحظة عصيبة في تاريخ مصر، حدث فيها استقطاب خطير بين شرائح واسعة من المصريّين، وارتفعت فيها أصوات المعارك اللفظيّة والمشاحنات الكلاميّة. كان المصريّون ينتظرون أن يطويَ هذا البيان صفحة من كتاب الماضي، ويسجّل أوّل حروفه في كتاب المستقبل. هذه الأهميّة الكبرى لأوّل بيان للرئيس المنتخب تتطلّب تحليلًا تفصيليًّا للطريقة التي تمّت بها صياغة البيان وإلقاؤه، وللحجج وأساليب الإقناع والتأثير التي استُخدمت فيه. وسوف يكون التحليل معنيًّا بالكشف عن تصوّر الرئيس لنفسه وللشعب والعَلاقة المحتملة بينهما؛ كما تظهر في البيان.

«عشيرتي»: التصوّر القبليّ للمجتمع

كيف ينادي الرئيس شعبه؟ بأيّ صيغة استهلال يبدأ خطابه؟ ما النسق الذي يعتمد عليه في تصوير الشعب وتصوير عَلاقته به؟ هل يتعامل معه من زاوية المواطنة؛ فيقول «أيّها المواطنون»؛ أم من زاوية الأبويّة والأسريّة «فيقول أبنائي وبناتي» أم من زاوية القبيلة فيقول «(يا) عشيرتي»؟ هذه جميعًا أسئلة لا بدّ من طرحها على أوّل بيان للرئيس المنتخب.

تكمن القيمة الدلاليّة لصيغ الاستهلال في أنّها تؤسّس بشكل أوّليٍّ العَلاقة بين

الرئيس والشعب. كما أنّها تعكس الكيفيّة التي يدرك بها الرئيس مواطنيه، والدور الذي يمنحه لهم داخل سياق الخطبة. إضافة إلى أنّها تعمل بوصفها أداة من أدوات تدعيم سيطرة الخطيب على سياق التواصل من خلال تحديد النوع الذي تنتمي إليه الخُطبة، والقواعد التي سوف تحكم التواصل بين المتكلم والمخاطَب. فحين يستخدم الخطيب استهلال «أيّها الإخوة المواطنون» ـ كما كان الحال مع الرئيس جمال عبد الناصر ـ ينطوي ذلك على: ١) تحديد النوع الذي تنتمي إليه الخُطبة؛ أي الخطابة السياسيّة؛ ٢) تحديد العَلاقة بين الخطيب والمخاطَب؛ أي عَلاقة المواطنة؛ ٣) تحديد الإطار الذي يحكم هذه العَلاقة؛ أي العقد الاجتماعيّ الذي يصوغه الدستور؛ ٤) تحديد العَلاقة بين المخاطَبين أنفسهم؛ أعني المساواة في حقّ المواطنة.

أمّا استخدام صيغة «(يا) عشيرتي» وما يشبهها فينطوي على: ١) نقل الخُطبة من دائرة الخطاب السياسيّ إلى دائرة الخطاب العائليّ وربّما الدينيّ؛ ٢) تحديد العَلاقة بين الخطيب والمخاطَب بوصفها عَلاقة بين «كبير العائلة أو سيد القبيلة» و«الأتباع أو الرعايا»؛ وهي عَلاقة تقوم على الخضوع والتبعيّة وليس المساواة والاستقلال؛ ٣) كما تحدّد هذه الصيغة الإطار الذي يحكم هذه العَلاقة، وهو يتشكّل من الأعراف والتقاليد التي تتمحور حول الأخلاق القبليّة والقرويّة التي تصوغ مفهوم «كبير العائلة وسيد القبيلة» وتُفعِّله، وليس الدستور الذي يصوغ مفهوم الرئيس ويُفعِّله؛ ٤) تحدّد هذه الصيغة العَلاقة بين المخاطَبين، استنادًا إلى طبيعة العَلاقة مع كبير العائلة (الرئيس)؛ فالمخاطَبون يشتركون في كونهم «تابعين» لكبير العائلة (الرئيس).

من الضروري توضيح أنّ استخدام صيغة «أيّها الإخوة المواطنون» في الخُطب الرئاسيّة لا يعني في ذاته أنّ الرئيس يعامل مخاطَبيه بوصفهم «مواطنين»؛ حيث إنّ استخدام الصيغة لا يعدو أن يكون مؤشّرًا لفظيًّا قد تؤكّده الممارسة أو تنفيه. وقد كان الرئيس المخلوع حسني مبارك يستخدم صيغة «أيّها الأخوة المواطنين»؛ بينما يتعامل مع المصريّين بوصفه إلهًا. والعكس صحيح؛ فاستخدام صيغة «(يا) عشيرتي» لا يعني فقدان المواطنين حقّهم في المواطنة إلا على مستوى الخطاب. ومع ذلك فالاستخدامان يُنجزان أشياءً، ويُجهضان أخرى. ويُبقى للمخاطَب في النهاية ـ بواسطة استجابته للخُطبة ـ القدرة على تدعيم صيغة الاستهلال أو رفضها. بعبارة

أخرى استجابة المصريّين لخطاب الرئيس سوف تحدّد وحدها؛ هل يختار لنفسه أن يكون تابعًا لكبير القبيلة أم مواطنًا له الحقوق وعليه الواجبات نفسها التي يتمتّع بها الرئيس.

المزج بين السياسيّ والدينيّ: بوابة للإقصاء أم أثر زائل للذخيرة الخطابيّة؟

لعلّ أكثر ما لفت انتباه المصريّين هو هذا الحشد من الآيات القرآنيّة الذي تخلّل أول بيان ألقاه الرئيس مرسي للأمّة، بما لم يدع مجالًا للشكّ أنّنا أمام مزج متعمّد بين الخطبة الدينيّة والخطبة السياسيّة. ولأنّ هذه اللحظة حاسمة في صياغة مستقبل مصر، فلا بدّ أن نعي تمامًا خطورة هذا المزج؛ حتّى لو كانت وراءه نيّة حسنة، أو كان نتيجة لسلوك شبه طبيعيّ.

هناك فرق جذريّ بين الخُطبة الدينيّة والخُطبة السياسيّة؛ يماثل بالضبط الفرق بين عَلاقة الإله بعبيده؛ المبنيّة على التسليم والرضوخ المطلق، مقارنة بعَلاقة الرئيس بمواطنيه، المبنيّة على الحقوق والواجبات المتبادَلة. وعلى الرغم من أنَّ الحضور المكثف للآيات القرآنيّة والعبارات الدينيّة في بيان الرئيس مرسي ربّما يُفسَّر بأنّه تأثّر بالذخيرة الخطابيّة للرئيس، بسبب ألفته للخطاب الدينيّ، لكونه ينتمي إلى جماعة دعويّة، فإنّ هذا لا يقلّل من المخاطر الشديدة التي قد تؤدّي إليها هذه اللّغة في حال استمرار استخدامها؛ لأنّها ترسّخ عَلاقة سلبيّة بين الرئيس والمواطنين؛ إضافة إلى أنّها تمارس تمييزًا خطابيًّا ضدّ من لا يشاطرون الرئيس المعتقد نفسه أو الدين.

لقد قطعت مصر شوطًا كبيرًا باتجاه إنتاج خطاب سياسيّ لا يمارس تمييزًا دينيًّا. خطاب يستند إلى حجج عامّة عقليّة ومنطقيّة؛ يتفاعل معها الجميع؛ أيًّا تكن أفكارهم أو معتقداتهم. وإذا كان الرئيس محمد مرسي قد أكّد عزمه على القضاء على جميع أشكال التمييز في المجتمع، فإنّ الأحرى به أن لا يُمارس هذا التمييز على مستوى الخطاب، وأن يتوقّف تمامًا عن استخدام لغة دينيّة تمييزيّة في خطاباته الموجّهة للمصريّين جميعًا ـ أقباطًا ومسلمين ـ وأن يستخدم لغةً «وطنيّةً» جامعة، تمكّنه من تحقيق طموحاته التي يروجها خطابه بتأسيس دولة الحريّة والقانون.

ثنائيّة الوالي والرعيّة في مقابل الرئيس والمواطنين

تضمَّن بيان الرئيس محمد مرسي عددًا من العبارات التي تصوغ العَلاقة بين الحاكم والمحكوم، من زاوية الحقوق والواجبات. هذه العبارات تنتمي جميعًا إلى الخطاب الدينيّ، خاصة في عصر الخلفاء الراشدين. وقد تكرّرت عبارة «أطيعوني ما أطعت الله فيكم»[1]، بصيغ مختلفة على مدار البيان. وعلى الرغم من القيمة الإيجابيّة لهذه العبارة؛ لأنّها تتضمّن وضع الحاكم في موضع التقييم والمساءلة؛ فإنّها تبدو من زاوية أخرى شديدة الخطورة على مستقبل مصر الثورة؛ لأنّها تُحاكي نموذجًا في العلاقة بين الحاكم والشعب، يتعارض تمامًا مع التصوّر المدنيّ للدولة، ومع كل الدساتير المصريّة.

يرتكز هذا التصوّر على مفهوم الطاعة؛ فالحاكم له على «الرعية» حق الطاعة، ولهم عليه حقّ «الولاية الرشيدة». ويُعدُّ هذا إعادة إنتاج صريحة لعَلاقة الوالي ـ الرعيّة. أمّا التصوّر المدنيّ للدولة فيقوم على مفهوم الموظّف العامّ؛ وهي عَلاقة لا تقوم على الأوامر والنواهي، ولا يحكمها مفهوم الطاعة؛ بل هي عَلاقة عقد اجتماعيّ بين شخص يختاره المواطنون ليكون وكيلًا لهم في أداء مهامّ محدّدة، بصلاحيّات محدّدة، ودائرة سلطة محدّدة. إنّها عَلاقة بين موظّف وصاحب عمل؛ الموظّف هو الرئيس والشعب هو صاحب العمل. وبالطبع، فإنّ لصاحب العمل اليد العليا في هذه العَلاقة.

إنّ خطورة التصوّر الذي يعكسه بيان الرئيس مرسي للعَلاقة بين الرئيس والمواطنين يتزايد إذا وضعنا في الاعتبار أنّ كثيرًا من مقولات التراث الدينيّ التي تخصّ العَلاقة بين الحاكم والمحكوم ـ التي كُتب معظمها في ظلّ ديكتاتوريّات دينيّة مستبدّة ـ تمنح الحاكم سلطات واسعة على رعاياه. ولعلّنا جميعًا ما زلنا نتذكّر الفتاوى التي خرجت لتُكفِّر معارضي الرئيس السابق، تحت دعوى «خروجهم على الحاكم»[2].

---

(١) العبارة قالها أبو بكر الصديق ـ رضي الله عنه ـ في أوّل خطبة له بعد مبايعته بالخلافة. يمكن الاطّلاع على الخُطبة كاملة في كتاب «العقد الفريد»، لابن عبد ربه.

(٢) لعلّ أبرز هذه الفتاوى هي فتوى الدكتور «علي جمعة» مفتي الجمهوريّة في الأيّام الأولى من ثورة يناير، والتي يقول فيها ما نصّه «الفتنة نائمة لعن الله من أوقظها، انسحبوا جميعًا (من الميادين)، ودعوا الشرعيّة تعمل؛ فإنّ الخروج عليها، حرامٌ..حرامٌ..حرام». وذلك في مداخلة هاتفيّة مع التلفزيون المصريّ. يمكن مشاهدتها على الرابط التالي: http://www.youtube.com/watch?v=IjZeu9uJEZk

لقد كان الأحرى بالرئيس مرسي أن يلجأ إلى ذخيرة خطابية تنتمي إلى معجم المواطنة والدستور في حديثه عن عَلاقته بالشعب، بدلًا من تأجيج المخاوف من أن نكون بإزاء تأسيس جديد لدولة استبداد دينيّ. غير أنّه قد توجد أسباب لتقليل هذه المخاوف؛ منها أنّ الرئيس مرسي اعتاد في خطبه وكلماته التي ألقاها في فترة الدعاية للمرحلة الثانية من الانتخابات أن يستخدم خطابًا شبه مدنيّ. كما أنّ النصوص التي تتضمّن صياغات دينيّة للعَلاقة بين الرئيس والمواطنين، جاءت في العبارات المرتجلة خارج النص، وأظنّ أن الفترة المقبلة سوف تشهد حذرًا أكبر في استخدام مثل هذه العبارات المرتجلة.

«أحبائي..ردّدوا معي»: إعادة إنتاج الخطاب الإخوانيّ والدعويّ

في ختام بيان الرئيس مرسي للأمّة المصريّة، استخدم تعبيرين ينتميان إلى الخطاب الإخوانيّ والدعويّ. التعبير الأوّل هو «أحبائيّ»، وهي صيغة نداء استهلاليّ، تشيع في الخطاب الإخوانيّ، خاصّة في تجمعاتهم الخاصّة. وهي صيغة عاطفيّة، تجعل من المحبّة محورًا للعَلاقة بين المتكلّم والجمهور؛ غير أنّها صيغة تمييزيّة، لأنّها ترتبط ارتباطًا وثيقة بالمحبّة الموجودة بين أعضاء الجماعات أو الشرائح المتفقة في المعتقد أو المذهب. ومن الجليّ أنّ هذه الصيغة تنتهك تقاليد البيانات الموجهة للأمّة؛ التي يُفترض فيها أن تكون تضامنيّة عامّة، تؤكّد على عوامل الترابط، ولا تستثني فئة أو شريحة أو طبقة اجتماعيّة. كما أن العبارة تمزج بين الخطاب الحميميّ (كما يظهر في خطاب الأسرة والصداقة مثلًا)، والخطاب الرسميّ (كما يُتوقّع في الخطاب الرئاسيّ). وهو مزج له بُعد إيجابيّ، يتمثّل في جوهر فكرة المحبّة في ذاتها؛ غير أنّه قد ينطوي على أبعاد سلبيّة، ترجع إلى مخاطر نقل العَلاقة بين الرئيس والمواطنين من الدائرة الرسميّة إلى الدائرة الشخصيّة.

أمّا التعبير الثاني فهو صيغة أمر «ردّدوا معي»، وهي صيغة أمر تُستخدم في التجمعات الإخوانيّة، بهدف حفز الحاضرين على التفاعل اللفظيّ مع المتكلّم، كما أنّها سمة من سمات الخطاب الإخوانيّ القائم على الترديد وراء مُلقِّن. وعلى الرغم من أنَّ العبارتِ التي أمر الرئيس مرسي «أحباءه» بترديدها وراءه، كانت تتضمّن قيمًا إيجابيّة، مثل المساواة والعمل من أجل مصر، فإنّ اختيار هذه الطريقة في ذاته،

ينطوي على تأثر كبير بالتراث الإخوانيّ في التخاطب. كما أنّه يؤدّي إلى وجود آثار من شخصيّة الداعية، في شخصية السياسيّ. وهو ما يعكس تصارعًا بين الأدوار الاجتماعيّة التي يقوم بها. وهو صراع يُنتظر أن تكون نتيجته تنحية بعض هذه الأدوار ـ مثل دور الداعية ـ لصالح الدور الأهمّ الذي عليه أن يقوم به؛ أعني دور «رئيس الدولة».

الارتجال والإسهاب: الخلط بين البيان والخُطبة

كان المتوقّع أن يكون بيان الرئيس مرسي موجزًا، يتضمّن شكر جميع المصريين، والتأكيد على تبنّي مبدأ المساواة التامّة بينهم، وتهيئة الجوّ لمصالحة وطنيّة، والتأكيد على أولويّة العمل على النهوض بمصر، وتحقيق الأهداف الاجتماعيّة للثورة، مع الإشارة إلى الالتزام بالمعاهدات الدوليّة، والسعي لعَلاقات دوليّة طبيعيّة متوازنة. وبالطبع، فقد تعرض الرئيس مرسي لمعظم هذه النقاط، لكنّه استطرد كثيرًا، وكرّر كلامه إمّا نصًّا أو بصياغات أخرى. ولم يُفلح ـ في بيانه الأول ـ في الالتزام بتقاليد البيانات الموجّهة للأمّة، في مثل هذه المناسبات؛ والتي تكون شديدة الإيجاز. وربّما نتج هذا التطويل أيضًا عن استغراقه في تفاصيل، بدا أنّها غير ضروريّة في هذا السياق، مثل إلحاحه على ذكر أصحاب المهن الذين يوجه إليهم التحية، أو حرصه على شكر محافظات مصر، محافظة بعد أخرى؛ على الرغم ممّا ترتّب على هذا من مشكلات، بسبب نسيان بعض المهن وبعض المحافظات. لكنّ السبب الرئيسي لهذا التطويل في البيان هو المزج بين الارتجال والقراءة من النصّ.

خرج الرئيس مرسي كثيرًا عن النصّ الذي كان يقرأ منه، وربّما يرجع هذا إلى اعتياده على الارتجال في بياناته وخطبه السابقة، ووجود شعور بعدم الراحة؛ بسبب الحاجة إلى النظر المتواصل في الورقة. ونتيجة للشعور بفقد التواصل البصريّ مع الجماهير التي يُطل عليها من الشاشات، كان يلجأ إلى الارتجال الذي يتيح له النظر بشكل دائم إلى الكاميرا. وفي عباراته المرتجلة كان يُعيد شرح أو تفصيل ما قرأه أو سيقرؤه من النصّ؛ وهكذا كانت معظم الفقرات المرتجلة زائدة عن الحاجة.

غير أنّ هذا المزج بين الارتجال والقراءة من النصّ يُمكن أن تُستشف منه أمور أخرى؛ لعلّ أهمّها أنّ الميل للارتجال، ربّما يكون عَلامة على ارتفاع مؤشر الفرديّة،

الذي يجعل الشخص يتمتّع بدرجة جيّدة من الاستقلاليّة في مواجهة الآخرين. وأخيرًا فإنّ الميل للارتجال يبدو متّسقًا مع الذخيرة الخطابيّة للدكتور مرسي، المتأثّرة بشدّة بنمط الخطابة الدينيّة، والكلمات الوعظيّة التي يشارك فيها أعضاء جماعة الإخوان المسلمين، والتي يغلب عليها الارتجال والإسهاب.

ربّما يرجع الميل للاستطراد والإسهاب في بيان الرئيس مرسي إلى الخلط بين مفهوم البيان الموجَّه للأمّة والخُطبة الموجّهة لجمهور فعلي في مكان عام. فالبيان نوع من أنواع التواصل السياسيّ، هو الأكثر رسميّة من بينها. لذا يُفضل عادة أن يكون مكتوبًا، وأن يلتزم الرئيس بالنصّ المكتوب دون خروج عليه. كما يكون البيان عادة مكتوبًا باللغة القوميّة (العربيّة الفصحى)، وفي الغالب، فإنّ البيان يقتصر على تناول موضوع واحد، في نقاط محدّدة، ويُلقى في زمن قصير. على خلاف ذلك، فإنّ الخُطبة يمكن أن تكون مكتوبة أو مرتجلة، وتتعرّض لعدد كبير من الموضوعات، ويمكن أن تستغرق زمنًا طويلًا قد يصل ـ كما في بعض خُطب عبد الناصر والسادات ـ إلى ساعات متواصلة. ولأنّ جمهور الخطبة يكون متعدّدًا ومتنوّعًا، فلا مشكلة في تكرار بعض الأفكار، أو استخدام تعبيرات عاميّة، إذا كان هذا مفيدًا في توصيل وجهة نظر الرئيس إلى الجماهير وإقناعهم بها. ويبدو أنّ الرئيس مرسي قد تعامل مع بيانه الموجّه للأمّة على أنّه خُطبة، فخرج على النحو الذي خرج عليه. لكنّ خُطبته في ميدان التحرير جاءت وفيّة لمفهوم الخطبة الجماهيريّة؛ بل اقتربت من أكثر أنواع الخطب الجماهيريّة تأثيرًا في الجماهير، وهي ما تُعرف بالخطب الشعبويّة، على نحو ما سيتّضح من التحليل الآتي.

خطاب مرسي في ميدان التحرير: من الدينيّ إلى الشعبويّ

تبدو خُطبة التحرير نسخة مصحّحة من البيان الذي ألقاه الرئيس مرسي عشيّة إعلان النتائج الانتخابيّة. وكانت البداية الاستدراكيّة التي ذكر فيها الرئيس مرسي بعض المحافظات والمهن التي لم يشكرها في بيانه الأوّل رسالة إيجابيّة وبنّاءة؛ تفيد بأنّ الرئيس حين يُخطئ لا بدّ أن يعترف بخطئه، وأن يُصحّحه؛ حتّى لو نَسَبَ الخطأ إلى الشيطان[1]. لقد تخلّصت الخُطبة من بعض أهمّ المشكلات التي ظهرت جليّة في البيان المتلفز الذي وجّهه للأمّة؛ مثل استخدام النصوص الدينيّة بكثافة؛ وهو ما قد يؤدّي إلى إنتاج خطاب تمييزيّ، واستخدام تعبيرات تنتمي إلى خطاب القبيلة، وهو ما قد يوحي بتفضيل خطاب الدولة العشائريّة على الدولة الوطنيّة. وهذه أيضًا علامة إيجابيّة على تصحيح الخبرات السلبيّة، وتعديلها.

افتتح الرئيس مرسي بيانه بحشد من النداءات الاستهلاليّة، ربّما لم يرد على هذا النحو من الكثافة في تاريخ الخطابة الرئاسيّة في مصر. فقد أورد تعبيرات استخدمها الملك فاروق مثل «يا شعب مصر»، و«يا شعبي»، وأخرى استخدمها عبد الناصر ومبارك مثل «يا أيّها المواطنون»، وتعبيرات شاعت في خطب السادات مثل «أيّها الأخوة والأخوات»، وأيّها «الأبناء والبنات». إضافة إلى حزمة كبيرة من النداءات

---

(١) يقول الرئيس مرسي في خطبة التحرير: «أوكّد الآن التحيّة إلى كلّ أبناء مصر والشعب المصريّ وإلى من أنساني الشيطان ذكرهم من محافظات دمياط والبحيرة والقاهرة والجيزة هؤلاء هم بالضرورة أهلي وأحبابي كباقي ما ذكرت من المحافظات».

الاستهلاليّة الجديدة، منها: «أيّها العرب»، «أيّها المسلمون» «أيّها المسيحيّون» «أهلي وأحبابي وأعزتي».

هذا الحشد من النداءات سمة للخطابات الحماسيّة العاطفيّة التي يحاول من خلالها الخطيب أن يُلهب حماس الجمهور. وقد استُخدم أسلوب النداء بمصاحبة أساليب أخرى لصناعة خُطبة حماسيّة عاصفة.

خطاب حماسيّ وبيان استحقاق

يجمع خطاب الرئيس مرسي في التحرير بين سمات نوعينِ من التواصل السياسيّ: الأوّل هو الخُطبة الحماسيّة التي تُلهب مشاعر الجماهير وتُشعل انفعالاتهم، والثاني بيانات الاستحقاق التي تقدّم وعودًا والتزامات وتعهدات عامّة. وقد تضمّنت الخُطبة التزامات شديدة الأهميّة وجّهها الرئيس مرسي للجبهة الداخليّة والعالم الخارجيّ، وهي التزامات تُسهم في تأسيس خطاب تضامنيّ وتصالحيّ جيّد. وسوف أركّز في هذا المقال على تحليل سمات الخُطبة الحماسيّة، وعلى رصد الصورة العامّة التي ترسمها الخُطبة للرئيس، والمخاطر التي قد تنتج عن ترسيخ هذه الصورة.

استخدم الرئيس مرسي في خطبته بالتحرير عددًا كبيرًا من أساليب إثارة الحماس لدى جمهوره المباشر (في التحرير)، وجمهوره غير المباشر (ممّن تلقّوا الخُطبة عبر التلفزيون). من هذه الأساليب ترديد هُتافات ثوريّة مثل «ثوار..أحرار..هنكمل المشوار»، و»إيد واحدة»، وتحفيز الجمهور على ترديدها وراءه، ودمجها في متن الخُطبة. ومنها استخدام العبارات الإيقاعيّة الإنشاديّة المهيجة للمشاعر مثل «أيّها الواقفون في ميدان الثورة.. في ميدان الحريّة.. في ميدان التحرير». كما استخدمت الخُطبة أداة شائعة في إثارة الحماس في الخطاب السياسيّ، وهي «تملّق الجماهير»، بواسطة مدحها وتقريظها، واستخدام صيغ مخاطبة كثيفة للتواصل معها. ودمج استجابات الجماهير في متن الخُطبة؛ كما يظهر في توقّف الرئيس مرسي عن مواصلة الخُطبة ليردّ على هُتاف «بنحبك يا مرسي»، بقوله «وأنا أحبكم جميعًا».

استخدمت الخُطبة في كثير من أجزائها لغة عاطفيّة استثاريّة، صاحبها توظيف

مبالغ فيه لإشارات اليد؛ خاصّة الحركة السريعة لليد اليمنى من اليمين إلى اليسار؛ وهي حركة قريبة ممّا يُطلِق عليه العامّة «تشويح اليد»، وتعكس درجة كبيرة من التحمس في الكلام، لكنّها قد تترك آثارًا سلبيّة لدى المتلقّين ممّن يفضّلون الكلام العقلانيّ الهادئ. كما قد يراها البعض مؤشّرًا على الأسلوب العدوانيّ في الحديث، لكنّها تبدو شبه طبيعيّة في سياق الخطب الجماهيريّة الحماسيّة.

لقد استثار الرئيس مرسي حماس الجمهور كذلك من خلال توجيه الأسئلة المحفِّزة لهم: مثل قوله: هل أنتم مستعدون (لتأييدي)؟ هل أنتم معي إلى آخر الشوط لنحصل على كامل حقوقنا وحقوقكم؟ وكما قدَّر مؤلّفو الخُطبة فقد استجابت الجماهير لهذه الأسئلة البلاغيّة بهُتافات حاشدة، أشعلت الجوّ الحماسيّ المحيط بإلقاء الخُطبة وتلقيها.

كانت نبرات الصوت العالية، والانفعال الشديد الذي أدَّى به الرئيس مرسي خطابه؛ خاصّة في الأجزاء المرتجلة، عاملًا إضافيًّا من عوامل إذكاء حماس الجمهور. إضافة إلى ذلك، فإنّ الثقة الشديدة في النفس التي تظهر من الخطاب، واستخدام لغة قطعيّة صارمة (كما في قوله «لن أتهاون..لن أفرط») صاغت ملامح صورة «الرئيس الصارم»، التي تبدو صورة نموذجيّة للحاكم في أذهان شرائح كبيرة من المصريّين؛ خاصّة من الطبقات غير المتعلّمة. فقد انتشرت في مصر على مدار الفترة الانتقاليّة أسطورة روّجها البعض بأن «مصر في حاجة إلى رجل صارم». تم ترويج هذه الأسطورة أساسًا لدفع المصريّين إلى اختيار أحد المرشّحين العسكريّين ممّن حاولوا تجسيد صورة «الرجل الصارم»؛ خاصّة نائب الرئيس السابق اللّواء عمر سليمان والمرشّح الرئاسيّ الخاسر الفريق أحمد شفيق. ومن المؤكّد أنّ هذه المقولة شديدة الخطورة على مستقبل مصر، فتعبير «الرجل الصارم» هو بديل مهذّب لتعبير «الرجل المستبدّ»، الذي يناقضه التعبير الأكثر ديمقراطيّة ونجاعة؛ أعني «رجل يحترم الدستور والقانون».

تنتمي الأساليب التي استخدمها الرئيس مرسي لشحذ حماس الجماهير إلى ما يُعرف بـ«الخطابة الشعبويّة»؛ وهي نوع من الخطابة يؤجّج مشاعر الجمهور وعواطفهم،

بما فيها من إتقان للحيل الصوتيّة مثل تشديد النبر وتنغيم الكلام، والتراوح بين ارتفاع الصوت وانخفاضه، وتعزيز التواصل المباشر مع الجماهير من خلال الاستخدام المكثّف لضمائر الخطاب. هذه الخطابة الشعبويّة تخاطب العاطفة لا العقل، وغايتها استثارة الغرائز لا تحقيق الإقناع. وفي حين أنّها قد تكون مقبولة في إطار «خطاب ثوريّ» في الميدان فإنّها تكون شديدة الخطورة في غيرها من السياقات.

«صورة الرئيس الزعيم»: التشكّل والوظيفة

منذ تولّى الرئيس مرسي لم تتوقّف الأخبار المتعلّقة به عن التدفّق. بعض هذه الأخبار تخصّ جدول أعماله اليوميّ، لكنّ البعض الآخر ـ وهو ما يعنينا هنا ـ يخصّ شخصيّة الرئيس. ضمّت هذه الأخبار ما يُفيد أنّ الرئيس سيتنازل عن راتبه، وأنّه طلب عدم تعطيل المرور أثناء سيره في الطريق، وأنّه سيقيم في منزله وليس في القصر الجمهوريّ؛ وهي أفعال تستهدف بالأساس عمل قطيعة مع السلوكيّات العامّة للرئيس المخلوع مبارك، ومحاولة اكتساب شعبيّة كاريزميّة، بواسطة خلق صورة الرئيس المتواضع والزاهد.

هذه الصورة تعزّزت من خلال مجموعة من المشاهد احتلّت الفضاء البصريّ في مصر، سواء شاشة التلفزيون أو صفحات الجرائد أو الإنترنت. المشهد الأوّل للدكتور مرسي وهو يُقبل رأس أحد مصابي الثورة، والثاني وهو يبكي في الجامع الأزهر أثناء صلاة الجمعة، أمّا الثالث ـ وهو الأهمّ ـ فهو مشهد الوقوف مفتوح الصدر أمام الجماهير.

عادة ما يوظّف رؤساء الدول مجموعة من الخبراء في تشكيل وتحسين صورتهم الشعبيّة. ويقوم هؤلاء بتقديم توصيّات للرئيس بالقيام ببعض الأفعال التي يُمكن الترويج لها عبر وسائل الإعلام، واستخدامها نواة لخلق صورة «الرئيس البطل»؛ والتي عادة ما تجمع صفاتٍ مثل الشهامة والشجاعة والتواضع والقوّة ورقّة القلب. وإذا نظرنا إلى المشاهد التي غمرت الفضاء العامّ منذُ تولية مرسي، فسوف نجد أنّ عمليّة صناعة صورة «الرئيس البطل» تسير على قَدَمٍ وساق.

السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل يحتاج المصريّون إلى «رئيس بطل» بكاريزميّته

التقليديّة؟ هل نحن بحاجة إلى «زعيم»؟ أم أنّنا بحاجة فقط إلى رئيس كفء في عمله، يجيد الفعل والإنجاز؟ تبدو الإجابة عن هذا السؤال محسومة خاصّة في إطار المجتمع المصريّ، الذي لديه ميولٌ قويّة لإنتاج الحاكم الطاغية. فغالبيّة الشعب المصريّ تعشق السلطة وتتملّق مَن يمتلكها وترضخ لمَن يمارسها سواء بشكل رشيد أم تعسّفيّ. وكما أنّ المجتمع المصريّ يجيد إنتاج الطّغاة، فإنّ الحكام المصريّين أثبتوا على مرّ التاريخ أنّهم يسعون بكل جهدهم للاستبداد بالسلطة، إذا أُتيحت لهم أيّة فرصة لتحقيق ذلك. فهل يُعقل أن يشرع بعض المصريّين في خلق استبداد جديد في الوقت الذي ما زالوا يُعانون فيه من آلام استبداد قائم لم يسقط بعدُ؟

خطاب الرئيس مرسي في الكليّة الحربيّة في ١٧ يوليو ٢٠١٢

تضمّنت هذه الخُطبة المناسباتيّة عبارة أثارت الكثير من الجدل في الساحة المصرية؛ وسوف أتوقّف أمامها بالتحليل فيما يأتي. نصّ العبارة هو:

«(..) ومن هنا. فى هذا الجمع، فإنّنى أتوجّه الى كلّ الشعب المصرىّ وأقول له: كلّ عامٍ وأنتم بخير بمناسبة حلول شهر رمضان، أقول للذين يتطاولون أو يجرحون الناس ـ وهم عدد قليل جدًّا ـ وهم من أبناء مصر ولهم كلّ الحقوق أقول لهم لا يغرنّكم حِلم الحليم إنّنا يمكن، بالقانون، وبالقانون وحده، أن نردع ولكنّنى وبكل الحب أفضل على ذلك وقبل ذلك الحبّ والألفة والعودة الكريمة إلى الحقّ».

هذه العبارة متعدّدة الدلالات: فهي تحمل أوّلًا تهديدًا مبطّنًا، بواسطة الاستشهاد بعبارة شائعة في الحياة اليوميّة المصريّة هي «اتق شرّ الحليم إذا غضب»؛ ويتمّ توظيف هذه العبارة للتهديد بالقسوة والعنف، مع الحفاظ على صورة إيجابيّة للشخص الذي يُقدم التهديد، من خلال وصف نفسه بالحلم والتحمل، وتحمل تشويهًا سلبيًّا للمنتقدين الذين توحي العبارة بأنّهم يمارسون استفزازًا متعمّدًا لشخص حليمٍ.

تتضمّن العبارة أيضًا دلالة أخرى خطيرة تظهر في ثنائيّة القانون والمحبّة؛ فالرئيس مرسي يلوّح بأن عدم تطبيقه للقانون ـ وهو ما يهدّد به ـ يرجع إلى تفضيله لأسلوب المحبّة، وهو ما قد يعني أنّ حبّ الرئيس لشخص أو جماعة ما تجعله يتغاضى عن خروقهم للقانون، ولكنّ على هذا الشخص أو الجماعة أن يدرك أن نفاد محبّة الرئيس له سوف يعني وضعه تحت طائلة القانون. ومن المؤكّد أنّ فحوى هذه العبارة يتعارض

مع قسم الرئيس بأن يحترم القانون ويطبقه، بغض النظر عن مشاعره الشخصيّة. وإذا كان الرئيس يرى أنّ منتقديه يقعون تحت طائلة القانون، فعليه أن يحترم القَسَم الذي أقسمه ويطبق القانون عليهم؛ وهو ما لا تقوله العبارة بصراحة.

الأمر الثالث شديد الدلالة في هذه العبارة هو فكرة «الرجوع إلى الحق» التي جاءت في خاتمتها. فتعبير «الحق» ينتمي إلى الخطابات الدينيّة، التي تعرف اليقين المطلق والحقيقة التي لا تقبل الشكّ. أمّا السياسة فهي مجال تنازع الحق، الذي لا يمكن لطرف أن يدعيه لنفسه، وإلا كان طاغية مستبدًّا. فالسياسة هي مجال اختلاف الرأي والتقدير والتفسير والتأويل. والرئيس الذي يحتكر مفهوم الحقّ لنفسه أو نظامه يمارس شكلًا من أشكال الاستبداد الخطابي، كانت ثورة يناير في أحد وجوهها ثورة عليه.

خطاب مرسي في ذكرى يوليو:
حضرت الثورة..وغاب عبد الناصر

جدل محتدم ومعلومات متضاربة سادت المجتمع المصريّ بشأن إلقاء الرئيس محمد مرسي خطابًا تذكاريًّا بمناسبة ذكرى ٢٣ يوليو. فقد توقّع البعض أن يتبنّى الرئيس مرسي موقف جماعة الأخوان المسلمين الرافض للاحتفال بالثورة، بينما دعا آخرون الرئيس إلى تبنّي موقف الشعب المصريّ الذي يعتزّ بهذا الحدث المحوريّ في تاريخه. وجاءت الكلمات الخمسمائة التي ألقاها الرئيس مرسي في خطاب مسجّل مساء يوم ٢٢ يوليو ٢٠١٢، لتحسم جدل إلقاء الخطاب من عدمه، وتفتح جدلًا جديدًا حول فحوى الخطاب وصياغته.

لقد اجتذب خطاب الرئيس مرسي في هذه المناسبة اهتمامًا استثنائيًّا بسبب الجو المشحون الذي أحاط به. وربّ ضارّة نافعة. فربّما كانت حساسيّة الكلمات في مثل هذه الأجواء المشحونة هي الحافز وراء اختيار الرئيس أن يقرأ خطابه من ورقة مكتوبة، وأن يتوقّف عن الخروج على النصّ المُعدّ سلفًا. وهو ما ساعده في تجنب مشكلات كان من المحتمل أن تنتج عن الارتجال في مثل هذه المناسبة الحسّاسة؛ مثل تلك التي أحدثتها عباراته المرتجلة في خطابه في ميدان التحرير، والتي يبدو أنّ خطابه في ذكرى يوليو هو محاولة لتصحيح آثارها.

في إشارة إيجابيّة مهمّة، صحّح الرئيس مرسي الأخطاء التاريخيّة الفادحة التي وقع فيها في خطابه الحماسيّ في ميدان التحرير. ففي حين اختزل في خطابه في

الميدان تاريخ مصر النضاليّ في تاريخ نشأة جماعة الأخوان، فجعل النضال الوطنيّ يبدأ من عشرينيّات القرن العشرين (تاريخ نشأة الجماعة)، ذكر في خطابه في ذكرى ثورة يوليو أنّ «التاريخ النضاليّ للأمّة المصريّة، يمتدّ منذ فترات الثورات الشعبيّة في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر». وبالمثل كان ذكره لمنجزات ثورة يوليو على الأصعدة الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة، تصحيحًا للعبارة «الأخوانيّة» الشهيرة (الستينيّات وما أدراك ما الستينيّات)؛ التي ارتجلها في خطابه في ميدان التحرير وحصدت قدرًا كبيرًا من التعليق والانتقاد.

يمكن استخلاص نتيجتينِ مهمّتينِ من محاولة تصحيح الصورة التاريخيّة التي قام بها الرئيس مرسي في خطابه. النتيجة الأولى: هي أنّ الرئيس يدرك أنّ ثمّة تباين بين رؤية جماعة الأخوان للتاريخ المصريّ، والرؤية الشعبيّة له؛ وأنّ هذا التباين شديد التأثير على قرارات الحاضر والمستقبل. ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ إلقاء الرئيس مرسي لخطابه القصير في ذكرى يوليو هو بادرة محمودة، للاستقلال ـ على مستوى هذا الخطاب ـ عن الجماعة. أمّا النتيجة الثانية: فهي أنّ ثورة يناير تفرض على الجميع إعادة النظر في تاريخهم القريب والبعيد؛ ليتحوّل الاحتفاء بالماضي إلى محاولة جادة لتعلم الدروس منه ووضعه موضع المساءلة الجادّة والعميقة. فالاحتفال بثورة يوليو سوف يكون بلا جدوى ولا غاية إن لم يقم على أساس التعلّم من أخطائها؛ لتجنّبها وتلافيها.

لقد قدّم خطاب الرئيس مرسي تقييمًا موجزًا لثورة يوليو؛ نلمس أوّل مؤشراته في اختيار كلمة «ثورة» للتعبير عن أحداث يوليو ١٩٥٢، وهو ما يشير إلى تبنّي للرؤية الشعبيّة للأحداث؛ في مقابل رؤى أكثر أكاديميّة قد تستخدم تعبير «حركة يوليو»، أو رؤى مناهضة للثورة قد تستخدم تعبير «انقلاب يوليو». كما صاغ منجزات الثورة بواسطة تعبير يتشكّك في تحقّقها هو تعبير «حاولَتْ أن»؛ كما في قوله «حاولت ثورة ٢٣ يوليو أن ترسي مفهومًا للعدالة الاجتماعيّة والتنمية المخططة وحشد الموارد من أجل مشروع وطنيّ متكامل». وهناك فرق كبير بين تعبير «حاولت أن تحقّق كذا»، وتعبير «حقّقت كذا»؛ فالأوّل وصف للطموح، والثاني وصف للمنجز. وفي الواقع، فإنّ ثورة يوليو قد أنجزت شكلاً جيّدًا من أشكال «العدالة الاجتماعيّة والتنمية المخطّطة وحشد الموارد من أجل مشروع وطنيّ متكامل». وكان الأحرى

بالرئيس أن يعترف بهذه المنجزات، ويقدّمها باللغة القاطعة نفسها التي تحدّث بها عن الطموحات التي فشلت في تحقيقها كما في قوله «تعثّرت (الثورة) في أهداف أخرى وخصوصًا في ملف الديمقراطيّة والحريّات والتي تضاءلت مساحتها عبر الأنظمة المختلفة. وتراجعت خطواتها لإقامة حياة ديمقراطيّة حقيقيّة قائمة على سيادة الشعب وتمكين الأمّة لتكون مصدر السلطات».

غير أنّ هذا التباين في الصياغة اللّغويّة لمنجزات الثورة وأخطائها، يوازيه تباين آخر في المساحة التي استحوذ عليها الحديث عن الأمرينِ. ففي حين سرد الرئيس مرسي منجزات الثورة في (١١٤) كلمة، لم يستغرق الحديث عن أخطائها أكثر من (٥٢) كلمة؛ أيّ أقلّ قليلاً من النصف. ويبدو هذا طبيعيًّا في سياق مناسبة الاحتفاء بالثورة. كما أنّ المساحة الكبيرة التي احتلّها الحديث عن ثورة يناير وطموحاتها وآمالها ـ(٢٤٧) كلمة ـ تبدو هي أيضًا مبرّرة في سياق التعلم من التاريخ. وفي الحقيقة فإنّ خطب الرؤساء المصريّين في ذكرى الثورة على مدار العقود الأربعة الماضية، كانت تركز على مناقشة الحاضر أكثر بكثير من تركيزها على استحضار الماضي المقترن بالمناسبة. وبقدر أهميّة تتبّع المساحة التي حازتها المواضيع المختلفة من الكلام، تأتي أهميّة تتبّع المسكوت عنه الذي صمت الرئيس عن قوله في خطابه.

المسكوت عنه في الخطاب: عبد الناصر والنكسة

من المؤكّد أنّ أيّ متابع للخطاب قد أصابته الدهشة بسبب إغفال الرئيس مرسي لذكر اسم الرئيس الراحل جمال عبد الناصر على مدار خطابه الذي يتحدّث عن ثورة يوليو. فقد اقترنت الثورة باسم جمال عبد الناصر إلى حدّ أنّه كاد يتحوّل إلى مرادف لها. فذكر اسم عبد الناصر يستدعي ذكر الثورة، وبالمثل، فإنّ الحديث عن الثورة لا بدّ أن يستدعي على الفور اسم جمال عبد الناصر. هذا التلازم بين الاسمين يزداد في حالة الأجيال الأكبر سنًا، التي عاشت تاريخًا يكاد يكون شخصيًّا للثورة؛ تتماهى فيه سيرة الثورة مع السيرة الشخصيّة لعبد الناصر؛ ليصبح اسم عبد الناصر أيقونة للثورة ومنجزاتها. لكنّ الرئيس مرسي، لم يشر ولو مرّة واحدة إلى جمال عبد الناصر اسمًا ولا صفة. ولا يمكن تفسير هذا الإغفال إلا من زاوية التنازع بين الرؤية الأخوانيّة للتاريخ والرؤية الشعبيّة له، كما سبق الذكر. ويبدو هذا الإغفال، علامة على رضوخ

الرئيس مرسي لرؤية الأخوان التي تعتبر عبد الناصر عدوًّا أبديًّا لها؛ وعادة ما يتضمّن تصوّرها لتاريخ هذه الفترة إساءات بالغة إلى شخصه. ويبدو لأيّ شخص محايد أنّ هذه العداوة المفرطة لعبد الناصر أشبه بطبقات الغيوم الكثيفة التي تحول دون إدراك الأخوان لطبيعة هذه المرحلة من التاريخ المصريّ، وتحول بالمثل دون الوصول إلى تقييم محايد للأداء السياسيّ لعبد الناصر، الذي قام بالكثير من الأخطاء العظيمة والكثير والكثير من المنجزات العظيمة.

بمثل ما غاب اسم عبد الناصر عن الخطاب، غاب الحديث عن نكسة يونيو ١٩٦٧، في إطار الحديث عن أخطاء الثورة. ويبدو هذا مفهومًا بالنظر للأمر من زاويتين؛ الأولى هي أنّ النكسة لم تكن سوى نتيجة من نتائج أخطاء الثورة الجذريّة (خاصّة إهدار الديمقراطيّة، وتعزيز الاستبداد، وتغليب معيار الولاء على الكفاءة)؛ والنكسة من هذه الزاوية هي عرض لمرض. أمّا الثاني فهو أنّ ذكر النكسة، أشبه بحفر في ذاكرة الهزائم، وهو ما لا يليق في ذكرى احتفاء بالمنجزات. وأخيرًا، فإنّ الرئيس مرسي، الذي أفرد فقرة كاملة من خطابه القصير للحديث عن دور الجيش في حماية الثورات المصريّة، لم يشأ أن يستحضر هذه النقطة السوداء في تاريخ العسكريّة المصريّة، خاصّة أنّ العسكريّة المصريّة استطاعت تجاوز المحنة التي أحدثتها النكسة وتخطتها في زمن قصير.

لقد عكس خطاب الرئيس مرسي في ذكرى ثورة يوليو توجّهًا نحو مزيد من المؤسسية، وتضمّن العديد من النقاط الإيجابيّة التي تصبّ في صالح تطور خطابه السياسيّ؛ من أبرزها توجّهه نحو النقد الذاتيّ لخطابه، وتصحيح مواقفه. كما أنّ توقّفه عن الارتجالات غير المأمونة العواقب، هي أيضًا مسألة إيجابية تستحقّ التقدير. لكنّ أهمّ ما تضمنه هذا الخطاب هو حرصه على أن يُخاطب المصريّين جميعًا دون استثناء ودون تمييز ودون إقصاء؛ وهو ما تجلّى في عدم استخدام نصوص دينيّة في مفتتح الخطاب أو خاتمته أو متنه بحسب ما ظهر في خطاباته السابقة. فاختار أن يكون خطابه ـ في ذكرى يوليو ـ مدنيًّا بحقّ، يجنب مصر ويلات الفتن الناتجة عن التمييز، ويجعل الدّين لله والوطن للجميع. أو هكذا آمل أن يكون.

خاتمة حول خصوصيّة تحليل الخطاب السياسيّ في العالم العربيّ

تتناول هذه الخاتمة ـ بإيجاز ـ مسألتين تخصّان منهجيّة تأليف الكتاب؛ أرى أنّ الكتاب لا يكتمل دون مناقشتهما. تتضمّن الأولى تعليلاً للأهميّة المحدودة ـ نسبيًّا ـ التي أعطاها الكتاب لمناقشة قضايا نظريّة، لصالح تقديم تحليلات مفصلة وعميقة للنصوص المؤثرة في الخطاب السياسيّ للفترة الانتقاليّة، باستخدام مفاهيم وأدوات تحليل تنتمي إلى عدد من العلوم الإنسانيّة. أمّا المسألة الثانية فهي أكثر حساسيّة وإشكاليّة؛ وتخصُّ حدود العَلاقة بين الموضوعيّة والذاتيّة لدى محلّل الخطاب السياسيّ؛ والآثار السلبيّة التي قد تنتج عن الانحياز المسبق للباحث، نتيجة كونه جزءًا عضويًّا من مجتمع البحث. وأختتم الكتاب بتأمّل أخير حول خطاب الفترة الانتقاليّة في الثورة المصريّة.

تأمّلات حول الأبعاد المعرفيّة للكتاب

تنتمي فصول هذا الكتاب إلى تحليل الخطاب السياسيّ. وهو مجال معرفيّ يهتمّ بدراسة التواصل السياسيّ في المجتمع؛ سواء بواسطة النصوص أو الكلام أو الصور أو غيرها من العلامات. يهتمّ الباحثون في تحليل الخطاب السياسيّ بقضايا منها السمات اللّغويّة للخطابات المتداولة في لحظة تاريخيّة ما، وطرق تداول هذه الخطابات وتوزيعها واستهلاكها وأثرها في المجتمع، وأشكال الاستجابة لها. إضافة بالطبع إلى دراسة العناصر غير اللّغوية مثل الصورة، واللون، والحركة، والصوت، والإشارات، والرموز، وغيرها من العناصر التي تشكّل الخطاب السياسيّ. كما يهتمّ

دارسو الخطاب السياسيّ بطبيعة الفاعلين السياسيّين المنتجين للخطاب السياسيّ، والعَلاقات التي يعكسها الخطاب السياسيّ ويصوغها فيما بينهم.

لقد استعنت في هذا الكتاب بعدد من المفاهيم والمصطلحات والإجراءات التي تنتمي إلى شبكة واسعة من العلوم الإنسانيّة منها علوم البلاغة، واللّغة، والنفس، والاجتماع، والسياسة، والإعـلام، والاقتصاد. ويبدو هذا طبيعيًّا، في ضوء أن الخطاب السياسيّ ـ بوصفه ظاهرة إنسانيّة ـ لا يُمكن الإحاطة به دون الإفادة من عدد من المعارف التي تنتمي إلى المجال العام للدراسات الاجتماعيّة والإنسانيّة. وحاولت أن أركّز على تحليل الكلام والنصوص دون الخوض ـ قدر الإمكان ـ في قضايا نظريّة شائكة. فاحتفظت بحدّ أدنى من المعرفة النظريّة تتمثّل في تحديد بعض المفاهيم وتعريف بعض المصطلحات الأساسيّة.

تمثَّل الهدف الأساسي للكتاب في الكشف عن كيفيّة تشكل الخطابات المحوريّة أثناء الثورات وعقبها، وماهيّة وظائفها الأساسيّة، وكيف أنجزت هذه الوظائف، أو علل فشلها في إنجازها. ومن هنا، فقد ظهر اهتمام مُطرد بعَلاقات التفاعل والتصارع بين هذه الخطابات. وقد ذكرت في مقدّمة الكتاب أنّ الخطابات الثلاثة التي هيمنت على الساحة المصريّة أثناء الثورة وبعدها ـ أعني خطاب الميدان وخطاب الشاشة وخطاب الصندوق ـ لا يمكن الفصل بينها بشكل جذريّ؛ فهي تتداخل وتتشابك وتتصارع. وكان اهتمامي بالكشف عن هذه التداخلات والتشابكات والصراعات أكبر من اهتمامي بالقضايا النظريّة التي يثيرها كلّ خطاب بمفرده.

توازى التركيز على تحليل النصوص والخطابات، مع انحياز واضح إلى دراسة كيفيات القول على حساب الانشغال بمحتواه. إنّ أهمّ ما يميز تحليل الخطاب السياسيّ المنطلق من خلفيّة لُغوية أنّه يُظهر اهتمامًا بعناصر الصياغة والشكل وفنيّات القول وجمالياته، يوازي ـ وربّما يزيد ـ عن اهتمامه بالأفكار والأطروحات. يرجع ذلك بشكل أساسيّ إلى تصوّر أنّ طبيعة القول تتجلّى أوضح ما يكون في شكله؛ وهو التصوّر الذي يُمكن صياغته في عبارة أنّ الشكل هو ذاته صلب المحتوى. كما أنّ الاهتمام بكيفيّات القول، يسانده يقين بأنّ مهارات القول والأداء تلعب دورًا حاسمًا في إنجاز القول لأغراضه.

تحليل الخطاب السياسي: جدل الذات والموضوع

في كلّ لحظة أمسكت فيها القلم لكتابة دراسةٍ أو تحليلٍ لخطبة أو بيان أو تصريح أو صورة سياسيّة، انتابتني أفكار وهواجس عديدة؛ حالتْ في بعض الأحيان دون مواصلة الكتابة. وليسمح لي القارئ ـ بعد أن طوَّف بين فصول الكتاب ـ أن أنقل إليه بعض هذه الأفكار والهواجس، التي صاحبتني طوال فترة تأليف هذا الكتاب. وهي فترة تبدأ مع انطلاق شرارة ثورة يناير، وتنتهي مع خطب الرئيس مرسي في شهره الأول في السلطة.

المعاصرة حجاب

أوّل هذه الهواجس يمكن تلخيصه في التعبير الشهير «المعاصرة حجاب». وأحد معاني هذا التعبير أنّ الأشخاص الذين يعايشون لحظة تاريخيّة ما، لا يستطيعون ـ غالبًا ـ رؤيتها بعمق وشمول، قياسًا بهؤلاء الذين يجيئون من بعدهم. ربّما يرجع ذلك بالأساس إلى أنّ السياسة هي «حقل المكيدة»، و«مجال الأسرار»؛ بمعنى أنّ كثيرًا من التلفظات والنصوص لا تقول بالفعل ما تنطقه، وأنّ ما هو متداول في العلن قد لا يعبر عمَّا هو فعليّ وحقيقيّ وصحيح. وفي الحقيقة، فإنّني كثيرًا ما توقّفت عن تحليل خطابات سياسية أثناء الفترة الانتقاليّة بسبب حدسيّ بأنّ هذا الذي يُقال ليس إلا جزءًا متواضعًا من جبل الأحداث والأقوال السياسيّة المختفي، وأنّني لو اقتصرت عليه في تحليلي فربّما أُضَلّ فأضِل.

تزداد وطأة هذه المسألة في حالة ثورة يناير على وجه التحديد. فثورة يناير لا تزال «ثورة أسرار». فعلى الرغم من الدور الهائل الذي مارسه الخطاب في هذه الثورة فإنّ القوى الصلبة الكامنة وراء هذه الخطابات ـ أعني قوى المصالح الداخليّة والخارجيّة التي يتمّ ترجمتها في شكل تحالفات وصراعات بعضها معلَن وأكثرها غير معلَن ـ لعبت الدور الأكبر في صياغة الخطاب من ناحية وحسم نتائج الثورة من ناحية أخرى. لقد كان إدراكي أنّ ما يُقال قد يخالف إلى حدّ التناقض ما يُفعل على الأرض جعلني أؤثر الصمت في كثير جدًّا من الأحيان؛ حتّى لا أخدم غرضًا نقيضًا لما أقصد وأريد. غير أنّني في أحيان أخرى اخترت الانحياز للمبدأ، على قدر المتاح من المعلومات، حتّى لو كان في هذا مخاطرة الوقوع في الخطأ. وحتّى هذه اللحظة

فإنّني ما زلت ممزّقًا بين هذين الخيارين؛ خيار الصمت، حتى يتبيّن الخيط الأبيض من الخيط الأسود، وخيار تفعيل أدوات التحليل على نصوص وخطابات أجهل إلى حدّ كبير كثيرًا من دوافعها والخلفيّات التي تحرّكها.

هذا الإدراك لخطورة المغامرة بتقديم تحليلات سياسيّة لخطابات لا يملك المحلّل معلومات دقيقة عن دوافعها وحوافزها وأغراضها الحقيقيّة، لا بدّ أن يكتمل بالاعتراف بإمكانيّة الشطط في التفسير أو الإفراط في التأويل أو الخطأ في تقدير الأمور. وربّما انعكس هذا القلق على اللّغة شبه المتحرّزة التي كتبت بها هذا الكتاب، والتي تركن إلى التعبيرات الاحتماليّة (مثل: قد، ربّما، من المحتمل) على حساب اللغة اليقينيّة القاطعة. لكنّ التأكيد على إمكانيّة الخطأ بسبب نقص المعلومات أمر ضروريّ بمعزل عن الصياغة اللّغويّة.

فخ الخطابات النقية

يرتبط بذلك ما يمكن تسميته بـ«فخ الخطابات النقيّة»؛ وأعني به أنّ الخطابات التي تحمل قيمًا إيجابيّة ـ مثل خطاب الثورات الشعبيّة ـ قد تحمل الباحثين على الانحياز إليها والتعاطف معها، بما يحول دون رؤيتها بشكل أعمق، والنفاذ إلى مضموناتها، ومساءلة الأهداف التي قد تُستغل بشكل خفيّ لتحقيقها. وقد رأينا كيف تمّ تشغيل خطابات إنسانيّة مثل خطاب «حماية المدنيّين» ـ الذي رفعه الناتو والولايات المتحدة في الاحتجاجات الشعبيّة في ليبيا ـ بوصفه غطاءً للهيمنة الخارجيّة والتدخل العسكريّ. كما رأينا كيف استُغلت الخطابات الثوريّة النقيّة لتصفية قوّة إقليميّة استراتيجيّة مثل سوريا. وهكذا، فإنّ فخّ الخطابات النقيّة، يضيف إلى أسباب التردّد التي قد تواجه محلّل الخطاب السياسيّ حافزًا آخر على الصمت. لكنّ هذا الفخّ من ناحية أخرى، وجه من وجوه القضيّة الأكثر إثارة للجدل في تحليل الخطاب السياسيّ؛ أعني قضية الموضوعيّة والتحيّز.

لقد كانت مسألة الموضوعيّة والتحيز تُلح عليَّ طوال عملي في هذا الكتاب أثناء الفترة الانتقاليّة، خاصّة العَلاقة بين الباحث (في العلوم الاجتماعيّة خاصة) وموضوع بحثه (الخطاب السياسي أثناء وعقب الثورات الشعبيّة في حالتنا) في اللحظات التي لا يملك فيها الباحث إلا أن يكون منخرطًا في الحدث. إذ عادة ما يتعلّم الباحث في

أول دراسته للمناهج الكيفيّة في العلوم الاجتماعيّة أن عليه أن يضع مسافة بينه وبين موضوع بحثه، وأن يسعى لتحقيق حياد نسبيّ، وأن يكون موضوعيًّا قدر الإمكان. فإن لم يستطع، فإنّ عليه أن يراقب نفسه، ومنهجه وأدوات بحثه، حتّى لا يتورّط في التحيّز غير العلميّ.

والسؤال الذي كنت أطرحه على نفسي طوال تلك المرحلة، كيف أستطيع ـ بوصفي باحثًا ـ أن أحقّق شروط الحياد وعدم التورّط في دراستي للخطاب السياسيّ، في حين أنّني متورط بالفعل ـ بوصفي إنسانًا ـ في هذه الأحداث. لقد وقفت في صفّ الثورة منذ البداية، وكتبتُ بعض المقالات التي قرأتموها في هذا الكتاب داخل ميدان التحرير في حماية اللّجان الشعبيّة. ولم أُخف ـ على مدار صفحات هذا الكتاب ـ إعجابي الشديد بفعاليّة خطاب الثورة، وتفنيدي المتّصل لخطاب الثورة المضادّة. فهل يستقيم هذا مع حياديّة الباحث وموضوعيّته؟ الإجابة على هذا السؤال ـ من وجهة نظري ـ هي: نعم. فدفاع الباحث عن قيم العدل والحرية والمساواة، لا ينتقص من حياديّته، وتفنيده لما يظن أنّه خطاب مضلّل، لا يقلّل من موضوعيّته.

إذا كان الباحثون في العلوم الطبيعيّة والبحتة قادرين ـ إلى حدّ ما ـ على أن يفصلوا أنفسهم عن موضوع بحثهم، فإنّ هذا الفصل سيكون وهمًا كبيرًا في حالة العلوم الإنسانيّة. وفي الحقيقة، فإنّ الباحثين في العلوم الاجتماعيّة ـ خاصّة في المجتمعات العربيّة التي لا تزال تُجاهد لتتحوّل إلى مجتمعات حديثة ـ لا يملكون ترف الانعزال عن قضايا مجتمعاتهم، والمشاركة الفعّالة في توجيهها. وأؤمن بشدّة بأن انخراط الباحثين في قضايا المجتمع التي يدرسونها، ربّما يكون جزءًا من مسئوليّتهم نحو هذا المجتمع بوصفهم جزءًا عزيزًا من عقل المجتمع ووعيه.

الهاجس الثالث الذي كان يُلح عليَّ أثناء تأليف هذا الكتاب يتعلّق بمسألة خطيرة في تحليل الخطاب السياسيّ؛ ويمكن صياغتها في شكل سؤال هو: مَن الذي يستفيد بالفعل من التحليل الناقد للخطاب السياسيّ؛ الذي يكشف عن سُبل تضليله وتلاعبه وخداعه؟ الأصل أنّ هذه الدراسات تُقدَّم للمواطنين بهدف تنمية وعيهم بالسبل التي قد تُستخدم في خداعهم وتضليلهم، لكن ما يحدث هو في الحقيقة أنّ منتجي الخطابات المضلّلة (أي رجال السياسة والشرائح التي يخدمونها) قد يستفيدون من مثل هذه الدراسات، فيستخدمونها لتدعيم سيطرتهم على الخطاب وتطوير

آلياتهم في خداع الجماهير وتضليلهم. وبالتالي، فإنّ ضرر مثل هذه الدراسات قد يكون بدرجة نفعها. غير أنّني أظن الأمر على خلاف هذا الرأي. وأظن ـ أو آمل ـ أنّ المواطنين العاديّين ممّن يستفيدون من مثل هذه الدراسات في كشف التلاعب ومقاومته، أكثر وأهم بكثير ممن يوظفون مثل هذه الدراسات في إنجاز مزيد من التلاعب والتضليل.

هذا التعويل على قدرة الدرس النقديّ للخطاب السياسيّ على إرهاف الوعي النقدي لدى المواطنين العاديّين، هو المسئول بشكل مباشر عن الآثار المعياريّة الموجودة في صفحات هذا الكتاب. فعلى الرغم من هيمنة الطابع التحليليّ على فصوله فإنّني لم أسعَ للتخلّص كليّة من العبارات المعياريّة التي تتضمّن تقييمات أو توصيات أو تعبر عن مخاوف أو آمال. بالطبع، ظلّت هذه العبارات في حدّها الأدنى، ووثيقة الصلة بمعطيات التحليل ونتائجه. غير أنّ استمرار وجودها هو مؤشّر على التحيز لفكرة المسئوليّة التي تقع على عاتق دارس الخطاب السياسيّ؛ حيث تتحوّل المعرفة التي يقدّمها إلى فعل سياسيّ مباشر، بسبب قدرته النسبيّة على التأثير في وعي الأفراد.

من الأسطورة إلى الواقع: قبل أن يؤدّي تبلبُل الألسنة إلى خراب الديار

تحكي إحدى أساطير سِفر التكوين أنّ أهل الأرض بعد أن نجوا من الطوفان كانوا يتكلّمون لغة واحدة، وتشيع بينهم روح التعايش والتعاون، ويجمعهم حُلم واحد هو أن يبنوا مدينة عظيمة ويشيِّدوا فيها برجًا تبلغ قمّته السماء. وقبل أن يتحقّق حلمهم، اختلفت لغاتهم، وتباينت خطاباتهم، فتخاصموا وتصارعوا، وكفُّوا عن بناء المدينة، وتشتّتوا بعيدًا عن وجه الأرض كلهم؛ فلم يبق من برجهم أثر ولا من مدينتهم إلا الركام.

في الموجة الأولى من الثورة المصريّة كانت ميادين مصر تتكلّم لغةً واحدةً وخطابًا واحدًا؛ مفرداته (عيش.. حرية.. عدالة اجتماعيّة)، وشعاره (الجيش والشعب.. إيد واحدة). خطابٌ يترك الدين لله ويجعل الوطن للجميع (مسلم.. مسيحي.. إيد واحدة)، وينحاز بلا تردّد إلى نظام دولة (مدنيّة.. مدنيّة)، تُعيد للإنسان المصريّ الإمساك بمقاليد حكم وطنه؛ بعيدًا عن الديكتاتوريّة العسكريّة والاستبداد الدينيّ.

حينها بدا أن حُلم بناء دولة عظيمة؛ أقرب ما يكون. غير أنّ استفتاء مارس ٢٠١١ على التعديلات الدستوريّة كشف عن عمق اختلاف الألسنة والمصالح، فكانت أولى معارك حرب الخطابات. ولم تزد الانتخابات النيابيّة والرئاسيّة هذه الحرب إلا اشتعالاً.

لقد بدأتُ هذا الكتاب بتشبيه التواصل السياسيّ بأنّه عرض جماهيريّ على خشبة مسرح الوطن. ورصدت تزايد مساحات الضوضاء والتنافر بين الأصوات والعازفين المتنافسين. وأخشى أنّ هذا التشبيه سوف يكون غير قادر على تقديم وصف دقيق لحالة الصراع العميق بين الخطابات المتقاتلة التي رأيناها أثناء الموجة الثانية من الثورة في نوفمبر ٢٠١١، وفي جولة الإعادة في الانتخابات الرئاسيّة في يونيو ٢٠١٢. وأخشى أنّ مسرح الحرب، قد يكون هو الفضاء الأكثر دقّة في وصف معركة القصف الكلاميّ بين القوى السياسيّة، في الوقت الراهن. هذا التخوف الشديد من الآثار الباهظة لحروب الكلام يتطلّب دق ناقوس الخطر، قبل أن تؤدّي معارك الكلام إلى معارك الأجساد.

إنّ فساد اللغة ـ كما يؤكّد «جورج أورويل» صاحب النقد الأهمّ لخطاب الأنظمة المستبدّة في العصر الحديث ـ هو الوجه الآخر لعُملة فساد السياسة. فالخطابات المتصارعة تعكس عادة مصالح فرديّة أو حزبيّة متصارعة. لكن «أورويل» كان يؤمن كذلك بأنّ البشر يستطيعون التقليل من آثار فساد السياسة بواسطة معالجة بعض أعراض فساد اللّغة. فبقدر الحاجة إلى إجراءات عملية لتهدئة الصراعات السياسيّة بين القُوى السياسيّة المتناحرة، تكون الحاجة إلى إجراءات عاجلة لإصلاح الجانب اللفظيّ من هذه الصراعات، قد يكون من بينها ما يلي:

أوّلًا: الوصول إلى توافق بين القُوى السياسيّة بشأن إعادة صياغة خطاباتهم السياسيّة لكي تنحاز إلى قيم التعاون، والتفاهم، والتعايش، والحوار، ولا تندفع في شنّ حملات التشويه والاغتيال المعنويّ المتبادلة. وهكذا تحل الخطابات التضامنيّة تدريجيًّا محل الحروب الكلاميّة.

ثانيًا: تفعيل منظومة قيم مهنيّة في وسائل الإعلام المرئيّة والمقروءة والمسموعة؛ وفرض عقوبات عرفيّة على أيّ انتهاك لهذه القيم؛ خاصة ترويج الإشاعات والمعلومات

المغلوطة وإطلاق الاتهامات المُرسلة، وتأليف الحكايات الكاذبة، وفبركة الصور والتسجيلات الصوتيّة، وجرائم الكلام؛ مثل جرائم الحضّ على الكراهية، والتمييز، والعنصرية، والسبّ، والقذف، التي تُرتكب في الفضاء الإلكترونيّ بواسطة ملشيات الإنترنت، ومحاسبة مَن يموّلون هذه الميلشيات ويرعونها.

لقد كشفت الفترة الانتقاليّة للثورة عن الثمن الباهظ لحروب الخطاب. وإذا كان المصريّون حريصين بصدق على تجنّب مصير أشبه بمصير بابل وأهلها في الأسطورة السابق ذكرها، فإنّهم بحاجة ماسّة إلى إصلاح الخطاب، لعلّ تغيير اللّغة التي نتكلّم بها عن خلافاتنا وصراعاتنا السياسيّة يكون خطوة مهمّة في تغيير منظورنا وتقييمنا لهذه الخلافات والصراعات نفسها.

مصادر الكتاب ومراجعه

أرسطو. كتاب الخطابة. ترجمة عبد الرحمن بدوي، دار الشئون الثقافيّة العامّة، بغداد، ١٩٨٦.

الأسواني، علاء. (٢٠١٠). لماذا لا يثور المصريون؟ دار الشّروق، القاهرة.

أمين، جلال. (٢٠٠٩). مصر في عصر الجماهير الغفيرة. دار الشّروق، القاهرة، ط٣.

بورديو، بيير. التلفزيون وآليّات التلاعب بالعقول. ترجمة درويش الحلوجي، نشر دار كنعان للنشر، سوريا، ٢٠٠٤.

جابر، هشام. (٢٠٠٩). النكتة السياسيّة عند العرب: بين السخرية البريئة والحرب. الشركة العالميّة للكتاب، بيروت.

الجاحظ، عمرو بن بحر. البيان والتبيين. ترجمة عبد السلام هارون، نشر الهيئة العامّة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٣.

حمودة، عادل. (١٩٩٠). كيف يسخر المصريون من حكّامهم: النكتة السياسيّة. سفنكس للطّباعة والنشر، القاهرة.

شرابي، هشام. (١٩٨٧). البنية البطركيّة: بحث في المجتمع العربيّ المعاصر. ترجمة حنا دميان. دار الطليعة، بيروت.

شيللر، هربرت. (١٩٧٤). المتلاعبون بالعقول. ترجمة عبد السّلام رضوان، ط٢، مارس ١٩٩٩، عالم المعرفة، الكويت.

صبري، موسى. (١٩٨٥). السادات: الحقيقة والأسطورة. المكتب المصريّ الحديث، القاهرة.

عبد اللّطيف، عماد. (٢٠٠٩). لماذا يصفّق المصريّون؟ بلاغة التلاعب بالجماهير في السياسة والفنّ. دار العين للنشر، القاهرة.

عبد اللطيف، عماد. (٢٠١٠). بيان التنحي وذاكرة الهزيمة: مدخل إلى التحليل البلاغيّ للخطاب السياسيّ. مجلة ألف في البلاغة المقارنة، الجامعة الأمريكيّة بالقاهرة، عدد ٣٠، (٢٠١٠)، ص ١٤٦ ـ١٧٥.

عبد اللطيف، عماد. (٢٠١٢). استراتيجيّات الإقناع والتأثير في الخطاب السياسيّ، الهيئة العامّة للكتاب، القاهرة.

عبد اللطيف، عماد. (٢٠١٢). اللّغة والثورة: نقد الخطاب السياسيّ في أعمال جورج أورويل. مجلة نزوى، سلطنة عُمان، عدد ٦٩، يناير ٢٠١٢، ص ٤٥ ـ٥٢.

عبد اللطيف، عماد. (٢٠١٢). حروب بلاغيّة، مناورات خطاب السلطة في ساحة الثورة، مجلة ألف في البلاغة المقارنة، الجامعة الأمريكيّة بالقاهرة، عدد ٣٢، ص ٢٨٣ ـ٣١١.

عبد الله، معتزّ سيد. (١٩٩٧). الحرب النفسيّة والشائعات. دار غريب، القاهرة.

العبد، محمد. (٢٠٠٥). تعديل القوة الإنجازيّة: دراسة في التحليل التداوليّ للخطاب. مجلة فصول، عدد ٦٥، ص ١٣٤ ـ١٦٢.

عشماوي، سيد. (٢٠٠٣). سخرية الرفض وتهكُّم الاحتجاج. مركز البحوث والدراسات الاجتماعيّة، جامعة القاهرة، الجيزة.

لاكوف، جورج. (٢٠٠٥). حرب الخليج أو الاستعارات التي تقتُل. ترجمة عبد المجيد جحفة وعبد الإله سليم، توبقال للنشر، الدّار البيضاء. [الكتاب مجموعة من المقالات كتبها لاكوف فيما بين الحربينِ الأمريكيتينِ على العراق ١٩٩١ ـ٢٠٠٣].

لاكوف، جورج، ومارك جونسون. (١٩٩٦). الاستعارات التي نحيا بها. ترجمة عبد المجيد جحفة، توبقال، المغرب، ط١.

ماركيوز، هربرت. (١٩٨٨). الإنسان ذو البعد الواحد. ترجمة جورج طرابيشي، دار الآداب، بيروت، ط٣.

المناوي، عبد اللطيف. (٢٠١١). الأيّام الأخيرة لمبارك، الدار المصريّة اللبنانيّة، القاهرة.

منتصر، صلاح. (٢٠١١). الصعود والسقوط: من المنصّة إلى المحكمة. دار المصريّ للصحافة والطّباعة والنشر، القاهرة.

ميشيل دون (٢٠٠٣). الديمقراطيّة في الخطاب السياسيّ المصريّ المعاصر. ترجمة، عماد عبد اللطيف، نشر المركز القوميّ للترجمة، مصر، ٢٠١١.

مصادر ومراجع أجنبية

Allan, Keith & Kate Burridge. (2006). Forbidden Words: Taboo and the Censoring of Language. Cambridge: Cambridge University Press.

Austin, John. (1962). How to do Things with Words. Oxford: Oxford University Press.

Bakhtin, Mikhail. (1984). Problems of Dostoevsky's Poetics. Edited and translated by Caryl Emerson. Minneapolis: University of Minnesota Press.

Bassiouney, Reem. (2006). Functions of Code -Switching in Egypt. Leiden: Brill.

Bourdieu, Pierre. (1991). Language & Symbolic Power, Harvard: Harvard University Press.

Chilton, Paul. and Christina Schäffner. (eds.). (2002). Politics as Text and Talk: Analytic Approaches to Political Discourse. Amsterdam: John Benjamin's.

De Rosa, Silvana. (2006). The «Boomerang» Effect of Radicalism in Discursive Psychology. Journal for the Theory of Social Behavior, vol. 36, no. 2, pp 161-201.

Habermas. Jurgen. (2001). On the Pragmatics of Social Interaction, B. Fultner (trans.). Cambridge, MA: MIT Press.

Haeri, Niloofar. (2003). Sacred Language, Ordinary People: Dilemmas of Culture and Politics in Egypt. New York: Palgrave, p.

Kennedy, George. (1994). A New History of Classical Rhetoric. Princeton: Princeton University Press.

Orwell, George. (1949). 1984. New York: Harcourt, Brace Jovanovich.

Searle, John. (1969). Speech Acts: An Essay in the Philosophy of Language. Cambridge: Cambridge University Press.

Van Dijk, Teun. (2008). Discourse and Context: A Cognitive Approach. Cambridge: Cambridge University Press.

Van Dijk, Teun. (2009). Society and Discourse: How Social Contexts Influences Text and Talk. Cambridge: Cambridge University Press.

Weber, Max. Economy and Society. Edited and translated by Guenther Roth and Claus Wittich. New York, 1968.



يقدم الدكتور عماد عبد اللطيف في هذا الكتاب تحليلاً ضافيًا للخطابات الثلاثة الكبرى التى استحدثتها الثورة على ساحة التواصل السياسي، الأول هو "خطاب الميادين" الاحتجاجي والثوري. والثاني هو "خطاب الشاشات"؛ الذي حاول إجهاض الثورة ومقاومتها. أما الثالث فهو "خطاب الصناديق" الدعائي الحشدي، الذي كانت الغلبة فيه للقوى الإسلامية على حساب العديد من القوى الثورية.

يدرس المؤلّف عددًا كبيرًا من النصوص المؤثرة في مسار الثورة المصرية، تشمل لافتات الميدان وهتافاته ونكاته وأغانيه وتسمياته. إضافة إلى خطب مبارك ومرسي وبيانات المجلس العسكري. كما يحلل تغطية التلفزيون المصري لأحداث الثورة على مدار الفترة الانتقالية، ويخصص قسمًا كاملاً من كتابه لدراسة خطاب الدعاية الانتخابية في الانتخابات النيابية والرئاسية التي شهدتها مصر بعد الثورة، محللاً بالتفصيل أساليب الإقناع والتأثير التي استخدمها المرشحون لحصد أصوات المصريين.

الدكتور عماد عبد اللطيف درس تحليل الخطاب بجامعة القاهرة وجامعة لانكستر الإنجليزية. صدرت له من قبل ثلاثة كتب هي: "لماذا يصفّق المصريون؟"، و"استراتيجيات الإقناع والتأثير في الخطاب السياسي"، و"البلاغة والتواصل عبر الثقافات". وقد حظيت كتاباته بتقدير مصري وعربي واسع. يذكر الدكتور محمد مشبال، أستاذ البلاغة وتحليل الخطاب بالمملكة المغربية، أن الدكتور عماد عبد اللطيف جعل الدرس البلاغي في العالم العربي جزءًا من انشغالات الإنسان العربي في حياته اليومية، ولابد أن التاريخ سيشهد له بذلك.

رسمة الغلاف : أمجد رسمي

ISBN 978-9953-582-38-2



9 789953 582382



بيروت - القاهرة - تونس
www.dar-altanweer.com